وِزَارَةُ التَّعْلِيْمِ العَالِي والبَحْثُ العِلْمِي
جَامِعَةُ كَرْبَلَاءَ / كُلِّيَّةُ العِلُوْمِ الإِسْلَامِيَّةِ
قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

المباحثُ اللُّغويةُ في كتابِ بحارِ الأنوارِ للعلّامةِ المجلسي (ت١١١١٠هـ) كتابيّ العلمِ والتوحيدِ اختيارًا

أُطْرُوْحَةٌ مُقدَّمَةٌ إلى مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ العِلُوْمِ الإِسْلَامِيَّةِ/جَامِعَةِ كَرْبَلَاءَ وَهِيَ مِنْ

مُتَطَلَّبَاتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الدِّكْتُوْرَاه فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ / لُغَةِ القُرْآنِ وَآدَابِهَا

كُتِبَتْ مِنْ قِبَلِ الطَّالِبِ
عبد الهادي فليّح حسن الكعبيّ

بِإِشْرَافِ
أ.د. رفاه عبد الحسين الفتلاوي

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا

لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾

صدق الله العليّ العظيم

سورة النحل: ١٠٣

م/ ترشيح أطروحة للطبعِ

نظرًا لإنجاز فصول ومباحث الأطروحة الموسومة بـ(المباحث اللغوية في كتاب بحارِ الأنوارِ للعلامةِ المجلسي (١١١١٠هـ) كتابي العلم والتوحيد اختيارًا) لطالبِ الدكتوراه (عبد الهادي فليّح حسن) فإني أرشحها للطبع.

التوقيع:

المشرف: أ.د. رضا عبد حسين حمودي

مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية

التاريخ: ٢٠٢٤/١/٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

م/ إقرار مشرف

أشهدُ أنَّ الأطروحةَ الموسومةَ بـ(المباحث اللغوية في كتاب بحارِ الأنوارِ للعلامةِ المجلسي (١١١٠هـ) كتابي العلم والتوحيد اختيارًا) التي قدمَها طالبُ الدكتوراه (عبد الهادي فليّح حسن) قد تَمَّ أعدادَها تحتَ إشرافي في جامعةِ كربلاء - كليةِ العلوم الاسلامية وهي جزءٌ من متطلباتِ نيلِ الدكتوراه في اللغةِ العربيّةِ.

التوقيع :

المشرف: أ.د. رقاه عبد الحسين مهدي

مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

التاريخ: ٢٠٢٤/١/١٦

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشحُ هذه الأطروحة للمناقشة:

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. حامد شهاب أحمد

التاريخ: ٢٠٢٤/١/١٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها أننا أطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ (المباحث اللغوية في كتاب بحار الانوار للعلامة المجلسي (ت 1110 هـ) كتابي العلم والتوحيد اختياراً) وناقشنا الطالب/ـة (عبد الهادي فليح حسن شالي) في محتواها وفيما له علاقة بها ونعتقد أنها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً) لنيل شهادة الدكتوراه ؛ فلسفة في لغة القرآن وآدابها.

أ.د.عادل عباس هويدي

جامعة الكوفة / كلية التربية الاساسية

عضواً ٢٠٢٤/٤/٢٩

أ.د. مؤيد جاسم محمد

جامعة كربلاء / كلية العلوم الاسلامية

رئيساً ٢٠٢٤/٤/٢٩

أ.د. عدوية عبد الجبار كريم

جامعة بابل / كلية الآداب

عضواً ٢٠٢٤/٤/٢٩

أ.م.د. مشكور حنون كاظم

جامعة كربلاء / كلية العلوم الاسلامية

عضواً ٢٠٢٤/٤/٢٩

أ.م.د. معالي هاشم علي

جامعة كربلاء/ كلية العلوم الاسلامية

عضواً

٢٠٢٤/٤/٢٩

أ.د. رفاه عبد الحسين مهدي

جامعة كربلاء/ كلية العلوم الاسلامية

عضواً ومشرفاً

٢٠٢٤/٤/٢٩

صُدِقتْ في جامعة كربلاء / كلية العلوم الاسلامية

التوقيع :

الاسم: أ.د. محمد حسين عبود الطائي

العميد

التاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى روح والِدَيَّ رحمَهما اللهُ تعالى المكنون في الفؤاد حبّهما

وإلى أخي محمّدٍ الّذي أشدُّ به عضدي عند كُلِّ محنةٍ

وإلى رفيقة الدرب زوجتي

وإلى كُلِّ من مد إليّ يد العون والمساعدة

شكرٌ وعرفانٌ

يستطيعُ الإنسانُ أن يُجاملَ في أيّ وقتٍ، ويتمنّى الرضا في نفوسِ مُخاطبيه.

ولكنّ في هذا المحلِ لا أظنُّ ذلك، فهذا مقامُ الوفاءِ دون أي تنميقٍ أو مُجاملةٍ؛ لأنَّ جهدَهُا هو من يتكلمُ عنها، فلا وجل أنَ أقولَ: إنّي وجدْتُ في أخلاقها الأصيلة وقلبها النقي وعلمها الموجّه وقلمها المُصحح طعمَ العملِ وثمرةَ الجهدِ، فلمثلها أقفُ وقفةَ مُتواضعٍ، وأرفعُ الهامَ بها مُفتخرًا، أستاذتي ومُعلِّمتي الدكتورة: رفاه عبد الحسين الفتلاوي، لَكِ مني كُلّ الشكرِ وتمام التقدير.

وإلى أساتيذي الأفاضل أساتذة اللغة العربيّة في كلية العلوم الإسلامية في جامعة كربلاء، كُلّ الشكرِ والتقدير والوفاء لفضلٍ أنتَم أهله.

الخلاصة

اللُّغَةَ نظامٌ غايته التواصل وأداته العلاماتُ الدالةُ والرموزُ الموحيةُ والحروفُ المعَنويةُ التي تحملُ في طياتِها دلالاتٍ خفيةٍ قد تكشفُها دَلَالَةُ النصِّ، فأيُّ صوتٍ أو حرفٍ زيدَ أو حُذِفَ من لفظٍ أو قُلِبَ أو أُبدِلَ بصوتٍ أو بحرفٍ انزوى وتغيّرت دلالةُ ذلك النصِّ لانزياحٍ أو تغيير في ذلك اللفظِ الَّذِي أصابَهُ التغييرُ في بنيتِهِ؛ لِذا ركّزنا بدراستنا تلك على روايات المعصومين (عليهم السلام) مُعتمدين بذلك على دلالة توجيه العلّامةِ المجلسي لرواياتهم (عليهم السلام) في كتابيه العلم والتوحيد، ليكونَ كلام المجلسي وتوجيهه البوصلة التي نتحرك من خلالها لنصلَ إلى الدلالة المنشودة جاعلين المباحث اللغوية من صرف ونحو ودلالة طريقنا الذي نسلكه وغايتنا التي ننشدها.

وقد تميّز كتاب بحار الأنوار بأنّه كتابُ نقلٍ لروايات المعصومين (عليهم السلام) وأحاديثهم، ولم يقف المجلسي عند النقل بل أوجدَ تفسيرًا يكادُ لم يكُنْ معمولًا به في عصرِهِ وهو تفسيرُ آياتِ القرآنِ الكريم موضوعيًا؛ إذ يأتي بالآية التي ترتبط بالموضوع كأنْ يأتيَ بآياتِ التوحيد في موضوع التوحيدِ ويشرحها شرحًا موحدًا، فضلًا عن ذلك، وقد تميّزَ بميزةٍ جعلَتْهُ ذا قيمةٍ قد ضاهَ بها أُمّاتِ كتبِ الحديثِ هِيَ إحاطتُهُ بالروايةِ والحديثِ، وقدرته عَلَى معرفةِ سقيمِ الحديثِ من صحيحِهِ.

وقد كَثُرَ في كتاب بِحَار الأَنْوار تفسيرُ المباحثِ اللغويةِ وشرحِها وبيانِها صرفيةً كَانَتْ أم نَحْويةً أو دلاليةً وتلك الطريقةُ وذلك المنهجُ لم نعهدْهُ ونجدْهُ في أكثرِ كتبِ أحاديثِ الشيعةِ ورواياتِهم، فقد ذُكِرَتِ اللُّغَةُ ومباحثُها فضلًا عَن جمعِ وذكرِ الأحاديثِ والرواياتِ؛ إذ إنَّهُ جمعَ بين التأصيلِ والبيانِ.

ولم تكُنْ آراء العلّامة المجلسي في مباحث الصوت وتصويباتُه ونقودُه وبياناتُه وتقويماتُه كالتي وجدناها في مباحثِ الصرف والنحو والدلالة، فقد كانَ فيها ناقلًا للآراء غيرَ موجّهٍ تابعًا غيرَ مُبررٍ فكانتِ المسائلُ التي أحصاها

الباحثُ لا تتعدى الخمسُ والثلاثون مسألةً، فضلًا عن ذلك قد كَثُرَتْ نقودُ الناقدين على مؤلِّفِ البحارِ بأَنَّهُ بصيرٌ بالأحاديثِ والروايةِ ولكنَّهُ ضيقُ الأفقِ في الفلسفةِ وأمورِها مما أوقعَهُ ذَلِك في أخطاءٍ جعلَتْ من المؤلَّفِ محلَ نقدٍ واستفسارٍ، وهو ما لم يجده الباحث صحيحًا فلَيْسَ من الإنصافِ عدَّ العلامةَ المجلسي من الَّذِين ينقلون الغَثَّ والسمينَ فهُوَ ناقلٌ مُدقِّقٌ لم ينقلْ من الأحاديثِ إلّا ما ثبتتْ رصانتُهُ فهُوَ الَّذِي يمعَنُ النظرَ في صغيرِ الأمورِ وكبيرِها، والغلّامة فيها يُكثرُ من أسماءِ الرواةِ في بحارِهِ لتقويةِ ما نقلَهُ ويتركُ ما لَمْ يَكُنْ مُطابقًا للمشهور، وما يأخذ من الروايات إلّا من أصلٍ مُعتبرٍ وحديثٍ أصيلٍ.

ونجدُ العلّامة المجلسي في أكثرِ المسائلِ اللغويةِ قد سكتَ عَن إبْداءِ رأيه؛ لأنّها بُحِثَتْ ونُقبتْ فلا حاجةَ له فيها، وقد سلكَ الْعَلَّامَةُ المجلسي طريقًا اتّبعَ به اللغويين؛ إذ لا يحكمُ عَلَى النصِّ ولم يُعطِ دَلَالَتَهُ ولم يفسرْهُ إلّا بعد عرضِهِ عَلَى مجهرٍ مُكبرٍ وناظورٍ مُبيّنٍ يعرفُ بالدَلَالَةِ الصرفيةِ أو المعَنى النحوي أو الدلالي، ونجدُهُ في بَعْض المباحث اللغوية يميل إلى الإيجَاز غير المُخَلِّ.

أمّا في المباحثِ النحويةِ فلم يتبعِ الْعَلَّامَةُ المجلسي مذهبًا نَحْويّا مُحددًا ولَمْ يَكُنْ مُتعصبًا لمدرسةٍ معينةٍ ولم يتّبعْ منهجًا من دون آخر ولم يصنّفِ النحوَ إلى بصري أو كوفي، بل جمع بين المذاهبِ فأخذَ الرأي السديدَ وتركَ الاختيارَ والتحديدَ، ونلحظُ قلةَ الاستشهادِ بالشعرِ العربي في بِحَارِ الأَنْوار، لنجدَ له العذرَ؛ فالكتابُ كتابُ روايةٍ جمعَ به أحاديثَ المعصومين، وتلك الأحاديثُ أخذَتْ من القرآنِ الكريمِ مادتَها الأساس؛ لِذا نجدُهُ قد أكثرَ من الاستشهادِ من القرآن الكريم، فأنمازَ منهجُهُ في البحارِ عمّن سبقَهُ من اللغويين الَّذِين جعلوا الاستشهادَ بالشعرِ مطيتِهم فأكثروا منه قِيَاسًا بما استشهدوا به من القرآن الكريم، ولم ينتهجِ الْعَلَّامَةُ المجلسي في ترجيحِ أو تفنيدِ آراء اللغويين منهجًا مُشتتًا مُبعثرًا، بل اتخذَ بذَلِك مسارًا قويمًا ثابتًا قد جعلَ أسسَ الاختيارِ الرصينةِ من السماعِ والقِيَاسِ واستصحابِ الحالِ وما اجتمعَ عليه اللغويون سبيله الَّذِي ينفذُ منه، أمّا الباحثُ

فلـــم يُـــرجح فـــي تحليلاتِـــهِ لأيّ كتـــابٍ مســـؤولٍ عَـــن نقـــلِ الأحاديـــث والروايـــات وشرحها؛ لا لأنّه امتنع، بل لم يجدْ ضالتَهُ التي بحثَ عَنها.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المُقدّمَة.....	أ-ج
التمهيد: الْعَلّامَة المجلسي وبِحَارُه.....	١-١٣
الْعَلّامَة المجلسي: ولادتُهُ، نسبُهُ، نشأتُهُ، أساتذتُهُ، مؤلفاته.....	٢
التعريف ببِحارِ الأنوار ونسخه.....	٣
إيراد موضوعات الكتاب ومعايير قبول الأحاديث.....	٦
دوافع تأليف الكتاب.....	٧
مصادر بِحَار الأَنْوار وموارده العلمية.....	٨
طريقة ذكر أصحاب الأسانيد.....	١٠
بِحَارُ الأَنْوارِ في نظرِ القرَّاءِ.....	١١
الفصل الأول: المباحث الصرفية في بِحَار الأَنْوار.....	١٤-٨٩
المبحث الأول: أبنيةَ الأسماء (الْمَصَادِر).....	١٥
المطلب الأول: مصادر الْفِعْل الثُّلَاثِيّ.....	١٥
المطلب الثاني: مصادر الْفِعْل غير الثُّلَاثِيّ.....	٢٤
المبحث الثاني: أبنية الأفعال المُجَرَّدة والمزيدة.....	٢٧
المطلب الأول: الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد.....	٢٨
المطلب الثاني: الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المزيد.....	٣٩
المبحث الثالث: المشتقات.....	٤٥
أولاً: اسم الفاعل واسم المفعول.....	٤٦
ثانيًا: صيغ المبالغة.....	٥٠
ثالثًا: اسم المَفْعُولِ.....	٥٥
رابعًا: اسما الزمان والمكَان.....	٥٩
خامسًا: أفعل التفضيل.....	٦١
سادسًا: المَصْدَر الميمي.....	٦٢
المبحث الرابع: تناوب الصيغ.....	٦٦
أولًا: إقامة صِيغَةِ فاعلٍ.....	٦٦
ثانيًا: إقامة صِيغَةَ مفعول ثانيًا: إقامة صِيغَة مفعول.....	٦٩
ثالثًا: إقامة صيغة مُفْعِلٍ.....	٧٤
رابعًا: صيغة مُفَاعِلٍ مقامَ فَعِيلٍ.....	٧٧
خامسًا: إقامة صِيغَةِ فَعِيلٍ مقام أفعلٍ.....	٧٨
المبحث الخامس: الجموع.....	٧٩
الفصل الثاني: المباحثُ النحويةَ في بحارِ الأنوارِ.....	٩٠-١٥١

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: المباحث النحوية في الأسماء	٩١
المطلب الأول: المرفوعات	٩١
المطلب الثاني: المنصوباتُ	٩٧
المطلب الثالث: المجرورات	١٠٦
المطلب الرابع: التوابعُ	١٠٩
المطلب الخامس: مسائل أخرى بين الرفع والنصب	١١٣
المبحث الثاني: المباحث النحوية في التراكيب	١١٧
المطلب الأول: التركيبُ الاسمي	١١٧
أولًا: الحذف	١١٨
ثانيًا: عودة الضمير	١٢٢
ثالثًا: التعلق	١٢٤
رابعًا: (كَانَ) الناسخة في التركيب الاسمي	١٢٧
المطلب الثاني: التركيبُ الْفِعْلي	١٣٠
المطلب الثالث: التركيبُ الجملي	١٣٢
المبحث الثالث: المباحثُ النحوية في أساليبِ الْعَرَبيَّةِ	١٣٧
أولًا: أسلوب الاستفهام	١٣٨
ثانيًا: أسلوب النفي	١٤٠
ثالثًا: أسلوب التوكيد: بين الظن والتوكيد	١٤٤
رابعًا: أسلوبُ الشرط	١٤٥
الفصلُ الثالثُ: المباحثُ الدلاليةَ في بِحَارِ الأَنْوارِ	١٥٢-٢٢٩
المبحث الأول: العلاقات الدلالية	١٥٣
أولًا: علاقة الاشتراك اللفظي	١٥٣
ثانيًا: علاقة الترادف	١٦١
ثالثًا: علاقة التضاد	١٦٣
رابعًا: علاقة الخصوص والعموم	١٦٦
خامسًا: علاقةَ السببيةِ	١٧١
سادسًا: علاقةَ المعَنى بين الحقيقةِ والمجاز	١٧٤
المبحث الثاني: أنواعُ الدَلَالَةِ	١٧٨
أولًا: الدَلَالَة الصوتية	١٧٨
ثانيًا: الدَلَالَة الصرفية	١٨٧
ثالثًا: الدَلَالَةَ النحويةِ التركيبيةِ	١٩٥

المحتويات

الموضوع	الصفحة
رابعًا: الدَلَالَةُ المُعجميةُ المركزيةُ.....	١٩٩
المبحث الثالث: التناوبُ في حروفِ المعاني.....	٢٠٣
التناوبُ الدلالي في حروفِ الجرِّ.....	٢٠٤
التناوبُ الدلالي في حروفِ العطفِ.....	٢١٨
التناوبُ الدلالي في حروفِ النفي.....	٢٢١
التناوبُ الدلالي في بَعْضِ حروف المعاني.....	٢٢٣
الخاتمة (نتائج الأطروحة).....	٢٣٠-٢٣٢
المصادر والمراجع.....	٢٣٣-٢٥٣
الخلاصة باللغة الإنكليزية.....	A-C

المقدِّمة

مُقدِّمةُ:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمدُ لله ربِّ العالمين وصلَّى الله على محمّدٍ وآلِهِ الطيبين الطاهرين ومن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعدُ:

إنّ البحثَ عن المتونِ الرصينةِ والأحاديثِ المُعتبرةِ لهو شغلُ الباحثين؛ لِذا كانَ سعيُنا وراء تلك المتون فوجدَنا أحاديثَ الأئمةِ (عليهم السلام) فضلا على أحاديثِ النبي محمّد (صلى الله عليه وآله) المنقولة لفظًا لا معنى قد وجدَتْ في كتابِ بحارِ الأنوارِ للعلامةِ المجلسي، فهو لم ينقلْ حديثًا إلّا مُتواترًا ولم يأتِ بروايةٍ ضعيفةِ السندِ؛ لِذا كُنا مُطمئنين كُلَّ الاطمئنانِ له، وهو ناقلٌ فاحصٌ ناقدٌ عالمٌ بأدواتِ النقلِ وسبلِ الرصانةِ، ومن الخصائصِ التي جعلتْ كتابَ بحارِ الأنوارِ ذا قيمةٍ هِيَ إحاطتُهُ بالروايةِ والحديثِ وقدرتُهُ عَلَى معرفةِ السقيمِ من الصحيحِ ، فضلا على ذلك فقد وجدْنا في كتابِ بِحَارِ الأَنْوارِ ما لم نجدْهُ في مثيلاتِهِ من كتبِ أحاديثِ الشيعةِ ورواياتِهم في بيانِ المباحثِ اللغويةِ وشرحها وتفسيرها صرفيةً كَانَت أم نَحْويةً أو دلاليةً، فقد ذُكِرَتِ اللُّغَةُ ومباحثُها فضلا على جمعِ وذكرِ الأحاديثِ والرواياتِ، والعلّامةُ المجلسي فيها مُبيّنًا وشارحًا ودالًا وناقدًا فبانَتْ وظهرَتْ قدراتُهُ في تحليل النصوصِ تحليلًا لغويةً فأخرجَ بذلك دُررَها وأناخَ راكبَها ولِينَ صلدَها، فرجاحةُ عقلِ المُؤَلِّفِ ورصانةُ رواياتِ المُؤَلَّفِ أجبرَتْنا على طرقِ بابِهِ لإظهارِ مكنونِهِ وبيانِ مستورِهِ وكشفِ حقائقِهِ، فأنتَ تبحثُ في نصٍّ أقلُّ ما نسميه نصًّا مُتماسكًا رصينًا، فلو قُدِمَ ما حقُّهُ التأخير تغيّرَتْ دلالتُهُ وإنْ حذفْتَ عمدةً جيءَ بمعنى آخر، ولو رفعْتَ منصوبًا وظيفته النحوية تغيّرَتْ، ولو تغيّرَ بناءُ الكلمةِ وصيغتَها أنزوَتْ دلالتُهُ، ولو تركْتَ صوتًا مهموسًا وجِئْتَ بمجهورٍ لظهر معنى آخر.

فأردنا بيانِ مكنوناتِ المتنِ الرصينِ على مباحثَ لغويةٍ صرفيةٍ نحويةٍ دلاليةٍ لإظهار تلك الصورةِ الخفيةِ بدلالاتٍ محوريةٍ جعلتْ من المباحثِ اللغويةِ أدواتَها، وأُبعدَتِ المباحثُ الصوتيةُ من الأطروحة؛ لقلةِ ورودِها فكانتِ المسائلُ التي أحصيناها لا تتعدى الخمسَ والثلاثين مسألةً فضلا على ذلك فكانَ العلّامةُ المجلسي فيها ناقلًا للآراء غيرَ موجّهٍ تابعًا غيرَ مُبررٍ، فاختارَ الباحثُ بمعيةِ مشرفتِهِ عنوانًا يُناسبُ ذلك المتنَ وما حملَهُ من مباحثَ وموضوعاتٍ تحت عنوان **(المباحثُ اللغويةُ في كتابِ بحارِ الأنوارِ للعلامةِ المجلسي (ت١١١٠هـ) كتابي العلمِ والتوحيدِ اختيارًا)**.

وسائلٍ يسألُ ما العلةُ والغايةُ من اختيارِ موضوعي العلمِ والتوحيدِ من دونِ غيرِهما؟ والإجابةُ عليه تكمنُ في أنَّ الْعلمَ هو اعْتِقَادُكَ بشيءٍ ليصلَ بك إلى مرتبةِ الْيَقِين فهُوَ راحةُ النَّفسِ وسكونُ الضميرِ بما علمْتَهُ، وَهُوَ صفةٌ ثابتةٌ يتصفُ بها العالِمُ نقيضُ الجهلِ، أمّا التوحيدُ فهُوَ إقرارُ الوجودِ بالألوهِيَةِ المطلقةِ والإيمان بها ونبذُ الشّركِ، فلا يجوزُ أنْ تقرَّ بوحدانيته -عَزَّ شأنُه- إلّا إذا تخطيْتَ مرتبةَ اليقينِ وتلك المرتبةُ لن تصلَ إليها إلّا إذا كُنْتَ ذا اعتقادٍ قد امتزجَ بالعلم، فإنْ كان لا نجاةَ من دونِ توحيدٍ، ولا توحيد منْ دونِ علمٍ، فإنه لا نجاةَ بلا علمٍ؛ لِذا جُمِعَ بينهما، فحصولُ أحدِهما مرتبطٌ بحصولِ الآخر، فضلا على كثرةِ أجزاءِ هذا الكتاب الذي تعدى بأجزائِه المئةَ فكانَ من الصعبِ علينا التوفيق بذلك الكم من الأجزاءِ، ويُعدُّ من التبذير لو اخترْتَ كتابًا كالبحارِ وعملْتَ بثلاثةٍ منها، فضلا على كثرةِ المباحثِ اللغويةِ في هذين الكتابين فاخترنا بمشورةِ مُشرفتِنا بعد قراءةٍ وإحصاء خمسين جزءًا منها ليقعَ الاختيارُ على هذين الكتابين فكانَ كتابُ العلمِ يُمثل الجزء الثاني أمّا كتابُ التوحيدِ فهو في الجزئين الثالث والرابع، أمّا النسخة التي اعتمدناها في أطروحتِنا فهي طبعةُ مؤسسةِ الوفاءِ بيروت -لبنان الطبعة الثانية المصححة عام (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).

أمّا الدراساتُ السابقةُ لبحارِ الأنوارِ فقد بحثَنا مُعتمدين على الاستشهادِ من بعضِ الجامعاتِ والكلياتِ المُختصةِ فضلا على شبكة الإنترنت فلم نجدْ إلّا دراسةً واحدةً في جامعةِ البصرةِ كُليةِ الآدابِ بعنوان (دلالاتُ لفظِ النورِ ومراتبِهِ في أحاديثِ أئمةِ أهلِ البيتِ (ع) في كتابِ بحارِ الأنوارِ للعلامةِ المجلسي)، أمّا الدراسات في المباحث اللغوية عامة فهي كثيرة لا طائل من ذكرها في هذا المتن.

واستعنا ببعض الكتب اللغوية لتقويم عود الأطروحة لنجعلَ تلك المصادر سراجًا يُنير به دربه ومن تلك المصادر كتابُ العين للفراهيدي والكتاب لسيبويه والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة للجوهري والمفتاح في الصرف للجرجاني والمُخصص لابن سيده وشرح التسهيل لابن مالك والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي وهمع الهوامع للسيوطي فضلا على بعض المراجع.

أمّا مصادرُ وكتبُ الروايةِ والحديثِ فقد اعتمدْنا على مصادرَ كثيرةٍ في فحصِ وتدقيقِ تلك الرواياتِ لنحللَ ما ثبتَ وجودُهُ ونتركُ ما دون ذلك ومن تلك المصادر هي الكافي للكليني، ونهج

البلاغة ضبط الدكتور صبحي الصَّالح، ومسندِ الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) للشيخ عزيز الله عطاري، وتوحيد المفضل للمفضل بن عمر الجعفي وغيرها.

واشتملَتِ الأطروحةُ على تمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ تسبقُها مقدمةٌ، وذُيلتْ بخاتمةٍ تضمّنتْ أهمَ النتائج، فالتمهيدُ كانَ بعنوان (**الْعَلَّامَةُ المجلسي وبِحَارُه**) فدَرسْنا فيه ولادةَ العلّامةِ المجلسي ونسبَهُ ونشأتَهُ وأساتذتَهُ ومؤلفاتَهُ ووفاتَهُ فضلا على دراسةِ طبعاتِ الكتابِ ونسخِهِ ودوافعِ التأليفِ ومصادرِهِ وموارِدِهِ العلميةِ ونظرةِ القرَّاءِ إليه.

أمّا **المباحثُ الصرفيةُ في بِحَار الأَنْوار** فكانَتْ في الفصلِ الأولِ والذي قُسِّمَ على خمسةِ مباحثٍ؛ إذ دُرِسَ في أولِها أبنيةُ الأسماءِ، وفي الثاني أبنيةُ الأفعالِ المُجَرَّدةِ والمزيدةِ ومعانيها أمّا في ثالثِها فدُرِسَتِ المشتقاتُ وفي الرابعِ درسْنا تناوب الصيغ وختمْنا المباحثَ الصرفيةَ في خامسِ المباحثِ واشتملَ على الجموع بأنواعِها.

و**المباحث النحوية في بحار الأنوار** جاءتْ في الفصلِ الثاني وقُسِمَ على ثلاثةِ مباحثٍ؛ إذ جاءتِ المباحثُ النحويةُ في الأسماءِ في أولِهما، أمّا المبحثُ الثاني فقد اشتملَ على المباحثِ النحويةِ في التراكيبِ، وخُتِمَ هذا الفصلُ في المبحثِ الثالثِ الذي دُرِسَ فيه المباحثُ النحويةُ في أساليبِ الْعَرَبيَّةِ.

وخُتِمتِ الدراسةِ في فصلِها الثالثِ الذي كانَ بعنوانِ **المباحثِ الدلاليةِ في بِحَارِ الأَنْوارِ** وكان على ثلاثةِ مباحثٍ؛ إذ جاءَتِ العلاقاتُ الدلاليةُ في أولِها، تلتها أنواعُ الدَلَالَةِ، وخُتِمتْ بالتناوبِ في حروفِ المعاني.

أمّا المنهج الذي اتّبعَناهُ في أطروحتِنا فهو المنهجُ الوصفي التحليلي؛ إذ حللَنا وفسّرْنا المباحثَ وقسمَناها على مسائلَ صرفيةٍ ونحويةٍ ودلاليةٍ؛ إذ نضعُ عنوانًا مناسبًا لِكُلِّ مسألةٍ ونفسرُها تفسيرًا يناسبُ ما ذكرَهُ العلّامةُ المجلسي ليأتيَ بعدها بذكرِ الروايةِ أو الحديثِ ونحن بذلك من الفاحصين لصحةِ تلك الروايةِ وذلك الحديثِ، ونردفُهُ بقولِ العلّامةِ المجلسي ونحللُ بعدها الكلامَ قد نتبّعُ لما ذهبَ إليه العلّامةُ المجلسي بدليلٍ أو نخالفه بدليلٍ؛ إذ نجعلُ الكتبَ اللغويةَ أداتَنا في تصويبِ معنى وترجيحِ رأي وتصحيحِ مسارٍ، ولم نرجعْ في تحليلاتِنا لأيِّ كتابٍ مسؤولٍ عَن نقلِ الأحاديث والروايات وشرحها؛ لا لأنّنا امتنعنا، بل لم نجدْ ضالتَنا التي بحثَنا عَنها، لتأتيَ تلك الكتب عَلَى حالةٍ من الحالاتِ الآتيةِ: إمّا إنَّها ذكرَتِ الروايةَ وأكتفَتْ به مِنْ دُونِ أنْ تشرحَهُ، وَهُوَ الأكثرُ وجودًا، أو كتبٌ قد أوردَتِ الروايةَ وروتْها

وشرحتْها شرحًا غير لغوي، وفي بَعْضِها أوردَتِ الحديثَ أو الروايةَ وشرحَتْها وبيّنَتْها بيانًا لغويًا، لكنّها اختلفَتْ تلك عما أردناه في معالجتِنا للموضوعِ؛ لِذا كان الاعتماد الأكبر في الأطروحة على بيان العلّامةِ المجلسي ونقده وتقويمه وتصويباته وتفصيلاته.

والقارئُ للأطروحةِ يجدُ فيها توسعًا ببعضِ المباحثِ اللغويةِ، وفي بعضِها اختصارًا، وقد يُلحظ حذفًا لبعضِها، ونحن بذلك غيرُ مُلامين؛ لأنّنا ندورُ حيث دارتْ رُحى مباحثِ كتابي العلم والتوحيد، فإنْ أكثرَنا أو قللنا فالعلة بتوسعها في الكتابين أو إقلالها بهما.

وأخيرًا لا يسعني إلّا أنْ أشكرَ مُعلِّمتي الدكتورة رفاه عبد الحسين الفتلاوي وأعلمُ أنّ تلك الكلمات لَا تَفِي بحقها سَدّدَ اللهُ خُطاها؛ إذ كانَتْ مُوجِّهةً فنِعْمَ المُوَجَّه، فالصعابُ بتوجيهاتها السديدة ذلتْ، ومُرُّ العملِ بسمو أخلاقها وتشجيعها صار عذبًا زلالًا.

وآخر دعوانا أنْ الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي تكرّمَ ومنحَ وأعطى من لم يسألْه، وأفضل الصلاة وأتمَّ التسليمِ على شفيعنِا وعلى آله الأطهار الأبرار.

التمهيد

الْعَلَّامَةُ المجلسي وبِحَارُه

التمهِيدُ

سنُمهدُ للمُؤَلَّفِ والمُؤَلِّفِ مختصرين غير مُكثرين لأنّهما لن يحتاجا لكثيرٍ من الشرحِ والتحليلِ؛ لِذا وقفنا عند من وجدناه يستحقُ التحليل لعلةٍ ما؛ إذ بيّنا بَعْض منهجِهِ وموضوعاتِهِ التي تبناها ومعايير الأحاديثِ التي نقلها ودوافعِ تأليفه وموارده العلمية وكَيْفَ نظرَ إليه القراءُ والناقمون؟ وكَيْفَ ذكرَهُ أصحابُ الأسانيدِ؟

الْعَلَّامَة المجلسي: ولادتُهُ، نسبُهُ، نشأتُهُ، أساتذتُهُ، مؤلفاته، وفاتُهُ

هو محمّدُ باقر أصغر أبناءِ محمّدِ تقي المجلسي فقد تربى على يدِّ عالمٍ يُعدُّ أستاذًا له وهو من أعاظم علماء عصره بل من أعاظم علماء الشيعة، ووافاه الأجلُ عام (١٠٧٠هـ)[١]وعمرُ الْعَلَّامَة حينئذٍ ثلاثون عامًا، وولدَ الْعَلَّامَة المجلسي في مدينةِ أصفهان عام (١٠٣٧هـ).

أمّا نشأتُهُ فقد نشأ نشأةَ علمٍ في بيتِ فضلٍ وجاهٍ في كنفِ والدٍ عالمٍ، أمّا مدينةُ أصفهان التي حلَّ بها فزادتْهُ نماءً فكريًا ومركزًا علميًا؛ لاتصالِهِ بعلماءِ عصرِهِ الأعلامِ فصارَ مُدرّسًا فطنًا وعالِمًا بارعًا وراويًا مُحدِّثًا فاتجهتِ الأنظارُ إلى ركنِ علمِهِ وأصبحَ الحضورُ عنده والمُشاركةُ في درسِهِ فخرًا يتسابقُ إليه المُتسابقون من الطلابِ والوافدين؛ لِذا تجاوزَ تلامذتُه الألف، ويبدو أنَّه كَانَ يُلقي مُحاضراتِه في مُختلفِ العلومِ؛ لكثرةِ الإجَازَاتِ التي أوكلَها، فهُوَ مُدرّسٌ درّسَ أكثرَ الفنونِ لكنَّهُ جعل الحديثَ وتدريسَهُ أكثرَ اهتماماتِهِ لما للحديثِ من أهميةٍ في تأصيلِ المبدأ الديني والفروض السماوية، فظلَّ مُدرّسًا إلى آخرِ أيامِهِ[٢].

أمّا أشهرُ أساتذتِهِ الَّذِين نقلتْ كتبُ الأخبارِ عنهم فهم الملا المازندراني (ت: ١٠٨٠هـ)، والملا محسن فيض الكاشاني (ت: ١٠٩١هـ)، والشيخ الحُرّ العاملي (ت: ١٠٩٦هـ)، والملا محمّد طاهر القمي (ت: ١٠٩٨هـ)[٣]، فتأثرَ بأساتذتِهِ وأثّرَ في طلابِهِ، فصارَ مُكثرًا في

[١] ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني: ١٩٠.
[٢] ينظر: تلامذة الْعَلَّامَة المجلسي، السيّد أحمد الحُسيني: ٣، ٤.
[٣] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأنْوار، حسن طارمي: ١٧-١٩.

التـأليفِ عَلَـى الـرَّغْمِ مـن انشـغالِهِ فـألفَ سـبعين كتابًـا ومنهـا مـا تكـون مُتعـددة الأجـزاء كالبحـار فـي مئـةِ وعشـر مُجلـدٍ ومـرآة العقـول فـي سـتة وعشـرين مُجلـدًا ومـلاذ الأخبـار فـي شـرح تهـذيب الأخبـار فـي سـتة عشـر مجلـدًا وأصـابته الشـيخوخة ولـم يتـرك التـأليف؛ إذ ألـفَ كتابَـهُ حـقُّ اليقـين فـي عـام (١١٠٩هـ) أي قبـل عـام مـن وفاتـه[١]، وألـفَ العلّامـة المجلسـي فـي الفارسـيةِ تسـعةَ وأربعـين كتابًـا[٢]، وسـائلٍ يسـألُ كَيْـفَ يرضـى عـالِمٌ مـن علمـاء الحـوزة العلميـة الإسـلامية بـأنْ يؤلـفَ كتابًـا بغيـرِ اللُّغَـةِ الْعَرَبيَّـةِ؟ وقبـل الإجابـة عَلَيـه نسـتدرج نكتـةً مفادهـا أنَّ العـالِمَ الإسـلامي لا يكتـبُ إلّا باللُّغَـة الْعَرَبيَّـة فـي القـرون الإسـلامية الأولـى ولاسـيما فـي بـلاد فـارس، والكاتـب بِغَيْرِهَـا يُعُـدُّ نقطـة ضـعفٍ وقلـة اطـلاعٍ عنـد علمـاء الإسـلام فكَيْـفَ الحـال إن كَـانَ العـالِم ذَلِـك يوصـف بأَنَّـه عـالِمٌ بالحـديث وروايتـه؟ فضـلا علـى ذَلِـك أنَّ الَّـذِين يكتبـون بالْعَرَبيَّـة يريـدون بـذَلِك نشـرَ مؤلفـاتِهم وقـراءةَ مـا يكتبونـه لكثـرةِ القـراءِ مـن المُتعلمـين المسـلمين، فمـا الغايـةُ مـن تأليفِـهِ باللُّغَة الفارسية؟

إنَّ مَـنْ أرادَ هدايـة قـومٍ وتقـويم طريـقٍ جَـاءَهم بلغـةٍ يفهمونهـا، فَهِـيَ أداة التواصـل المعرفـي بـين المُخاطِـب والمُخاطَـب، حاملـة دلالاتٍ وظيفيـة، تولـد بـولادة الإنسـان وتمـوتُ بموتِـه فَهِـيَ كـائن مولـود مُتحـرك يرتقـي برُقـي مُتكلمهـا، ويُصـيبها السـقم إن سـقم مُسـتعملها، فلِكُـلِّ لغـةٍ خصـائص لا تتشـابه مـع خصـائص لغـة أخـرى ولا يعـرفُ الخصـائص تلـك إلّا ابـن اللُّغَـة الَّـذِي عـاش بكنفهـا وشـمَّ عطرهـا بعـرنين أنفـه؛ لِـذا ألـفَ الْعَلَّامَـة المجلسـي مؤلفاتـه تلـك بلغـة هـو خبيـر بهـا، فهُـوَ فارسـي اشـرَأبّ اللُّغَـة الفارسـية وأحبّهـا، فضـلا علـى ذَلِـك أنَّ اللُّغَـة هِـيَ إحـدى ركـائز انتمـاء الفـرد وديدنـه الَّـذِي يرتمـي إليـه ويحـسُّ بالأمـان عنـده، وكَـانَ الْعَلَّامَـة مـن المقـربين مـن السـلطة الصـفوية فرُبّمـا أحـسَّ بالعيـب إن كتـب بغيـر لغتـه؛ لمـا لـه مـن مكَانـة سياسـية، ويبـدو أنّ هُنَـاكَ غايـةً أخفاهـا الْعَلَّامَـة وأظهرهـا ممـن أفـاد مـن كتـبِ العلّامـة المجلسـي كثيـرًا ولـم يـتكلم الْعَرَبيَّـة، فالغايـة عنـده إفهاميـة تعَلِيميـة؛ لِـذا كَانَـتِ الغايـةُ هِـيَ لاسـتفادة المـؤمنين الشـيعة ممـن لا عهـد لهـم بالْعَرَبيَّـة، ولا ننسـى أنَّ العلّامـة المجلسـي هـو مُعلِّـمٌ فـي الحـوزة العلميـة وأكثـر طلابـه مـن غيـرِ العـربِ، فهُـوَ لَـمْ يَكُـن مـراده إظهـار مقدرتـه العلميـة بـل رام إلـى اسـتفادة القـراء مـن

[١] ينظر: من أعلامِ الشيعة: ١٩٢.
[٢] ينظر: أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين: ٩/ ١٨٣، والْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ١٨٧.

غير العرب، ولَمْ يَكُنِ الْعَلَّامَة المجلسي أولَ من كتب باللُّغَة الفارسية بل سُبقَ بأعلام ككمال الدين بن شرف الدين الأردبيلي في كتابه خلاصة الفقه[1]، أمّا محمّد تقي المجلسي فقد أكملَ كتابه (من لا يحضره الفقيه) باللُّغَة الْعَرَبيَّة وترجمه إلى الفارسية[2]، ووافاه الأجلُ سنة (١١١١٠هـ) ((والصحيح ما قِيلَ في تاريخه بالفارسية مصرحًا باليوم والشهر والسنة مطابقًا لسنةِ ١١١١٠))[3] وقِيلَ في عام (١١١١هـ)[4].

التعريف ببِحارِ الأنوار ونسخه:

لأهميةِ كتابِ (بِحَار الأَنْوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) التاريخية والفقهِيَة والدينية واللغوية طُبِعَ أكثر من مرةٍ وصُحِحَ ونُقِحَتْ بَعْض أجزائِه، وصدرتِ الطبعةُ الحجرية في الأعوامِ (١٣٠٣هـ) إلى (١٣١٥هـ) بجهدِ الحاجِ محمّد أمين، وقبلها طُبِعَتْ بَعْض المُجلداتِ منها:

- المجلدان الأول والثاني في الهند عام ١٢٤٨هـ.
- المجلد الثامن عام ١٢٧٥هـ.
- المجلد السابع عام ١٢٩٤هـ.
- والتاسع عام ١٢٩٧هـ.

وهُنَاكَ أقسامٌ كبيرةٌ قد كُتِبَتْ بخطِ الْعَلَّامَة نفسِهِ، واطَّلَعَ بَعْض الناشرين في طهران وبجهود ثلةٍ من العلماءِ الفضلاء مُستفيدين من الطبعات السابقة ومُراجعة مصادر الكتاب؛ لِذا أُصدِرَتْ في الأعوام (١٣٧٦) إلى (١٣٩٣هـ) مئةٌ وعشرةُ أجزاءٍ ومنها التي حوت الفهارست، وبفضل العالِمين الفاضلين الميرزا محمّد الطهراني والشيخ آغا الطهراني تمَّت

---

[1] ينظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء، للشيخ أفندي: ٢/ ١٠٢.
[2] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ١٤٠-١٤٤.
[3] الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣/ ١٧.
[4] ينظر: المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ١٦.

طباعتها[1]وذكرَ مُصححُها أنَّها ناقصةٌ من الجزء السادس والسبعين وحظيتْ باستقبالٍ كبيرٍ إلّا أنَّها لم تكُنْ مُنقحةً تنقيحًا كاملًا عَلَى الرَّغْمِ من الجهود المبذولة من المُصححين[2].

أمّا الطبعةُ التي اعتمدَناها في بحثِنا فَهِيَ طبعةُ مؤسسةِ الوفاءِ بيروت -لبنان الطبعة الثانية المصححة عام (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م)، بحارُ الأنوار كتابٌ قد كَثُرَتْ أجزاؤه؛ إذ احتوتْ هذه الطبعةُ عَلَى مئةٍ وعشرة أجزاءٍ؛ لِذا سُمِيتْ أجزاؤه بأسماء الموضوعات ككتاب العلم والتوحيد والنبوة والإمامة والمعاد وهَذَه ميزةٍ حسنة عمِلَ بها الْعَلَّامَة المجلسي؛ إذ جمعتِ الأحاديث والروايات عَلَى أساسِ الموضوعات فهُوَ عملٌ منهجي في إرجاعِ الرواياتِ إلى موضوعاتِها، فلم نجدْ مثلًا روايةً دالةً عَلَى الإمامةِ في كتاب التوحيد، ولم نجدْ روايةً قد قُصِدَ منها التوحيدُ في كتابِ الإمامةِ وهكذا.

وسائلٍ يسألُ لِمَ اقتصرَنا في أطروحتِنا عَلَى كتابي العلمِ والتوحيدِ؟ أو ما الرابطُ الَّذِي يربطُ العلمَ بالتوحيدِ؟ أو ما الطريقةُ التي اعتمدَناها في اختيارنا؟ وقبل الإجابةِ عَلَى تلك الأسئلةِ علينا معرفةُ دَلَالَة العلمِ والتوحيدِ ليتسنى لنا معرفة الرابط المعَنوي بينهما، فضلا على معرفةِ السببِ الَّذِي ألزمَنا في اختيارِ الكتابين مِنْ دُونِ غيرهما، فالْعلمُ هو اعْتِقَادُكَ بشيءٍ ليصلَ بك إلى مرتبةِ الْيَقِين فهُوَ راحةُ النَّفسِ وسكونُ الضميرِ بما علمْتَهُ، وَهُوَ صفةٌ ثابتةٌ يتصفُ بها العالِمُ وَهُوَ نقيضُ الجهلِ[3]، أمّا التوحيدُ فهُوَ إقرارُ الوجودِ بالألوهِيَةِ المطلقةِ والإيمان بها ونبذُ الشّركِ[4]، فلا يجوزُ أنْ تقرَّ بوحدانية الله -عَزَّ شأنُه- إلّا إذا تخطيْتَ مرتبةَ اليقينِ وتلك المرتبة لن تصلَ إليها إلّا إذا كُنتَ ذا اعتقادٍ قد امتزج بالعلم، فلا توحيد بلا علم؛ لِذا جمعَنا بينهما، فحصولُ أحدِهما مرتبطٌ بحصولِ الآخر، فضلا على كثرة المباحث اللغوية في هذين الكتابين؛ لِذا كَانَ الاختيار عليهما، أمّا الأجزاء المُختارة فكتاب العلم قد قُيِّدَ بالجزء الثاني والتوحيد في جزئيه الثالث والرابع من الكتاب.

---

[1] ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣/ ٢٣.

[2] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ٢٧٣-٢٧٥.

[3] ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري: ١/ ٨١، وكتاب التعريفات، عليّ بن محمّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ): ١٥٥.

[4] ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهِيَدي: ٣/ ٢٨١.

إيراد موضوعات الكتاب ومعايير قبول الأحاديث:

خطّ الْعَلَّامَة المجلسي منهجًا قويمًا أورد به كُلَّ أجزاء بحاره مُبتدأً بآيات من الذكر الحكيم إن وجدت في كلِّ موضع من المواضع ليذكر شيئًا يسيرًا مما ذكره المُفسرون إنْ كَانَتْ تلك الآيات بحاجة للبيان والتفسير، وذُكِرَ ذَلِك المنهج في مقدمة الكتاب: ((فصدّرْتُ كل باب بالآيات المتعلقة بالعَنوان ثم أوردْتُ بعدها شيئًا مما ذكره بَعْض المفسرين فيها إن احتاجت إلى التفسير والبيان)) [١].

وحينما يأتي بخبر أو رواية نجدُه أحيانًا مُفصّلًا وشارحًا ومُوردًا ومُبيّنًا ومُتّممًا له، وأحيانًا يورد بَعْضا منه ليتممه في مواضع أُخر ذاكرًا ذَلِك الموضع الَّذِي سيتم به بيانه؛ لأنّ ذكره في ذَلِك أليق، طلبًا للاختصار، وَهُوَ ما ذُكر في مقدِّمة الكتاب: ((إما: تمام الخبر المتعلق بعَنوانه، أو: الجزء الَّذِي يتعلق به مع إيراد تمامه في موضع آخر أليق به، أو: الإشارة إلى المقام المذكور فيه؛ لكونه أنسب بذَلِك المقام، رعاية لحصول الفائدة المقصودة مع الإيجَاز التام، وأوضحْتُ ما يحتاج من الأخبار إلى الكشف ببيان شاف عَلَى غاية الإيجَاز لئلا تطول الأبواب ويكثر حجم الكتاب، فيعسر تحصيله عَلَى الطلاب))[٢].

وكَانَ الْعَلَّامَة المجلسي من الَّذِين يُكثرون من أسماء الرواة لتقوية ما نقله لِذا يترك ما لم يُطابق المشهور؛ إذ يَقُولُ: ((أقولُ: الحديث ضعيف مخالف للمشهور وسائر الأخبار فلا يعول عليه))[٣]، ولم يأخذ إلّا من أصل مُعتبر، وإن كَانَ شاكًا غير مُتيقنٍ تركه وإن سُمِع ممن شهد له بالأمانة كالصدوق؛ إذ يَقُولُ: ((وأقولُ: الخبر في غاية الغرابة، ولا أعتمد عليه لعدم كونه مأخوذًا من أصل معتبر، وإن نسب إلى الصدوق))[٤]، فالرجل بقوله هَذَا يُثبت أنَّه فاحصٌ في الأخبار مُدقق في الروايات لم يجمع إلّا من ثبُتَت صحته ولا يأخذ مما لا عهد له بالرواية، فضلا على ذَلِك أنَّه لم يأتِ بروايةٍ غريبةٍ أو خبرًا غيرَ مُعتدٍ بسنده؛ إذ

---

[١] بِحَار الأَنْوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلّامة محمّد باقر المجلسي، الطبعة الثانية المصححة، طبعةُ مؤسسةِ الوفاءِ بيروت –لبنان، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م: ١/ ٤.

[٢] بِحَار الأنوار: ١/ ٥.

[٣] المصدر نفسُهُ: ٥٤/ ١٠٤.

[٤] المصدر نفسُهُ: ٥٤/ ٣٤١.

يَقُولُ: ((اعلم أنَّ الأخبار الواردة في هَذَا الباب غريبة وبَعْضها غير معتبرة الأسانيد كروايات البرسي وجامع الأخبار، والمأخوذ من الكتاب القديم، وبَعْضها معتبرة مأخوذة من أصول القدماء، ولَيْسَ ما تتضمنها بعيدا من قدرة الله تعالى))[1]، فكلامُهُ هَذَا ينبئ بأَنَّه لَيْسَ من الَّذِين ينقلون الغَثَّ والسمين فهُوَ ناقلٌ مُتفحصٌ للروايات مُتتبعٌ للأخبار لم ينقلْ إلّا مَنْ وثقَ به[2].

دوافع تأليف الكتاب:

إنَّ الدافعَ الَّذِي جعلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي قد خطَّ هَذَا الطريقَ هو أخذ العلم من مصادره، ومحمّد وآل بيته (عليهم صلوات الله) هم خيرُ معينٍ ماءٍ لا ينضبُ ومَصْدَر يقينٍ لا يعتريه الشكُّ، وهَذَا ما ذُكِر في مقدمة الكتاب: ((فأيقنتُ بفضله وإلهامه تعالى أن زلال العلم لا ينقع إلا إذا أخذ من عين صافية نبعت عَن ينابيع الوحي والإلهام، وأن الحكمة لا تنجع إذا لم تؤخذ من نواميس الدين ومعاقل الأنام))[3]، ولَمْ يَكُن ذَلِك الدافع الوحيد الَّذِي أُلفَ الكتاب من أجله بل كَانَت هُنَاكَ دوافع منها أنَّ كثيرًا من مؤلفات المعصومين ظلت بعيدة عَن القُراء أو فُقِدَت[4]، فصار لِزامًا عَلَى القائمين أن يؤلفوا ليحافظوا عَلَى تراث علمي ثمين وذُكِرَ ذَلِك في مقدمة الكتاب: ((فاخترتُ الفحص عَن أخبار الأئمة الطاهرين الأبرار سلام الله عليهم، وأخذت في البحث عَنها، وأعطيت النظر فيها حقه ...والاستمداد من تأييده ورحمته، عَلَى تأليفها ونظمها وترتيبها وجمعها))[5].

وكَثُرَ نقد الناقدين العارفين أو الحاسدين عَلَى الكتاب وكَيْفَية جمعه وذكرنا أنَّ الغاية قد بررت الوسيلة فجهدَ الْعَلَّامَة المجلسي نفسَهَ ليصلَ إلى الحقيقةِ فجيّشَ بذَلِك جمعًا من المؤلفين والكتبة والمُترجمين والرواة وأهلَ المكتباتِ العامة والخاصة في جمعِ ما أستترَ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٥٤/ ٣٤٩.
[2] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ٢٥٩.
[3] بِحَار الأَنْوار: ١/ ٢.
[4] ينظر: من أعلامِ الإمامية: ١٨٨.
[5] بِحَار الأَنْوار: ١/ ٣، ٤.

وغـابَ مـن كـلامِ وأحاديـثِ وروايـاتِ المعصـومين (علـيهم السـلام)[١] فلكثـرة اللجـان والكتبـة والجـامعين والعـاملين بجمـع تلـك الروايـات حصـلَ فيهـا بَعْـض التصـحيف والتحريـف، فكَانَـتْ غايتـه جمـع الروايـات التـي غابـتْ عَـن الأنظـار بسـبب تقـادم عصـرها أو تغيّبـت بسـبب المخـالفين وأئمـة السـوء لينـذر نفسـه ومـن عمـل معـه فـي تلـك الخدمـة[٢]، وذُكـر ذَلِـك فـي مقدمـة كتابـه: ((ولـم أظفـرْ بحقيقـة إلا وفيهـا أصـلها، ثـم بعـد الإحاطـة بالكتـب المتداولـة المشـهورة تتبعـت الأصـول المعتبـرة المهجـورة التـي تركـت فـي الأعصـار المتطاولـة والأزمـان المتماديـة ... فطفقت أسأل عَنها في شرق البلاد وغربها حينا، وألح في الطلب))[٣]

مصادر بِحَار الأَنْوار وموارده العلمية:

لـم يـأتِ عمـلًا كـاملًا مِـنْ دُونِ الاستعانة بسـابقه ولـم نجـدْ كتابًـا قـد أغـدقَ نباتُـهُ وأينعـتْ ثمـارُه مِـنْ دُونِ أنْ يعتمـدَ عَلَـى مصـادر قـد أضـاءتْ بقبسِـها طريقـه فاعتمـدَ الْعَلَّامَـة المجلسـي فـي كتابـه بِحَـار الأَنْـوار عَلَـى مصـادر قوّمـتْ عملَـه وقوّيـتْ أصـلَه وعـدّلتْ أغصـانَه ومـن تلـك الْمَصَـادِر التـي ذُكـرتْ فـي مقدمـة الكتـاب هِـيَ: ((كتـاب عيـون أخبـار الرضـا (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) وكتـاب علـل الشـرائع والأحكـام، وكتـاب إكمـال الـدين وإتمـام النعمـة فـي الغيبـة، وكتـاب التوحيـد، وكتـاب الخصـال، وكتـاب الأمـالي والمجـالس، وكتـاب ثـواب الأعمـال وعقـاب الأعمـال، وكتـاب معـاني الأخبـار، وكتـاب الهدايـة، ورسـالة العقائـد، وكتـاب صـفات الشـيعة، وكتـاب فضـائل الشـيعة، وكتـاب مصـادقة الإخـوان، وكتـاب فضـائل الأشـهر الثلاثـة، وكتـاب النصـوص وكتـاب المقنـع، كلهـا للشـيخ الصـدوق أبـي جعفـر محمـد بـن علـي بـن الحسـين بـن موسـى بـن بابويـه القمـي رضوان الله عليه...))[٤]

ولـم يقتصـرْ كتـابُ البحـار عَلَـى الروايـة أو الأحاديـث فحسـب بـل جَـاءَ بـذكر الآيـات وتفسـيرها وبيانهـا؛ لِـذا اعتمـد الْعَلَّامَـة المجلسـي عَلَـى بَعْـضِ مصـادر التفسـير التـي ذُكـرتْ فـي مقدِّمتـه ومنهـا: ((كتـاب التفسـير الَّـذِي رواه الصـادق، عَـن أميـر المـؤمنين (عليهمـا السـلام)،

---

[١] ينظر: من أعلامِ الإمامية: ١٨٨.
[٢] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ٢١٧، ٢١٨.
[٣] بِحَار الأَنْوار: ١/ ٣.
[٤] بِحَار الأنوار: ١/ ٧، ٨.

المشتمل عَلَى أنواع آيات القرآن وشرح ألفاظه برواية محمد بن إبراهِيَم النعماني، وسيأتي بتمامه في كتاب القرآن. وكتاب ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه للشيخ الثقة الجليل القدر سعد بن عبد الله الأشعري، رواه عَنه جعفر بن محمد بن قولويه، وستأتي الإشارة إليه أيضا في كتاب القرآن.))[1]، وأوجدَ العلّامة المجلسي في بحار الأنوار تفسيرًا لم يكُنْ موجودًا وهو تفسير آيات القرآن الكريم وشرحها موضوعيًا؛ حيث يأتي بالآيات التي ترتبط بالموضوع ويشرحها شرحًا موحدًا[2].

أمّا الكتبُ اللغوية التي نمّى الْعَلَّامَة بحارَهُ منها وسقاها من ظمئ أصابها فجبّرَ بذَلِك مَكْسُورها وثبّتَ بها مُتحركَها وأناخَ بأرضِها جوادَهُ وأبعدَ بدلائِلِها ضعيفَها وأناطَ بسببِها قويَّها وأظهرَ بوجودِها مُسْتَتِرها فَهِيَ التي ذُكرتْ في مُقدِّمةِ البحارِ: ((صحاح الجوهري، وقاموس الفيروز آبادي، ونهاية الجزري، والمغرب والمعرب للمطرزي، ومفردات الراغب الأصبهاني ومحاضراته، والمصباح المنير لأحمد بن محمد المقري، ومجمع البحار لبَعْضِ علماء الهند، ومجمل اللُّغَة، والمقاييس لابن فارس، والجمهرة لابن دريد، وأساس البلاغة للزمخشري، والفائق، ومستقصي الأمثال، وربيع الأبرار له أيضا والغريبين، وغريب القرآن، ومجمع الأمثال للميداني، وتهذيب اللُّغَة للأزهري وكتاب شمس العلوم))[3].

ولم تكُنِ الشروح إلّا طريقًا يمتطيه مَنْ أرادَ أن يركب صهوة النجاة والوصول إلى الحقيقة مِنْ دُونِ أن يشقى ففيها العلومُ متوقده والحلولُ مُتوفرة والعُقدُ محلولة فأفادَ منها الْعَلَّامَة بكتابِه كُلّ الفائدة وذُكرتْ في المقدِّمةِ بَعْضُ تلك الشروحُ منها: ((شرح الطيبي عَلَى المشكاة، وفتح الباري شرح البخاري لابن حجر، وشرح القسطلاني، وشرح الكرماني، وشرح الزركشي، وشرح المقاصد عليه، والمنهاج، وشرحي النووي والأبي عَلَى صحيح مسلم، وناظر عين الغريبين، والمفاتيح شرح المصابيح، وشرح الشفا، وشرح السنة،

[1] بِحَار الأنوار: ١/ ١٥.
[2] ينظر: من أعلامِ الإمامية: ١٨٩.
[3] بِحَار الأنْوار: ١/ ٢٤.

للحسين بن مسعود الفراء. وقد نورد من كتب أخبارهم للرد عليهم، أو لبيان مورد التقية، أو لتأييد))[1].

إنَّ الكتابَ كتابُ روايةٍ والمَصْدَر مَصْدَر حديثٍ والكاتب يوصفُ بأَنَّهُ عالِمٌ بالرواية والحديث بل من الصفوةِ ومن الخط الأول؛ لِذا اعتمدَ بكتابه عَلَى الرواية ومصادرها التي استدلَّ بها عَلَى قويها ونبذَ بواسطتها ضعيفَها، فجَاءَ بروايات وأحاديثٍ من الشيعة ومن أبناء العامة الَّذِين يُسميهم بالمخالفين التي نقلَ عَنها في بحارِه ومن تلك الْمَصَادِر منها: ((ما روي من طريقنا: مثل ما نقلناه عَن صحاحهم الستة، وجامع الأصول لابن الأثير، وكتاب الشفا للقاضي عياض، وكتاب المنتقى في مولود المصطفى للكازروني وكامل التواريخ لابن الأثير ... وكتاب مقاتل الطالبين لابي الفرج الأصبهاني وَهُوَ مشتمل عَلَى كثير من أحوال الأئمة وعشائرهم (عليهم السلام) من طرقنا و طرق المخالفين، وكتاب الأغاني له أيضا))[2]

طريقة ذكر أصحاب الأسانيد:

إنَّ الطريقةَ التي تعارفَ عَلَيْهَا في إيرادِ الأحاديثِ والرواياتِ هِيَ طريقةُ إسنادٍ وإثباتٍ فلا تؤخذُ رواية مقطوعة ولا يُردد حديثًا لَيْسَ له سند؛ لِذا أكثر الْعَلَّامَة المجلسي من إيراده لذكر أصحاب الأسانيد بل كَانَ مُكثرًا في ذكر هؤلاء فلكثرة أسمائهم في أيّة روايةٍ أوردها؛ لِذا جَاءَ مُختصرًا في أغلب الأَحْيان برموز معينة لتلك الأسماء، وذُكِرَ ذَلِك في البحار بصِيغَة التعليل: ((في بيان ما اصطلحنا عليه للاختصار في الإسناد مع التحرز عَن الإرسال المفضي إلى قلة الاعتماد فإن أكثر المؤلفين دأبهم التطويل في ذكر رجال الخبر لتزيين الكتاب وتكثير الأبواب، وبَعْضهم يسقطون الأسانيد فتنحط الأخبار بذَلِك عَن درجة المسانيد فيفوت التميز بين الأخبار في القوة والضعف، والكمال والنقص ... فاخترنا ذكر السند بأجمعه مع رعاية غاية الاختصار))[3].

---

[1] بِحَار الأنوار: ١/ ٢٤.
[2] المصدرُ نفسُهُ: ١/ ٢٥.
[3] المصدر نفسُهُ: ١/ ٤٨.

بِحَارُ الأَنْوارِ في نظرِ القرَّاءِ:

لقد كَانَ ذَلِك المُنجز العلمي محط أنظار الدارسين والباحثين عَن الحقيقة وأي ثمر مُغْدِقٍ يُرمى بحجر، فرُمِيتِ البحار بسيل من الرُماة وذكرهم العلامة بمقدمته قائلًا: ((كفاك عماك يا منكر علو أفنانه، وسمو أغصانه حسدا وعَنادا وعمها وحسبك ريبك، يا من لم يعترف برفعة شأنه وحلاوة بيانه جهلا وضلالا وبلها، ولاشتماله عَلَى أنواع العلوم والحكم والأسرار وإغنائه عَن جميع كتب))[1].

فكَانَ ثائرًا عَلَى من يحمل نظرة سوداوية عَن الكتاب والعلم، وتلك النظرة لا تُميت شرارة العلم ولا تقوض بريق الأمل؛ إذ نجد كثيرًا من المؤلفين والقُّراء ممن يجلُّ الكتاب وما يحمل بين دفتيه من الفوائد الجمّة فهُوَ كتابُ موسوعي جمع بين طياته العلوم المحمدية من نقل رواية وإثبات حديث وإسناد علم وتقوية مَصْدَر وإتيان دليل[2]، وهَذَا ما وجدناه في أقوال بَعْض علماء الشيعة، فذاك الحُرّ العاملي يقول فيه: ((كتاب بِحَار الأَنْوار في أخبار الأئمة الأطهار يجمع أحاديث كتب الحديث كلها إلّا الكتب الأربعة ونهج البلاغة))[3]، أمّا شرحُ الأحاديث وتبيانها ونبذ ضعيفها والتمسك بأصيلها فهُوَ منهج الْعَلَّامَة المجلسي في كتابه البحار، والنكات التي جَاءَ بها والأمور التي أشار إليها لا نجدها في غيره من الكتب وتلك نظرة المُحدث النوري[4]، ومن الخصائص التي جعلت البحار ذا قيمةٍ قد ضاهَ بها أُمّاتِ كتب الحديث هِيَ إحاطته بالرواية والحديث، وقدرته عَلَى معرفة سقيم الحديث عَن صحيحه[5].

قد يكون للمخالف حُقدٌ دفينٌ لا لشيء بل لحسدٍ وكرهٍ وقد يكون قاصدًا لك التقويم ومُريدًا لك الدوام فلَيْسَ كُلُّ مُخالفٍ في الرأي كارهًا لك ومُبغضًا لعملك، فبَعْض الَّذِين انتقدوا البحار ومنهجها أرادوا تقويمها وجعلها في جادةِ الصواب، ومن هؤلاء الناقدين هو

---

[1] بِحَار الأنوار: ١/ ٥.
[2] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ٢٦٠.
[3] أمل الآمل: ٢/ ٢٤٨.
[4] ينظر: دار السلام فيما يتعلق بالرؤيا والمنام، الطبرسي (ت: ١٣٢٠هـ): ٢/ ٢٣٧.
[5] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ٢٦١، ٢٦٢.

صاحب كتاب أعيان الشيعة؛ إذ يَقُولُ: ((وبياناته وتوضيحاته وتفسيره للأحاديث وغيرها كثير منه كَانَ عَلَى وجه الاستعجال الموجب قلة الفائدة والوقوع في الاشتباه))[١]، ومن النقود التي وجهت للكتاب وكاتبه أنّهُ بصيرٌ بالروايات والأحاديث ولكنّه ضيق الأفق في الفلسفة وأمورها مما أوقعه في أخطاءٍ جعلت المؤلَّف والمؤلِّف في دائرة النقد والاستفسار وهَذَا نقدٌ قد وجهه الْعَلَّامَة الطباطبائي[٢].

إنَّ المبدأ الَّذِي أُلفَ الكتاب من أجله هو مبدأ جمع واستقصاء لأحاديث المعصومين ورواياتهم وهِيَ التي جُمِعَ أطراف الكتاب من أجلها، أمّا شرح تلك الروايات وبيانها، فهو سبيل يمتطيه المؤلِّف ليصلَ به لغايته المنشودة فنلحظ في ذَلِك السبيل التفاوت فمرة نجده جيدًا راقيًا تُرفع له القبعة والعلامة به مُجيدًا ومرة يكون بين بين، فالغايةُ غايةُ جمعٍ للأحاديث وإن شُرحتْ وبُينتْ فنعما هِيَ وإن تُركتْ فلا عيبَ فيه؛ فالكتابُ كتابُ حديثٍ لا كتابُ شرحٍ وبيانٍ، وهو جزءٌ من كتبٍ أُلفتْ قبلَهُ وكَانَتْ عباراتُها مُختزلةً غيرَ واضحةٍ ليَأْتِيَ الشارح ويبينُ مختلفَها ويُفسرُ ما أُستترَ منها[٣]، وهَذَا ما ذهب إليه مُساعده ومعينه[٤]في الكتاب الَّذِي يقولُ: ((ولا منافات بين أنْ يكونَ المتن والشرح كلاهما مشتملين عَلَى الأخبار فقط ...ولا شك أيضا أن جمع الاحاديث مقدم عَلَى تبيينها لئلا ينسبكم من ينظر في كتابكم، أعطى الله كتابكم بيمينكم، إلى العجز والتقصير وقلة التتبع، فإنكم زاد الله))[٥].

إنَّ كتاب بِحَار الأَنْوار قد جمع الأحاديث والروايات جمعًا قد أُصيبت بَعْض مواضعه بالسقم لأسباب قد ذُكِرت، ولا يُعابُ عليه؛ لأنّ ((كتاب بِحَار الأَنْوار في أخبار الأئمة الأطهار يجمع أحاديث كتب الحديث كلها إلّا الكتب الأربعة ونهج البلاغة))[٦]، فجمع كتب الحديث بكتابٍ واحدٍ سمّاه بِحَار الأَنْوار، ولم يكتفِ بل شرح الأحاديث شرحًا لغويًا وبيّنها وقارن بينها وميّز واختار الجيد الرصين من القول وترك ما هو أقل، فأنماز هَذَا الكتاب عَن

---

[١] أعيان الشيعة: ٩/ ١٨٣.
[٢] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ٢٦٣.
[٣] ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: ٢٦٥
[٤] جامع الكتاب وسبط العلامة المجلسي الشيخ محمّد بن الحسين الخاتون آبادي الَّذِي تتلمذ على يدِّ العلامة.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ١٠٧/ ١٧٨.
[٦] أمل الآمل: ٢/ ٢٤٨.

غيره بأَنَّه جمع النقل والشرح؛ إذ جمع الأحاديث ولم يقفْ عندها بل بيّن وشرح[1] وفكَّ التراكيب ليُخرج دررًا قد غابت عَن القارئ، فصار الكاتب جامعًا فطنًا أخذ من الروايات رصينها، ولغويًا حدقًا جعل من اللُّغَة أداته التي يصلُ بها لمراده.

[1] ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشّيعة: ٣/ ١٦.

الفصل الأول

المباحث الصرفية في بِحَار الأَنْوار

المباحث الصرفيّة في بِحَارِ الأنوار:

التصريف هو لفظ مأخوذ من (صرّفَ، تصريف)، (فعّلَ، تفعيل)، سود منها أبنية ومعان مُختلفة[١]، ويأتي على قسمين: أولهما: تشكّل المعاني من بناء أصلي كـ(علِمَ، وعلّمَ، وأعلمَ، وتعلّم)، و(بانَ، وأبانَ، واستبانَ، وبيّنَ)، ثانيهما: تصريف الأصل وتغييره من غير أن تتغيّر دلالته، كـ(قال، وقول) و(باعَ، وبيع)[٢]

المبحث الأول: أبنيةُ الْمَصَادِر

الِاشْتِقَاق هو أخذُ لفظٍ من لَفْظَة أخرى تناسبها معَنويًا وتختلف عَنها بِبَعْضِ لفظها[٣]، والأصلُ في الِاشْتِقَاق عند البصريين[٤] هو المَصْدَر؛ لأنَّهُ دالٌ عَلَى حدثٍ لَيْسَ مُقترنًا بزمنٍ وجَاءَ مُختلفًا عَن الْفِعْل الَّذِي دلَّ عَلَى حدث قد اقترنَ بزمن مُحددٍ، أمّا أصلُ الِاشْتِقَاق عند الكوفيين فهُوَ الْفِعْل؛ لأنَّ المَصْدَر يأتي خلفه في التصريف، وزعمَ بَعْضُهم أنَّ الكلامَ كُلَّهُ أصلٌ يُشْتَقّ أحدهما من الآخر[٥]، وذهب البصريون إلى جواز اشْتِقَاقِ الْفِعْل واسم الفاعلِ والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة واسم الزمان والمكَان والآلة منه[٦]، والْمَصَادِر في أجزاء بِحَار الأَنْوار المُختارة وردت ثُلَاثِيّةً وغيرَ ثُلَاثِيّةٍ قِيَاسيةً أو سماعيةً ويمكن توضيحُها عَلَى النحو الآتي:

المطلب الأول: مصادر الْفِعْل الثُلَاثِيّ

ومَصَادِرُ الأفعال الثلاثية هي أسماءٌ صِيغَتْ من الأفعالِ ذات الأصولِ الثُلَاثِيّةِ وهِيَ كثيرةٌ لا نستطيعُ إحصاءَها إلّا إنّنا اعتمدنا عَلَى السماعِ بَيْدَ أن علماء الصرف لم يقفوا مكتوفي الأَيْدِي بل جعلوا لتلك الْمَصَادِر ضوابطًا مُطردةَ القواعدِ ومن تلك الضوابط[٧]

---

[١] ينظر: المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني: ٢٦.
[٢] ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ): ٣٣.
[٣] ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٢.
[٤] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: ٣/ ١٣٥٣.
[٥] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت: ٩١١هـ): ٣/ ٤٥٠، والمزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، السيوطي: ١/ ٢٧٦.
[٦] ينظر: الكافية في علم النحو، ابن الحاجب: ٤٠، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي: ٤٨.
[٧] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت: ٧٤٩هـ): ٢/ ٨٦٤، وضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار: ٣/ ٣٤.

مـثلًا إن كَـانَ الْفِعْـل دالًا عَلَـى حرفـةٍ جَـاءَ مَصْـدَره عَلَـى زِنَـةِ فِعَالـة مثـل (حِياكـة صـياغة) وإن دلَّ عَلَـى امتنـاع أطـردتْ مَصَـادِرُهُ عَلَـى زِنَـةِ فِعـال نحـو (صـيام)، وإن جَـاءَ الْفِعْـل الثُلَاثِـيّ دالًا عَلَـى صـوت جِـيء بمَصْـدَرِه عَلَـى زِنَـةِ فُعـالٍ أو فَعِيل[1]، وقـد جـاءتْ فـي بحـارِ الأنوارِ عَلَى مسائلَ منها:

المَسْأَلَة الأولى: تسكين عين مَصْدَر (فَعَلَ وفَعِلَ)

إن كَـانَ الْفِعْـل الثُلَاثِـيّ المُتعـدي مـن (فَعَـلَ-يَفْعِـلُ) بفـتح العـين فـي الماضـي وكسـرها فـي المضـارع، مثـل (ضَـرْب) مـن (ضَـرَبَ- يَضْـرِبُ) فيجـيء مَصْـدَره عَلَـى زِنَـةِ (فَعْـل) سـواء كَانَـتْ صـحيحةً عـين الْفِعْـل أو علـةً، نَحْـو: نَحَـتَ نَحْتًـا، وجَـذَبَ جَـذْبًا، وَعَـدَ وَعْـدًا، ولـو كَانَـت عـين الْفِعْـل مَكْسُـورة جَـاءَ مَصْـدَره سـاكنَ العـين كـذَلِك، نَحْـو: أمِـنَ أمْنًـا، وثقِـفَ ثقْفًـا[2]، أمّـا إنْ كَـانَ الْفِعْـل لازمًـا ثلاثيًـا مفتـوح العـين لا يـدلُّ علـى امتنـاع أو اضـطراب أو حركـة فمَصْدَره عَلَى زِنَةِ فُعُول، نَحْو: قَعَدَ قُعودًا[3].

وجـوّزَ الْعَلَّامَـة المجلسـي فـتح عـين المَصْـدَر كمـا جَـازَ عنـده التسـكين فـي بيـان مَصْـدَر (وهمًـا) بقـول أميـر المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((إن فـي أيـدي النـاس حقًـا وبـاطلًا وصـدقًا وكـذبًا وناسـخًا ومنسـوخًا وعامًـا وخاصًـا ومحكمًـا ومتشـابهًا وحفظًـا وَوَهْمًـا وقـد كـذَّبَ عَلَى رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم في عهده))**[4].

فـاتّبع الجـوهري بشـقٍّ واختلـفَ معـه بـآخر: ((وَهِمْـتُ فـي الحسـاب أَوْهَـمُ وهْمًـا، إذا غلطـت فيـه وسـهوت، ووهمـت فـي الشـيء بـالفتح أهـم وَهْمًـا، إذا ذهـب وَهْمُـكَ إليـه وأنـتَ

---

[1] ينظر: شرح المفصل للزمخشري (ت: ٦٤٣هـ): ٤/ ٤٦، والنحو الواضح في قواعد اللُّغَة الْعَرَبيَّة، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية: ٢/ ٢٣٤.

[2] ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٤، والمُهذب في علم التصريف: ٢١١-٢١٢.

[3] ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٣، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٢٠، والصرف العربي، أحكام ومعانٍ، د. محمّد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، ط: الأولى ٢٠١٣: ٧٢.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٩، وينظر: نهج البلاغة، تحقيق د. صبحي الصالح: ٤٠٩، الكافي: الكليني، علق عليه: ١/ ١٥٨، ووسائل الشيعة، محمّد بن الحسن الحر العاملي، ط: الثانية: ٢٧/ ٢٠٧، تحف العقول، ابن شعبة الحراني: ١٩٣.

تريدُ غيره))[1]، إذ اتفقا بسكون عين المَصْدَر (وَهْمًا) إن كَانَتْ عينُ الْفِعْل مَكْسُورةً أو مَفْتُوحةً (وهِمْتُ، وهَمْتُ)، واختلفَ معه بجوازِ فتحِ (الهاء) في (وهَمًا) إن كَانَتْ (الهاء) بالْفِعْل مَكْسُورةً، إذ يَقُولُ: **((ووهَما -بفتح الهاء -مَصْدَر قولك: وهِمْتُ -بالكسر -أي غلطْتُ وسهوْتُ، وقد روي وهْمًا -بالتسكين -مَصْدَر وهَمْتُ -بالفتح -إذا ذهب وهمك إلى شيءٍ وأنت تريد غيرَهُ، والمعَنى متقاربٌ))**[2].

فاتفقَ الصرفيون عَلَى تسكين (الهاء) في مَصْدَر (وَهْمًا)، فضلا على ذَلِك فجَاءَ المَصْدَر ساكنَ (الهاء) بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، أمّا الْعَلَّامَة المجلسي فجَازَ عنده الفتح مع التسكين.

المَسْأَلَة الثانية: مَصْدَر الْفِعْل (بَصُرَ) (بَصَارةً)

إنْ كَانَ الْفِعْل الثُلَاثِيّ اللازم مَفْتُوحَ الفاء مَضْمُومَ العين جَاءَ مَصْدَره عَلَى وزنٍ من الأوزان الأربعة وهِيَ: (فَعَالة) نَحْو: (بَذُخَ بَذَاخةً)، و(فُعُولة) نَحْو: (بَطُلَ بُطُولة)، و(فَعَال) نَحْو: جَمُلَ جَمَالًا، و(فُعْل) نَحْو: قَبُحَ قُبْحًا[3]، وذكر سيبويهِ ما تقدّمَ مانحًا كُلَّ مَصْدَر دَلَالَته ومعَناه قائلًا: ((أما ما كَانَ حسنًا أو قبحًا فإنه مما يبنى فعله عَلَى فَعُلَ يفعُلُ؛ ويكون المَصْدَر فَعَالا وفعالة وفعلا، وذَلِك قولك: قَبُحَ يقبُح قباحة، وبَعْضهم يقول قبوحة، فبناه عَلَى فعولةٍ كما بناه عَلَى فعالةٍ، ووسم يوسم وسامة))[4].

وجِيءَ بِمَصْدَر (بَصَارة) (فَعَالة) المُشْتَقّ من الْفِعْل (بَصُرَ) (فَعُلَ) بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن جده رسول الله (صلى اللهُ عليه وآله): **((إن لله تبارك وتعالى تسعةً وتسعين اسمًا... وهِيَ: اللهُ، الالهُ، الواحدُ الأحدُ، الصمدُ، الأولُ، الآخرُ، السَمِيع البصيرُ))**[5]، و(البصيرُ) مَصْدَر (صفة مُشبهة) مُشْتَقّة

---

(1) الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، مادة (وهمَ): ٥/ ٢٠٥٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، المقاصد الشافية: ٢/ ٤٧٧، وفتوح الغيب في الكشف عَن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ): ٣/ ٤٠٥.

(2) بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٣١.

(3) ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ، د. خديجة الحديثي: ٢١٧.

(4) الكتاب، سيبويهِ (ت: ١٨٠هـ): ٤/ ٢٨.

(5) بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: الخصال، القمي، (ت ٣٨١هـ): ٢/ ٥٩٣.

مـن الْفِعْـل (بَصُـرَ)، عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي بقولـه: **((والبصـارةُ فـي اللُّغَـةِ مَصْـدَر البصـيرةِ وبَصُرَ بصارةً، والله عز وجل بصيرٌ لنفسه))**[1].

ذهـبَ أكثـرُ اللغـويين إلـى مجـيءِ لفـظِ (البصـير) بمعنـى (المُبصـرِ)؛ لجـوازِ مجـيءِ (فَعِيـلٍ) بمعنـى (مُفْعِـلٍ) كجـواز مجـيء أَلِـيمٍ بمعنـى مُـؤلِمٍ، فـاللهُ –عـزَّ شـأنه- مُـدركُ المبصراتِ وعارفَها وَهُوَ حيٌّ لا آفةَ به[2].

والباصـرُ والبصـيرُ والمُبصِـرُ هِـيَ قـرائنُ العـالِمِ والحكـيمِ والحجـةِ والمتأمـلِ[3]، ((البصـير فـي اللغـة علـى أضـرب، البصـير: العلـيم بالشـيء الخبيـر بـه كقـولهم: فـلان بصـير بالطـب، وبصـير بالفقـه، وبصـير بملاقـاة الرجـال، ومـا أشـبه ذلـك ممـا لا تمـانع بـين أهـل اللغـة اسـتعماله))[4]، كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿قَـالَ بَصُـرْتُ بِمَـا لَـمْ يَبْصُـرُوا بِـهِ﴾[5]، فالبصـيرُ اسـمٌ أعـمُ مـن العلـيمِ، وقصـرَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي مَصْـدَرَ البصـيرِ فـي البَصَـارةِ مِـنْ دُونِ الْمَصَـادِرِ الأخـرى جـاعلًا الْفِعْـلَ (بَصُـرَ) الْفِعْـلَ الوحيـدَ الَّـذِي يُشْـتَقُّ منـه ذَلِـك المَصْـدَرُ؛ فلِـمَ لـم يجعـلِ البصـيرَ تَبَصُّـرًا مَصْـدَر مُشْـتَقّ مـن (تَبصَّـرَ)؟ أو مَصْـدَر تبصـيرٍ مُشْـتَقٌّ مـن (بصّـرَ)؟ أو مَصْدَر إبصار الَّذِي اشْتُقَّ من الْفِعْلِ (أبصرَ)؟

والإجابـةُ عَلَـى تلـك الأسـئلةِ تَكْمَـنُ فـي دَلَالَـةِ لَفْـظِ البصـيرِ ومـا تحملَـهُ مـن معـانٍ؛ إذ إنَّـه اسـمٌ مُشْـتَقٌّ مـن الْفِعْـلِ (بَصُـرَ) ومَصْـدَره (بَصَـارةً)؛ لأنَّـك إن قلـتَ (بصّـرَ) فيكـون مصـدره (تبصـيرًا) أردْتَ الكثـرةَ والمبالغـةَ، والرؤيـةُ قَـدْ تَكُـونُ حقيقيـةً بصـريةً تحتـاجُ لواسـطةٍ لإتمامِهـا كـالعينِ الباصـرةِ، وإنْ قُلْـتَ: أبصـرَ، إبصـارًا، فهُـوَ حـدثٌ قـد حصـلَ بوسـاطةٍ معينـةٍ، ولمَّـا قلـتَ: بَصُـرَ، بَصَـارةً، فعَنيْـتَ العلـمَ والحكـمَ والحجـةَ والإبصـار مِـنْ دُونِ أداة، فـاللهُ-عَـزَّ شـأنُه-بصـيرٌ بعبـادِهِ وعَلِـيمٌ بهـم مِـنْ دُونِ واسـطةٍ، فأجـادَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي عنـدما جعـل البصـيرَ مُقتصـرًا عَلَـى المَصْـدَر (بَصَـارةً) مـن الْفِعْـل (بَصُـرَ)، وهَـذَا مـا ذهـبَ إليـه

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٠.
[2] ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى، الزجاج (ت: ٣١١هـ): ٥٥، وينظر: اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، (ت: ٣٣٧هـ): ٤٢، ومجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٣/ ٩٨.
[3] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (بصرَ): ٢/ ٥٩١، والمخصص، ابن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ): ٤/ ٤٩، لسان العرب، مادة (بصرَ): ٤/ ٦٥، فتوح الغيب في الكشف عَن قناع الريب: ٩/ ٢٣٦.
[4] اشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ٦٥.
[5] طه: ٩٦.

سيبويهِ بقوله: ((ومثل ذَلِك بصر وما كَانَ بصيرًا، وأبصره إذا أخبر بالَّذِي وقعت رؤيته عليه))[1].

المَسْأَلَة الثالثة: مَصْدَر الْفِعْل (عَلَا) (عُلُوًّا)، ومَصْدَر الْفِعْل (عَلِيَ) (علاءً)

إنْ كَانَ الْفِعْل الثُلَاثِيّ لازمًا مفتوح لا يدلُّ على امتناع أو اضطراب أو حركة فيأتي مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (فُعُول)، صحيحًا كَانَ فعلُه أم مُعتلًا غير أجوفٍ، نَحْو: (طَلَعَ طُلُوعًا) و(سَجَدَ سُجُودًا) و(نَهَضَ نُهُوضًا) و(سَكَتَ سُكُوتًا)[2]، أمّا الْفِعْل (علا) فهُوَ لازم وزنته (فَعَلَ)؛ لِذا جَاءَ مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (فُعُول) (عُلُوًّا) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن جده رسول الله (صلى اللهُ عليه وآله): **((السَمِيعُ البصيرُ، القديرُ، القاهر، العلي، الأعلى، الباقي، البديعُ، البارئ))**[3]، فاتّبعَ الْعَلَّامَة المجلسي ما ذهبَ إليه الخليل بن أحمد عَلَى أنْ يكونَ مَصْدَر الْفِعْل (علا) (عُلُوًّا)، أمّا مَصْدَر الْفِعْل (عَلِيَ) فهُوَ (علاءً)؛ إذ يَقُولُ: **((العلي معَناه القاهرُ، فاللهُ العلي ذو العلا والتعالي أي ذو القدرةِ والقهر والاقتدار، يقال: علا الملكُ علوًا، ويقالُ[4] لِكُلِّ شيءٍ علا: قد علا علوًا، وعلا يعلي علاءً))**[5].

لقد جعل اللغويون لِكلا المَصْدَرين (عُلُوًّا) و(علاءً) أصلًا مُشْتَقّا منه؛ إذ إنَّ المَصْدَر (عُلُوًّا) مُشْتَقّ من الْفِعْل (علا يَعْلو) والمَصْدَر (علاءً) مُشقٌ من الْفِعْل (عَلِيَ يَعْلى) ولِكُلِّ مبنى دَلَالَة ومعَنى، فالمَصْدَر (عُلُوًّا) دالٌ عَلَى العلو في الأمكنة، ويأتي مع المذموم والمحمود، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[6] ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ﴾[7]، وقَوْله تَعَالَى ﴿سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيراً﴾[8]، أمّا (علاءً) فَهِيَ دَلَالَةُ الشرفِ والرفعةِ[9]، والعَلِيُّ الموصوفُ

---

[1] ـ الكتاب: ٤/ ٦٢.
[2] ينظر: كتاب الأفعال، ابن القَطَّاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ): ٢/ ٢٩٠، والمُهذب في علم التصريف: ٢١٣، ٢١٤.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: نور الثقلين، العلامة الشيخ عبد على بن جمعة، العروسى الحويزى، (ت: ١١١٢هـ): ٤/ ٢٥٥.
[4] العين، مادة (علو): ٢/ ٢٤٥.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٠.
[6] القصص: ٤.
[7] يونس: ٨٤.
[8] الإسراء: ٤٣.
[9] ينظر: العين، مادة (علو): ٢/ ٢٤٥، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (علا): ٦/ ٢٤٣٤.

بالشرفِ أو الشريفِ، أمِنِ الْفِعْلِ (علا) أم من (عَلِيَ) اشتقَّ؟ حيث يذهبُ الأزهري إلى أنَّ العلي اسمٌ مُشْتَقّ من الْفِعْل (علا يَعْلُو)؛ إذ يَقُولُ: ((فالعليّ الشريف فَعِيل من علا يَعْلُو، وَهُوَ بِمَعَنى العالي، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فَوْقه شَيْء. وَيُقَال: هُوَ الَّذِي علا))[١].

المَسْأَلَة الرابعة: مَصْدَر الْفِعْل (عَجِزَ) الثُّلَاثِيّ مَكْسُور العين اللازم (فَعِلَ فَعَلًا)

تتعدد المصادر تبعًا لتعدد اشتقاقات الفعل، فالفعل (عَجَزَ) مثلًا تعددت مصادره، وكما يلي:

١. مَفْتُوح الوسط ويَجِيء لازمًا، ليكون مَصْدَره عَلَى زِنَةِ: (فَعُولًا) (عَجَزَ، عَجُوزًا)، إذا عظمتِ الأشياءُ وصعبتْ.
٢. مَفْتُوح الوسط مُضَعَّف ويَجِيء متعديًا، ليكونَ مَصْدَره عَلَى زِنَةِ: (تَفَعِيل)، (عَجَّزَ تَعْجِيزًا)، إذا أصابه اليأس وتثَّبطَ أو نُسبَ إلى العجز وصار عجَازًا.
٣. مُتعدٍ بهَمْزة التعدية مَفْتُوح الوسط، ليكون مَصْدَره عَلَى زِنَةِ: (إفْعَال)، (أعْجَزَ إعْجَازًا)، إذا أعجزه شيء وفات عليه[٢].
٤. إمّا إن كَانَ الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المَكْسُور العين لازمًا (فَعِلَ) فزِنَةِ مَصْدَره هِيَ (فَعَلًا)، نَحْو: (عَجِبَ عَجَبًا) و(عَجِفَ عَجَفًا) و(عَجِزَ عَجَزًا)[٣]، وهو أحدُ احتمالات مَصْدَر الْفِعْل (عَجِزَ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فقد بانَ لنا بإقرارِ العامةِ مُعْجِزة الصفةِ أنه لا شيءٌ قبل اللهِ، ولا شيءٌ مع اللهِ في بقائه، وبَطَلَ قول من زعم أنه كَانَ قبلَه شيءٌ))**[٤].

إذ احتملَ الْعَلَّامَةُ أنْ تكونَ لَفْظَة المعجزةِ مَصْدَرًا اشْتُقَّ من الْفِعْل (عَجِزَ، عَجَزًا)؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل أن تكون المعجزةُ مَصْدَرَ عجزِ عَن الشيءِ عجزًا أو مَعجِزةً بفتح**

---

[١] تهذيب اللُّغَة، الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ): ٣/ ١١٨.
[٢] ينظر: مختار الصحاح، الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، مادة (عجزَ): ٢٠١.
[٣] ينظر: كتاب الأفعال: ٢/ ٣٤٣، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، الغرناطي، (ت: ٧٧٩هـ): ٦٧، والمهذب في علم التصريف: ٢١٢-٢١٣.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٦، وينظر: مسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الشيخ عزيز الله عطاردي: ١/ ٢٠٢، ونور الثقلين: ٧/ ٢٦٣.

الميم وكسر الجيم وفتحها أي إقرارهم بعجزهم عَن الاتصاف بتلك الصفة))[1]، فالْفِعْل (عَجِزَ) لازم مَصْدَره (عَجَزًا).

أمّا (مَعجِزةٌ) و(مَعجَزةٌ) فهُوَ مَصْدَرٌ ميمي للفعلِ (عَجِزَ) مَكْسُور العين في الماضي والْمُضَارِع (عَجِزَ يعْجِزُ)، فقد ذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى ما احتمله السيوطي: ((فما كَانَ عَلَى يفْعِل فالمَصْدَر منه عَلَى مَفْعَل كالمفَرِ والمضرَبِ، ولم يشذْ منها غيرُ المرجِعِ، والمعذِرة، والمعرِفة وقالوا: المعجَز والمعجِز في العجْز الَّذِي هو ضد الحزم، وكذَلِك قالوا في المعجَزة والمعجِزة))[2].

ويرى بعضُ النحويين[3] ألّا اختلافَ في الدَلَالَة بين المَصْدَر الميمي والْمَصَادِر الأخرى، فما الغايةُ من اختلافِ المباني إنْ كَانَت المعاني نفسها؟ فإنْ كَانَتْ دَلَالَة (عَجزًا) هِيَ نفسُها في (مُعجزة)، فما الفائدة من تكرار المباني؟ إنْ أردْنا الإجابة صار لِزامًا علينا أن نقفَ عند دَلَالَة القولين: (عَجِزْتُ عَجزًا)، (عجِزْتُ مُعجزةً)، فدَلَالَة المَصْدَر الأول هِيَ دَلَالَة عائدة عَلَى المُتكلم لا عموم فيه، فهُوَ حدثٌ جُرِد من الذاتيةِ، أمّا دَلَالَةُ المَصْدَر الميمي فهُوَ مَصْدَر يحمل بطياته دَلَالَة واسعة عامة جاعلًا الذات عَنصره، فدَلَالَة لَفْظَة (مُنقلب) فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[4]لَيْسَت كدَلَالَة الانقلاب[5] من حيث قوة الدلالة وتأكيدها وبيان جهة الانقلاب؛ لِذا لم يقُلِ الإمامُ الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (فقد بانَ لنا بإقرارِ العامةِ عجزهم للصفةِ) بل قالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (فقد بانَ لنا بإقرارِ العامةِ معجزة الصفة)؛ لأنَّ العجزَ قد نبتَ فِيهم وأثمر ضعفًا فهُوَ ذاتٌ مولودٌ في نفس المُشككين، ولَمْ يَكُن دخيلًا عليهم.

المَسْأَلَة الخامسة: اشْتِقَاق مصادر الْفِعْل الثُّلَاثِيّ (دانَ) الأجوف اللازم

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٩.
[2] المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، السيوطي (ت: ٩١١هـ): ٢/ ١٠٠.
[3] ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي (ت: ٣٨٥هـ): ١/ ١١٠، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٣١.
[4] الشعراء: ٢٢٧.
[5] ينظر: معاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٣١.

إنْ كَانَ الْفِعْل الثُلَاثِيّ لازمًا معتلاً وسطه فيكونُ بناءُ مَصْدَرِه عَلَى ثلاثةِ أوزان وهِيَ: (فِعَال) نَحْو: صَامَ صِيامًا، و(فِعالة) نَحْو: حَاطَ حِياطةً، و(فَعْل) نَحْو: دَانَ، دَيْنًا[1]، فجعلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي الديان صيغة مُبالغة قد اشْتُقَّتْ من الْفِعْل الثُلَاثِيّ (دَانَ) ومَصْدَرُه عَلَى زِنَةِ (فَعْلَ) بقَوْل الإمَام الصادق عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن جدِّه (صلى اللهُ عليه وآله): **((إن لله تبارك وتعالى تسعة وتسعين اسما...خير الناصرين، الديان، الشكور، العظيم، اللطيف، الشافي))**[2].

حيث إنَّ مَصْدَرَ الديانِ مَصْدَرٌ مأخوذٌ من الْفِعْلِ (دَانَ يدينُ دينًا)؛ إذ يَقُولُ: **((الديانُ ... والدينُ: الجزاءُ، ولا تجمعُ لأنَّهُ مَصْدَرٌ يقالُ: دانَ يدينُ دينًا، ويقال في مثل: كما تدينُ تدان أي كما تجزي تجزى))**[3]، ولا يُجمعُ عنده الدينُ؛ لأنَّهُ مَصْدَرٌ، والدينُ اسمٌ جامعٌ للجزاء كما تعمل تُجزى.

والدينُ والديانُ أمِنِ الدِّينِ أم من الديَّنِ؟ إذ إنَّ الدِّينَ هو عادةُ النفسِ وطاعتها وتعويدها عَلَى شيءٍ يكون للأشياء المعَنوية أقربُ، أمّا الديَّنُ فهُوَ ما عَلَى النفسِ من أشياءَ مادية كالزرع أو الأموال[4]، ففِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وما نقله عَن رسولِ اللهِ(صلى اللهُ عليه وآله) هو الديّن لا الديَّن؛ لأنَّ الدين يُجمع عَلَى ديون: ((جمع الدَّيْن دُيُون، وكلُّ شيءٍ لَمْ يَكُن حاضرًا فهُوَ دَيْنٌ. وأَدَنْتُ فلاناً أَدينُه أي أَعطيتُه دَيْناً))[5]، والدين عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لا يُجمع وقد أتّبعَ بذَلِك مذهبَ الخليلِ بنِ أحمدَ؛ إذ يَقُولُ: ((والدِّينُ: الجَزاءُ لا يُجْمَعُ لأنَّهُ مَصْدَر، كقولِكَ: دانَ اللهُ العِبادَ يَدينهم يومَ القيامة أي يَجزيهِم))[6]

المَسْأَلَة السادسة: الصفوة بين دَلَالَة الاسمية والمَصْدَر

---

[1] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ): ٣/ ٢٠٠، ومعجم متن اللُّغَة (موسوعة لغوية حديثة): ٢/ ٤٧٩، والمُهذَّب في علم التصريف: ٢١٤-٢١٦.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٧، وينظر: الخصال: ٢/ ٥٩٤، والأَمْثَلُ في تفسير كتابِ اللهِ المُنزَل، مَكارم الشِيرازي: ٥/ ٣٠٧.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٠٧.

[4] ينظر: مقاييس اللُّغَة، مادة (دَيَنَ): ٢/ ٣٢٠، وجمهرة اللُّغَة، مادة (دني): ٢/ ٦٨٨، ولسان العرب، مادة (دَنَنَ): ١٣/ ١٧١.

[5] العين، مادة (دين): ٨/ ٧٢.

[6] العين، مادة (دينَ): ٨/ ٧٣.

الصفوةُ هِيَ أصلٌ دلَّ عَلَى خلوص الشيء من الشوائب فقولك: صفيْتُ العسلَ مِنِ الشوائبِ، كما صفيْتُ الأخوةَ من كُلِّ شائبٍ، وهِيَ صفة حميدة ضد الكدر، وأشارَ الْعَلَّامَةُ المجلسي لذَلِك المُشْتَقّ حيث وردَ بقَوْلِ الإمَامِ الباقرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ألا ترى إلى صفوة أمرنا إن الله اختار له من الملائكة مقربين ومن النبيين مرسلين ومن المؤمنين ممتحنين؟))**[1]، فقد احتملَ أنْ تكونَ لَفْظَة (صفوة) اسمًا جامعًا للخلوصِ من كُلِّ كدرٍ؛ إذ يَقُولُ: **((إلى صفوة أمرنا أي خالصه، ويحتمل أنْ يكونَ مَصْدَرا))**[2].

وجَازَ عنده أنْ تكونَ تلك اللَفْظَة مَصْدَرا، فينبغي علينا أنْ نقفَ عند أصلِ كلمة (صفوة)، أممدودُ اللامِ نَحْو: صَفَا يصفو صفاءً، كـ(دعا يدعو) أم معتلُ اللامِ بالواو نَحْو: (صفو)؟، أثُلَاثِيّ مُجَرَّد أم ثُلَاثِيّ مزيد؟ والإجابةُ عَلى السؤالين يكمن في معرفة مصادر ذَلِك الْفِعْل، ومصادرُه، هِيَ:

١- (الصاد، والفاء، والمعتل) أصلٌ دالٌ عَلَى الصفاء والتخلص من الأشياء المُكدِرة، فلو كَانَ ذَلِك الأصل ثُلَاثِيّا مزيدًا بتضعيفِ وسطِه عَلَى زِنَةِ (فَعَّلَ) ليكونَ الْفِعْلُ عَلَى بناء (صَفَّى) ليَأْتِيَ مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (تَفعِلة)، نَحْو: دَنَّى تَدنِيةً وزَكَّى تَزكِيةً وصَفَّا تَصفِيةً[3]، ((الصَّفَاءُ مَمْدُودٌ ضِدُّ الْكَدَرِ وَقَدْ (صَفَا) الشَّرَابُ يَصْفُو (صَفَاءً) وَ (صَفَّاهُ) غَيْرُهُ تَصْفِيَةً))[4]

٢- أمّا لو كَانَ الْفِعْل ثُلَاثِيّا غير مزيدٍ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) فنرى أنَّ لام الْفِعْل الماضي قَدْ تَكُونُ ألفًا كما يجوز أنْ تأتيَ ياءً، يمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

أ- جَازَ أنْ تكون لام الْفِعْل (صَفَا) ألفًا ليكون مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (فُعُول)، نَحْو: سَمَا سُمُوًّاً وعلا عُلُوًّاً وصَفَا صُفُوّاً[5].

ب-ويجوز أن تكون لامه ياءً عَلَى زِنَةِ (فَعِلَ) ليكون بناء الْفِعْل (صَفِيَ) ليُصبحَ مَصْدَره (صفَاءً) كـ (عَلِيَ، علاءً)

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٩٦.
[2] المصدرُ نفسُهُ: ٢/ ١٩٦
[3] ينظر: العين، مادة (صفو):٧/ ١٦٢، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (صفا): ٦/ ٢٤٠١، ومقاييس اللُّغَة، مادة (صفو): ٣/ ٢٩٢، والمخصص: ٤/ ٤٣٧، ولسان العرب، مادة (صفا): ١٤/ ٤٦٢.
[4] مختار الصحاح، مادة (صفا): ١٧٧.
[5] ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللُّغَة الْعَرَبيَّة بالقاهرة: ١/ ٥١٧، والمُهذب في علم التصريف: ٢١٤.

أمّا (صَفْوَةٌ) فقد يجوز أنْ يكونَ مَصْدَرًا مُشْتَقًّا من الأصلِ الثُلَاثِيّ (صَفَا يصفو صَفْوَةً)، وغير مُستبعد أنْ يكونَ اسمَ مرةٍ؛ لأنَّ أصلَ فعلِه ثُلَاثِيّ مختوم مَصْدَره بتاء جَاءَ عَلَى زِنَةِ (فَعْلَةً)[1]، نَحْو: جَلَسَ جَلْسَةً، وقَفَزَ قَفْزَةً، وصفا صَفْوَةً.

المطلب الثاني: مصادر الْفِعْل غير الثُلَاثِيّ

هِيَ مصادر زِيْدَ فعلها الَّذِي صِيغَتْ منه عَلَى ثلاثة أحرف أَصْلِيَّة كَانَت أو مزيدة، والْمَصَادِر تلك تكون للقِيَاس أقرب لتأتي مصادرها عَلَى أوزان معينة فلو كَانَ فعلها الرباعي عَلَى زِنَةِ (فعلَ) مثلًا جَاءَ مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (فَعْلَلَةً)، وإن جَاءَ فعله عَلَى زِنَةِ (فعَّلَ) ولَمْ يَكُن مُعتلًا بالألف أو مهموزًا جَاءَ مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (تفَعِيل)، وإن كَانَ معتلًا بالألف أو مهموزًا جَاءَ مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (تفعلةً)[2]، ويمكن توضيحها فيما يلي:

المَسْأَلَة الأولى: مصدر الفعل الثلاثي المزيد المُضعّف (فَعَّلَ فِعَالًا)

إنْ كَانَ الْفِعْلُ الثُلَاثِيّ المزيدُ بحرفٍ أو مُضَعَّف الوسط (فَعَّلَ)، ويسميه بَعْضُهم[3] رباعيًا صحيحَ الآخر فيَجِيءُ مَصْدَرُه عَلَى زِنَةِ (تَفْعِيل)، نَحْو: كَرَّمَ تكريمًا، وقدَّمَ تقديمًا، وسبّحَ تسبيحًا، وعظَّمَ تعظيمًا[4]

أمّا إن كَانَ الْفِعْلُ مضعّفُ الوسطِ مهموزُ الآخرِ (قرَّأ) جَاءَ مَصْدَرُه عَلَى زِنَةِ (تفْعِلَة)، إذ حُذفَتْ ياءُ المَصْدَرِ وعُوضَتْ بالتاء في آخره نَحْو: خطَّأ تخْطِئَة، وهنَّأ تهْنِئَة، ويجوزُ حذفُ ياء المَصْدَر في الأفعالِ غيرِ المهموزةِ، وتعويضها بالتاء، نَحْو: بصَّرَ تبْصِرَةً وكمَّلَ تكْمِلَة، وقِيَاسهما تبصير وتكميل[5].

لم يذكرْ أغلبُ اللغويين مَجِيءَ مَصْدَرِ الْفِعْلِ (كذَّبَ) مُشَدَّد الوسط عَلَى زِنَةِ (فعالًا) مُخففًا(كذابًا) إلّا العكبري؛ إذ يَقُولُ: ((كذابًا: بالتخفيف: مَصْدَر (كذب) بالتشديد: إذا تكرر منه الكذب، وَهُوَ في المعَنى قريب من: كذب))[6]، وجوّز بَعْضُهم مَجِيءَ مَصْدَرِ

---

[1] ينظر: المقتضب، المبرد (ت: ٢٨٥هـ): ٣/ ٣٧٢، وشرح ابن عقِيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ١٣٣.
[2] ينظر: المقتضب: ٢/ ٩٥.
[3] ينظر: المهذب في علم التصريف: ٢٢٢.
[4] ينظر: اللباب في قواعد اللُّغَة، محمد علي السَّراج: ٥٠
[5] ينظر: المُهذَب في علم التصريف: ٢٢٢-٢٢٣.
[6] فتوح الغيب في الكشف عَن قناع الريب: ١٦/ ٢٥٤.

الْفِعْلِ المُضَعَّفِ عَلَى زِنَةِ (فِعَّال أو تفَعِيل)، (كذَّب، كِذَّابًا وتكذيب)[١]، ووردَ هَذَا البناءِ في القرآن الكريم مُشَدَّدَ الذالِ[٢]: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[٣].

وذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مذهبَ العكبري بقَوْلِ الإمَامِ الجوادِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في مناظرة يحيى بن أكثم: : **((قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع: قد كثُرَتْ عليَّ الكِذَّابةُ وستكثرُ فمن كذَّبَ عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعدَهُ من النار فإذا أتاكم الحديثُ فاعرضوه عَلَى كتابِ اللهِ وسنتي فما وافقَ كتابَ اللهِ وسنتي فخذوا به وما خالفَ كتابَ اللهِ وسنتي فلا تأخذوا به))**[٤]، إذ جعلَ مَصْدَرَ الْفِعْلِ (كذَّبَ) (كِذابًا) بكسرِ الكافِ وتخفيفِ الذالِ، إذ يَقُولُ: **((الكِذّابة بكسر الكاف وتخفيف الذال مَصْدَر كذب يكذب أي كثرت عَلَى كذابة الكذابين))**[٥]، ويجوزُ فتحُ الكافِ في المَصْدَرِ وتشديدُ الذالِ؛ إذ يَقُولُ: **((أو بفتح الكاف وتشديد الذال بمعنى الواحد الكثير الكذب والتاء لزيادة المبالغة، والمعنى: كثرت علي أكاذيب الكَذّابة، أو التاء للتأنيث والمعنى: كثرت الجماعة الكَذِّابة، ولعل الأخير أظهر))**[٦].

إنّ لِكُلِّ مبنى معَنى، واختلافُ المعاني هو بسببِ اختلافِ المباني، فالضَرُّ بالفتحِ هو ضَررٌ عامٌ كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾[٧]، أمّا الضُرُّ بالضمِّ فهُوَ ضررٌ مُختصٌّ بالنفس، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[٨]، والحالُ نفسُها في مبنى الرقّودِ وَهُوَ الراحةُ في وقتِ الليلِ، والرقادُ في أيِّ وقتٍ[٩]، أما دَلَالَةُ تفَعِيلٍ فَهِيَ للتكثيرِ والزيادةِ فقولك: دَرَسْتُ الدرسَ دراسةً، لَيْسَتْ كدَلَالَةِ قولِك: دَرَّسْتُ الدرسَ تدريسًا، مِنْ حَيْثُ القوةِ والزيادةِ والتكثيرِ، ولَمّا كَانَ قولك: لقد كذَّبَ فلانٌ عليَّ تكذيبًا، لَيْسَتْ كدَلَالَةِ قولك: لقد كذَّبَ أو كذِبَ كِذابًا؛ إذ نرى أنَّ دَلَالَةَ

---

[١] ينظر: المصدرُ نفسُهُ: ١٦/ ٢٥٣.
[٢] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (كذبَ):١/ ٢١٠
[٣] النبأ: ٢٨.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٥، وينظر: موسوعة الإمام الجواد (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، السيّد الحسيني القزويني: ٣/ ٣٣٤، ونهاية الدراية، السيد حسن الصدر: ٦.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٥.
[٦] المصدرُ نفسُهُ: ٢/ ٢٢٥.
[٧] الرعد: ١٦.
[٨] الأنبياء: ٨٣.
[٩] ينظر: المخصص: ٤/ ٤٥، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ١٨-١٩.

(فِعالة، كِذابة) لَيْسَتْ للتكثيرِ، فإنْ كَانَ للتكثيرِ فقد يَجِيءُ بِمَصْدَرِ تكذيبٍ في نظر أكثر الصرفيين، وإنَّما الكِذابةُ فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى لسان الرسول (صلى اللهُ عليه وآله) هِيَ دَلَالَةُ مَنْ جعلَ الكذبَ عَلَى الرسولِ (صلى الله عليه وآله) أو بلسانِ الرسولِ (صلى اللهُ عليه وآله) هِيَ مهنةٌ يمتهنونها وحرفةٌ يحترفونها وكسبٌ يتكسبون به، حيث إنَّ دَلَالَةَ فِعالةٍ هِيَ كلُّ مَصْدَرٍ دالٍ عَلَى حرفةٍ نَحْو: خاط خِياطة وحاكَ حِياكةً، فالكِذابةُ هِيَ مهنةٌ كالخياطةِ والحياكةِ.

المَسْأَلَة الثانية: مَصْدَر (أفْعَلَ) صحيح العين (إفْعَال)

إنْ كَانَ الْفِعْل الرباعي عَلَى زِنَةِ (أفْعَلَ) وَهُوَ صحيح الوسط جَاءَ مَصْدَره عَلَى زِنَةِ (إفْعَال)، نَحْو: (أرْبَكَ، إرْبَاكًا) و(أبصَرَ، إبْصَارًا) و(أبهجَ، إبْهاجًا)[1]، واحتمل الْعَلَّامَة المجلسي أنْ تكونَ لَفْظَة (إرتاج) مَصْدَرا للفعل (أرتج) بقول أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إذ لا سماءَ ذات أبراجٍ، ولا حجبَ ذات أرتاجٍ، ولا دليلَ داجٍ، ولا بحرَ ساجٍ، ولا جبلَ ذو فجاج، ولا فجَ ذو اعوجاجٍ، ولا أرضَ ذات مهادٍ، ولا خلقَ ذو اعتمادٍ))**[2]، إذ يَقُولُ: **((ذات أرتاجٍ إما بالكسر مَصْدَر أرتجَ أي أغلقَ، أو بالفتح جمع الرتاج وَهُوَ الباب المغلق، وفيه: أنه قلما يجمعُ فعالٌ عَلَى أفعالٍ. وروي ذات رتاج عَلَى المفرد))**[3].

والإرتاج دَلَالَة الأغلاق، ((رتج) أَرْتَجْتُ البابَ: أغلقته. قال العجاج: أو يجعل البيتَ رِتاجًا مُرْتَجا والمِرْتاجُ: المغلاقُ، وأَرْتَجَتِ الناقة، إذا أغلقت رحمها عَلَى الماء))[4]، فغلق أيّ شيءٍ سواء كَانَ الباب أو البئر يُسمى (رتج أو إرتاج أو رتّاج)[5].

إنَّ دَلَالَةَ السياقِ وقرائنَه هِيَ التي تصبغُ الألفاظَ بمعانيها، فدَلَالَةُ سياقِ كلامِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) دَلَالَةُ توحيدٍ وإشارة تعظيم لله –عَزَّ شأنُه-فلولا خلقُ اللهِ ما كَانَتْ

---

[1] ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٤، والمُهذب في علم التصريف: ٢٢٠-٢٢١.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٣١٠، وينظر: نهج البلاغة (الخطبة ٩٠): ١٤٧.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٣١١.
[4] الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (رتجَ): ١/ ٣١٧، وينظر: المخصص: ١/ ٢١٣.
[5] ينظر: لسان العرب، مادة (رتجَ): ٢/ ٢٧٩.

سماء ذات أبراجٍ، ولم تكن حجبٌ مُغلقةً، ولَمْ يَكُن لتعاقب الليل المظلم والنهار المسفر وجودًا.

المبحث الثاني: أبنية الأفعال المُجَرَّدة والمزيدة ومعانيها

يرى اللغويون أنَّ للفعلِ خصالًا لا تتحققُ في الاسمِ، فهُوَ فعلٌ دلَّ عَلَى حدثٍ مقترنٍ بزمنٍ معينٍ دالٌ عَلَى التجددِ والحدوثِ، فقولك: ذَهبَ زيدٌ، قد تحصل عَلَى التجدد والحدوث بقولك: سيذهبُ زيدٌ؛ لأنَّ الأفعال دلتْ عَلَى الزمنِ الماضي والحاضر والمستقبل؛ لِذا نجدُها دالةً عَلَى التجددِ، أمّا الاسمُ فهُوَ ذات دالٌ عَلَى الدَلَالَة والمعَنى بنفسه، لم يقترن بزمن محددٍ، يدلُّ عَلَى الثبوت، فقولك: زيدٌ مؤدبٌ، دالٌ عَلَى الثبوت وعدم التجدد والحدوث، وأفادتِ الجملة ثبوت الآداب لزيدٍ[1]، والأفعال في اللُّغَة الْعَرَبيَّة عَلَى قسمين: إمّا ثُلَاثِيّة أو غير ثُلَاثِيّة، والثُلَاثِيّة إمّا مُجَرَّدة أو مزيدة بزيادة أحرف الزائدة أو بتضعيف وسط الفعل[2]، وسندرس في هَذَا المبحث الأفعال الثُلَاثِيّة المُجَرَّدة والمزيدة، ويمكن توضيحُها عَلَى النحو الآتي:

المطلب الأول: الْفِعْل الثُلَاثِيّ المُجَرَّد

إنَّ الألفاظَ التي تكونُ حروفُها أَصْلِيَّة تُسمى ألفاظًا مُجَرَّدة، وتمكن اللغويون من معرفة الألفاظ الأَصْلِيَّة من الزائدة والمشتقة من الجامدة والْعَرَبيَّة من الأعجمية، بوساطة معيارٍ سُمي الميزان الصرفي، أمّا المُجَرَّدة فتأتي ثُلَاثِيّة أو رباعية أو خماسية، والْفِعْل الثُلَاثِيّ المُجَرَّد هو ما كَانَتْ أحرفه أَصْلِيَّة لا يُحذف حرفٌ منها في التصريف إلّا لغرضٍ صرفي، لتكونَ عين الماضي إمّا مَفْتُوحة أو مَكْسُورة أو مَضْمُومة، وفي الْمُضَارِع تأتي مَفْتُوحة أو مَكْسُورة أو مَضْمُومة، وأبواب الثُلَاثِيّ المُجَرَّد هِيَ ستة[3]، وجَاءَ الْفِعْل الثُلَاثِيّ المُجَرَّد في بِحَار الأَنْوار مبنيًّا للمعلوم ومبنيًّا للمجهول ويمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

---

[1] ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ١٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦٩، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٩.

[2] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١١٣.

[3] ينظر: إسفار الفصيح، الهروي (ت: ٤٣٣هـ): ١/ ١٨٨، وشذا العرف في فن الصرف:٢١، والصرف العربي، أحكام ومعانٍ: ٢١.

أولًا: الفِعْل الثُلَاثِيّ المُجَرَّد المبني للمعلوم:

للفعل والحدث فاعلٌ بيّنٌ ظاهرًا كان فاعله أم مُستترًا يسمّى عندئذٍ الفعل بالفعل المبني للمعلوم ويسمّى من قام بالفعل فاعلًا أو عُلِمَ فاعلُه، وقد ينزوي الفكر عند سماع المبني للمعلوم والمجهول أنّ الموضوعين نحويان لا صرفيان، فلِمَ ذُكِرا مع الصرف؟ والإجابة عليه، إنّنا قد عالجنا المسائل فيهما ببناء الكلمة لا بعملهما حتى يُذكرا في الفصل النحوي، فضلا على ذلك فقد ذكرتهما بعضُ الكتبِ الصرفية[1]، وأُحصيتْ مسائل المبني للمعلوم على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: جَواز زيادة الْفِعْل (روى) الثلاثي المبني للمعلوم المُجَرَّد عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ يفْعِلُ)

إذا كَانَ الْفِعْل الثُلَاثِيّ مَفْتُوح العين في الماضي ومَكْسُورًا في الْمُضَارِع ليكونَ الْفِعْلُ من الباب الثاني (فَعَلَ، يفعِلُ)، نَحْو: أتَى يأتِي وبرَى يبرِي وبكَى يبكِي وروَى يروِي، فأُلزمَ الفتح بالماضي كما أُلزمَ الكسر في الْمُضَارِعِ، نَحْو: باعَ يبيعُ، وجَازَ أنْ يكونَ الْفِعْلُ (تَرَوْهُ) من اللفيف المقرون[2] عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ: الإمام الصادق عَن أبيه (عليهما السلام) عَن أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قال: **((الوقوفُ عند الشبهةِ خيرٌ من الاقتحامِ في الهلكةِ، وتركك حديثًا لم تَرَوْهُ خيرٌ من روايتك حديثًا لم تحصِهُ، إنَّ عَلَى كلِّ حقٍّ حقيقةً، وعَلَى كُلِّ صوابٍ نورًا، فما وافقَ كتابَ الله فخذوا به وما خالفَ كتابَ اللهِ فدعوه))**[3]، من الباب الثاني فهُوَ مَفْتُوح العين في الماضي ومَكْسُور العين في الْمُضَارِع؛ إذ يَقُولُ: **((لم تروه إما مُجَرَّدٌ معلومٌ، يقال: روى الحديثَ روايةً أي حمله))**[4]، فالْفِعْلُ (رَوَى يَرْوِي رِوَايَةً) دالٌ عَلَى من روى الشعر أو الحديث.

---

[1] ينظر: المنصف لابن جني، (ت: ٣٩٢هـ): ٢٠، والمفتاح في الصرف: ٥٧.

[2] ينظر: شرح ابن عقِيل: ٤/ ٣٠٨، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد دنقوز (ت: ٨٥٥هـ): ١٥٤، وشذا العرف في فن الصرف: ٢٥.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٦٥، تهذيب الأحكام في شرح المُقنعة، الطوسي (ت: ٤٦٠هـ): ٧/ ٤٧٤، وينظر: المختار من التراث وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (٩١٨ - ٩٨٤): ١١٦، والفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي: ١/ ٥١٩، وتفسير العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمى السمرقند: ١/ ١٩.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٦٥.

وجَـازَ أنْ يكـونَ الْفِعْـل (روى) عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي ثُلَاثِيًّـا مزيـدًا إمّـا بالتضـعيف أو بـالهَمْزة؛ إذ يَقُـولُ: ((أو مزيـد معلـوم مـن بـاب التفَعِيـل أو الأفعـال يقـال: رويتـه الحـديث تروية وأرواه أي حملته عَلَى روايته، أو مزيد مجهول من البابين))[1].

فيكـونُ الْفِعْـل (رَوَّى) عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) مُضَـعَّف الوسـط، نَحْـو: (رَوَّى يـروِّي تَرْوِيَـةً)[2]، فجَـاءَ الْفِعْـل مزيـدًا، والزيـادة فـي المبـاني هِـيَ إلحـاقٌ فـي الألفـاظ مـا لَـمْ يَكُـن موجـودًا فيهـا، ((الزيـادة أن يُضـاف إلـى الحـروف الأصُـول مـا لَـيْسَ منهـا))[3]، أو أنْ يكـونَ عنـده مزيـدًا بهَمْـزة فـي أولـه، نَحْـو: (أروى يـروي إرواءً)، والْفِعْـلان المزيـدان مبنيـان عَلَـى المَعْلُـوم فـي نظـرِ الْعَلَّامَـةِ المجلسـي، نَحْـو قولـك: رَوَّى الراوي الشعرَ تَرْوِيَةً أو أروى الراوي الشعرَ إرواءً.

فالْفِعْـل (روى) إنْ كَـانَ ثُلَاثِيًّـا مُجَـرَّدا (روى روايـة) يـدلُّ عَلَـى مَـنْ قـامَ بالروايـة، فالموصـوفُ بهـا يُـدعى (راوٍ)؛ لِـذا صـارتْ مهنـةً لمـن يمتهنهـا، وصـار مـن يعمـل بهـا ينتمـي إلى قومٍ يُسمون بالرواة.

أمّـا إنْ كَـانَ مزيـدًا فالروايـة هِـيَ التـي تُلـزمُ الـراوي عَلَـى روايتهـا لِعلّـةٍ مكنونـةٍ فيهـا، والفـرق بـين المُجَـرَّد هَـذَا الْفِعْـل ومزيـده أنَّ المزيـد بـالهَمْزة أو التضـعيف يُفيـدا المبالغـة والزيـادة والتكثيـر، فقولـك: ضـيّعَ الرجـلُ الحـقَّ وأضـاعَ الرجـلُ الحـقَّ) صـار مُضـياعًا[4]، وأرَويْـتُ الحـديثَ، بالغْـتُ فـي روايتـه[5]، ولَـمْ يَكُـن الـراوي بالضـرورة قانعًـا فيمـا يـروي؛ لِـذا يحملُ الشعر أو الحديث عَلَى الرواية.

المَسْأَلَة الثانية: الْفِعْل (وَفَرَ) المبني للمعلوم

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٦٥.
[2] ينظر: جمهرة اللُّغَة، ابن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ): ٣/ ١٢٦٧.
[3] شرح المفصل: ٤/ ١٥٦
[4] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (ضيّع): ٣/ ١٢٥٣، وأوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش: ٦٥، ٧٤.
[5] ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ): ٤٦٣.

الـوَفْرُ هـو مـا دلَّ عَلَـى تمـام الشـيء وكمالـه مـن مـالٍ وفيـرٍ تـامٍ الَّـذِي لا يـنقصُ منـه نـاقصٌ، مُشْـتَقّ مـن الْفِعْـل الثُّلَاثِـيّ (وَفَـرَ، يَفِـرُ، وُفُـورًا)[1]، وبـيّنَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي هَـذَا البنـاءَ بقـولِ أميـر المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((الحمـد لله الَّـذِي لا يَفِـرُهُ المنـعُ، ولا يكديـه الإعطـاءُ، إذ كُـلُّ معـطٍ منـتقصٌ سـواه، الملـيء بفوائـدِ الـنعمِ وعوائـدَ المزيـدِ، وبجـودِهِ ضـمنَ عيالـةَ الخلـقِ، فـأنهجَ سـبيلَ الطلـبِ للـراغبين إليـه))**[2]، والْفِعْـلُ (يَفِـرُ) فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) منفـيٌ بـأداة نفـي لِيَـدُلَّ عَلَـى عـدمِ الزيـادة والكمـال فـي ملـكِ اللهِ –عَـزَّ شـأنُه- عنـد المنـعِ، وهَـذَا مـا ذهـبَ إليـه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي مـن معَنـى الْفِعْـلِ بقولـه: **((لا يَفِـرُهُ أي لا يزيـده في مالِهِ، يقال: وفرْتُ الشيءَ وفرًا ووفر الشيءَ نفسَه وفورًا، يتعدى))**[3].

و(وَفَـرَ، يَفِـرُ) فعـلٌ ثُلَاثِـيّ مبـدوءٌ بـواو، والْفِعْـلُ الَّـذِي يكـونُ مثـالًا بـالواو يـأتي عَلَـى أبنيـةٍ ثلاثـة هِـيَ (فَعَـلَ، فَعِـلَ، فَعُـلَ)، فـإنْ كَـانَ عَلَـى زِنَـةِ (فَعَـلَ) ولامُـهُ لَيْسَـتْ مـن الحـروفِ الحلقيـةِ يـأتي مضـارعُه عَلَـى زِنَـةِ (يَفْعِـلُ) عَلَـى الأصـلِ فـي المتعـدي واللازم وَهُـوَ مـن البـابِ الثـاني وتحـذفُ الـواو فـي الْمُضَـارِعِ ليكـونَ (فَعَـلَ، يَعِـلُ)، نَحْـو: (وَزَنَ، يَـزِنُ) و(وَعَـدَ، يَعِـدُ) و(وَجَـبَ، يَجِـبُ)، وإن كَانَـت عينـه واوًا ولامـه مـن الحـروف الحلقيـة صـار مـن البـاب الثالـث (فَعَـلَ، يَفعَـلُ)، نَحْـو: (وَضَـعَ، يَضَـعُ) و(وَلَـغَ، يَلَـغُ)[4]، وقـد ذكـرَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي أنَّ الْفِعْلَ (وَفَرَ) يأتي لازمًا ومتعديًا، كقولك: وفر المالُ، ووفرتُ المالَ.

المَسْأَلَة الثالثة: الْفِعْلُ المبني للمعلوم (يقولُ) بين الغيبةِ والخطابِ والتكلمِ

إنْ كَانَـتْ عـينُ الْفِعْـلِ (يـاءً أو واوًا) يـأتي فـي الماضـي عَلَـى زِنَـةِ (فَعَـلَ) و(فَعِـلَ) و(فَعُـلَ)، فلـو جَـاءَ عَلَـى زِنَـةِ (فَعَـلَ) فـي الماضـي و(يَفْعُـلُ) فـي الْمُضَـارِع يـأتي لازمًـا ومتعـديًا، نَحْـو: طَـافَ، يَطُـوفُ وفَـازَ، يَفُـوزُ وعَـادَ، يَعُـودُ وقَـالَ، يَقُـولُ، والْفِعْـل (قَـالَ) مـن البـاب الأول مَفْتُـوح عينـه فـي الماضـي ومَضْـمُوم فـي الْمُضَـارِع[5]، (قَـالَ قـولًا ومقـالًا

---

[1] ينظر: العين، مادة (وفرَ): ٨/ ٢٨٠، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (وفرَ): ٢/ ٨٤٧، وأدب الكاتب، ابن قتيبة: ٤٥٥.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٤، وينظر: نهج البلاغة: ١٤٩، ولسان العرب: ٥/ ٢٨٧.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٨.

[4] ينظر: المفتاح في الصرف: ٣٦، ٣٧، والمسائل الحلبيّات: ١٢٧، والمهذب في علم التصريف: ٥٧، ٥٨.

[5] ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٧٩، والمسائل الحلبيّات: ١٣٠، والمُهذّب في علم التصريف: ٥٥، ٥٦.

ومقالةً)، ورجل قَؤُول كثير القول ومقوال[1]، واختلفَ مَجِيئُهُ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بين الغيبةِ والخطابِ والتكلم فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((جُعِلْتَ فداك إنَّ الرجلَ ليَأْتِينَا من قبلِك فيخبرْنا عَنك بالعظيمِ من الأمرِ فيضيقُ بذَلِك صدورَنا حتى نكذبَه، قال: فقالَ أبو عبد الله عليه السلام: أَلَيْسَ عَني يحدّثكم؟ قال: قلت: بلى. قال: فيقولُ لليلِ: إنه نهارٌ، وللنهارِ: إنه ليلٌ؟ قال: فقلت له: لا. قال: فقال: ردَّه إلينا فإنك إن كذّبْتَ فإنما تكذّبنا))**[2].

جَازَ للمضارع أنْ يُزادَ بالياء ليكونَ دالًا عَلَى الغائبِ ويزاد بالتاء ليكونَ للمُخاطب ويجوزُ أن تتصلَ به النونُ لِيَدُلَّ عَلَى المُتكلِمِ، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقوله: **((فيما وجدنا من النسخ: (فتقول) بتاء الخطاب، ولعلَّ المرادَ أنَّك بعد ما علمْتَ أنه منسوبٌ إلينا فإذا أنكرْتَه فكَأنَّك قد أنكرْتَ كونَ الليلَ ليلًا والنهارَ نهارًا، أي تركُ تكذيبِ هَذَا الأمر، وقبحَهُ ظاهرٌ لا خفاءَ فيه، ويحتملُ أنْ يكونَ بالياء عَلَى الغيبة كما سيأتي أي هل يروي هَذَا الرجل شيئًا يخالفُ بديهة العقلَ؟ قال: لا، فقال: فإذا احتملَ الصدقَ فلا تكذّبْهُ ورد علمه إلينا، ويحتمل أنْ يكونَ (بالنون) عَلَى صِيغَةِ التكلم، أي هل تظن بنا أنا نقول ما يخالف العقل، فإذا وصل إليك عَنا مثل هَذَا فاعلم أنا أردنا به أمرا آخر غير ما فهمت، أو صدر عَنا لغرض فلا تكذبه))**[3].

لقد جَاءَ في كتاب البحار أنَّ في بَعْضِ النسخ جِيءَ بالْمُضَارِع مُتصدرًا بتاء الخطاب (تقولُ)، وهَذَا يعطي دَلَالَة مفادها أنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، كَانَ يختبرُ الراوي للخبر ويمتحنه، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): أتقولُ للباطل: إنَّهُ حقٌّ، وللحقِّ: إنَّهُ باطلٌ؟ ونظنُّ أنّ هَذَا هو الاختيار الحسن؛ لأنّ جوابَ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بعد سماعِهِ لجوابِ الراوي كَانَ فيه خطاب المفرد: (فقال: رده إلينا فإنَّك إنْ كذّبتَ فإنَّما تكذّبنا)، فـ (الكاف، والتاء) يدلان عَلَى الخطاب.

---

[1] ينظر: المُخصص: ١/ ٢٠٨.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٨٧، وينظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ٤/ ٣١٤.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٨٧.

وجَاءَ الْفِعْلُ (يقول) بكتبِ الحديث المُختصة متصدرًا بياء الغيبة[1]، وهَذَا جائزٌ لما يحملُهُ النصُّ من دَلَالَةٍ؛ لأنَّ امتحانَ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) موجّهٌ للرجلِ ولَيْسَ للراوي؛ لوجود الياء التي تفيد الغيبة، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): أيقولُ للباطلِ: إنَّهُ حقٌّ، وللحقِّ: إنَّهُ باطلٌ؟

وجَازَ الْفِعْلُ عند الْعَلَّامَةِ أنْ يكونَ مُتصدّرًا بنون المُتكلم، وَهُوَ جائزٌ أيضًا، لكنَّ الاستفهامَ هنا استفهامٌ مجَازَي؛ لأنَّ الراوي يعلمُ أنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى حقٍّ ولم يلتبسْ عنده بالباطلِ، والإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يعلمُ أنَّ الراوي يعلمُ بذَلِك، وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: أنقولُ للباطل: إنَّهُ حقٌّ، وللحقِّ: إنَّهُ باطلٌ؟

المَسْأَلَة الرابعة: الْفِعْلُ الثُّلَاثِيّ المبني للمعلومِ المُجَرَّد (غَرَّ، يَغِرُّ)

إنْ حصلَ التضعيف في عينِ الْفِعْل ولامِه وكَانَ مُتعدّيًا يأتي مُضارعه مَضْمُوم العين (فَعَلَ يَفْعُلُ)، نَحْو: (شَدَّ يَشُدُّ) و(عَدَّ يَعُدُّ)، وإنْ كَانَ لازمًا فقد يَجِيء مُضارعه مَكْسُور العين (فَعَلَ يَفْعِلُ)، نَحْو: (دَبَّ يَدِبُّ) و(عَفَّ يَعِفُّ) و(أَنَّ يَئِنُّ) و(كَلَّ يَكِلُّ) و(زَفَّ يَزِفُّ) و(غَرَّ يَغِرُّ)[2]، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانه فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((أمّا أكثرُ الناسِ فلا يذعَنون بما تذعَنُ به الدوابُ من الحملِ والطحنِ وما أشبه ذَلِك، ولا يغرون بما يحتاجُ إليه منه))**[3]، حيث جعلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي الْفِعْل (يغرون) يُشْتَقّ منه بناء المفعول؛ لأنَّ من وصفهم الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بعد الانصياع وهم كُثرٌ غير مُغرورين؛ إذ يَقُولُ: **((ولا يغرون في بَعْض النسخ بالغين المعجمة والراء المهملة عَلَى بناء المفعول من قولهم: أغريْتُ الكلبَ بالصيدِ[4]، أي لا يؤثرُ فيهم الإغراء، والتحريص عَلَى جميعِ الأعمالِ التي يحتاجُ إليها الخلقُ من ذَلِك**

---

[1] النسخ التي لم يذكر فيها تاء الخطاب، بل ياء الغيبة في الْفِعْل المضارع (يقول) هِيَ: بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد، محمّد بن الحسن أبو جعفر القمي، (ت: ٢٩٠هـ): ٥٣٧، ومرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ٤/ ٣١٤.

[2] ينظر: الممتع في التصريف: ١٢٠، والمسائل الحلبيّات: ١٣٨، ١٣٩، والمُهذّب في علم التصريف: ٥٧.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٩١، وينظر: توحيد المفضل: ٩٥.

[4] ينظر: تهذيب اللُّغَة: ٨/ ١٦١، والكليات: ١٥٣.

العملِ الَّـذِي تـأتي بـه الـدوابُ، وفـي بَعْضـها بـالعين المهملـة والـزاي المعجمـة مـن عـزى من باب تعب أي صبر عَلَى ما نابه، والأول أظهر))[1].

واحتمـلَ الْعَلَّامَـةُ أنْ يكـونَ الْفِعْـل (يغـرون) فـي بَعْـضِ النسـخِ، ويجـوزُ أنْ يكـونَ (يعـزّون) مِـن (عـزى)، وفـي الكتـبَ المُختصـةَ[2]لـم أجـدْ للفعـل (يعـزّون) فـي هَـذَا الحـديث ذكـرًا، فضـلا علـى ذَلِـك أنَّ دَلَالَـةَ الْفِعْـلِ (يعـزون) لـم تسـتقمْ مـع دَلَالَـةِ سـياقِ الحـديثِ، والْفِعْـلُ (يغرون) هو الاختيارُ الأظهرُ لدى الْعَلَّامَةِ.

والْفِعْـلُ (غَـرَّ) (يغـرون) فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) جَـاءَ عَلَـى بنـاءِ المفعـول، فقولـك: أغريْتُ السارقَ ببَعْضِ الدراهمِ، فالسارقُ مغرورٌ ومُغرَّرٌ به.

ثانيًا: الْفِعْل الثُلَاثِيّ المُجَرَّد المبني للمجهول

إنْ بُنِـي الفعـل للمجهـول صـار فاعلُـه مجهـولًا لعلـةِ مـا ودلالـة مُحـددةٍ، وأُحصـيتْ تلـك الأفعال ووضعت في مسائل معينة وعلى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: بناء المَعْلُوم والمجهول للفعل (وَعَظَ)

الْفِعْـل (وَعَـظَ) ثُلَاثِـيّ مُجَـرَّد مـن البـاب الثـاني (فَعَـلَ، يفعِـلُ) فـي الأصـلِ وتحـذف فـاؤُه فـي الْمُضَـارِع والأمـر، (وَعَـظَ، يعِـظُ، عِـظْ، وَعْظًـا، عِظَـةً، واعـظٌ، موعـوظ، مَوعِظَـة)، فقولـك: وَعَظْتُـه عِظَـةً ووَعْظًـا، نصـحتُه وذكّرتُـه بالعواقـب فقبـلَ النصـيحةَ واتَّعـظَ، فقـد يـأتي هَـذَا الْفِعْـلُ مبنيًـا للمَعْلُـوم (وَعَـظَ) كمـا يـأتي مبنيًـا للمَجْهُـول (وَعِـظَ)[3]، وهَـذَا مـا ذكـره الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بقَـوْل الإمَـام الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((إن مـن العلمـاءِ مـن يحـبُّ أنْ**

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٩٢.
[2] ينظر: توحيد المفضل: ٩٥.
[3] ينظر: العين، مادة (وعظَ): ٢/ ٢٢٨، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (وعظَ): ٣/ ١١٨١، ومُحاضرات في علم الصرف: ٦٦.

يخزنَ علمَهُ ولا يؤخذُ عَنه فذاك في الدركِ الأولِ من النارِ، ومن العلماءِ من إذا وعظَ أنفَ وإذا وعظَ عَنفَ فذاك في الدركِ الثاني من النارِ))[1].

إذ إنَّ الْفِعْل (وعظَ) عند الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) تغيّر من المَعْلُوم للمَجْهُول؛ فلو (وَعِظَ) العالمُ الَّذِي يخزنُ علمه تكبرَ، ولو (وَعَظَ) ونصح عَنّفَ ولم يرفقْ؛ وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقوله: **((من إذا وُعِظَ (عَلَى المجهول) أنف أي استكبر عَن قبول الوعظِ وإذا وعظ (عَلَى المَعْلُوم) عَنف أي جاوز الحد، والعَنف ضد الرفق))**[2].

فبُني الْفِعْل الأول (وُعِظَ) للمَجْهُول، ولا يُبنى للمَجْهُول ويُحذفُ فاعلُه إلّا خشية من إظهاره إمّا جهلًا بالفاعل أو خوفًا عَلَى الَّذِي قام بالْفِعْل أو طلبًا للعموم في الدَلَالَة[3]، وحذفُ الفاعل فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَمْ يَكُن جهلًا بهؤلاءِ ولا خوفًا عليه؛ لأنَّ سياقَ النصِّ وقرائنَهُ تُثبتْ أنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَانَ ثائرًا عَلَى هؤلاءِ العلماءِ ولم يخصّ طائفةً مِنْ دُونِ أخرى ولا زمان مِنْ دُونِ زمان، فكَانَ ذَامًا كلَّ من يستكبر من العلم والتعلم، وكُلّ عالِمٍ بخيل بعلمه.

فالعالِمُ الَّذِي يَبْخَلُ بعلمه يتكبرُ ويأنفُ من الوعظِ، وهُنَاكَ سؤالٌ مفاده ما علاقةُ التكبرَ بالأنف؟ أيجوزُ اشتقاق أحدهما من الآخر؟ والإجابةُ تَكْمَنُ فِي قَوْلِ الحوراء زينب (عَلَيْهَا السلام): ((وأن ذَلِك لعظم خطرك عنده؟ فشمخت بأنفك، ونظرت في عطفك))[4]، فشموخ يزيد وتكبره تمثّل بأنفه، فلعلَّ عضو الشم المُتمثل بالأنف قد اشْتُقَّ من التكبر والعلو والشموخ.

المَسْأَلَة الثانية: مَجِيء الْفِعْل (بَهَرَ) بين المَعْلُوم والمجهول

البُهْرُ مَصْدَرُ الغلبةِ والقهرِ والعجزِ، (بَهَرَ، يَبْهَرُ، بَهْرًا، بُهُورًا)، فقولُك: بَهَرْتُ العدوَ، إذا غلبْتُهُ وقهرْتُهُ[5]، ولا يكونُ مضارعُهُ عَلَى زِنَةِ (يَفْعَلُ) إلّا إذا كَانَتْ عينُهُ أو

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٨، وينظر: الخصال: ٢/ ٣٥٢، والفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ٦٠٩، وروضة الواعظين: ١/ ١٧.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٩.
[3] ينظر: مُحاضرات في علم الصرف: ٨٧.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٤٥/ ١٣٣.
[5] ينظر: العين: ٤/ ٤٨، والمخصص: ١/ ٣١٢.

لامُـهُ حرفًـا مـن حـروف الحلـق، لتكـونَ عـين الْفِعْـل مَفْتُوحـةً، وحـروفُ الحلـقِ هِـيَ: (الخـاء، والغـين، والحـاء، والهَمْـزة، والهـاء، والعـين)، فجَـاءَتْ عـينُ الْفِعْـلِ (بهـرَ) هـاءً وَهُـوَ أحـدُ حروفِ الحلق؛ لِذا جَاءَ مُضارعه (يَفْعَلُ) لا (يَفْعِلُ) كـ (نَفَرَ، يَنْفِرُ)[1].

وجَـازَ مجيئـه مبنيًـا للمَعْلُـوم والمَجْهُـول عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي بقَـوْلِ الإمَـامِ الرضـا (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((ولطـف فـلان فـي مذهبـه، وقولـه يخبـرك أنـه غمـض فبهـر العقـل وفـات الطلـب وعـاد متعمقـا متلطفـا لا يدركـه الـوهم فهكـذا لطـف الله تبـارك وتعـالى عَـن أن يـدرك بحـد أو يحـد بوصـف، واللطافـة منـا الصـغر والقلـة فقـد جمعَنـا الاسـم واختلـف المعَنـى))**[2]، فمجيئـه معلومًـا أو مجهـولًا عنـد الْعَلَّامَـةِ سِـيَّان لا خـلاف فيهمـا، ولَـمْ يَكُـنْ عنـده أحـدُهما أولـى مـن الآخـر؛ إذ يَقُـولُ: **((فبهـرَ العقـلُ أي غلبَـهُ فـلا يصـلُ العقـلُ إليـه، ويمكـنُ أنْ يقـرأَ عَلَـى البنـاء المجهـول))**[3]، فتقـديرُ كـلامِ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) فـي المَعْلُـومِ: (قـد أخبـرَك بشـيءٍ وأغمـضَ عينـه لِيبهـرَ عقلَـهُ ويقهـرَهُ) ليكـونَ فاعـل الْفِعْـلِ (بَهَـرَ) ضـميرًا مُسْـتَتِرًا تقديره (هـو) ودَلَالَـةُ ذَلِـك أنَّـه تعمَّـدَ عجـزَ العقـلُ وقهـره وجعلـه مغلوبًـا لعلـةٍ كامنـةٍ فـي نفسـه ليجعـل الفاعـلَ هـو مَـنْ قـامَ بـالقهرِ والعجـز، أمّـا الْفِعْـلُ المجهـول (بُهِـرَ) ليكـونَ العقـلُ نائبًـا عَـن الفاعـل مرفوعًـا ويُصـبحُ مبهـورًا لأمـرٍ جعلـه قاصـرًا عَـن التفكيـر وعـاجزًا عَـن التصـرف، وتَقْـدِيرُ كَـلَامِ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) فـي المجهـول: (أخبرْتُـه بـأمرٍ فبُهِـرَ عقلُـهُ)، ليكـونَ الأمـر هـو مـن جعلـه عـاجزًا، وسـياقُ الـنصِّ وقـرائنُ المقـامِ تُخبـرُ بأَنَّـهُ إلـى المجهـولِ أقـربُ؛ وذَلِـك لأنَّ المقـامَ مقـامُ علـوٍ والأسـلوبَ أسـلوبُ تعجـبٍ فيمـا أُخبـرَ وبمـا سـمعَ؛ لِـذا بُهِـرَ العقلُ بما فكّر وتحيّرَت الحواس بما حستْ.

المَسْأَلَة الثالثة: (حقٌّ) بين فعليةِ المَعْلُومِ والمجهولِ وبين اسميتِها

إنْ كَـانَ الْفِعْـلُ الماضـي مُضَـعَّفا لازمًـا فيكـونُ مـن البـابِ الثـاني (فَعَـل يِفعِـلُ)، نَحْـو: جَـفَّ يَجِـفُّ ودَبَّ يَـدِبُّ ورَقَّ يَـرِقُّ وحَـقَّ يَحِـقُّ[4]، و(حـقّ) لفـظ يُحتمـل أن يـأتي اسـمًا (حـقٌّ، حقًـا)، كمـا يجـوز أنْ يَجِـيء فعـلًا (حـقَّ، يحِـقُّ، حِـقّ)، وإنْ جَـاءَ فعـلًا جَـازَ أنْ يُبنـى للمَعْلُـوم وجَـازَ

(1) ينظر: المسائل الحلبيّات، الفارسي (ت: ٣٧٧هـ): ١٢١.
(2) بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٨، وينظر: عيون أخبار الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ): ١/ ١٢٢.
(3) بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨١.
(4) ينظر: المفتاح في الصرف: ٣٩، والمُهذَب في علم التصريف: ٥٧.

أنْ يـأتي للمَجْهُـول (حَـقَّ، حُـقَّ)، والاحتمـالاتُ السـابقةُ جَـازَ مجيئهـا عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي فِيمـا نقلـه أميـرِ المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((وعزتـي وجلالـي مـا خلقـتُ خلقًـا أحـب إلـيّ مـن المُقـرين بتوحيـدي، وأن لا إلــه غيـري: وحـقّ علـيّ أن لا أصـلي أهـل توحيـدي))**[1]، فقـد جَـازَ مجِـيء (حـقّ) اسـمًا عنـد الْعَلَّامَـةِ كمـا يجـوزُ أنْ يكـونَ مبنيًـا للمَعْلُـوم أو للمَجْهُـول؛ إذ يَقُـولُ: **((وحـقّ علـيّ الظـاهر أنّـه اسـم أي واجـب ولازم علـيّ، ويمكـن أن يقـرأ عَلَـى صِـيغَةِ الماضــي المَعْلُــوم والمجهــول))**[2]، وأُستشــهدَ بقـولِ الكسـائي بمـا نقلـه الجـوهري: ((قـال الجـوهري: قـال الكسـائي: يقـال: حـق لـك أن تفعـل هَـذَا وحققـت أن تفعـل هَـذَا بمعَنـى، وحـق لـه أن يفعـل كـذا وَهُـوَ حقيـق بـه و محقـوق بـه أي خليـق لـه، وحـق الشـيء يحـق بالكسـر أي وجب))[3]

والحَـقُّ اسـمٌ جـامعٌ للحـقِّ ضـد الباطـل ويجمـع عَلَـى الحقـوق، فيـأتي ماضـيًا مبنيًـا للمَعْلُـوم، نَحْـو: (حَـقَّ، يحـقُّ، حَقَـاً)[4] وقولـك: (حَـقَّ علـيَّ أنْ أعطـفَ عَلَـى صـغيرِكم) أي وجـبَ علـيّ العطـفُ؛ لِـذا جَـاءَتْ لَفْظَـة (الواجبـات) مَقْرُونَـةً مـع لَفْظَـة (الحقـوق)، ويَجِـيءُ مبنيًـا للمَجْهُـول (حُـقَّ، يُحـقُّ)، والفـرق بـين المَعْلُـوم و المَجْهُـول أنَّ المَعْلُـومُ يُسـندُ لضـميرِ المُـتكلمِ (اليـاء أو النـاء) (علـيَّ، بـي، علينـا، بنـا)، نَحْـو: (حَـقَّ علـيّ)، أمّـا المجهـول فيُسـند إليـه ضـمير المُخاطـب (الكـاف) (عليـك، بـك، عليكمـا، علـيكم، علـيكُنَّ، بكمـا بكـم)، نَحْـو: حُـقَّ عليـك: ((وَقَـالَ الْفَـرَّاءُ: حُـقَّ لَـكَ أَن تَفْعَـلَ ذَلِـك وحَـقَّ، وإنـي لَمَحْقُـوقٌ أَن أَفعـل كَـذَا، فـإذا قُلْـتَ حُـقَّ قُلْـتَ لَـكَ، وَإِذَا قُلْـتَ حَـقَّ قُلْـتَ عَلَيْـكَ، قَـالَ: وَتَقُـولُ يَحِـقُّ عَلَيْـكَ أَن تَفْعَـلَ كَـذَا وحُـقَّ لَـكَ، وَلَمْ يَقُولُوا حَقَقْتَ أَن تَفْعَلَ. وَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[5]))[6].

فكـلامُ الـذي نقلـه الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) لـم يحتمـلْ مـا جـوّزَه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي مـن جـوازِ مجيئِـه مبنيًـا للمَجْهُـول؛ لأنَّـهُ أُسـندَ إلـى ضـميرِ المُـتكلمِ ولـم يُسـندْ لضـميرِ المُخاطـب (وحـقّ علـيَّ)، فبعـد اسـتبعادِ بنـاء المجهـول بقـي عنـدنا احتمـالان وهمـا: اسـمية (حـقّ) وفعليتهـا

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢، وينظر: روضة الواعظين: ١/ ٤٢.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢، وينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (حققَ): ٤/ ١٤٦١.
[4] ينظر: لسان العرب، مادة (حققَ): ١٠/ ٥١.
[5] الانشقاق: ٢.
[6] لسان العرب، مادة (حققَ): ١٠/ ٥١.

للمَعْلُومِ، وحسُنَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي اسميتها: (وحَقّ عليّ الظاهر أنّه اسم أيّ واجبٌ ولازمٌ عليّ)، فأجاد الْعَلَّامَة باختياره؛ لإفادةِ الثبوت في الاسم، والكلامُ كلامُ إثباتٍ والمقامُ مقامُ إلزام فجِيءَ بشيءٍ ناسب هذه القوة وذاك الجدّ، وأُلزمَ بعدمِ عذابِ مَنْ وحَّدَهُ، أمّا لو جَاءَ بلفظ الْفِعْلِ لِيَدُلَّ عَلَى التجدد والحدوث[1] واللهُ –عَزَّ شأنُه- وأفعالُه ثابتةٌ غيرُ مُجدده، فضلا على ذَلِك لو كَانَ (حَقّ) فعلًا لأُعطي المبرر أنَّ هُنَاكَ اتفاقاتٍ مُسبّقةً بين الخالقِ ومخلوقاتِهِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ.

المَسْأَلَة الرابعة: الْفِعْلُ (ينقعُ) بين المَعْلُومِ والمجهولِ في قول الإمام (عليه السلام)

للفعلِ مِنْ حَيْثُ ذكر فاعله قسمان: إمّا مذكورُ الفاعلِ وَهُوَ ما يعرفُ بالمبني للمَعْلُومِ أو غيرُ مذكورِ الفاعلِ بما يُعرفُ بالمجهول، ويصاغُ من الماضي السالم بِضَمِّ الأولِ وكسرِ ما قبل الآخر في أغلب الأفعالِ، نَحْو: كَتَبَ، كُتِبَ وبَعثَرَ، بُعثِرَ وتَسَلَّمَ، تُسَلِّمَ وتَصَدَّقَ، تُصُدِّقَ وقاتَلَ، قُوتِلَ وتَضارَبَ، تُضُورِبَ، أو يُصاغ من الماضي الأجوف، نَحْو: قالَ، قُولِ وحاكَ، حَوِكَ وباعَ، بِيعَ وسارَ، سُيرَ، ولو كَانَ الْفِعْل مُضَعَّفا جَاءَ أول الْفِعْل مَكْسُورًا، نَحْو: رَدَّ، رِدَّ ومَدَّ، مِدَّ[2].

ويُبْنَى الْمُضَارِعُ السالم للمَجْهُول بِضَمِّ فاءِ الْفِعْلِ وفتحِ ما قبل آخره، نَحْو: يَنصرُ، يُنصَرُ وأكرمُ، يُكرَمُ، أمّا إنْ كَانَ أجوفًا واويًا أو يائيًا فيُضمُّ أولُ الْفِعْلِ وتقلبُ الواو أو الياء إلى ألفٍ، نَحْو: (يَصولُ، يُصالُ) و (يَبيعُ، يُباعُ) و (يَسيرُ، يُسارُ)، فما تقدَّمَ من ذكرٍ للمَجْهُول إنْ كَانَ ماضيًا أو مُضارعًا، أمّا فعلُ الأمرِ فلا يُبنى للمَجْهُول؛ لأنَّه مُسندٌ للمُخاطب والمبني للمَجْهُول يختصُّ بالغائب[3].

فجَازَ مَجِيء الْفِعْل الْمُضَارِع السالم (يَنْقَعُ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي مبنيًا للمَعْلُوم كما جَازَ مجيئه مبنيًا للمَجْهُول فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((حتى ينتهِيَ إلى ما لا يحصى من الفراسخِ فيرسلُ ما فيه قطرةً بعد قطرةٍ، وسيلًا بعد سيلٍ، متتابعٌ عَلَى**

---

[1] ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦٩، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٩.
[2] ينظر: المقتضب: ١/ ١٠٦، والأصول في النحو، ابن السراج (ت: ٣١٦هـ): ٣/ ٣١٣، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (ت: ٦١٦هـ): ٢/ ٣٨٤.
[3] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ): ٣/ ١٣٤٣، والمُهذب في علم التصريف: ١٣١-١٣٨.

رسله حتى يَنْقَعَ البركُ وتمتلي الفجاجُ، وتعتلي الأوديةُ بالسيول كأمثالِ الجبالِ غاصةٌ بسيولِها))[1]، فيجوز في الْفِعْلِ أنْ يكونَ مبنيًا للمَعْلُوم ليأتيَ فاعلُهُ ضميرًا مُسْتَتِرًا تقديره (هو) يعودُ عَلَى السحابِ، وتقديرُ الكلامِ: حتى يَنْقَعَ السحابُ البركَ، ويجوز أنْ يكونَ الْفِعْلُ متصدرًا بتاء التأنيث المَضْمُومة التي تسبقُ الْمُضَارِعَ؛ ليكونَ الْفِعْل مبنيًا للمَجْهُول ونائبُ الفاعلِ هو (البركُ)، وتقديرُ الكلامِ: (حتى تُنْقَعَ البركُ)، وَهُوَ فعلٌ مُتعدٍ سواءٌ كَانَ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) أو مُضَعَّفًا (نقَّعَ) أو مهموزَ الأول (أنقع) لِيَدُلَّ عَلَى ماءٍ قد جُمعتْ في بئرٍ أو بركة: ((وَالنَّقْعُ أَيْضًا مَا اجْتَمَعَ فِي الْبِئْرِ مِنَ الْمَاءِ ... (أَنْقَعَ) الدَّوَاءَ وَغَيْرَهُ فِي الْمَاءِ فهُوَ (مُنْقَعٌ). وَ(نَقَعَ) الْمَاءُ الْعَطَشَ مِنْ بَابِ قَطَعَ وَخَضَعَ أَيْ سَكَّنَهُ))[2]، هَذَا ما جَازَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقوله: **((وينقع بالياء عَلَى المَعْلُوم أو بالتاء عَلَى المجهول))**[3].

وبعد متابعةِ الحديثِ في الكتبِ المُختصةِ بأحاديثِ المعصومين (عليهم السلام) ورواياتهم وجدتُ أنّ هُنَاكَ اختلافًا بين الروايتين، فالْفِعْل (ينقع) في كتاب (شرح أصول الكافي) (يغمرُ) وَهُوَ إلى العقلِ أقربُ وإلى السياقِ أسيقُ؛ لأنَّ البركَ تُغمرُ لا تنقعُ ((ويرسل قطرة بعد قطرة وشيئًا بعد شيء عَلَى رسله حتى يغمرَ البرك ويملأ الفجاج، ويعتلي الأودية وتحيي به الأرض الميتة))[4].

ففي نهاية المَسْأَلَة جَازَ أنْ يكونَ الْفِعْل مبنيًا للمَجْهُول هو أنسبُ الحلولِ لِما يحملُهُ النصُّ من دلالاتٍ لغويةٍ أسلوبيةٍ فضلا على السياقِ وقرائنِهِ الدالة؛ لأنَّ الْفِعْلَ (يَنْقَعُ) تلاه فعلٌ قد تصدرَ بتاء التأنيث (تمتلي).

المطلب الثاني: الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المزيد

هو ما أُضيف عَلَى أحرفه الثلاثة ليكونَ مزيدًا، واُستقرأتِ الحروف الزائدة في الْعَرَبِيَّة فكَانَت عشرة جُمعت بلَفْظَة (سألتمونيها) وهذه الأفعال قَدْ تَكُونُ زائدة بحرفٍ واحدٍ كبناء (أفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فاعلَ)، وتَكُونُ مزيدة بحرفين، كـ (انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ)

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٦٤.
[2] مختار الصحاح، مادة (نقعَ): ٣١٨.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٦٦.
[4] شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني (ت: ١٠٨١هـ): ١/ ١٠٥.

و(تَفَعَّـلَ) و(تَفَاعَـلَ) و(افْعـلَّ)، وأحيانًـا تكـونُ مزيـدةً بثلاثـة أحـرف وهِـيَ قليلـة قِيَاسـا مـع مـا سُـبق، كـ (اسْـتَفْعَلَ) و(افْعَـالَّ) و(افْعَوْعَـلَ) و(افْعَـوَّلَ)[1]، وقُسِـمَتْ هـذه الأفعـال عَلَـى مسـائلَ، يمكن توضيحُها على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: (قام، يقوم)، و(قوَّمَ، يقوّمُ) بين الزيادة والتجريد

يـأتي الْفِعْـلُ مزيـدًا بحـرفٍ واحـدٍ عَلَـى بنـاء مـن الأبنيـة الثلاثـة (أفعـلَ فعَّـلَ فاعـلَ) جَـاءَ عَلَـى زِنَـةِ (فعَّـلَ) بتضـعيف عـين الْفِعْـل وتكـراره، نَحْـو: جَمَّـعَ وعقَّـدَ وقَسَّـمَ وعَمَّـرَ ونَظَّـفَ ونَظَّـمَ، ولهَـذَا البنـاء معـانٍ لا يُشـاركُهُ فـي أكثـرِ معانيهـا بنـاءٌ آخـر[2]، ومـن معانيـه: التكثيـر والنسـبة والسـلب والتعديـة والجعـل والصـيرورة[3]، وبـيّنَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي مجِـيء الْفِعْـل المزيـد بتضـعيف العـين مـن (قـوَّمَ، يقـوّمُ) فِـي قَـوْلِ الإمَـامِ أبـي محمـد العسـكري (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) نقـلًا عَـن أميـر المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((مـن كَـانَ مـن شـيعتِنا عالمًـا بشـريعتِنا فـأخرجَ ضـعفاءَ شـيعتِنا مـن ظلمـةِ جهلِهـم إلـى نـورِ العلـمِ الَّـذِي حبونـاه بـه جَـاءَ يـومَ القيامـةِ وعَلَـى رأسِـه تـاجٌ مـن نـورٍ يضـيءُ لأهـلِ جميـعِ العرصـاتِ، وعليـه حلـةٌ لا يقـومُ لأقـلَ سـلكَ منهـا الـدنيا بحـذافيرِها))**[4]، فجَـازَ الْفِعْـل (يَقُـومُ) عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي أنْ يكـونَ ثُلَاثِيّـا مزيـدًا مُضَـعَّف العـين عَلَـى زِنَـةِ (فَعَّـلَ) (قـوَّمَ، يقـوَّمُ)، وجَـازَ عنـده أنْ يكـونَ ثُلَاثِيّـا مُجَـرَّدا (قـام، يَقُـومُ)؛ إذ يَقُـولُ: **((لا يقـوم بتشـديد الـواو مـن التقـويم أو بـالتخفيف أي لا يقاومهـا ولا يعادلها))**[5].

والفـرق الـدلالي بـيّنٌ بـين بنـائي الْفِعْـل الثُلَاثِـيّ المُجَـرَّد (قـامَ يقـومُ) والمزيـد (قَـوّمَ يُقـوّمُ)، فـالمُجَرَّد يـدل عَلَـى القيـام ضـدَّ القعـود، أمّـا المزيـد فإحـدى دلالاتـه هِـيَ التعـديل والتقـويم،

---

[1] ينظر: المنصف لابن جني، ابن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ): ٩٨، ومحاضرات في علم الصرف: ٧٦-٨٤، وأوزان الْفِعْل ومعانيها: ٥٦.

[2] ينظر: الكتاب: ٤/ ٦٤.

[3] ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ): ١٠٣، وشذا العرف في فن الصرف: ٣٢، والمُهذّب في علم التصريف: ٧٩، ٨٠، وأوزان الْفِعْل ومعانيها: ٧٤-٧٨.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢، وينظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ٦٠٠، وعوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور محمّد بن علي إبراهِيَم الإحسائي: ١/ ١٧.

[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣.

فقولك: قوَّمْتُ الحديدَ تَقْوِيمًا، إذا عدّلْتُهُ ليصيرَ مُستقيمًا، ومن يمتهنْ هذه المهنة فهُوَ المُقَوِّمُ[1].

واحتملَ الْعَلَّامَةُ المجلسي أنْ يكونَ الْفِعْلُ ثُلَاثِيّا مضعّفَ العينِ وجَازَ أنْ يكونَ ثُلَاثِيّا مُجَرَّدا مُخففًا، وذكرنا سابقًا أنَّ لِكُلِّ بناء دَلَالَةً ومعَنى، فضلا على ذَلِك أنَّ تلك الألفاظَ تتلونُ وتصطبغُ بلونِ النصِّ ودَلَالَةِ السياقِ، وكلامُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم يستقمْ مع دَلَالَةِ الْفِعْلِ المضعّف؛ لأنَّ المُضَعَّفَ يدلُّ عَلَى التعديل والتقويم والنصُّ لَيْسَ نصَّ تقويمٍ والسياقُ لَيْسَ سياقَ تعديلٍ، وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: (مَنْ أخرجَ جُهالَنا من الظلماتِ جَاءَ يومَ القيامةِ وعليه نورٌ وحلةٌ لا يقومُ إلّا بشفاعتِهم)، فضلا على ذَلِك نعلم أنَّ الدنيا دار امتحان والآخرة دارُ جزاء، فالدنيا دار تقويم؛ لأنَّها دارُ امتحانٍ، أمّا الآخرةُ فَهِيَ دارُ جزاءٍ لا يقوَّمُ فيها، فنرىأنَّ الْفِعْلَ في كلامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فعلٌ مُخففٌ لا مُضَعَّفٌ.

المَسْأَلَة الثانية: الْفِعْلان (رَخَّى) و(أَرْخَى)

إنَّ من دلالات بناءَ (فَعَّلَ) هِيَ التصييرُ، نَحْو قولِك: تحجَّرَ قلبُ الظالِمِ، أي صارَ كالحجارةِ، والتصييرُ هو تحويلُ الشيءِ من حالةٍ لأخرى، فقولك: صيّرَتِ النارُ الحطبَ رمادًا، أي جعلَتْهُ رمادًا، وأرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَ دَلَالَةِ الْفِعْل (رَخَّى) (فَعَّلَ) فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فالريحُ تروّح عَن الأجسامِ وتزجي السحابَ من موضعٍ إلى موضعٍ ليعمَّ نفعَهُ حتى يستكثفَ فيمطرُ، وتفضه حتى يستخفَ فيتفشى، وتلقحُ الشجرَ، وتسيرُ السفنَ، وترخي الأطعمةَ وتبرد الماءَ، وتشب النارَ، وتجفف الأشياءَ الندية، وبالجملة أنّها تحيي كلما في الأرض فلولا الريحُ لذوى النبات))**[2]؛ إذ يَقُولُ: **((ترخي الأطعمة -عَلَى التفَعِيلِ أو الإفعالِ -أي تُصيرُها رخوةً لطيفةً))**[3].

وجَازَ عنده مجِيء الْفِعْل (أَرْخَى) عَلَى بناء (أفعلَ) الثُلَاثِيّ المزيد بهَمْزة زائدة في أوله، وَهُوَ بناءٌ يأتي لمعانٍ متعددة منها: الدخول في الوقت والمكَان ولإفادة

---

[1] ينظر: شرح كتاب سيبويهِ: ٥/ ٢٧٦.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٢٠، وينظر: توحيد المفضل: ١٤٢، وشرح أصول الكافي: ١/ ١٠٥.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٢١.

التعدية[١]والسلب ويأتي لإفادة الصيرورة[٢]، وجَازَ مَجِيء الْفِعْل (أرخى) عند الْعَلَّامَةِ بإفادة الصيرورة والجعل بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ يقولُ: **((أو الإفعال -أي تصيرها رخوة لطيفة))**[٣]، وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: (أرخَتِ الريحُ الطعامَ) أي صيّرته رخوًا.

المَسْأَلَة الثالثة: بناء (فرَّق) بين الاسم والْفِعْل

من معاني صِيغَة (فَعَّلَ) النسبة والتعدية والصيرورة والتكثير[٤]؛ لِذا احتملَ أنْ يكونَ البناء (فرَّق) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فعلًا ثُلَاثِيّا مزيدًا بتضعيف وسطه عَلَى زِنَةِ (فَعَّلَ)، وجَازَ أنْ يكونَ اسمًا بقَوْل الإمَام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((هو اللطيفُ الخبيرُ السَمِيع البصير الواحد الأحد الصمد... فرَّقَ بين من جسمَهُ وصورَهُ وأنشأَهُ إذ كَانَ لا يشبهُهُ شيءٌ، ولا يشبُهُ هو شيئًا))**[٥]، وبيّنَ الْعَلَّامَةُ (فرَّق) بقوله: **((فرّق إما فعلٌ أو اسمٌ أي الفرقُ حاصلٌ بينَه وبين من جسمَهُ))**[٦].

ولم نستطعْ أن نُميّزَ كلام الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حتى نحرّكَ الكلمات لِتُصبحَ بيّنةً كـ(مَنْ، جَسّمَه، صَوَّرَه)، وفي بَعْض النسخ[٧] لَفْظَة (شيّأه) من الشيئية العينية مكَان لَفْظَة (أنشأه)، ليكونَ تَقْدِيرُ الكَلَامِ إنْ كَانَ فعلا: (فَرَّقَ بين مَنْ الَّذِي جَسّمَه وصَوَّرَه وشيّأه؛ إذ كَانَ لا يُشبهه شيء) لتأتي هذه الأفعال بدَلَالَة واحدة وبناءٍ واحد (فَعَّلَ)، كـ (فَرَّقَ تفريق، وجَسَّمَ تجسيم، وصَوَّرَ تصوير، وشَيَّأَ تشيئة)، فالسياقُ وقرائنُهُ والألفاظُ ودلائلُها تنبئ بفعلية (فرّق) لأنَّها لو كَانَتْ اسمًا لدعَتْ بوجود فريقين اثنين يحاول الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) التفريق بينهما.

المَسْأَلَة الرابعة: بناء الْفِعْل (أَبْطَلَ) عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلَ)

---

[١] ينظر: الكتاب: ٤/ ٥٥.
[٢] ينظر: شرح التسهِيل: ٣/ ٤٤٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٩٥، وشرح ابن عقِيل: ٤/ ٢٦٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٣٠٣.
[٣] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٢١.
[٤] ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٣٠٣.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٣، وينظر: الكافي: ١/ ٢٥٩، ومسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ٣٩، والفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ١٨٨، وشرح أصول الكافي: ٣/ ٢٣٤.
[٦] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٤.
[٧] ينظر: مستدرك سفينة البحار، عليّ النمازي الشاهرودي (ت: ١٤٠٥هـ): ٦/ ٩٦.

(أَبْطَلَ) فعلٌ ثُلَاثِيّ مَزيدٌ بهَمْزة في أولِهِ وجَاءَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بهَذَا البناء لإفادةِ صفة المبطل فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فسبحانَهُ ما أجلَّ نعمتُهُ وأسبغَها عَلَى المستحقين وغيرهم من خلقِهِ، وتعالى عما يقولُ المبطلون علوًا كبيرًا))**[1]، فقولك: (أَبْخَلَ الرجلُ) أتصف بهذه الصفة وجَاءَ بها لأجده بخيلًا، و(أبْطَلَ المُبطِلُ) أتصف بالباطل وجَاءَ به لأجده مُبطِلًا، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ بيانَهُ بقوله: **((أبطلَ أي جَاءَ بالباطل[2]))**[3]، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (تعالى عمَّا يقولُ من جَاءَ بالباطلِ وأتصفَ به علوًا كبيرًا)، ((وأَبْطَلْتُ الشيءَ: جَعَلْتُهُ بَاطِلًا. وأَبْطَلَ فُلَانٌ: جَاءَ بِكَذِبٍ وادَّعى بَاطِلًا. وَقَوْله تَعَالَى: ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾[4]))[5].

وأجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بهَذَا الاختيارِ؛ لأنَّ المُبطلَ اسمُ فاعلٍ اشْتُقَّ من الْفِعْل الثُلَاثِيّ المزيد أو غير الثُلَاثِيّ، فلو كَانَ مُبطِلٌ مُشْتَقّا من الثُلَاثِيّ لأصبح باطلًا لا مُبطِلًا، فضلا على ذَلِك لم يجزْ أنْ يكونَ المبطلون مُشْتَقّا من الْفِعْل (بطَّلَ)؛ لأنَّهُ بناءٌ لا يحمل معَنى المجِيء والاتصاف بالشيء.

المَسْأَلَة الخامسة: جواز مَجِيء الْفِعْل (انقَصَ) لازمًا ومُتعديًا

(المُنْتَقِصُ) لفظٌ مُشْتَقّ من فعلِ (انتُقِصَ) المبني للمَجْهُول، وَهُوَ اسم مفعول عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن الإمام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد لله الَّذِي لا يفرُّه المنعُ، ولا يُكْدِيهِ الإعطاءُ، إذ كُلُّ معطٍ مُنْتَقِصٌ سواه، المليء بفوائدِ النعمِ وعوائدِ المزيدِ، وبجودِه ضمنَ عيالَةُ الخلقَ، فأنهجَ سبيلَ الطلبِ للراغبين إليه))**[6]؛ إذ يَقُولُ: **((مُنْتَقِصٌ عَلَى صِيغَةِ المفعول أي منقُوص، ويكونُ الانتقاصُ متعديًا ولازمًا كالنقصِ))**[7]، فيجوزُ عنده أنْ يُشْتَقَّ من الْفِعْل المبني للمَجْهُول اسم مفعولٍ إمّا عَلَى زِنَةِ (مَفْعُول) ليكونَ (مَنْقُوص) إنْ كَانَ الْفِعْل ثُلَاثِيّا مُجَرَّدا نَحْو:

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦٦، وينظر: توحيد المفضل: ٥٤.
[2] ينظر: المخصص: ٤/ ٥٠، وقد نسب ابن سيده هَذَا الكلام للخليل في العين، ولمّا بحثتُ لم أجده في العين، وقد نسبها ابنُ منظور في لسان العرب للزجاج: ١١/ ٥٦.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦٦.
[4] سبأ: ٤٩.
[5] لسان العرب:١١/ ٥٦.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٤، وينظر: نهج البلاغة: ١٤٩.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٨.

(نُقِصَ)، أو بإبدالِ حرف الْمُضَارِعة ميمًا وفتح ما قبل الآخر إنْ كَانَ الْفِعْل ثُلَاثِيّا مزيدًا أو غير ثُلَاثِيّ (أُنْتَقِصَ)[1].

ويجوز أنْ يكونَ الْفِعْل (نَقَصَ، يَنْقُصُ) الثُلَاثِيّ المُجَرَّد لازمًا ومُتعديًا، وَهُوَ من الباب الأول[2]: ((ورَعَبَ: فِعْلٌ مُتَعَدٍّ، وغيرُ متعدٍّ؛ تَقُولُ: رَعَبَ الْوَادِي، فهُوَ راعِبٌ إذا امْتَلأَ بالماءِ؛ ورَعَبَ السَّيْلُ الوادِيَ: إذا مَلأَهُ، مِثْلُ قَوْلِهم: نَقَصَ الشيءُ ونَقَصْتُه))[3] وتقولُ: (المالُ نَقَصَ في الخزينةِ ونَقْصْتُهُ)، وجَازَ في بَعْض المواضع أنْ يتعدى لمفعولين[4]، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شيئًا﴾[5].

وأوجزَ الْعَلَّامَةُ كلامَهُ بأنَّ الْفِعْلَ (نَقَصَ) يأتي لازمًا ليكونَ مَصْدَرُهُ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) (نَقَصَ، نَقصًا، نقصانًا، نقيصةً)، ويجوزُ أنْ يأتيَ مزيدًا بهَمْزة في أولِه (أنْقَص إنقاصًا)؛ إذ يقولُ: **((ويكون الانتقاصُ متعديًا ولازمًا كالنقصِ))**[6]، أو يكون مزيدًا بهَمْزة في أولِه وتاء بين الفاء والعين عَلَى زِنَةِ (افْتَعَلَ)، ليكونَ مَصْدَرُهُ عَلَى زِنَةِ (افتعال) نَحْو: (انْتَقَصَ انْتقَاصًا)، أمّا لفظُ (مُنْتَقِصٌ) فهُوَ اسم مفعول قد اشْتُقَّ من الْفِعْل المزيد (أُنْتَقِصَ)؛ فلو كَانَ مأخوذًا من (نُقِصَ) لأصبح اسم المفعول عَلَى زِنَةِ (مَفْعُول) ليكونَ منقوصًا لا مُنْتَقِصًا؛ إذ ناسب الْفِعْل (انْتَقَصَ) مقام الحدث وسياق النصِّ الَّذِي يجوز لمُجَرَّده أنْ يكونَ مُتعديًا لأكثر من مفعول، فما حالُ مزيده؟ وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: (إذ كل مُعطٍ وإنْ كثُرَ عطاؤُهُ (انْتَقَصَ انتقاصًا مُنْتَقِصًا) سِوى عطاءِ اللهِ –عَزَّ شأنُه-لم ينقضِ)

المَسْأَلَة السادسة: الْفِعْلانُ (بَخَّلَ) و(أبْخَلَ)

جَازَ في الْفِعْل (بَخلَ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي أنْ يأتيَ ثُلَاثِيّا مزيدًا إمّا بتضعيف عينه (بَخَّلَ) (فَعَّلَ) أو بزيادة هَمْزة في أولِه كـ(أبْخَلَ) فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن الإمام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ولا أنفدَ سعةً ما عنده، ولكَانَ عندَه من ذخائر**

---

[1] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): ٣٧٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٤٠٦.
[2] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٥٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٤١٠.
[3] لسان العرب، مادة (رعبَ): ١/ ٤٢١.
[4] ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة: ٤٥٤.
[5] التوبة: ٤.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٨.

الأفضالِ مالًا ينفدَهُ مطالبُ السؤالِ، ولا يخطرُ لكثرتِهِ عَلَى بالِ لأنَّه الجوادُ الَّذِي لا تنقصُهُ المواهبُ، ولا يبخلُهُ إلحاحُ الملحين، وإنَّما أمرُه إذا أرادَ شيئًا أنْ يقولَ له: (كُنْ) فيكون))[1].

ولم يكتفِ الْعَلَّامَةُ بذكر صِيغَتْي (فَعَّل وأفعلَ)، بل أعطى معنى كُلِّ بناء؛ قائلًا: **((لا يبخله عَلَى بناء التَفْعِيل أي لا يُصيّرُه بخيلا، أو عَلَى بناء الأفعالِ من قولهم: أبخلَهُ: إذا وجدَه بخيلا))**[2]، إذ جَازَ للفعل (بخَلَ) عنده أنْ يكونَ مزيدًا بتضعيف العين عَلَى بناء (فَعَّلَ يُفْعِّلُ) وَهُوَ بناءٌ يأتي لمعانٍ كثيرةٍ ومنها وجود الشيء مُستحقًا لها ومُنتسبًا إليها، نَحْو: (حَمَّدَ يُحْمِّدُ، وحَّدَ يُوْحِّدُ) إذا وجدْتَهُ يستحق الحمد والتوحيد ومُنتسبًا إليهما، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي في علّةِ مجيءِ الْفِعْلِ (بَخَّلَ) بقَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إنْ جَازَ تضعيفه؛ إذ وجدْتُه بخيلًا وصارَ يُنسبُ إليه.

ويجوز مَجِيء الْفِعْل (بخَلَ) مزيدًا بهَمْزة في أولِه لِيَدُلَّ عَلَى معانٍ أهمها الصيرورة والجعل، نَحْو: (أشْرَقَتِ الشمسُ) إذا صارتْ بيّنة ظاهرة، و(أخْلَقَ يُخْلِقُ) إذا صارَ خلوقًا واتصفَ بها، ومنها: (أبْخَلَ الرجلُ) إنْ صارَ بخيلًا[3].

المَسْأَلَة السابعة: الْفِعْلُ (اعْتَرَّ)

الْمُعْتَرُّ هو من تعرّضَ للسؤالِ بلا طلبٍ، فهُوَ يُلِمُّ بك حتى تُعطيَهُ عطيةً ولا يُبيّنُ بسؤاله، وقِيلَ هو الزائرُ[4]، وعدَّ الْعَلَّامَةِ أنَّ هَذَا المُشْتَقَّ فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن نبي الله عيسى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما مرَّ بقوم مجلبين فقال لهم: **((ما لهؤلاء؟ قِيلَ: يا روح اللهِ إنَّ فلانَةَ بنتِ فلانٍ تهدى إلى فلان بن فلان في ليلتها هذه... قالت: لم أصنعْ شيئًا إلا وقد كنْتُ أصنعه فيما مضى، إنه كَانَ يعترينا سائلٌ في كُلِّ ليلةٍ جمعةٍ فننيله ما يقوتُه إلى مثلِها))**[5].

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٤، وينظر: نهج البلاغة: ١٥٠.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٩.
[3] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٧٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٣٩١، ٣٩٢، والمُهذّب في علم التصريف: ٧٦-٨٠، وأوزان الْفِعْل ومعانيها: ٥٦-٧٩.
[4] ينظر: غريب القرآن، ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ): ٢٩٣.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٩٤، وينظر: روضة الواعظين: ٢/ ٣٥٨.

واحتمل الْعَلَّامَة المجلسي أَنَّهُ مُشْتَقٌّ من الْفِعْلِ (عَرَّ، اعْتَرَّ، اعْتَرَ) بقوله: **((عرَّه واعترَه واعترَ به وعراه واعتراه[1] إذا أتاه يطلبُ معروفه))**[2].

والْفِعْل (عَرَّ) الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد المُضَعَّف، من الباب الثاني عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ يَفْعِلُ)، نَحْو: (عَزَّ يَعِزُّ، عَفَّ يَعِفُّ، عَرَّ يَعِرُّ)[3]، وجَازَ أنْ يكونَ الْفِعْل (يعترينا) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي مأخوذًا من الثُّلَاثِيّ المزيد بحرفين، وهَذَا البناء يأتي في الْعَرَبيَّة عَلَى خمسِ صيغٍ وهِيَ: (انفعلَ) و(تَفعَّلَ) و(تفاعلَ) و(افْعَلَّ) وصِيغَة (افْتَعَلَ) المزيد بهَمْزة في أوله وتاءٍ فاصلةٍ بين الفاء والعين، نَحْو: (اعْتَشَّ، اتّصَلَ، احْتَكَّ، اعْتَرَّ)، فأفادَ الْفِعْلُ دَلَالَةَ الاتخاذِ؛ إذ إنَّ تَقْدِيرَ الكلامِ: (إنَّهُ كَانَ يَعْتَرُّ بنا سائلٌ في كُلِّ ليلةٍ فنجمعُ له ما يقوته)، (اعْتَرَّ بنا السائلُ) اتخذنا مطلبًا له وغايةً يسدُّ بها الحاجة.

المبحث الثالث: المشتقات

المُشْتَقُّ هو اسمٌ له دَلَالَةٌ خاصة، ويأتي عَلَى أنواعٍ منها الصغير، والكبير، والأكبر[4]، واختلف اللغويون في الِاشْتِقَاق الأصغر فذهب بَعْضٌ[5]منهم إلى أنَّ الألفاظَ في اللُّغَةِ مِنْ حَيْثُ الِاشْتِقَاق عَلَى نوعين: إمّا ألفاظٌ مُشْتَقّة أو جامدة، أمّا الزجاج فعدَّ كُلَّ الكلمِ مُشْتَقّا، وهُنَاكَ طائفة ثالثة تميل إلى أنَّ الكلمَ في الْعَرَبيَّة أصلٌ وفرعٌ، ولا يُقال هَذَا الفرع من ذَلِك الأصل إلّا إذا اتحدا مادةً ودَلَالَةً[6]، ومما وردَ من مشتقاتٍ في بِحَارِ الأَنْوار الآتي:

أولاً: اسم الفاعل واسم المفعول

اسمٌ صِيغَ من مَصْدَرٍ دالٍّ عَلَى حدثٍ أو ذاتٍ، يصاغُ من الْفِعْلِ الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد عَلَى زِنَةِ (فاعل) ومن غير الثُّلَاثِيّ وذَلِك بإبدالِ حرف الْمُضَارِعة ميمًا مَضْمُومة وكسر ما

---

[1] ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٢/ ٤٠١
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٩٥.
[3] ينظر: المفتاح في الصرف: ٣٩، والمُهذّب في علم التصريف: ٥٧، وأوزان الْفِعْل ومعانيها: ٢٧.
[4] ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/ ١٣٥.
[5] ومنهم: (الخليل وسيبويهِ والأصمعي) ينظر: المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، السيوطي: ٢٢٦.
[6] ينظر: المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها: ٢٢٦، ومحاضرات في علم الصرف: ١٥٠.

قبل آخره، نَحْو: (زلزلَ يُزلْزِلُ فهُوَ مُزلزِلٌ) و(استخرجَ يستخرجُ فهُوَ مُستخرِجٌ)[1]، وسنذكر بَعْضَ مسائل اسم الفاعل التي ورد ذكرها في أجزاء بِحَار الأَنْوار المُختارة ويمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: لفظ (مُرَاجعة) كونه اسم الفاعل واسم المفعولٍ

المراجعة اسمٌ أُختلفَ في اشتقاقِهِ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بين المَعْلُومِ والمجهول فِيما نقله أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن رسولِ اللهِ (صلى اللهُ عليه وآله): **((منهومان لا يشبعان: طالبُ دنيا، وطالبُ علمٍ، فمن اقتصرَ من الدنيا عَلَى ما أحلَّ له سلمَ، ومن تناولها من غيرِ حلِّها هلكَ إلا أن يتوبَ أو يُرَاجِعَ، ومن أخذَ العلمَ من أهلِه وعملَ به نجا، ومَنْ أرادَ به الدنيا فهُوَ حظُّهُ))**[2].

فإنْ كَانَتْ مُشْتَقّةً من المَعْلُومِ عَلَى هِيَأةِ (رَاجَعَ) لتدلَّ عَلَى مَنْ قامَ بالْفِعْلِ وتُعدُّ اسمَ فاعلٍ، وإذا كَانَت مُشْتَقّةً من المجهول عَلَى هِيَأة (رُوْجِعَ)[3]لتدلّ عَلَى اسم المفعول.

فالمُراجعةُ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي في الحديثِ إمّا أنْ تكونَ اسمَ فاعلٍ بِضَمِّ الأولِ وكسر ما قبل الآخر عَلَى زِنَةِ (مُفَاعِلةٌ) و(مُرَاجِعةٌ) أو اسم مفعول بِضَمِّ الأولِ وفتحِ ما قبل الآخر عَلَى زِنَةِ (مُفاعَلةٌ) و(مُرَاجَعةٌ)؛ إذ يَقُولُ: **((والمراجعةُ بما إذا قدرَ عليه، وقرأَ بَعْضُ الأفاضلِ عَلَى البناءِ للمفعول أي يُراجَعَ الله عليه بفضله ويغفرَ له بلا توبةٍ، وقال: يمكن أن يقرأ عَلَى البناء للفاعل أي يرَاجع إلى الله بالأعمال الصالحة وترك أكثر الكبائر))**[4].

إنَّ الْفِعْلَ الَّذِي أرادَ الْعَلَّامَةُ منه اشْتِقَاق المفعول أو الفاعل في الحديث هو فعلٌ مزيدٌ بالألفِ بين الفاء والعين يأتي لمعَنى المُشاركةِ، نَحْو: قاتلَ، خاصمَ، نازعَ، راجعَ، إذا

---

[1] ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (ت: ٦٨١ هـ): ٨٤.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣٤، وينظر: الكافي: ١/ ١١٢، وتهذيب الأحكام: ٦/ ٣٢٨، وشرح أصول الكافي: ٢/ ١٥٧.
[3] ينظر: مُحاضرات في علم الصرف:٨٩، ١٦٢.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣٤.

اشترك الطرفان وقاما في القتال والخصام والنزاع والمراجعة، فحصلت المُشاركة التي لا يمكن الحصول عَلَيْهَا في الأفعال الثُلَاثِيّةِ المُجَرَّدةِ[١].

ويَجِيءُ هَذَا الْفِعْلُ مبنيًا للمَعْلُومِ لكي يُشْتَقَّ منه اسم الفاعل، نَحْو: ضَارَبَ يُضَارِبُ فهُوَ مُضَارِبٌ ورَاجَعَ يُرَاجِعُ فهُوَ مُرَاجِعٌ، ويَجِيءُ مبنيًا للمَجْهُول ليؤخذَ منه اسم المفعول، نَحْو: قُوْتِلَ يُقَاتَلُ فهُوَ مُقَاتَلٌ ورُوْجِعَ يُرَاجَعُ فهُوَ مُرَاجَعٌ[٢].

وتقديرُ الحديث في المفعول عند الْعَلَّامَةِ المجلسي هو: (يُرَاجَعُ اللهُ عليه بفضله) و (ما مُرَاجَعٌ إلّا اللهُ عليه بفضله ومنّه)، وتقديرُه للفاعلِ هَو: (يُرَاجِعُ الإنسانُ اللهَ بأعماله الصالحةِ) و (ما مُرَاجِعٌ الإنسانُ اللهَ إلّا بالأعمال الصالحة)

ولو جعلْنا السياقَ حكمًا والمعَنى دليلًا والتركيبَ النصِّي أداةً فيكون المَعْلُومُ أكثرَ حظًا ووجودًا؛ لأنَّهُ تابعٌ بواسطة أداة العطف (أو) لما قبله من الْفِعْلِ وَهُوَ الْفِعْلُ (يتوب) المبني للمَعْلُومِ فمن غير المعقول عطف فعل عَلَى آخر ليكونَ الأولُ مبنيًا للمَعْلُوم ليرفعَ فاعلاً والثاني مبنيًا للمَجْهُول ليرفع نائبًا عَن الفاعل.

المَسْأَلَة الثانية: جاز في (متصوّت) كونه اسمَ فاعلٍ ومفعولٍ

(صَاتَ يصُوتُ صَوتًا فهُوَ صائِتٌ) فعلٌ ثُلَاثِيّ مُجَرَّدٌ، ويَجِيءُ مزيدًا إمّا بتضعيف عينِه عَلَى بناء (فَعَّلَ) (صَوَّتَ يُصَوِّتُ تصْويتًا فهُوَ مُصَوِّتٌ)، أو بزيادة الهَمْزة في أوله عَلَى بناء (أفعلَ) (أصاتَ)[٣].

أمّا المُشْتَقّ (مُتصوّتٍ) الَّذِي أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَه فِي قَوْلِ الإمَامِ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إن اللهَ خلقَ اسمًا بالحروفِ غيرَ متصوتٍ))**[٤] فهُوَ مُشْتَقٌّ من الْفِعْلِ

---

[١] ينظر: المفتاح في الصرف: ٤٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٣٩٥، والمُهذّب في علم التصريف: ٨٠.
[٢] ينظر: شرح كتاب سيبويهِ: ١/ ٤٤٩.
[٣] ينظر: المخصص: ١/ ٢١٧.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٦٦، وينظر: الكافي: ١/ ١٦٣.

الثُّلَاثِيّ المزيد بالتاء في أولِه والتضعيف في وسطه عَلَى بناء (تفعَّلَ) و(تَصوَّتَ مُتَصوِّتٌ)[1].

نلحظ أنَّ الْعَلَّامَةَ لم يُعطِ للاشْتِقَاق ذَلِك الاهتمام، بقدرِ ما أعطى للمعَنى الَّذِي رافقه، إذ إنَّ كلمة (متصوِّتٍ) عنده لها معَنى الفاعلية تختلف عما حملته كلمة (متصوَّتٍ) التي حملت بطياتها دَلَالَة المفعولية؛ إذ يَقُولُ: **((فعَلَى الأول قولُه: غيرَ متصوتٍ إمّا عَلَى البناء للفاعل أي لَمْ يَكُنْ خلقها بإيجادِ حرفٍ وصوتٍ، أو عَلَى البناء للمفعول أي هو تعالى لَيْسَ من قبيل الأصواتِ والحروف حتى يصلحَ كونَ الاسم عينه تعالى لكنَّ الظاهرَ من كلامِ اللغويين أن (تصوت) لازم فيكون عَلَى البناء للفاعل بالمعَنى الثاني فيؤيد الوجه الأول))**[2].

فأتكأَ الْعَلَّامَةُ المجلسي عَلَى صفةِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ التعدي واللزوم للوقوف عَلَى دَلَالَة النصِّ؛ إذ ذهب لفاعلية (مُتصوت)؛ مُعتمدًا عَلَى صفةِ الْفِعْل (تصوت) اللازم، فإنْ بُني للمَجْهُول احتاجَ لنائبٍ ينوبُ عَن الفاعل والَّذِي يُوجِبُ أنْ يكونَ مفعولًا به في الأصل، فتقديرُ ما ذهب إليه من الكلامِ هو: إنَّه خلقَ الأشياءَ لتدلّ عَلَى وجوده لا عليه عينًا، فدَلَالَةُ الصوتِ التي رافقتِ الحرفَ لم تدلّ عَلَى كُنهه عينًا، فهُوَ لَمْ يَكُنْ مُنحصرًا بين حرفٍ وصوتٍ لكي يكونَ ذَلِك الاسم عينه -عَزَّ شأنُه-فذهب إلى فاعلية (مُتصوِّتٍ) بخلق الأسماء وإيجادها لا في مُشابهتها عينًا.

المَسْأَلَة الثالثة: تعدد معاني لَفْظَة (مُعْجِزّة) في قولِ الإمام (عليه السلام)

ذكرنا أصولَ الْفِعْلِ (عجزَ) في مسألةٍ سابقةٍ، ولم نتطرقْ إلى اشتقاقِ اسم الفاعلِ والمفعولِ منه؛ إذ جَازَ مجيئُهما عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقَوْل الإمَام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((اعلَمْ علمَك اللهُ الخيرَ أنَّ الله تبارك وتعالى قديمٌ، والقدمُ صفةٌ دلتْ العاقل عَلَى أنَّه لا**

[1] ينظر: المفتاح في الصرف: ٤٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٣٩٦، وأوزان الْفِعْل ومعانيها: ٩٤.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٦٨.

شيءُ قبلَه ولا شيءُ معه في ديموميتِه فقد بانَ لنا بإقرارِ العامةِ مُعْجِزَة الصفة أنّه لا شيءُ قبلِ اللهِ، ولا شيءُ مع اللهِ في بقائِه))[1].

والمُعْجِزةُ اسمٌ مُشْتَقٌّ من الْفِعْلِ المُتعدي بهَمْزة في أوله مَفْتُوح الوسط، نَحْو: أعْجَزَ، إعْجَازًا، فقولك: أعجزْتُ الرجلَ، إن جعلْتَهُ عاجزًا، و(أعجزَني الرجلُ)، إنْ جعلني عاجزًا[2].

فجَازَ اشْتِقَاق اسم الفاعل عند الْعَلَّامَةِ المجلسي من الْفِعْلِ (أَعْجَزَ مُعْجِزةٌ) عَلَى بناءِ المَعْلُومِ عَلَى صِيغَةِ (مُفْعِلة)، وجَازَ أنْ يُشْتَقَّ منه اسمُ مفعولٍ عَلَى صِيغَةِ (مُعْجَزةٌ)؛ إذ يَقُولُ: **((والمُعْجِزة اسم فاعل من (أعجزته) بمعَني وجدته عاجزًا أو جعلته عاجزًا، أو من أعجزَه الشيء بمعَنى فاته، .... ويحتمل أن تكون المعجزة مَصْدَر عَجَزَ عَن الشيءِ عجزًا أو مَعجِزة بفتح الميم وكسر الجيم وفتحها أي إقرارهم بعجزِهم عَن الاتصاف بتلك الصفة، ويمكن أن يقرأ عَلَى بناء المفعول بأنْ يكونَ حالا عَن العامة أو صفة لها أي بإقرارهم موصوفين بالعجز عَن ترك الإقرار))**[3].

لقد أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَ دَلَالَة لفظِ المُعجزةِ في كسرِ الجيم وفي فتحها، فلو كُسِرَتْ لتدلَّ عَلَى الفاعليةِ، فقولك: (فلانٌ مُعْجِزٌ قومَه) إذا جعلَ قومَه عاجزين منه، ولم يستطيعوا عليه بقدرتِه الكامنة، فصفةُ قدمِ اللهِ وديمومته هِيَ مُعجزةٌ لعامةِ الناسِ، إذ جعلتهم عاجزين لمعرفة مكنونها، والعجزُ صفةٌ يتصفُ بها المُتقاعسُ من العامةِ؛ لِذا قال الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (بإقرار العامة)، فَهِيَ دعوة للعلم والتعلم لكيلا تكونَ عاجزًا.

أمّا لو فُتِحَتْ لتُصبح اسمَ مفعولٍ، نَحْو قولك: (فلانٌ مُعجَزٌ) إذا جعلَتْهُ المُعجزةُ عاجزًا، فالعجزُ كامنٌ في ذات المعجزةِ لا في العاجِزِ؛ إذ لا ذنبَ للعاجزِ من معرفة كُنه المعجزة؛ لأنَّها فوق قدرته.

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٦، وينظر: الكافي: ١/ ١٧٥، والفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ١٥٠، ومسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ١٢.

[2] ينظر: مجمل اللُّغَة، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، مادة (عجزَ): ٦٤٨، والمخصص: ١/ ٣٣٥، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (عجزَ): ٢/ ٣٩٣

[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٩.

فدَلَالَـةُ اسـمِ الفاعـلِ فـي المعجـزةِ هِـيَ دَلَالَـةُ المقـدرةِ عَلَـى شـيءٍ بتقـاعسٍ لعلـةٍ مـا، أمّـا دَلَالَـةُ المفعـولِ فَهِـيَ دَلَالَـةُ إعجَـازٍ كامنـة فـي المُعجـزة؛ لِـذا لا يُكلـفُ العـاجزُ بشـيءٍ مـبهمٍ أو فوق مقدرتِهِ.

ثانيًا: صيغ المبالغة:

هِـيَ صـيغُ جِـيءَ بهـا للمبالغـة والكثـرة، واختلفـتْ عَـن اسـم الفاعـل بميـزتين أولهمـا: زيـادةُ المعَنـى وقـوة الدَلَالَـة، وثانيهمـا: الوصـفُ فيهـا مُـلازمٌ لَـيْسَ مُحـددًا بـزمنٍ معـينٍ، ويـرَى بَعْـضُ اللغـويين أنَّهـا تُشـتقُ مـن الْفِعْـل الثُلَاثِـيّ المُتعـدي، وجـوَّزَ بَعْضُـهم اشْـتِقَاقها مـن الـلازم والمُتعدي[1]، ويمكن توضيح ما ورد من هذه الأبنية على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: صِيغَةُ (فَعِيل)

يتعـدى الفعـل (غَبِـيَ) بنفسِـه كمـا يتعـدى بواسـطة حـرف الجـرّ نَحْـو: (غَبِيْـتُ عَـن شـيءٍ غَبَـاوَةً) و(غَبِيْـتُ الشـيءَ غَبَـاوَةً) إنْ لـم أكُـنْ فطنًـا أو خَفِـيَ عَنـي، لِيَـدُلَّ عَلَـى المبالغـة عَلَـى زِنَـةِ (فَعِيـل)[2]،أمّـا لفـظُ الْغَبِـيّ فهـو اسـمٌ مُشْـتَقٌّ مـن الْفِعْـلِ (غَبِـيَ) وهـذا مـا أراد الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بيـانَ ذَلِـك فِـي قَـوْلِ الإمَـام الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((ثـم كَـانَ لا يوجـدُ لـه مـن الحـلاوة والوقـع مـن القلـوبِ مـا يوجـدُ للطفـل فصـارَ يخـرجُ إلـى الـدنيا غبيًـا غـافلا عمـا فيـه أهله فيلقى الأشياءَ بذهنٍ ضعيفٍ ومعرفةٍ ناقصةٍ))**[3].

فـذكرَ بنـاءَ (فَعِيـل) بالتفصـيل قـائلًا: **((والغبـيُ عَلَـى فَعِيـلٍ: قليـلُ الفطنـةِ بمعَنـى فـي أيّ محـلِ إدراكِـه، والغـرضُ المبالغـة فـي صـغرِها بحيـث لا يمكـنُ إدراك تفاصـيل أعضـائه لا بـالنظرِ ولا بـالفكر))**[4]، وَهُـوَ بنـاءٌ نُقِـلَ مـن صـيغِ الصـفة المُشـبهة، ودلَّ عَلَـى الثبـوتِ والـدوام كصـفة الطـول، والغبـاءُ فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) هـو بنـاءٌ دلَّ عَلَـى المبالغـةِ، فهُوَ وصفٌ دلَّ عَلَى ثبوتِ غباءِ الأطفالِ وضعفِ معرفتِهم للأشياءَ من حولهم.

المَسْأَلَة الثانية: خلافُ الصرفيين عَلَى مَجِيءِ (الدُرِّيٌّ) عَلَى صِيغَةِ (فَعِيل)

---

[1] ينظر: شرح المُفصّل: ٤/ ٨٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٦٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٢٠-٤٢٣، والمزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها: ٢/ ٢١٢.

[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (غبا): ٦/ ٢٤٤٣.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦٤، وينظر: توحيد المفضل: ٥١.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦٥.

الـدُرّيُّ اسـمٌ قـد اختلـفَ اللغويـون فـي اشْـتِقَاقه، فعُـدَّ عنـد بَعْضـهم أنَّـهُ مـأخوذٌ مـن (دَرَأَ، دُرُوأ)، وقُـرِأ مَكْسُـور الـدال (دِرِّيٌّ) وفتحهـا (دَرِّيٌّ)، ويجـوز ضـمّ أولِـه إنْ كَـانَ منسـوبًا (دُرِّيٌّ)، وجَـازَ أنْ يـأتيَ مهمـوزًا مَفْتُوحًـا أولـه (دَرِّيءٌ) أو مهمـوزًا مَضْـمُومًا أولـه عنـد نفـرٍ مـنهم، نَحْـو: (دُرِّيءٌ) وأُعتـرِضَ عَلَـى ذَلِـك البنـاء المهمـوز؛ لعـدم وجـود (فَعِيـل) فـي الْعَرَبيَّة، أمّا (مُرِّيقٌ) فهُوَ أعجمي؛ حيث جَازَ أنْ يكونَ غير مهموزٍ عَلَى زِنَةِ (فُعْلَيٌّ)[1].

وذكـره الْعَلَّامَـة المجلسـي غيـر مهمـوز بتأويـل الإمـام الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) لقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿اللَّهُ نُـورُ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَـلُ نُـورِهِ كَمِشْـكَاةٍ فِيهَـا مِصْـبَاحٌ الْمِصْـبَاحُ فِـي زُجَاجَـةٍ الزُّجَاجَـةُ كَأَنَهَـا كَوْكَـبٌ دُرِّيٌّ﴾[2]؛ إذ يَقُـولُ: **((فاطمـةُ عَلَيْهَـا السـلام فيهـا مصـباحُ الحسـن، والمصـباح الحسـين فـي زجاجـة الزجاجـة كَأَنَهـا كوكـب دري كَـانَ فاطمـة كوكـب دَرِّيّ بـين نسـاءِ أهـلِ الـدنيا، ﴿يُوقَـدُ مِـنْ شَـجَرَةٍ مُبارَكَـةٍ ﴾[3]))**[4]، فلَفْظَـة دُرِّيٌّ إمّـا أن تكـون منسـوبةً أو أنْ تكـونَ غيـرَ مهمـوزةٍ عَلَـى زِنَـةِ (فَعِيـل) عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي إذ يَقُـولُ: **((﴿الزُّجَاجَـةُ كَأَنَّهَـا كَوْكَـبٌ دُرِّيٌّ﴾[5]مضـيء متلألـئ كـالزهرة فـي صـفائه وزهرتـه منسـوب إلـى الـدر، أو فَعِيـل كبريـق مـن الـدرء، فإنـه يـدفع الظـلام بضـوئه، أو بَعْـض ضـوئه بَعْضـا مـن لمعانـه إلا أنـه قلـب همزتـه يـاءً، ويـدل عليـه قـراءة حمـزة وأبـي بكـر عَلَـى الأصـل، وقراءة أبي عمرو والكسائي دَرِّئ كشريب[6]، وقد قرئ به مقلوبًا[7]))**[8]

لقـد جَـازَ أنْ يكـونَ (دُرِّيٌّ) منسـوبًا إلـى (الـدر) عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي، وجَـازَ أنْ يكـونَ عَلَـى بنـاءِ (فَعِيـل) اشْـتُقَّ مـن (الـدُّرّ)، وهَـذَا لَـمْ يَكُـن اختيـارًا صـائبًا عنـد أغلـبِ النحـويين:

---

[1] ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٦٨، والمخصص: ٢/ ١٠٣، ولسان العرب، مادة (درر): ٤/ ٢٨٢
[2] النور: ٣٥.
[3] النور: ٣٥.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩، وينظر: الكافي: ١/ ٣١٨، وتفسير الأمثل، مكارم الشيرازي: ١/ ٤٨٠، ومسائل علي بن جعفر، ابن الإمام جعفر الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١٧/ ٣.
[5] النور: ٣٥.
[6] ينظر: كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ): ٤٥٦، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، ابن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ): ٢٢٤.
[7] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ): ٤/ ١٠٧.
[8] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢١.

((وَقد رويت بِالْهَمْز والنحويون أَجْمَعُونَ لَا يعْرفُونَ الْوَجْه فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامهم شيء عَلَى فَعِيل من الدَّرْء الَّذِي هُوَ الدَّفْع))[1].

يبدو أن مَجِيء لَفْظَة (بُريق) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي خطأ في النسخ، حيث أُريد الاستشهاد بلَفْظَة (مُرِّيقٌ) لا (بريق)[2].

المَسْأَلَة الثالثة: لَفْظَةُ (سَمِيع)

يرى النحويون[3] أنَّ صِيغَة اسم الفاعل تحوّلَتْ إلى أوزانٍ خمسة طلبًا للكثرة والمُبالغةِ وهِيَ: (فَعُول، فَعَّال، فَعِل، مِفْعَال، فَعِيل)، وبَعْضها جَاءَ نشدًا للثبوت وطلبًا للاستمرار ومنها صِيغَة (فَعِيل) التي دلَتْ عَلَى التكرارِ ليُصبحَ الأمرَ طبيعيًا وثابتًا، فـ (عَلِيم) صفةٌ بالغَ صاحبُها في العلمِ لتصيرَ صفةً مُلازمةً له وثابتةً يتصفُ بها كُلُّ من وصِفَ[4]، والسَمِيعُ صفةٌ قد دلتْ عَلَى المُبالغةِ والكثرة وأصبحتْ صفةً شبه ثابتة وخاصة عندما تتصفُ بها الذات الإلهِيَة، وَهُوَ ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إثباته فِي قَوْلِ الرسول (صلى اللهُ عليه وآله) نقلًا عَن الإمام الصادق عَن آبائِهِ (عليهم السلام): **((إنَّ للهِ تبارك وتعالى تسعةً وتسعين اسما ... وهِيَ: اللهُ، الاله، الواحد، الأحد، الصمد، الأول، الآخر، السَمِيعُ البصير، القدير، القاهر، العلي، الأعلى))**[5].

فالسميعُ لفظٌ تعددت معانيه بتعدد تأويلاته؛ إذ جاز أن يكونَ سميعًا بمعنى سامعٍ، واللهُ سامعٌ وسميعٌ، ويجوز أن يأتي بمعنى المُجيب، كما يجوز أنْ يأتيَ بمعنى مُسْمِعٍ لجواز إقامة فَعِيلٍ مناب مُفْعِلٍ[6]

---

[1] المخصص: ٢/ ٣٨٠.
[2] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/ ١٠٧، ومرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ٢/ ٣٥٩.
[3] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ١٨٤.
[4] ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٢٧٠، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ١١٧.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل ومُستنبط المسائل، الطبرسي (ت: ١٣٢٠): ٣٤٩.
[6] ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ، الزجاج: ٤٢، اشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ٧٥.

لقد عُدَّتْ صِيغَة (فَعِيل) إحدى صيغ المبالغة، ولكنَّ مِمَ اشْتُقَّ هَذَا البناء؟ أمِنْ (سَمَعَ سَامِعٌ) أم من (أسْمَعَ مُسْمِعٌ)؟ أجِيءَ به لغرض المُبالغة أم جِيءَ به بمعَنى (فاعِل)؟ حيث إنَّ قديرَ بمعَنى قادِرٍ، سَمِيعَ بمعَنى سامعٍ، فهو من صيغ المُبالغة فلا يجيءُ إلّا لتأكيدَ السمعَ فقولُك: فلانٌ سميعٌ الصوتَ، فقد أكدَ فعلَ السمعِ[1].

ولهذه الصِيغَة وذَلِك البناء خلافٌ عقائدي مفاده أنَّ السَمِيع هِيَ صفة من صفات الله-عَزَّ شأنُه-فمن كَانَ سَمِيعًا أوجبَ بوجودِ سامعٍ له، والسامعُ فاعل يُبرر بوجود (المسموع) له، واللهُ سَمِيعٌ لا لوجود سامعٍ أو أداةٍ ناقلةٍ لتلك الصفةِ، وَهُوَ سامعٌ مِنْ دُونِ وجود المُسمِع، ((وقد يكون السميع موصوفًا بهذا الوصف ولا مسموع وإنما يراد به أن المسموعات إذا وجدت لا تخفى عليه))[2] وهَذَا الخلاف العقائدي الَّذِي لازمه الدلالي قد بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقوله: **((السَمِيع معَناه إذا وجد المسموعَ كَانَ له سامعًا، ومعَنى ثان أنَّه سَمِيعُ الدعاءِ أي مجيبُ الدعاءِ، وأما السامعُ فإنَّه يتعدى إلى مسموعٍ ويُوجِبُ وجوده، ولا يجوز فيه بهَذَا المعَنى لم يزلْ، والباري عزَّ وجلَ سَمِيعٌ لنفسِهِ))**[3].

قد جَازَ أنْ تكونَ دَلَالَة (السَمِيع) عند الْعَلَّامَةِ بمعَنى (فَاعِل)، ولكنَّ لِكُلِّ سامعٍ مسموعًا ومُستمعًا وَهُوَ غيرُ جائزٍ مع الذات الإلهِيَة، فضلا على ذَلِك أنَّ زمن السامع هِيَ دَلَالَةُ الحاضر والمُستقبل وهَو غيرُ ممكن مع صفاتِ اللهِ -عَزَّ شأنُه-التي تدلُّ عَلَى الأزليةِ الأبديةِ ولم يجزْ تحديدها بـ (لم يزلْ) واعترضَ الأزهري عَلَى أصحابِ هذه الرؤية قائلًا: ((والعَجَب من قوم فسَّروا السَمِيع بِمَعَنى المُسْمِع، فِرَارًا من وصف الله بِأَن لَهُ سَمْعًا، وَقد ذكر الله الْفِعْل فِي غير مَوضِع من كِتَابه. فهُوَ سَمِيع: ذُو سَمْعٍ بِلَا تكييف وَلَا تَشْبِيه بالسَمِيع من خَلْقه، وَلَا سَمْعُه كسمع خَلْقه))[4]، وكَيْفَ يأتي الْعَلَّامَةُ المجلسي برؤيةٍ خالفتِ الثقافةُ العلويةُ التي جَاءَ بها أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قائلًا: ((الأحدِ لا بتأويلِ عدَدٍ، والخالقِ لا بمعَنى حَرَكةٍ ونصبٍ، والسَمِيع لا بأداةٍ، والبصيرِ لا بتفريق آلة، والشاهدِ لا بمماسةٍ، والبائنِ لا بتراخي))[5]، فاللهُ واحدٌ بلا عددٍ وخالقٌ بلا حركةٍ

---

[1] ينظر: المُقتضب: ٢/ ١١٤، وشرح أسماء الله الحُسنى، الرازي: ٢٣٣.
[2] اشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ٧٥.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٩.
[4] تهذيب اللُّغَة، مادة (سمعَ): ٢/ ٧٤.
[5] نهج البلاغة: ٢٦٦.

وسامعٌ وسَمِيع بلا أداةٍ، وجَازَ أنْ تكون عنده صِيغَة مبالغة في الاستماع للدعاء والإجابة عليه: **((ومعَنى ثان أنه سَمِيع الدعاء أي مجيب الدعاء))**[1].

المَسْأَلَة الرابعة: مَجِيءُ سُبُّوحٍ عَلَى زِنَةِ فُعُّولٍ شاذًا

قد ذُكرَ لهذه الصيغ اثنا عشر صِيغَة ولم تُذكرْ صِيغَة (فُعُّول) من ضمنِها، فَهِيَ صِيغَةٌ عُدَّتْ شاذةً عند اللغويين فذاك ثعلب يقول: ((ولك اسم على (فَعُّول) فهو مفتوح الأول إلا السُّبُّوح والقُدُّوس فإن الضم فيهما أكثر، وقد يفتحان))[2]، فالسُبُّوحُ لفظٌ جَاءَ عَلَى بناءٍ لم تعهدْهُ الْعَرَبيَّةُ[3]؛ لِذا جعلَهُ سيبويهِ صفةً لا اسمًا؛ إذ يَقُولُ: ((فالاسم: سفودٌ، وكلوبٌ. والصفة: سبوحٌ، وقدوسٌ. ويكون عَلَى فعول. قالوا: سبوحٌ وقدوسٌ، وهما صفة))[4]، وبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي دَلَالَةَ لَفْظَةِ (سُبُّوح) فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ من الأئمة (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى اللهُ عليه وآله) قوله: **((الجبار، المتكبر، السيد، السُبُّوح الشهِيَد، الصادق، الصانع، الطاهر، العدل، العفو، الغفور، الغني))**[5].

فاتَّبعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ما ذهبَ إليه اللغويون؛ إذ يَقُولُ: **((سبوح هو حرف مبني عَلَى فُعُّول[6]، ولَيْسَ في كلام العرب فُعُّول إلا سبوح قدوس، ومعَناهما واحد، وسبحان الله تنزيها له عَن كل مالا ينبغي أن يوصف به))**[7].

إنَّ كُلَّ ما جَاءَ عَلَى زِنَةِ (فعُّول) مُشَدَّد العين فهُوَ مَفْتُوحُ الأولِ عَلَى زِنَةِ (فَعُّول)، نَحْو: (سَفُّود، قَيُّوم، خَرُّوب، هَبُّود)، ولم يأتِ مَضْمُومَ الأولِ إلّا في لفظين هما (سُبُّوح،

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٩.
[2] الفصيح، ثعلب (ت: ٢٩١هـ): ٢٩٢، وينظر: اشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ٢١٤.
[3] ينظر: غريب القرآن، ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ): ٨، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (ذرحَ): ١/ ٣٦٣.
[4] الكتاب: ٤/ ٢٧٥.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل ومُستنبط المسائل: ٥/ ٢٦٥.
[6] ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر: ٨.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٨.

قُدُّوس)[١]، وأُضيفَ إليهما (ذُرُّوحُ وسُتُّوق)[٢]، حيث يجوزُ في هذه الأبنيةِ فتحَ الأولِ كما جَازَ ضمّهُ.

ولو عُدنا إلى أسماءِ اللهِ وصفاتِه نجدُها نابعةً من الذات الإلهِيَة المُقدَّسة فالصانعُ والخالقُ والشهِيَدُ والسيّدُ هِيَ صفاتٌ اتصفتْ بها الذات الإلهِيَة، أمّا السُبُّوح فَهِيَ مِنْ (سبَّحَ اللهَ)[٣]، ولكنّ مَنِ المُسبِّحُ؟ ومَنِ المُنِّزه؟ ومَنِ المُبَرّأُ؟ والتسبيح والتقديس والتنزيه أبالمعبودِ مُختّصٌ أم بالعبدِ؟، فقولُك: فلانٌ سَبُّوحٌ وقَدُّوس، بفتح الأول هِيَ صِيغَةُ مبالغة أختّصَ بها العبدُ لكثرةِ تسبيحه وتقديسه للذات الإلهِيَة، أمّا (سُبُّوحٌ وقُدُّوسٌ) بِضَمِّ الأول فهما صفتان مُلازمتان لله –عَزَّ شأنُه-لا شأنَ للعبد فيهما.

ثالثًا: اسم المَفْعُولِ:

اسمٌ دالٌ عَلَى حدثٍ وقع عليه فعلٌ، واشْتُقَّ من الثُلَاثِيّ وغير الثُلَاثِيّ المبني للمَجْهُول[٤]، فيأتي عَلَى زِنَةِ مَفْعُولٍ من الثُلَاثِيّ المبني للمَجْهُول، نَحْو: ضُرِبَ فهُوَ مَضْرُوبٌ، وقُتِلَ فهُوَ مَقْتُولٌ، ومن غير الثُلَاثِيّ المبني للمَجْهُول بإبدالِ حرف الْمُضَارِعة ميمًا وفتح ما قبل الآخر، نَحْو: قُتِّلَ فهُوَ مُقْتَلٌ، خُرِّجَ فهُوَ مُخْرَجٌ، دُحْرِجَ فهُوَ مُدَحْرَجٌ، وقد يعملُ ويرفعُ نائبًا عَن الفاعل إنْ خضعَ لبَعْض الشروط[٥]، وورد اسم المفعول عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: اشْتِقَاق لفظ الجلالة من (مَأْلُوهٌ) عَلَى بناء اسم المفعول لأنَّه مَعْبُودٌ

تعددتِ الأقوالُ واختلفتِ الآراءُ في لفظ الجلالة فقِيلَ هو جامدٌ غيرُ مُشْتَقٍّ عند الأكثرين وقِيلَ هو مُشْتَقّ: ((وَاللَّهُ علم لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى المعبود بحق مرتحل غَيْرِ مُشْتَقّ عند الْأَكْثَرِينَ، وقِيلَ مشتق، ومادته قِيلَ: لَامٌ وَيَاءٌ وَهَاءٌ، مِنْ لَاهَ يَلِيهُ))[٦]، والَّذِي يهمنا مجيئه مُشْتَقّا، حيث إنَّهُ وردَ مُشْتَقًّا عند الإمامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، عندما سُئِلَ عَن

---

[١] ينظر: جمهرة اللُّغَة: ٣/ ١٢٨٦.
[٢] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (ستقَ): ٤/ ١٤٩٤.
[٣] ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة ت أحمد صقر: ٨.
[٤] ينظر: الكافية في علم النحو، ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ): ٤١.
[٥] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣/ ٤٢٧، وشذا العرف في فن الصرف: ٥٨، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٢٨٠، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٥٩، ومحاضرات في علم الصرف: ١٨١.
[٦] البحر المحيط في التفسير: ١/ ٢٧، ٢٨، وينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: ١/ ١٣٣.

لفظِ الجلالةِ؛ إذ قَالَ: **((الله مشتق من إله، وآله يقتضي مألوها، والاسم غير المسمى فمن عبد الاسم مِنْ دُونِ المعَنى فقد كفر ولم يعبد شيئًا، ومن عبد الاسم والمعَنى فقد كفر وعبد اثنين، ومن عبد المعَني مِنْ دُونِ الاسم فذَلِك التوحيد))**[1]، لقد بيَّنَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أنَّ أصل لفظ الجلالة هو (إلاه) عَلَى (فِعَال) بمعَنى (مَفْعُول)؛ إذ إنَّهُ مألوه فهُوَ معبودٌ[2]، وَهُوَ ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي: **((هَذَا الخبر يدل عَلَى أن لفظ الجلالة مشتق ...وقوله: الله مشتق من إله إما اسم عَلَى فعال بمعَنى المفعول أي المعبود أو غيره من المعاني التي تقدم ذكرها، أو فعل بمعَنى عبد أو نَحْوه .... ويحتمل أنْ يكونَ المراد بالمألوه من له الاله))**[3]

لقد جَازَ اشْتِقَاق اسم المفعول من الثُلَاثِيّ عَلَى زِنَةِ مفعولِ، نَحْو: قُتِلَ فهُوَ مقتول، ومن غير الثُلَاثِيّ، نَحْو: دُحرِجَ فهُوَ مُدحرَجٌ، بإبدالِ حرفِ الْمُضَارِعة ميمًا وفتح ما قبل آخره، ونجدُ أنَّ هُنَاكَ بَعْضَ الأسماءِ تأتي مصوغةً عَلَى زِنَةِ مفعول مسموعةً لا يُقاسُ عَلَيْهَا كالألفاظ التي تأتي عَلَى زِنَةِ فَعِيلٍ بمعَنى مَفْعُولٍ نَحْو: صريعٌ فهُوَ مصروعٌ ومصروعةٌ، وألفاظٌ عَلَى زِنَةِ فِعْلٍ جِيءَ بها بمعَنى مَفْعُولٍ نَحْو: حِبَّ فهُوَ محبوب، وفَعَل جِيءَ بها بمعَنى مَفْعُولٍ نَحْو: سَلَبَ فهُوَ مسلوبٌ[4]، وألفاظٌ عَلَى زِنَةِ فِعَالٍ يؤتى بها بِمَعَنى مَفْعُولٍ نَحْو: خِضابٌ فهُوَ مخضوبٌ، وَهُوَ الَّذِي يُختضَبُ به (إلاهُ فهُوَ مَأْلُوهٌ) لأنَّه مَعْبُودٌ[5].

المَسْأَلَة الثانية: الصمدُ مُشْتَقٌّ عَلَى صِيغَةِ (فَعَلَ) بمعَنى مَفْعُولٍ

الصمَّدُ اسمٌ دلَّ عَلَى كُلِّ من قُصِدَ في قضاءِ الحوائجِ فهُوَ كُلُّ مُتسيِّدٍ قد ارتقى وعلا لَيْسَ فوقه سيّدٌ والموصوف به مُستغني عَن غيره؛ لِذا عُدَّ وصفًا خاصًا بالله لا يُشركه

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٥٧، وينظر: الكافي: ١/ ٢١٨.
[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (أله): ٦/ ٢٢٢٣، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١/ ٢٦.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٥٨-١٥٩.
[4] ينظر: المُخصص: ٣/ ٣٥٠، والمُهذّب في علم الصرف: ٢٤٨، ٢٤٩.
[5] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (أله): ٦/ ٢٢٢٣، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٧٠.

فيه أحدٌ[1]، أمّا اشْتِقَاقه وأصله فقِيلَ إنَّهُ فعلٌ بمعَنى مَفْعُولٍ[2]، وَهُوَ ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانه فِي قَوْلِ الإمَام الباقر (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن آبائِهِ (عليهم السلام): **((الصمد: الَّذِي لا جوف له. والصمد: الَّذِي قد انتهى سؤدده. والصمد: الَّذِي لا يأكل ولا يشرب))**[3]، فالصّمدُ مأخوذٌ من (صَمَدَ وصمَّدَ وأصمَدَ) فهُوَ مُصمَّدٌ المقصود والمُرتجى في قضاء الحوائج، فهُوَ (فعل) جِيءَ بمعَنى (مفعول) وبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ذلك بقوله: **((ثم اعلم أنهم اختلفوا في معَنى الصمد، فقِيلَ: إنه فعل بمعَنى المفعول من صمد إليه: إذا قصده، وَهُوَ السيد المقصود إليه في الحوائج. وروت العامة عَن ابن عباس أنه لما نزلت هذه الآية قالوا: ما الصمد؟ قال صلى الله عليه وآله: هو السيد الَّذِي يصمد إليه في الحوائج))**[4].

المَسْأَلَة الثالثة: (المُقر)

قبلَ الشروعِ بمعرفةِ لفظِ المُقَرّ المشتقّ أاسمُ مفعولٍ هو أم اسمُ مكَانٍ؟ علينا إرجاعُ المُشْتَقّ إلى أصلِه، فأُختلفَ فيه؛ إذ ذُكِرَ أنَّهُ مِنْ (قَرَّ يَقِرُّ) المُضَعَّف من (قرَتْ عينُه) من الباب الثاني (فَعَلَ يفعِلُ)[5]، وقِيلَ إنَّهُ لم يأتِ (قرَّ يَقَرُّ) مَفْتُوح العين في الماضي والْمُضَارِع إلّا إذا جَاءَ بدَلَالَة قُرةِ العين، أمّا إنْ دلَّ عَلَى الاستقرار فسوف يَجِيء عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ يفعِلُ) بكسرِ القاف في الْمُضَارِع[6]، وعند بَعْضِهم كسرُ القافِ وفتحها سواء: ((وَقَدْ قُلْنَا إنه مِنْ بَابِ قَرَّ يَقِرُّ ويَقَرُّ))[7]، أمّا بناؤه عَلَى المجهول فيكونُ عَلَى زِنَةِ (فُعِلَ يُفْعَلُ)، نَحْو: (قُرَّ يُقَرُّ)، (أُقرَّ يُقَرُّ).

أمّا المُقرُّ فهُوَ إمّا اسمُ مفعولٍ مأخوذٌ من الْفِعْلِ (أُقرَّ فهُوَ مُقَرٌّ) بإبدالِ حرف الْمُضَارِعة ميمًا مَضْمُومة وفتح ما قبل الآخر بفتح القاف أو أنْ يكونَ هَذَا المُشْتَقّ اسمَ مكَانٍ عَلَى زِنَةِ اسمِ المفعولِ عَلَى بناء (مُفْعَل) إن كَانَ مَفْتُوحَ العين في الماضي

---

[1] ينظر: تفسير أسماء الحُسنى، الزجاج: ٥٨، واشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ٢٥٢، وتفسير أسماء الحُسنى، السعدي: ٢١٣.
[2] ينظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣هـ): ١٠/ ٦١٥.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٢٣، وينظر: ميزان الحكمة، محمّد الري شهري: ٣/ ١٩٢٤.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٢٦.
[5] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (قررَ): ٢/ ٧٩٠، والمُهذّب في علم التصريف: ٥٧.
[6] ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، ت: أحمد صقر: ٣٥١، والمخصص: ٤/ ٢٩٤.
[7] لسان العرب، مادة (وقرَ): ٥/ ٢٩٠.

ومَكْسُورًا فِي الْمُضَارِع عَلَى زِنَةِ (أفْعَلَ يُفْعِلُ)، نَحْو: أخرجَ فهُوَ مُخرَجٌ، وأقرَّ فهُوَ مُقَرٌّ[1]، وهَذَا المنحى من الِاشْتِقَاق والدَلَالَة البائنة من البناء أراد الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانها فِي قَوْلِ الإمَام الرضا نقلًا عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما خطبَ في مسجدِ الكوفة قائلًا: **((لا شيء عَنه بمحجوبٍ، تعالى عَن ضرب الأمثال والصفات المخلوقة علوًا كبيرًا، وأشهدُ أنَّ لا إلهَ إلا هو إيمانًا بربوبيته وخلافًا عَلَى من أنكره، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله، المُقرُّ في خيرِ مُستقرٍ))** [2].

لقد جَازَ مَجِيء المُقرّ لِيَدُلَّ عَلَى اسمِ المكَانِ بدَلَالَةِ الاستقرارِ فهُوَ من القرارِ كدَلَالَتِهِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾[3]، وقوله: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنا فَبِئْسَ الْقَرارُ﴾[4]، فَبِئْسَ المُقَرّ والسكن جهنم[5]، وجَازَ أنْ تكونَ لَفْظَة (المُقَرّ) اسم مفعولٍ وقع عليه حدثٌ ما، نَحْو: أُكِلَ وأُقرَّ فهُوَ مأكولٌ ومُقَرّ[6]، وَهُوَ ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي في الاختيارِ؛ إذ يَقُولُ: **((المُقرَّ عَلَى صِيغَةِ المفعول))**[7].

ونرى أنَّ المُقرَّ هو لاسمِ المكَانِ أقربُ منه لاسمِ المَفْعُولِ لعلتين:

أولهما: لمَجِيء لَفْظَةِ مُستقرٍ الدالةِ عَلَى الاستقرارِ والثبات.

ثانيهما: دَلَالَةُ السياقِ التي تُعطي للمُشْتَقِّ صبغته المعَنوية؛ إذ إنَّ الأسلوبَ الَّذِي أرادَه الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي بيانِ مقصوده هو أسلوبُ شرطٍ، وتقدير الكلام: مَنْ أرادَ أنْ يكونَ في خيرِ مُقرٍّ فلِيؤمنْ باللهِ ورسولِهِ.

رابعًا: اسما الزمان والمكَان: اسمان مُشْتَقّان لبيان زمانِ أو مكَانِ حدوث الْفِعْل، يُشْتَقّان من الثُلَاثِيّ عَلَى بنائين[8]:

---

[1] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٢٨١، والمُهذّب في علم التصريف: ٢٤٤.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٢٢، وينظر: مُسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ٢٥.
[3] غافر: ٦٤.
[4] ص: ٦٠.
[5] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥/ ٣٣.
[6] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٢٨٠.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٢٧.
[8] ينظر: المفتاح في الصرف: ٦٠، ٦١، والمغرب، الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ): ٥٣١، وشذا العرف في فن الصرف: ٦٥، ٦٦.

أولهما: مجيئهما عَلَى زِنَةِ (مَفْعَل) إنْ كَانَتْ عينُ الْمُضَارِع مَضْمُومةً أو مَفْتُوحةً، أو جَاءَ الْفِعْل مُعتلًا ناقصًا، نَحْو: رَصَدَ يَرْصُدُ فهُوَ مَرْصَدٌ وبَعَثَ يَبْعَثُ فهُوَ مَبْعَثٌ وجرى يَجرِي فهُوَ مَجْرَى.

ثانيهما: مجيئهما عَلَى زِنَةِ (مَفْعِل) بكسر العين إنْ كَانَ عين الْمُضَارِع مَكْسُورة أو كَانَ مُعتلًا مثالًا، نَحْو: صَرَفَ يَصْرِفُ فهُوَ مَصْرِفٌ ووَقفَ يقِفُ فهُوَ مَوْقِفٌ.

ويجوز أنْ يشتقا من الْفِعْل المزيد أو غير الثُّلَاثِيّ فيكونُ عَلَى زِنَةِ اسم المفعول من غيرِ الثُّلَاثِيّ وذَلِك بإبدالِ حرف الْمُضَارِعة ميمًا مَضْمُومة وفتح ما قبل الآخر، فيأتي اشْتِقَاقهما عَلَى بناءٍ مُحددٍ وذُكِرا عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: (المُسْتَوْدَعُ)

الوَدْعُ هو القبرُ الَّذِي يُستودعُ فيه الموتى، من (ودَعَ يَدَع وَدْعًا) و(وادِعٌ) للفاعلِ، و(مَوْدوعٌ) للمفعولِ، وتُزادُ أحرفُ هَذَا الْفِعْلِ ليُصبحَ (استودعَ يستودعُ مُسْتَوْدَعٌ)، لتزدادَ دَلَالَتُهُ فالمُستَوْدَعُ هُوَ مكَانٌ تُوضَعُ فيه الودائعُ والمؤنُ إلى حينِ أخذِها وإزالتِها[1]، وهَذَا المعَنى أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَه فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما سُئِلَ بأيةٍ طريقةٍ يُعرَفُ الناجي؟ فقَالَ: **((من كَانَ فعله لقوله موافقا فهُوَ ناجٍ ومن لَمْ يَكُنْ فعله لقوله موافقا فإنَّما ذَلِك مُسْتَوْدَعٌ))**[2]، فكَانَ وصفُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لذَلِك الإنسان وصفًا دقيقًا فهُوَ كحاملِ الأثقال المُفلسِ الَّذِي لم يُفلحْ مما حملَ، ووسّعَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) دَلَالَةَ المستودعِ من استيداعِ المؤن إلى استيداع الإيمانِ أو العلمِ، وهَذَا مذهب الْعَلَّامَة في الاختيار؛ إذ يَقُولُ: **((المُستودَعُ بفتح الدال: من استودعَ الإيمان أو العلم أياما ثم يسلب منه أي يتركه بأدنى فتنة))**[3].

إنَّ لفظَ مُسْتَوْدَعٍ هو اسمُ مكَانٍ جِيءَ به عَلَى بناءِ المَفْعُولِ بهيأةِ (مُسْتَفَعْل)؛ لإنَّ فعله عَلَى زِنَةِ (اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ)، (اسْتَوْدَعَ يَسْتَوْدِعُ مُسْتَوْدَعٌ) كناية عن مكَانِ الحفظِ

---

[1] ينظر: شرح كتاب سيبويهِ: ١/ ١٨٢، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الهروي (ت: ٣٧٠هـ): ٢٦١، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، (ت:١٢٠٥هـ): ٢٢/ ٣٠٨، وغريب الحديث، ابن لجوزي: ٢/ ١٣٧، وتفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ١٧٤، وإعراب القران وبيانه: ٣/ ١٨٠.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٦، وينظر: الكافي: ١/ ٥٨، وروضة الواعظين: ٢/ ٤١٩.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٦.

والاستيداع سواء كَانَ ماديًا أو معَنويًا، فقولك: استودعْتُ عند التاجرِ مالًا، واستودعْتُ عند الرجلِ سرًّا)، فذمَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كل موصوف بالعلم ولم يحمْل سِوى اسمِهِ كذمِّ الشاعر[1] للقراطيس التي ضيَّعتِ العلمَ:

استودع العلم قرطاسا فضيعه وبئس مستودع العلم القراطيس.

المَسْأَلَة الثانية: لفظ (المقيس)

المقيس مشتقٌ أُختلفَ في صياغتِهِ فجَازَ أنْ يكونَ اسمَ آلةٍ أو اسمَ مكَانٍ ويجوزُ عدَّه مَصْدَرًا ميميًا، وهَذَا ما زعمَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْلِ الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فانظر في قِيَاسك إن كنت مقيسًا أيما أعظم عند الله القتل أو الزنا؟ قال: بل القتل، قال: فكَيْفَ رضي في القتل بشاهدين ولم يرض في الزنا إلا بأربعة؟))**[2]؛ إذ جَازَ مَجِيء لفظِ المقيسِ عند الْعَلَّامَةِ إمّا اسمُ آلةٍ أو اسمُ مكَانٍ؛ إذ يَقُولُ: **((والمقيسُ لعلَّهُ اسمُ آلةٍ أو اسمِ مكَانٍ))**[3].

إنَّ اسمَ الآلةِ هو اسمٌ دالٌ عَلَى ما حصلَ الْفِعْلُ بواسطته ويُصاغُ غالبًا من الثُلَاثِيّ المُجَرَّد المُتعدي، وأحدُ أوزانِ اسمِ الآلةِ المُشْتَقّ هو (مِفْعَل) بِمِيمٍ مَكْسُورةٍ وفاءٍ ساكنةٍ وعينٍ مَفْتُوحة، نَحْو: خاط مِخْيَط، شرط مِشْرَط، ونجلَ مِنْجَل، وذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى جوازِ مَجِيء مقيس اسم آلة عَلَى زِنَةِ (مِفْعَل) ولم ترِدْ لَفْظَةُ مَقِيسِ في اللُّغَةِ عَلَى زِنَةِ (مِفْعَل)، فضلا على ذَلِك أنَّ اسمَ الآلةِ من الْفِعْلِ (قاسَ يَقِيسُ) هو (مِقِيَاس) عَلَى زِنَةِ (مِفعال) لا (مقيس): ((اسم آلة من قاسَ: ما يُقاس به من أداة أو آلة كالمتر ونَحْوه مقِيَاس ريختر: لِقِيَاس الهزّات الأرضيّة-مِقِيَاس التّنفّس))[4].

---

[1] البيت ليوسف النحوي في أنوار الربيع في أنواع البديع، صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهِيَر بابن معصوم (ت: ١١١٩هـ): ١٦٧.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٨٧، وينظر: جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة، إسماعيل المعزي الملايري: ١/ ٢٩١.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٨٨.

[4] معجم اللُّغَة الْعَرَبيَّة المعاصرة: ٣/ ١٨٨٤.

أمّا كونه اسمَ مكَانٍ فهُوَ جائزٌ؛ لدَلَالَتِهِ عَلَى مكَانِ حدوثِ الْفِعْلِ، وجَازَ اشْتِقَاقه من الثُّلَاثِيّ عَلَى زِنَةِ (مَفِعل) فهُوَ أجوفٌ مَكْسُورٌ عينه في الْمُضَارِعِ نَحْو: قاسَ يَقِيسُ فهُوَ مَقِيسٌ[1].

خامسًا: أفعل التفضيل

اسمٌ دالٌ عَلَى اشتراك شيئين فِي صِفَة غلبَ أحدهما وَهُوَ (المُفضّل) عَلَى الآخر وَهُوَ (المُفضّل عليه) فِي صِفَة مُعينةٍ، وصِيغَ عَلَى زِنَةِ (أفْعَل، فُعلى)، نَحْو: (أكْرَم، أجْوَد، أفْضَل، عُليا، فُضلى)، ولا يُصاغ من الْفِعْل إلّا إذا كَانَ ثُلَاثِيّا تامًا مُثبتًا مبنيًا للمَعْلُوم مُتصرفًا قابلًا للتفاوت وألّا يكونَ الوصف منه عَلَى زِنَةِ أفعل فعلاء الدال عَلَى لون، أو حلية، أو عيب[2].

وتأتي بَعْضُ ألفاظِها مِنْ دُونِ هَمْزةٍ لكثرةِ الاستعمالِ نَحْو: (خير، شرّ، حبّ) وترد مهموزة قِيَاسا عَلَى الأصل وَهُوَ قليلٌ[3] كَقَوْله تَعَالَى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾[4]، وجوّز الْعَلَّامَة المجلسي مَجِيء (خير) بصِيغَة التفضيل فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى اللهُ عليه وآله) قوله: **((الوارث، البر، الباعث، التواب، الجليل، الجواد، الخبير، الخالق، خير الناصرين، الديان، الشكور، العظيم))**[5]، بمعَنى (أخير).

لقد اثبتَ الْعَلَّامَةُ ما استبعده اللغويون في حذف هَمْزة (خير)؛ إذ جعلَ حذفها شذوذًا وإثباتها أصلًا بقوله: **((الظاهر أن الخير بمعَنى التفضيل أي الأخير وَهُوَ صفة ولا**

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥/ ٣٤٧، والمُهّذب في علم التصريف: ٢٦٩، ٢٧٠.
[2] ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣١٩، وشذا العرف في فن الصرف: ٦١، ٦٢، والمُهذّب في علم التصريف: ٢٦٠-٢٦٣.
[3] ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ): ١/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٢٧.
[4] القمر: ٢٦.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٧، وينظر: مُستدرك الوسائل ومُستنبط المسائل: ٥/ ٢٦٥.

حاجة إلى ما تكلفه))[1]، وما وجدناه عند العربِ حذفَ همزتِها هو أكثرُ استعمالًا، وما جَاءَ مهموزًا أو مُحلى بـ (ال) قليلًا أو يكادُ أنْ يكونَ شاذًا، كما ذهبَ أبو حيان الأندلسي بقوله: ((كثر حذف هَمْزة (أفعل) في (خير وشر)، ولا تدخل عليهما (أل) فيقال: الأخير والأشر، كما يقال: الأفضل، ولا يقال: الخيري، والشرى، كما يقال الفضلى، ولا الخيرون كما يقال الأفضلون، ولا الخير كالفضل))[2]، فلا يجوز معاملة (خير وشرّ) كمعاملة بقية أفعل التفضيل.

ويُلتمسُ للعلامةِ المجلسي العذرَ في إثباتِ هَمْزةِ خيرٍ وتعريفها بـ (ال) لعلتين:

أولهما: لأنَّ النحويين[3]يقعدون قواعدَهم اعتمادًا عَلَى مبدأ القِيَاس؛ فلو حُذِفَ حرفٌ منه خرجَ عَن القِيَاس وخرجَ عَن وزنِ (أفعل التفضيل)، ((لأنه لما حُذِف منه حرف عَلَى غير قِيَاس خَرَجَ عَن وزن الْفِعْل، كما خرج (خير وشر) عَن وزن الْفِعْل بحذف حرف عَلَى غير قِيَاس، وإن كَانَ المراد: أَخْيَر وأَشَر))[4].

ثانيهما: عدم جواز قِيَاسِ اللهِ –عَزَّ شأنُه-بمخلوقاتِه وتفضيله عَلَى غيرِه؛ لأنَّك حين تُقارنه بشيء فقد حجمْتَه وحددْتَ كينونتَهُ وَهُوَ غيرُ جائزٍ مع الذات الإلهِيَة؛ فقولك: زيدٌ أخير من عمرو، قد جعلْتَ زيدًا مُفضلًا عَلَى عمرو، وحين تقول: زيدٌ الأخير، فقد رفعْتَ من شأنِ زيدٍ الَّذِي لا يُضاهِيَه أحدٌ في خيره؛ لِذا عرّفَ الْعَلَّامَةُ المجلسي (خير) بـ (ال) وأرجع همزتها لِئَلّا ينزوي معَنى (أخير) من التفضيل إلى اسم دلَّ عَلَى الخير.

سادسًا: المَصْدَر الميمي:

مَصْدَرٌ دلَّ عَلَى حدثٍ مُلتبسٍ بعَنصرِ الذات الذي لم نرَهُ في غيرِه من الْمَصَادِرِ، مُجَرَّد من الزمن، صِيغَ من الثُّلَاثِيّ إمّا عَلَى زِنَةِ مَفْعَلٍ بِمِيمٍ وعين مَفْتُوحتين نَحْو: شربَ فهُوَ مَشْرَبٌ أو عَلَى زِنَةِ مَفْعِلٍ بِمِيمٍ مَفْتُوحة وعين مَكْسُورة إن كَانَ فعلُهُ مُعتلًا مِثالًا حُذِفَتْ فاؤُه في الْمُضَارِع نَحْو: وَصلَ يَصِلُ فهُوَ مَوْصِلٌ، ووردَ يَرِدُ فهُوَ مَوْرِدٌ، ويَجِيء

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٠٧.
[2] ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٢٠.
[3] ومن هؤلاء النحويين هو: (عيسى بن عمر الثقفي، إمام مشهور في الْعَرَبيَّة والنحو، وقراءته مشهورة)، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي: ١/ ٣٤٢.
[4] شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، (ت: ٦٨٦هـ): ١/ ٣٤٢.

مـن غيـر الثُلَاثِـيّ أو المزيـد عَلَـى صِـيغَةِ اسـم المفعـول نَحْـو: انطلـق ينطلـق فهُـوَ مُنْطلَـقٌ، أخرجَ يخرجُ فهُوَ مُخْرَجٌ[1]، ووردَ المَصْدَرُ الميمي في البحار عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: المَصْدَرُ الميمي في لفظِ المركبِ

يحمـلُ المَصْـدَرُ الميمـي فـي الغالـب معـه عَنصـرَ الـذات وَهُـوَ غيـرُ موجـودٍ فـي الْمَصَـادِر الأخـرى التـي دلـتْ عَلَـى حـدثٍ مُجَـرَّد، فلفـظُ مقـامٍ فِـي قَوْلِـهِ تَعَـالَى: ﴿أَيُّ الْفَـرِيقَيْنِ خَيْـرٌ مَقامـاً وَأَحْسَـنُ نَـدِيًّا﴾[2]، هـو مَصْـدَرٌ ميمـي حمـلَ بطياتِـه عَنصـرَ الـذات لـم يحملْـهُ لفـظُ إقامـةٍ ولـم يطابقْـهُ فـي المعَنـى؛ إذ إنَّ مـا يحملُـه المَصْـدَرُ الميمـي لـم نجـدْهُ بيّنًـا فـي غيـرِهِ، فقولِـك: مقـامُ العـالِمِ لَـيْسَ كمقـامِ الجاهـلِ، دلـتْ عَلَـى العلـو والرفعـة، فلـو اسـتبدلت (المقـام) بــ (إقامـة) لـم يسـتقِمِ المعَنـى[3]، وَهُـوَ مـا أرادَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بيانَـه فـي حملِ لفـظِ المركـبِ مـن عَنصـرِ الـذات فِيمَـا نقلَـهُ الإمـامُ الرضـا (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عَـن آبائِـهِ عَـن أميـر المـؤمنين (علـيهم السـلام) قولـه: **((كفـى بإتقـان الصـنع لهـا آيـة، وبمركـب الطبـع عَلَيْهَـا دَلَالَـة، وبحـدوث الفطـر عَلَيْهَـا قدمـة، وبأحكـام الصـنعة لهـا عبـرة، فـلا إليـه حـد منسـوب، ولا لـه مثـل مضـروب، ولا شـيء عَنـه بمحجـوب))**[4] مـن دَلَالَـة الركـوب فـي المَصْـدَر الميمـي الَّـذِي لا يحملـه مَصْـدَر غيـره؛ إذ يَقُـولُ: **((والمركـب مَصْـدَر ميمـي بمعَنـى الركـوب، أي كفـى ركـوب الطبـائع وغلبتهـا عَلَى الأشياء للدَلَالَة عَلَى من جعل الطبائع فيها وجعلها مسخرة لها))**[5].

(المُركَـبُ) مَصْـدَر ميمـي اشْـتُقَّ مـن الْفِعْـل (ركَّـبَ) المزيـد وذَلِـك بإبـدالِ حـرف الْمُضَـارِعة ميمًـا مَضْـمُومة وفـتح مـا قبـل آخـره، دالٌ عَلَـى حـدثٍ مُجَـرَّد مـن الـزمنِ، ولقـد أجـاد الْعَلَّامَـة فـي التقـدير؛ إذ جعـل المَصْـدَر الميمـي (المُركَـب) ناطقًـا بمعَنـى مـا حملـه مـن دَلَالَة الذات لركوب الطبائع وعلوها عَلَى الأشياء لتكونَ مُسخرةً بقدرته.

---

[1] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ١/ ١٦٨، ١٦٩، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٥٢٦، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٣٤، ٣٥، ومُحاضرات في علم الصرف: ١٥٢-١٥٥.

[2] مريم: ٧٣.

[3] ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٦٦، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٣٤، ٣٥.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٢٢، وينظر: عيون أخبار الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ١٠٠، ومُسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ٢٥، وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة التاريخ، محمد الريشهري: ٦/ ٧٤.

[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٢٧.

وجَـازَ مجيئـه اسـم مفعـولٍ عنـده؛ إذ يَقُـولُ: **((ويحتمـل أنْ يكـونَ اسـم مفعـول مـن التركيـب كمـا يقـال: ركّبْـتُ الفـصَ فـي الخـاتم أو عليـه، أي كفـى الطبـع الَّـذِي ركـب عَلَـى الأشـياء دَلَالَـة عَلَـى مركبهـا، وعَلَـى التقـديرين رد عَلَـى الطبيعيـين المنكـرين للصـانع بإسناد الأشياء إلى الطبائع))**[1].

ويجـوز أنْ يـأتيَ عَلَـى صِـيغَةِ اسـم المفعـول الَّـذِي اشْـتُقَّ مـن الْفِعْـلِ (رُكِّـبَ مُرَكَـبٌ) المزيـد المبنـي للمَجْهُـول، والطبـعُ والطبـائع فـي التقـديرين هِـيَ مـن رُكِـنَ إليهـا العمـل وأُسـنِدَتْ إليهـا الأشـياءُ، فلـو كَـانَ مَصْـدَرًا ميميًـا لأصـبحتِ الطبـائعُ هِـيَ مَـنْ قامَـتْ بـالركوب وهِـيَ مـن أسـندَ إليهـا الْفِعْـل، وإنْ كَانَـت اسـم مفعـولٍ اشْـتُقَّتْ مـن المجهـول لتصـبحَ هِـيَ مـن تتركب الأشياء بواسطتها.

ويبـدو أنّ لفـظَ المركـب فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) للمَصْـدَرِ الميمـي أقـربُ؛ لأنَّ المَصْـدَرَ الميمـي يحمـلُ بطياتِـه عَنصـر الـذات تكـادُ تخلـو منـه بقيـةُ الْمَصَـادِر؛ لنجـدَ فـي لفـظِ المُركَّـب عَنصـرَ التطبـعِ الَّـذِي جعـلَ المولـودَ المبكـر يبحـثُ عَـن ثـديي أمِـه، فضـلا علـى ذَلِـك أنَّ عبـارةَ طبـع التركيـب فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) جَـاءَتْ تاليـةً لعبـارة الصـنع؛ إذ إنَّ اللهَ صـنعَ الخلـقَ وأتقنَـهُ وركَّـبَ طبـائعَ المخلوقـاتِ لتـدلَّ عَلَـى قدرتِـه –عَـزَّ شـأنُه- ففطـرةُ المخلوقـاتِ طبـائعٌ ركّبَهـا البـاري، فلـو كَـانَ لفـظُ (المُركَّـب) اسـمَ مفعـولٍ ليراودنـا سـؤالٌ مفـاده، إن كَانَـتْ عبارتـا الصـنعُ والتركيـبُ بقَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عبـارتين دلتـا عَلَـى دَلَالَـةِ الصـنع والخلـق (كفـى بإتقـان الصـنع لهـا آيـة، وبمركـب الطبـع عَلَيْهَـا دَلَالَـة)، فمـا العِلّـةُ مـن فصـلِهما بحـرف العطـف (الـواو)؟ فإجابتنـا عليـه أنَّ العبـارتين مُختلفتـان معَنويًـا ففـي الأولـى خلـق –عَـزَّ شـأنُه- وصـنع ليَـأْتِيَ المَصْـدَر الميمـي فـي الثانيـة ويـدلُّ عَلَـى عَنصـرٍ كـامنٍ فـي تركيـب المخلـوق ونفسـه اسـمه الطبـع الَّـذِي جعـل الوحـوش المُفترسـة التـي لا تحمـل فـي نفسـها أيّـة رحمـةٍ قـد تعطـف عَلَـى صـغارها فتلـك طبـائع نشـرها –عَـزَّ شـأنُه- فـي تركيـب مخلوقاتـه، وفـي نهايـة الحـديث، نـرى أنَّ الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) قـد بـدأَ حديثَـه بدَلَالَـةِ صـنعِ اللهِ وذَلِـك الصـنعُ ذات وقـعٍ عَلَيْهَـا صـنعَ الصـانعُ وتلاهـا بعبـارة أنـه –عـزّ شـأنه- قـد

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٢٧.

ركَّبَ في تلك المخلوقاتِ طبائعَ تعمل آنيًا، فالإنسانُ مثلًا مخلوقٌ (اسم مفعول) يحملُ طبائعَ تعملُ بنفسِها.

المَسْأَلَة الثانية: المَصْدَرُ الميمي في مُستدركٍ

المستدرَكُ اسمٌ اشْتُقَّ من الْفِعْلِ اسْتَدرَكَ يَسْتَدركُ فهُوَ مُسْتَدرِكٌ، واُسْتَدرِكَ يُستدرَكُ فهُوَ مُسْتَدرَكٌ المزيد، وجَازَ مجيئه عند الْعَلَّامَةِ المجلسي مَصْدَرا ميميًا عَلَى صِيغَةِ اسم المفعول المُشْتَقّ من المزيد، ولا يُستبعد كونه اسمَ مكَانٍ فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((أفلا ينظرون إلى صغير ما خلق؟ كَيْفَ أحكم خلقه، وأتقن تركيبه، وفلق له السمع والبصر وسوى له العظم والبشر، انظروا إلى النملة في صغر جثتها ولطافة هِيَئتها لا تكاد تنال بلحظ البصر ولا بمُستَدرِكِ الفكرِ، كَيْفَ دبت عَلَى أرضها، وضنت عَلَى رزقها))**[1].

عندما يُستدرَك الفكر بوجودِ خلقٍ صغيرٍ جثته لم يستطعِ النظرُ لحظَه صار (المُستدرَك) مَصْدَرًا ميميًا عند الْعَلَّامَةِ؛ إذ يَقُولُ: **((ولا بمُستَدرِك الفكر إما مَصْدَرُ ميمي أي بإدراك الفكر))**[2]، فحمل ذَلِك المَصْدَر معَنى بداخله وَهُوَ عَنصر الذات لا يحمله غيره في المعَنى فدَلَالَة قولك: استدرك الفكر استدراكًا؛ إذ إنَّ مَصْدَر (استدراكًا) لَيْسَ كالمعَنى الَّذِي تحمله جملة: العقلُ مُستدرَكُ الفكرِ أو (مُستدرَكُ الفكر هو العقلُ) فحملَ (مُستدرَك) بداخله معَنى محوريًا يدور حيث دارَ كمعَنى المُسند أو المسند إليه فهُوَ حامل لذَلِك المعَنى إنْ تقدَّمَ أو تأخر، ولم نجدْه في غيره.

وعندما تضاف الصفة لموصوفها ليصبحَ اسمَ المفعول عاملًا عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقوله: **((أو اسم مفعول من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي بإدراك الفكر الَّذِي يدركه الإنسان بغايه سعيه))**[3]، فهل يُدركُ الإنسانُ ذَلِك الفكرَ بعد السعي والتفكير إلى صغرِ تلك المخلوقاتِ التي لا يلحظها في بصرٍ ولا يرمقها في نظر؟ فكَيْفَ دبتْ وأمّنتْ عيشها؟

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٦، وينظر: نهج البلاغة: ٣٣٩، وميزان الحكمة: ١/ ٧٨٤.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٧.
[3] بِحَار الأنوار: ٣/ ٢٧.

وجَـازَ كونـه اسـمَ مكَـانٍ عنـده شـرط أنْ تكـونَ البـاء الجـارة لـه بمعَنـى (فِـي) الظرفيـة التـي تُعطـي دَلَالَـة المكَـان؛ إذ يَقُـولُ: **((أو اسـم مكَـان والبـاء بمعَنـى فـي أي فـي محـل إدراكـه، والغـرض المبالغـة فـي صـغرها بحيـث لا يمكـن إدراك تفاصـيل أعضـائه لا بـالنظر ولا بـالفكر. كَيْـفَ دبـت أي مشـت))**[1]، والإعجَـازُ فـي صـنع هَـذَا المخلـوق وتركيبـه وكَيْـفَ خُلِـق؟ ومِـمَ خُلِـقَ؟ لا يُستدرَك بـالنظرِ ولـم تُعـرفْ تفاصـيله بالبصـر، بـل احتـاج إلـى إعمـالِ فكرٍ ليتسنى للمُستدركِ معرفة بَعْض كُنهه ودقة خلقه.

المبحث الرابع: تناوب الصيغ

اللُّغَـةُ هِـيَ معَنـى محفـوظ فـي الـذهنِ يُسـاقُ بقوالـب تُـدعى الألفـاظ والأبنيـة والتراكيـب، وكُـلُّ بنـاءٍ لـه معَنـى معـين مُخـتصٌّ بـه ودالٌ عليـه، وهَـذَا الاختصـاصُ هـو اختصـاصُ سـياقي آنـي قـد يتغيّـر معَنـاه بتغيّـر دَلَالَـةِ الـنصِّ وظروفـه وأسـاليبه؛ لِـذا تقـومُ صِـيغَة صـرفية مقـام أخـرى وتنـوب منابهـا، فـلا تُعبـرُ تلـك الصـيغ أحيانًـا عَـن معانيهـا كظاهرهـا كمَجِـيء اسـم الفاعـل بمعَنـى صِـيغَة المبالغـة أو اسـم المفعـول أو الصـفة المُشـبهة، وأثبـتَ الـدكتور تمّـام حسّـان ذَلِـك بقولـه: ((أنَّ المعـاني الوظيفيـة التـي تُعبـر عَنهـا المبـاني الصـرفية هِـيَ بطبيعتهـا تتسـم بالتعـدد والاحتمـال فـالمبنى الصـرفي الواحـد صـالح لأنَّ يعبـر عَـن أكثـرِ مـن معَنـى))[2] أمّـا أسـباب حصـوله فكثيـرة قـد ذُكـرت فـي بطـون الْمَصَـادِر السـابقة[3]، وجَـاءَ التنـاوب علـى النحو الآتي:

أولًا: إقامـةُ صِـيغَةِ فاعـلٍ: والفاعـل اسـم صِـيغَ مـن مصـدرٍ ليـدلَّ علـى الـذاتِ أو الحـدثِ، قـد دلَّ علـى التجـدد والحـدوث، ويُشـتقُّ مـن الثلاثـي علـى زنـةِ فَاعِـلٍ ومـن غيـرِ الثلاثـي علـى

---

[1] بِحَار الأنوار: ٣/ ٢٧.

[2] اللُّغَة الْعَرَبيَّة مبناها ومعَناها: ١٦٣.

[3] ينظر: الكتاب: ٤/ ٦١، واللُّغَة الْعَرَبيَّة معَناها ومبناها: ١٦٣، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ١١٧، ١١٨، والتناوب الدلالي بين صيغ الوصف العام، د. طه محمّد الجندي: ١٠، والتناوب الدلالي بين صِيغَة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم: ٣٨٨، والتناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية وأثره على الأحكام الشرعية: ٣٨٩١-٣٨٩٤.

زنـة مُضـارعه بعـد إبـدال يـاء المُضـارعة مـيم مضـمومة وكسـر مـا قبـل الآخـر [١]، وقـد تقـوم في بحار الأنوار مقام:

المسألة الأولى: مقام المَفْعُولِ وذلك في لَفْظَةِ الحَاجِبِ:

قـد يَجِـيء اسـم المفعـول فـي نـصٍّ مـا لِيَـدُلَّ عَلَـى اسـم الفاعـل ويقـومُ مقامـه؛ إذ يقولـون: (فـلانٌ مشـؤوم) ويريـدُونِ بـه (شـائمٌ)[٢]، فتلـك صـيغٌ جيئـتْ بسـياقٍ أضـفى عَلَيْهَـا تلـك المعـاني، فضـلا علـى ذَلِـك أنَّهـا صـيغٌ لهـا دلالاتٌ اختصَّـتْ بهـا مِـنْ دُونِ غيرهـا؛ إذ إنَّ صِـيغَة (فعّـلَ) مـثلًا دلـتْ عَلَـى معـانٍ لـم تكُـن أغلبهـا حاصـلة فـي صِـيغَة (أفعـلَ) ودَلَالَـة صِـيغَة اسـم الفاعـل لَيْسَـت كدَلَالَـة اسـم المفعـول؛ إذ إنَّ لَفْظَـة (مسـتورًا) فِـي قَوْلـه تَعَـالَى: ﴿حِجَابًـا مَسْـتُورًا﴾[٣]جَـاءَتْ بصِـيغَةِ اسـمِ المفعـول ودلـتْ عَلَـى الفاعـلِ؛ لاخـتلافِ دَلَالَتِهـا عَنـه؛ فالحجـابُ هـو مـن سترَ وَهُـوَ مَـنْ قـامَ بالسترِ لا هـو مـنْ وقـعَ عليـه الْفِعْلُ ليُصبحَ اسمَ مفعـولٍ[٤]، وكـررَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي كثيـرًا مـن إقامـةِ صِـيغَة مقـام أخـرى؛ إذ نجـدُه واضـحًا بيّنًـا فـي أقوالـه وآرائِـه اللغويـة، وَهُـوَ مـا أرادَه فـي بيـانِ قَـوْل الإمَـام الكـاظم (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((إن الله تبـارك وتعـالى كَـانَ لـم يـزل بـلا زمـان ولا مكَـان، وَهُـوَ الآن كمـا كَـانَ ... لَـيْسَ بينـه وبـين خلقـه حجـاب غيـر خلقـه، احتجـب بغيـر حجـاب محجـوب، واسـتتر بغيـر سـتر مستور، لا إله إلا هو الكبير المتعال))**[٥].

أنـزوتْ دَلَالَـةُ اسـمِ المفعـولِ محجـوب عنـد الْعَلَّامَـةِ بدَلَالَـةِ اسـمِ الفاعـلِ لعلـةٍ معَنويـةٍ وقامـتْ مقامَهـا؛ إذ يَقُـولُ: **((فعَلَـى الأول فهُـوَ إمـا بمعَنـى حاجـب إذ كثيـرًا مـا تَجِـيءُ صِـيغَة المفعـول بمعَنـى الفاعـل كمـا قِيـلَ فِـي قَوْلـه تَعَـالَى: ﴿حِجَابًـا مَسْـتُورًا﴾[٦]))**[٧]؛ إذ انتقـلَ معَنـى مَحْجُـوبٍ إلـى حَاجِـبٍ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي اعتمـادًا عَلَـى قرينـةِ السـياقِ ودَلَالَـة

---

[١] ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، ابن مالك الطائي (ت: ٦٧٢ هـ): ١٩٠، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٩.
[٢] ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٢/ ٣٠٠، والتناوب الدلالي للصيغ الصرفية (تطبيق على القرآن الكريم): ٤٠٨.
[٣] الإسراء: ٤٥.
[٤] ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٥/ ٤٥.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٧، وينظر: ميزان الحكمة: ٣/ ١٩٠٨.
[٦] الإسراء: ٤٥.
[٧] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٨.

الـنصِّ، مُسـتدلًا بلَفْظَـةِ (مسـتورًا) بقـول الله –عَـزَّ شـأنُه-لتصـبح دَلَالَتهـا (حجابًـا سـاترًا لا مسـتورًا)، وتقـدير قَـوْل الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) بنظـرِ الْعَلَّامَـةِ هـو: (احتجـبَ بغيـرِ حِجَـابِ حَاجِـبٍ لا بغيـرِ حِجَـابِ مَحْجُـوبٍ)، ليكـونَ الحَاجِـبُ هـو مَـنْ قـامَ بالعملِ لا هـو مـن وقـعَ عليـه الْفِعْلُ.

إنَّ مـا جَـاءَ بـه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي مـن رؤيـةٍ مُجانبـة للصـوابِ إنْ جعلْنـا للمُشْـتَقِّ مـن دَلَالَـةٍ للعمـلِ؛ إذ إنَّ لاسـمِ الفاعـلِ عمـلًا ودَلَالَـةً خاصـةً وللمفعـولِ دَلَالَـةً وعمـلًا: ((وهِـيَ القـول بعـدم جـواز التنـاوب الـدلالي بـين صـيغ الوصـف المُشْـتَقّ العامـل))[1]، أمّـا لـو رجعْنـا لـنصِّ الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) وظروفـه وحيثياتـه فلَـيْسَ هـو كدَلَالَـةِ الآيـةِ التـي استشـهدَ بهـا، فنربـأنّ لفظتـي مَحْجُـوبٍ ومَسْـتُورٍ فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) لَيْسَـتْ لهـا علاقـةٌ بالعامـلِ ودَلَالَتِـهِ ولا لاسـمِ الفاعـلِ واسـمِ المفعـولِ، فهمـا صـفتا حِجَـابٍ وسِـتْرٍ، وتَقْـدِيرُ كَـلَامِ الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): (احتجـبَ بغيـرِ حِجَـابِ مَحْجُـوبٍ واسـتترَ بغيـرِ سِـتْرٍ مَسْـتُورٍ، أي صـفةِ الحجـابِ الَّـذِي نفـاه اللهُ عَنـه هـو مَحْجُـوبٌ، وسُـتِرَ بغيـرِ سـترٍ صـفته مسـتور؛ لأنَّ للأحجبـة والسـتر أنواعًـا فمنهـا حجـابٌ وسـترٌ لا تتخللُـه العينُ لتـرى مـا يحتجـبُ بـه ويسـتترُ بواسـطته، ومنهـا مـا يكـونُ أَقـلَّ وأبـينَ للرؤيـة، فحجـابُ الآيـةِ هـو حجـابٌ جعلَـه اللهُ بـينَ مـن قـرأَ القـرآنَ وبـين مـن لا يـؤمنُ بـالآخرة فاسـتحقَ مجيئـه عَلَـى اسـمِ الفاعـل لِيَـدُلَّ عَلَـى العمـلِ، أمّـا الحجـابُ فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) فهُـوَ حجـابٌ لَـمْ يَكُـنْ سـترًا حقيقيًـا ليقـومَ بمنـع المخلـوقِ مـن رؤيـة خالقـه؛ لِـذا جَـازَ مجيئـه عَلَـى اسـم مفعـول لعـدم دَلَالَتِـه عَلَـى الْفِعْـلِ والقيـام بـه، وَهُـوَ مـا جَـازَ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي بقولـه: ((أو بمعَنـاه ويكـون المـراد أنـه لَـيْسَ لـه تعـالى حجـاب مسـتور، بل حجابه ظاهر وَهُوَ تجرده))[2].

المَسْأَلَة الثانية: مقام فَعِيل وذلك في لَفْظَةِ الحفيظِ

إنَّ لصِـيغَةِ فَعِيـل فـي الْعَرَبيَّـة دلالاتٍ يُحـددُها سـياقُ الـنصِّ؛ حيـث جَـازَ أنْ يكـونَ منقـولًا مـن الصـفة المُشـبهة؛ لدَلَالَتِـهِ عَلَـى الثبـوتِ، نَحْـو: (خَطِيـبٌ، طَويـلٌ)، ويَجِـيءُ دالًا عَلَـى

[1] التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العام، طه محمّد الجندي: ٤٩
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٨.

المبالغةِ إن دلَّ عَلَى التكرارِ ليُصبحَ كَأنَّه جزءٌ من خلقةِ صاحبِهِ كعَلِيمٍ صِيغَة مبالغة دلتْ عَلَى علمِ العالِمِ وسجيته التي يتصفُ بها[١].

أمّا لفظُ الحفيظِ فهو اسمٌ أكثرُ مبالغةً من الحافظِ وله معنيان: إمّا هو الشيء الذي ضد السهو ليكون معناه دالًا على العلم فالله حفيظٌ للأمور أي إنّه يعلمها، أو إنَّه الشيء الذي ضد التضييع[٢]، أو قد تأتي صِيغَة فَعِيل الدالة عَلَى المبالغة نائبةً عَن صِيغَة الفاعل وتقوم مقامَها، كالحفيظ بمعَنى الحافظ أو المُحافِظ، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله): **((العَلِيم، الحليم، الحفيظ، الحق، الحسيب، الحميد، الحفي، الرب، الرحمن، الرحيم))** [٣]؛ إذ يَقُولُ: **((الحفيظ معَناه الحافظ وَهُوَ فَعِيل بمعَنى فاعل، ومعَناه أنه يحفظ الأشياء ويصرف عَنها البلاء، ولا يوصف بالحفظ عَلَى معَنى العلم لانا نوصف بحفظ القرآن والعلوم عَلَى المجاز، والمراد بذَلِك أنا إذا علمناه لم يذهب عَنا كما إذا حفظنا الشيء لم يذهب عَنا))**[٤].

قد جعلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي لَفْظَةَ الحَفِيظِ أداةً لإقامةِ صِيغَةِ الفَاعِلِ مقامها، فالحفيظُ هو من لا يغيبُ عَنه شيءٌ فهُوَ عَلّامٌ وحَفِيظٌ مِنْ دُونِ مُراقبةٍ وتفتيشٍ، فإنْ كَانَ حفيظًا للأشياء ولا تعزب عَنه صَارَ حافظًا لدَلَالَتِه عَلَى العمل والقيام به[٥]، فلو كَانَ الحفظُ بمعَنى التعلم كقولك: فلانٌ كثيرُ الحفظِ، جَازَ مجيئه عَلَى المبالغة بدَلَالَةِ فَعِيلٍ.

ثانيًا: إقامة صِيغَة مفعول: والمفعول اسمٌ دالٌ على من وقع عليه فعل الفاعل، ويُشتقُّ من الثلاثي وغير الثلاثي[٦]، وتقوم هذه الصيغة في بحار الأنوار مقام:

---

[١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٣١، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ١١٧.
[٢] ينظر: شرح أسماء الله الحُسنى، الرازي: ٢٦٤.
[٣] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٣.
[٥] ينظر: الفروق اللغوية: ٢٠٥، ٢٠٦، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٥٤٦، ومعجم ديوان الأدب: ١/ ٤١٢، ولسان العرب، مادة (حفظَ): ٧/ ٤٤١.
[٦] ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٩.

المَسْأَلَة الأولى: مقام فَعِيل وذلك في لَفْظَةُ الحميدِ

جَـازَ إقامـةُ صِـيغَة مقـامِ أختِهـا لتنـوب منابهـا معَنويًـا، ليجـوز مـثلًا إقامـة صِـيغَة (فاعـل) مقـام صِـيغَة (فَعِيـل) فـي الصـفة المُشـبهة، وتقـومُ صِـيغَة (مفعـول) مقـام (فَعِيـل)، فـ (محمـود) نـاب منـاب (حميد)؛ لأنَّ الموصوفَ بها جَازَ فيه ما يلي:

أولًا: إنَّ المحمودَ هو جزءٌ من تلك الصفةِ وسجية من سجاياه المُتغيّرة.

ثانيًا: إنَّ المحمودَ صفةٌ دلتْ عَلَى الحدوثِ وعدم الثباتِ.

ثالثًـا: إنَّ المحمـودَ صـفةٌ دالـةٌ عَلَـى زمـنِ الحـالِ والاسـتقبالِ وعَلَـى زمـنٍ لـم يحصـلْ بعـد، فلا يصحّ وصف الَّذِي لم يقتلْ بواسطة صِيغَة (فَعِيل)؛ لِذا نقول: مقتولٌ لا قتيلٌ

رابعًـا: إنَّ الوصـفَ بمحمـودٍ مُتغيّـرٌ آنـي فمـرة نجـدُه شـديدًا مُبالغًـا فيـه ومـرة يوصـفُ بالضـعف، أمّـا صـفةُ حميـدٍ فَهِـيَ لا تُفيـدُ إلّا المُبالغـةَ والشـدة، فـلا يُقـالُ لصـاحبِ الجـرحِ جـريحٌ إلّا إذا كَـانَ جرحُـهُ شـديدًا، فـإن كَـانَ غيـر ذَلِـك فيوصـف بمجـروحٍ[1]، وتبعًـا لتلـك الفـروق أنـزوتْ دَلَالَـة الفَعِيـلِ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي بمعَنـى المفعـولِ فِيمَـا نقلَـهُ الإمـامُ الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عَـن آبائِـهِ (علـيهم السـلام) عَـن رسـولِ اللهِ(صـلى الله عليـه وآلـه) قولـه: **((إن لله تبـارك وتعـالى تسـعة وتسـعين اسـما... العَلِـيم، الحلـيم، الحفـيظ، الحـق، الحسيب، الحميد، الحفي، الرب، الرحمن، الرحيم، الذارئ))**[2].

جازَ لصيغةِ (فعيل) أنْ تأتيَ بمعنى فاعلٍ لتكونَ لفظةُ حميدٍ بمعنى حامِدٍ[3]، وجاز مجيئها بمعَنى (مفعول) وهو مُختلفٌ عَن اسم المفعول؛ حيث إنَّ الصفة بحميدٍ هِيَ صفة ثابتة أو أشبه بها وهِيَ أبلغُ من صفة محمودٍ: ((الحميد هُوَ فعيل فِي معنى مفعول وَالله تَعَالَى هُوَ الْمَحْمُود بِكُل لِسَان

---

[1] ينظر: معاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ٦٠-٦٢.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[3] ينظر: شرح أسماء الله، الرازي: ٢٩٩، وشرح أسماء الله الحُسنى، عبد الكريم القشيري: ٣١٤.

وعَلى كل حَال))[1]، واتَّبعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ذَلِك بقوله: **((الحميد معنَاه المحمود وَهُوَ فَعِيل في معنَى مفعول))**[2].

لنزيح تلك الصفات عَن اللهِ –عَزَّ شأنُه-ليُوصَفَ بها الإنسانُ تعظيمًا له واستصغارًا:

إنَّ من يحمدُ ذاتًا مُعينةً يُدْعَى حامِدًا لقيامِهِ بالعملِ ولوصفِهِ بالْفِعْلِ لمرةٍ واحدةٍ مِنْ دُونِ مُبالغةٍ وثباتٍ، وَهُوَ مُتجددٌ، فلو داومَ عَلَى تلك الصفة لِتُصبحَ سجيةً من سجاياه ليوصفَ بأَنَّه حميدٌ لتكونَ ثابتةً، أمّا الصفةُ في محمودٍ فنراها هِيَ صفةٌ لصاحبِ الحمد والعطايا والنعم؛ لأنَّ الحامدَ والحميدَ صفتان قامَ بهما فاعلٌ اتصفَ بالحمدِ وكثرته، أمّا الصفةُ في محمودٍ فَهِيَ صفةُ من وقعَ عليه حمدُ الحامدين، لِذا جَازَ إقامةُ محمودٍ مقام حميدٍ؛ لكثرةِ الحمدِ والدوامِ عليه مساوي إلى من اتصفَ به، أي حمدْتُ وأكثرْتُ منه صرْتُ حميدًا لأحمدَ محمودًا.

المسألة الثانية: مقام فَعُولٍ وذلك في لَفْظَةِ الودودِ:

(فَعُولٌ) صِيغَةٌ صرفيةٌ ارتبطتْ بالثبوت والمُبالغة، وتأتي بمعَنى (مفْعُول)؛ لتدلَّ عَلَى من وقع الْفِعْل عليه[3]، فرَسُولٌ هو مُرسَلٌ، ورُكُوبٌ هو مرْكُوبٌ، وحَلُوبٌ هو محلوبٌ، ليكونَ وَدُود بمعَنى مَوْدُود؛ لدَلَالَة الودّ عَلَى المحبة، كقولك: أودُّ المؤمنَ ودًّا، إنْ أحببته، فجازَ في صفةِ ودودٍ أنْ تأتيَ بمعنى وادٍ أي فعول بمعنى فاعلٍ كما يجوز أن تأتي بمعنى مودودٍ أي مفعول[4]؛ إذ إنَّ صفة الودودِ هِيَ صفة الخالق –عَزَّ شأنُه-فهُوَ محبوب عند الصالحين من عباده[5]، فجَازَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) قوله: **((إن لله تبارك وتعالى تسعة وتسعين اسما...النور، الوهاب، الناصر، الواسع، الودود، الهادي، الوفي، الوكيل))**[6]؛ إذ اتَّبعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مَنْ ذهبَ إلى إقامة

---

[1] تفسير أسماء الله الحسنى، الزجاج: ١٢٥، والفروق اللغوية، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ): ٣٦٥
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٤.
[3] ينظر: النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ): ٤/ ٥٩٢.
[4] ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى، الزجاج: ٥٢، واشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ١٥٢.
[5] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ١٦٥، والبحر المحيط في التفسير: ٤٤٦/١٠، والتناوب الدلالي بين وصف الصيغ العامل: ٨٤.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٧، وينظر: مُستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.

صِيغَتْي (مفعول وفاعل) مقام صِيغَة (فَعُول)؛ لتكونَ صفة الودود بمعَنى (مودود) عَلَى صِيغَةِ (المفعول) أو (وادٍ) عَلَى صِيغَةِ (الفاعل)؛ إذ يَقُولُ: **((الودود فعول بمعَنى مفعول[1] كما يقال: هِيَوب، بمعَنى مهِيَب يراد به أنه مودود محبوب، ويقال: بل فعول بمعَنى فاعل[2] كقولك: غفور بمعَنى غافر أي يود عباده الصالحين ويحبهم))**[3].

جازَ في صيغةِ فعيلٍ للفظِ الودودِ أنْ تتناوبَ بدلالتين إمّا بمعنى المبالغةِ على هيأةِ الفاعلِ نحو: هذه امرأةٌ ودودٌ، أي كثيرةُ الودِّ والحُبِّ أو بمعنى مفعولٍ[4]، فالودُّ صفةُ دالةٌ عَلَى الحُبِّ والمودة بين طرفين فجَازَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي أنْ يكونَ الله –عَزَّ شأنُه-ودودًا بمعَنى مودودٍ عند خاصته من المُحبين أو كونه ودودًا بمعَنى وادٍ لمن أخلص له بالطاعة والمُحب لمن أخلصَ له بالعبادة[5]، فالمعَنى هو من جوّزَ تلك الإنابةَ.

المسألة الثالثة: مقام فِعَالٍ وذلك في اشْتِقَاقِ لفظِ الجلالةِ

جَازَ إقامةُ صِيغَةِ مفْعُولٍ مقام صِيغَةِ فِعَالٍ إن شابهتها معَنويًا، فإنْ عُدَّ لفظَ الجلالة اسمًا مُشْتَقّا أصله (إلَاه) عَلَى زِنَةِ فِعَالٍ بمعَنى (مألوه) عَلَى زِنَةِ مَفْعُولٍ فسيكونُ فِعَالٌ بمعَنى مَفْعُولٍ[6]، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما سُئِلَ عَن أصلِ لفظِ الجلالةِ: **((الله: مشتق من إله، وآله يقتضي مألوها، والاسم غير المسمى فمن عبد الاسم مِنْ دُونِ المعَنى فقد كفر ولم يعبد شيئًا، ومن عبد الاسم والمعَنى فقد كفر وعبد اثنين، ومن عبد المعَني مِنْ دُونِ الاسم فذَلِك التوحيد))**[7]، فنابتْ صِيغَةُ (مَفْعُول) منابَ صِيغَةِ (فِعَال)؛ لِدَلَالَةِ (المألوه والمعبود) عَلَى الحدثِ

---

[1] ينظر: البحر المحيط في التفسير: ١٠/ ٤٤٦.
[2] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ): ٥/ ١٦٥.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٠٥.
[4] ينظر: شرح أسماء الله الحُسنى، القشيري: ٢٨٧.
[5] ينظر: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ٩٤٨.
[6] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (أله): ٦/ ٢٢٢٣، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (ء ل هـ): ١/ ١٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٦٥.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٥٧، وينظر: الكافي، الكليني: ١/ ١٢١، وشرح أصول الكافي: ٣/ ٩٨، وميزان الحكمة: ٢/ ١٣٦٦.

والحدوثِ، وَهُوَ أحدُ اختيارِ الْعَلَّامَةِ المجلسي؛ إذ يَقُولُ: **((وقوله: الله مشتق من إله إما اسم عَلَى فعال بمعَنى المفعول أي المعبود))**[1]، فاللهُ –عَزَّ شأنُه-معبودٌ دائمُ العبادةِ.

المسألة الرابعة: مقام الفَعَّالِ وذلك في لَفْظَة الكَذَّابةِ

اختلفَ في مُشْتَقِّ الكذابةِ لتعددِ مصادرِه، أمُجَرَّدًا كَانَ أصله أم مزيدًا؟ أمَكْسُورة فاء مَصْدَره أم مَفْتُوحة؟ أمشددة عين مَصْدَره أم مُخففة؟ فقِيلَ هو من: ((كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً وكِذْباً وكِذْبَةً وكَذْبَةً وكِذاباً وكِذَّاباً، ككِتابٍ وجِنَّانٍ))[2]، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾[3]وكقول اللحياني[4]:

نادت حليمة بالوداع وآذنت أهل الصفاء وودعت بِكَذَّابِ

وكقول الأعشى[5]:

فصدقتها وكذبتها والمرء ينفعه كذابه

وتنوبُ صِيغَةُ المفعول مقامَ المَصْدَر؛ إذ جَازَ إقامة مكذوب مقام كذب[6] بقَوْله تَعَالَى: ﴿وَجَاءَوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[7]بمعَنى (بدمٍ مكذوب)، كجوازِ مَجِيء صِيغَة (مفعول) مقام صِيغَة (فِعال)، مَكْسُورة (الفاء) مُخففة العين، حيث نابتْ منابَها، نَحْو: خِضابٌ بمعَنى مخضوب، ولِباس بمعَنى ملبوس[8]، وكِذَابٌ أو كِذَابةٌ بمعَنى مكذوبٍ أو مكذوبةٍ؛ إذ جَازَ ذَلِك عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الجواد (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) من خطبة حجة الوداع: **((قد كثرت عليّ الكِذّابة وستكثر فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار فإذا أتاكم الحديث فاعرضوه عَلَى كتاب الله وسنتي فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوا به وما خالف كتاب الله وسنتي**

---

(1) بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٥٨.
(2) القاموس المحيط، الفيروز آبادى (ت: ٨١٧هـ): ١٢٩.
(3) النبأ: ٣٥.
(4) ورد البيت في: المُحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٧٩٠، ولسان العرب: ١/ ٧٠٤، وتاج العروس: ٤/ ١١٤.
(5) البيت للأعشى في ديوانه: ٢٣٨، وفي الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ١٣٥، والكشاف عَن حقائق غوامض التنزيل: ٤/ ٦٨٩، والمُخصص: ١/ ٢٩١.
(6) ينظر: المخصص، مادة (كذبَ): ١/ ٢٩٢، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، مادة (كذبَ): ٦/ ٧٩٠.
(7) يوسف: ١٨.
(8) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٦٥، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٣٠.

فلا تأخذوا به))[1]. فـ**((الكِذَّابة بكسر الكاف وتخفيف الذال مَصْدَر كذب يكذب أي كثرت عليّ كذابة الكذابين، ويصح أيضا جعل الكذاب بمعَنى المكذوب والتاء للتأنيث أي الأحاديث المفتراة، أو بفتح الكاف وتشديد الذال بمعَنى الواحد الكثير الكذب والتاء لزيادة المبالغة، والمعَنى: كَثُرَتْ عليَّ أكاذيبُ الكذابةِ، أو التاء للتأنيث والمعَنى: كَثُرَتِ الجماعةُ الكذابةَ، ولعلَّ الأخيرَ أظهر))**[2].

لقد احتمل للَفْظَةِ الكذابةِ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي ثلاثةَ احتمالاتٍ اعتمادًا عَلَى صِيغَةِ اللفظِ ودَلَالَةِ المُشْتَقِّ في سياقِ النصّ، وهِيَ:

أولًا: جوازُ مجيء مَصْدَر الكِذابةِ مأخوذًا من لفظِ الْفِعْلِ (كِذَبَ).

ثانيًا: مجيئُهُ عَلَى صِيغَةِ الكِذابةِ بمعَنى المكذوبِ، أي إقامةُ صِيغَةِ اسمِ المفعولِ مقام صِيغَةِ المُبالغةِ.

ثالثًا: جوازُ مجيء مَصْدَر الكَذّابةِ مأخوذًا من الْفِعْلِ (كَذّبَ)، وعنده الأخيرُ هو المُختارُ والأجودُ.

إنَّ من إحدى دلالاتِ صِيغَةِ المفعول هِيَ من وقعَ عليه فعل الفاعل ولو رجعْنا لحديث الرسولِ (صلى اللهُ عليه وآله) لم تستقمْ دَلَالَةُ المفعول مع دَلَالَةِ السياق فضلا على ذَلِك أنَّ الرسولَ (صلى الله عليه وآله) أرادَ من صفة التكثير البروزَ والظهور، ولم يفدِ التكثير والتوكيد وتقوية المعَنى إلّا المَصْدَر الَّذِي يفيد المُبالغة، وتلك الصِيغَة مأخوذة من صِيغَة فعلٍ يُعطي دَلَالَة التكثير؛ لِذا جادَ أنْ تكونَ تلك الصِيغَةُ هِيَ صِيغَةُ المبالغة مأخوذة من الْفِعْل (كَذّبَ) المزيد المُضَعَّف الوسط.

ثالثًا: إقامة صيغة مُفْعِلٍ: ومثيلها في بحار الأنوار:

المسألة الأولى: مقامِ فَعِيلٍ وذلك في لَفْظَةِ البديعِ:

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٥، وينظر: الكافي: ١/ ٨٢، ومُستدرك الوسائل: ٩/ ٩١، والخصال: ١/ ٢٥٥.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٥.

للبديعِ دلالتان إمّا الذي لا شبيه له ولا مثيل يُشاكلُه، أو ما أظهر العجائبَ والغرائبَ ليأتي فعيلًا بمعنى مُفعلٍ أي بديعٌ بمعنى مبدع[١].

فتدلُّ صِيغَةُ المبالغةِ في نصٍّ ما عَلَى اسم الفاعلِ اعتمادًا عَلَى دَلَالَةِ السياقِ كما فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾[٢]، حيث انْتقلتْ لَفْظَةُ الأمينِ إلى الفاعلِ عَلَى بناءِ الآمنِ عَلَى زِنَةِ الفاعل)وقامتْ مقامَها، ولَمْ يَكُنْ ذَلِك التناوب وتلك الإقامة اعتباطًا، بل تجلى ذَلِك المعَنى في سياق النصِّ أي ((الْآمَنِ، يَعَني مَكَّةَ يَأْمَنُ فِيهِ النَّاسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ))[٣]، فضلا على ذَلِك لما في اسم الفاعل من دَلَالَة التكثير وجواز المبالغة؛ لِذا صحَّ الإبدال أو التناوب بينهما[٤]، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَه فِي صِفَةِ البديعِ فِي قَوْلِ الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله): **((إن لله تبارك وتعالى تسعة وتسعين اسما... الأعلى، الباقي، البديع، البارئ، الأكرم، الظاهر، الباطن، الحي، الحكيم، العَلِيم))**[٥]، إذ جَازَ تناوبَ دَلَالَةُ لَفْظَةِ البديعِ عند الْعَلَّامَةِ باسم الفاعلِ المُبدِعِ؛ إذ يَقُولُ: **((البديع فَعِيل بمعَنى مفعل، كقوله عزَّ وجل: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٦] والمعَنى: مؤلم، وتقول العرب: ضرب وجيع والمعَنى: موجع[٧]، وقال الشاعر[٨]في هَذَا المعَنى:**

أمن ريحانة الداعي السَمِيع يؤرقني وأصحابي هجوع

---

[١] ينظر: تفسير أسماء اللهِ الحُسنى، الزجاج: ٦٤، واشتقاق أسماءِ اللهِ، الزجاجي: ٧٣، وشرح أسماء الله الحُسنى، الرازي: ٣٥٠.
[٢] التين: ٣.
[٣] معالم التنزيل في تفسير القرآن، (تفسير البغوي): ٥/ ٢٧٧.
[٤] ينظر: التناوب الدلالي بين صِيغَة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى، العدد ٦٤: ٣٩٣.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[٦] البقرة: ١٠.
[٧] ينظر: تهذيب اللُّغَة، مادة (وجعَ): ٣/ ٣٤، ولسان العرب، مادة (وجعَ): ٨/ ٣٨٠، وتاج العروس، مادة (وجعَ): ٢٢/ ٢٩٢.
[٨] هو عمرو بن معيدي كرب، ديوانه: ١٣٦، وينظر: جمهرة اللُّغَة: ٣/ ١٢٤٩، مقاييس اللُّغَة: ٢/ ٧٤، معجم ديوان الأدب: ١/ ٤١٤.

فالمعَنى: الداعي المسمع))[1].

فـاتَّبعَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي النحـويين فـي مبـدأ القِيَـاس؛ إذ قـاسَ إقامـةَ صِـيغَةِ فَعِيـلٍ مقـامِ صِـيغَةِ مُفعِـلٍ جـاعلًا التنـاوبَ فـي بـديعٍ بمعَنـى مُبـدِعٍ بقَوْلـه تَعَـالَى (أَلـيمٌ) بمعَنـى (مـؤلِمٌ)، ولـو جعلْنـا السـياقَ حكمًـا لتبـينَ أنَّ التنـاوبَ الحاصـل فـي الآيـة جـائزٌ؛ لأنَّ العـذابَ هـو مَـنْ قـامَ بالْفِعْـل وحصـلَ الألـمُ بواسـطتِهِ، أمّـا فـي صـفاتِه –عَـزَّ شـأنُه-لـم يُوجِـبْ ذَلِـك التنـاوب؛ لأنَّ الفَعِيـلَ هـو بنـاءٌ نقلـتْ دَلَالَتُـهُ مـن صـفةِ الثبـوت والتكـرار أي منقـولٍ مـن الصـفة المُشـبهة[2]، والصـفات المُشـبهة هِـيَ صـفاتٌ دلـتْ عَلَـى الثبـاتِ، وصـفاتُ اللهِ هِـيَ صـفاتٌ ثابتـةٌ، ودَلَالَـةُ اسـمِ الفاعـل هِـيَ دَلَالَـةُ الحـدوث والتجـدد، أمّـا دَلَالَـةُ فَعِيـلٍ فَهِـيَ دَلَالَـةُ الـدوامِ والثبـوت[3]، فلـم تكـنْ فـي الضـرورة لَفْظَـةُ عَلِـيمٍ بمعَنـى مُعلِّـمٍ ولـم تكـنْ فـي الضـرورة بـديعٌ بمعَنـى مُبـدِعٍ، نعـم يجـوزُ ذَلِـك بقولـك: هَـذَا شـاعِرٌ بـديعٌ فـي شـعرِه، بمعَنـى هَـذَا شـاعرٌ مُبـدِعٌ فـي شـعرِه، لِيَـدُلَّ عَلَـى مَـنْ قـامَ بالْفِعْـلِ؛ إذ حصـلَ العمـلُ بواسـطتِهِ، أمّـا بـديعٌ كصـفةٍ مـن صـفاتِ اللهِ فتجـوزُ عَلَـى المُبالغـةِ والكثـرةِ لتـدلَّ عَلَـى معَنـى صِـيغَةِ الفَعِيـلِ ويجـوزُ أن تـأتيَ بمعَنـى اسـمِ الفاعـلِ (مُبدِع) في سياقٍ.

المسألة الثانية: مقام المَصْدَرِ وذلك في لفظِ الحقّ

قـد نجـدُ لَفْظَـةَ تتـأرجحُ دَلَالَتُهـا بـين المَصْـدَرِ واسـمِ الفاعـلِ كدَلَالَـةِ اسـمِ الفاعـلِ فـي بنـاءِ فَاعِلـةٍ عَلَـى المَصْـدَرِ فـي لفـظِ الطاغيـةِ مـثلًا، فهُـوَ مَصْـدَرٌ جِـيءَ بـه عَلَـى شَـاكِلةِ اسـمِ الفاعـلِ بقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿فَأَمَّـا ثَمُـودُ فَـأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَـةِ﴾[4]، إذ جَـاءَتْ بقالـبِ اسـمِ الفاعـلِ إلّا أنَّ دَلَالَتَهـا أنـزوَتْ نَحْـو المَصْـدَرِ بمعَنـى الطغيـانِ، ((الطَّاغِيَـةُ مَصْـدَر كَالْعَاقِبَـةِ، فَكَانَـهُ قَـالَ: بِطُغْيَانِهِمْ))[5]

ونلحـظُ أحيانًـا أنَّ الصِـيغَتْين لا تتشـابهان بـاللفظِ وإنَّمـا تقـومُ إحـداهما مقـام الأخـرى دلاليًـا، كإقامـةِ صِـيغَةِ اسـمِ الفاعـلِ مقـام المَصْـدَرِ فـي لفـظِ (غـورًا) بقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿قُـلْ أَرَأَيْـتُمْ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩١.
[2] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٩٣، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ١١٧.
[3] ينظر: التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، د. طه محمّد الجندي: ٤٨.
[4] الحاقة: ٥.
[5] البحر المحيط في التفسير: ١٠/ ٢٥٥.

إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[1]، فنابَ اسمُ الفاعلِ منابَ المَصْدَرِ ليكونَ (غورًا) بمعنى (غايرًا)[2]، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَه في لفظِ اسم الله (الحقّ) فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) قوله: **((إن لله تبارك وتعالى تسعة وتسعين اسما...العَلِيم، الحليم، الحفيظ، الحق، الحسيب، الحميد، الحفي، الرب))**[3]؛ إذ جَازَ إقامة اسم الفاعل (المُحِقّ) عنده مقام المَصْدَر (الحقّ) توسعًا بالدَلَالَة؛ إذ يَقُولُ: **((الحقّ معناه المُحقّ، ويوصف به توسعًا لأنه مَصْدَرٌ))**[4].

لقد جوّز الْعَلَّامَةُ المجلسي نيابةَ اسمِ الفاعلِ المُحِقِّ مقامِ صِيغَةِ المَصْدَرِ الحقِّ الَّذِي اشْتُقَّ من الْفِعْل (أحقَّ) غير الثُلَاثِيّ، كقولك: (أحقَّ المؤمنُ الحقَّ فهُوَ مُحِقٌّ)؛ فهُوَ وصف قد اشْتُقَّ من الْفِعْل المبني للمَعْلُوم، لِيَدُلَّ عَلَى مَنْ قامَ بالْفِعْل دالٌ عَلَى التجدد والحدوث، فاللهُ –عَزَّ شأنُه-وصِفَ بالحقِّ؛ لأنَّهُ أحقَّ الحقَّ وأظهرَه كي يعرفَك بأَنَّهُ حقٌّ، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾[5]، ((الحق: في ذاته، وصفاته، فهو واجب الوجود كامل الصفات والنعوت، وجوده من لوازم ذاته، ولا وجود لشيء من الأشياء إلا به))[6]

رابعًا: صيغةُ مُفَاعِلِ مقامِ فَعِيلٍ وذلك في لَفْظَةِ الحسيبِ:

قد تقومُ صِيغَةُ (الفاعل) مقامَ صِيغَةِ (الفَعِيل) وتنوبُ منابها وتدلُّ عَلَى معَنى العمل، نَحْو: (القدير) بمعَنى (القادر)، وتجِيء صِيغَة (مُفاعِل) نائبة عَن صِيغَة (فَعِيل) وتقومُ مقامها، نَحْو: جلَيْسَ بمعَنى مُجَالسٌ، وحليفٌ بمعَنى مُحالِفٌ، وحسيبٌ بمعَنى مُحَاسِب[7]، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾[8]، وكقول الشاعر[1]:

---

[1] الملك: ٣٠.
[2] الكتاب: ١/ ٩٤.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٣.
[5] الأنفال: ٨.
[6] ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى، السعدي: ١٨٤.
[7] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٧/ ١٦٤، والمُهذّب في علم التصريف: ٢٣٧.
[8] النساء: ٦.

ولا تُدْخِلنَّ الدهَر قبرَكَ حَوْبَةً يقومُ بها يوماً عليكَ حَسِيبُ[٢]

وهَـذَا مـذهبُ الْعَلَّامَـةِ المجلسـي فـي الاختيـارِ فِيمَـا نقلَـهُ الإمـامُ الصـادقُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عَـن آبائِـهِ (علـيهم السـلام) عَـن رسـولِ اللهِ (صـلى الله عليـه وآلـه): **((إن لله تبـارك وتعـالى تسـعة وتسـعين اسـما... العَلِـيم، الحلـيم، الحفـيظ، الحـق، الحسـيب، الحميـد، الحفـي، الـرب، الرحمن، الرحيم، الذارئ))**[٣].

فـ**((الحسـيب معَنـاه المحصـي لكـل شـيء العـالم بـه، لا يخفـي عليـه شـيء. ومعَنـى ثـان أنـه المحاسـب لعبـاده، يحاسـبهم بأعمـالهم ويجَـازَيهم عَلَيْهَـا، وَهُـوَ فَعِيـل عَلَـى معَنـى مفاعـل مثل جلَيْسَ ومجالس))**[٤].

لقـد جـاءَتْ لفظـةُ الحسـيبِ علـى صـيغةِ فعيـلٍ بمعنـى مُفعـلٍ وهـو الكـافي[٥]، أو يكـونُ بمعنـى مُحاسِـبٍ كالمنـادمِ مـن النـديم والمجـالسِ مـن الجلـيسِ، والحسـيبُ فـي قولـه تعـالى: ﴿كَفَـى بِنَفْسِـكَ الْيَـوْمَ عَلَيْـكَ حَسِـيبًا﴾[٦] مُحاسـبٌ، فجَـازَ إقامـةُ صِـيغَة (مفاعـل) فِيمَـا نقلَـهُ الإمـامُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عنـد الْعَلَّامَـةِ مقـامِ صِـيغَةِ فَعِيـلٍ؛ لِمـا لصِـيغَةِ مَفَاعِـلٍ مـن دَلَالَـةٍ عَلَـى القيـامِ بالعمـلِ فـاللهُ –عَـزَّ شـأنُه-هـو الَّـذِي يقـومُ بمحاسـبةِ المُقصـر وإقامـة العـدل بدولتـه، فهُـوَ المُقتـدرُ والكـافي والعـالِمُ بأعمـال خلقِـهِ ولا تَخْفَـى عليـه خافيـةٌ ليحاسـبَ المُـذنبَ بذنوبِـه وجرائرِه ويُثيبُ المُتقي والمُحسنَ بحسناتِهِ[٧].

ويجـوز أن تنـوبَ صِـيغَةُ مُفْعِـلٍ مقـام صِـيغَةِ فَعِيـلٍ؛ فيكـونُ الحسـيبُ بمعَنـى المُحسِـبِ لا مُحاسِـبِ مـن أحسـبني الأمـر إن كفـاني[٨]، أمّـا إنْ وصـفَ الرجـل بـذَلِك فهُـوَ مـن المبالغـةِ

---

[١] وهو ربيعة بن مالك المُخَبَّل السعدي شاعر مُخضرم في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٦/ ٩٣، والشعر والشعراء، ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ): ١/ ٤١٠.
[٢] الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٥.
[٣] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٣، ١٩٤.
[٥] ينظر: شرح أسماء الله الحسنى، القشيري: ٢٥.
[٦] الإسراء: ١٤.
[٧] ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى، أبو عبد الله، سعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، العدد ١١٢: ١٨٢، وشرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني: ١٣٤.
[٨] ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى، الزجاج: ٤٩.

والكثرة ولا تناوبُ بين الصيغ فيها؛ لأنَّها جَاءَتْ لبيان دَلَالَة المبالغة و(الفَعِيل) إحدى صيغ المُبالغة، فالسخيُ والجوادُ هو الحسيبُ لا المُحاسِبُ[1].

خامسًا: إقامةُ صِيغَةِ فَعِيلٍ مقام أفعلٍ وذلك في لَفْظَةِ الأكرمِ:

لقد اعتمدَ اسمُ التفضيلِ عَلَى عاملين: لفظي ومعَنوي، واللفظي مجيئه عَلَى زِنَةِ (أفعل) في الغالبِ، أمّا المعَنوي فهُوَ مُشاركُ الوصفِ بين شيئين كَانَ أحدُهما أكثرَ وصفًا من الآخر[2]، وتَكُونُ صِيغَةُ أفعلِ عاريةً عَن المُشاركة والتفضيل لتأتيَ مؤولةً بمُشْتَقٍّ آخر كتناوبِها عَن الصفةِ المُشبهةِ كإقامةِ لَفْظَة (هِيَن) عَلَى زِنَةِ صِيغَةِ (فَعِيل) مقام (أهون) عَلَى صِيغَةِ (أفعل)[3] فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[4]، وهَذَا مذهب الْعَلَّامَة المجلسي فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله): **((إن لله تبارك وتعالى تسعة وتسعين اسما... البديع، البارئ، الأكرم، الظاهر، الباطن، الحي، الحكيم، العَلِيم))**[5]، إذ جَازَ إقامة صِيغَة (الفَعِيل) مقام (أفعل)؛ إذ يَقُولُ: **((الأكرم معَناه الكريم، وقد يَجِيء أفعل في معَنى الفَعِيل مثل قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[6] أي هِيَن عليه، ومثل قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا يَصْلاها إِلاَّ الْأَشْقَى﴾[7] وقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾[8]))**[9].

قد نزعتْ لَفْظَةُ الأكرمِ جلبابَ التفضيلِ ولبستْ عباءةَ الصفةِ المُشبهة، واستدَلَّ الْعَلَّامَةُ المجلسي بآياتٍ من الذكر الحكيم وأجادَ بتلك الإقامة وذَلِك التناوب لعلتين:

أولهما: لفظية؛ لعدمِ وجودِ مشاركٍ لله –عزَّ وجل-في التفضيل وتوحَّدَ بها فمَجِيءُ صِيغَةِ (أفعل) خُلِعَتْ عَنها دَلَالَةُ التفضيل.

---

[1] ينظر: اشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ١٢٩.
[2] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٧، والتناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل: ٣٥.
[3] ينظر: برهان في علوم القرآن، الزركشي (ت: ٧٩٤هـ): ٤/ ١٧١.
[4] الروم: ٢٧.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مُستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[6] الروم: ٢٧.
[7] الليل: ١٥.
[8] الليل: ١٧.
[9] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٢.

ثانيهما: معَنوية: فالصفةُ في التفضيل مُتغيرةٌ قابلةٌ للتجديدِ، أمّا الصفةُ المُشبهةِ فَهِيَ صفةٌ ثابتةٌ.

المبحث الخامس: الجموع

هو كُلُّ اسمٍ زادَ عَلَى اثنين أو اثنتين، ويَجِيءُ إمّا جمعُ السلامةِ أو جمعُ تكسير، أمّا عللُ كثرة أوزان الجمع واختلافها فَهِيَ أنَّ العربَ أمةٌ تميّزتْ بتعددِ لغاتِها ولهجاتِها لتعددِ أقوامِها فالحجَازَي يختلفُ ببَعْضِ ألفاظِهِ ومعانيه واستعمالاته اللغوية عَن التميمي، ولأهلِ اليمنِ لغةٌ ولهجةٌ خاصةٌ بهم ولأهلِ العراقِ لهجةٌ، فتعددُ اللهجاتِ يوحي بتعددِ الجموعِ وأوزانِها، فضلا على ذَلِك فقد يُجبَرُ الشاعرُ أنْ يكونَ مُقيّدًا بقواعدَ تُدعى عمود الشعر فيضطر أحيانًا ليَأْتِيَ بجمعٍ لم يعهدْه الناسُ فيكونُ مُسوّغًا لكثرةِ تلك الجموع، أمّا الأعدادُ لكثرتها وقلتها فلها العِلّة بكثرة الجموع فإنْ كَانَ أقلَّ من عشرة سُمي جمع قلةٍ وجَاءَ عَلَى وزن من أوزان القلة وإذا كَانَ أكثر من عشرة جِيءَ بأوزان الكثر[1]، وهكذا، أمّا ما جَاءَ بكتابِ بِحَارِ الأَنْوارِ في أجزائِه المُختارةِ فعَلَى النحوِ الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: تعدد معاني الجموع في لفظ (الريّح)

لقد تعددتْ آراءُ اللغويين في أصلِ ودَلَالَةِ (الرِّيح)، فقِيلَ إنَّها مُشْتَقّةٌ من الْفِعْلِ (راحَ، يَريحُ، رِحْ، رَيْحًا) أو (راحَ، يَراحُ، رَحْ، رَوْحًا)، و(رائحٌ) هو اسمُ الفاعلِ، و(مَريح) اسم المفعول[2]، ولم تكتفِ تلك الاختلافات في أصل الكلمة بل تعدتها إلى الدَلَالَة والجمع فَهِيَ النَسِيمُ من الهواءِ مؤنث معَنوي، تجمع عند اللغويين على:

١- أرْوَاح: هو جمع تكسير جَاءَ عَلَى بناء من أبنية القلة عَلَى زِنَةِ (أَفْعَال)، إنْ كَانَ مفرده معتلَ العين، نَحْو: (سور) يُجمع عَلَى (أَسْوَار) و(روح) يجمع عَلَى (أَرْوَاح)، و(الأَرْوَاح) جمع الريح التي تسعد بهبوبها الرَّوح وتأتي بالراحة إليها، ((ريح: الرّيح: ياؤها واو صُيّرت ياء لانكسارِ ما قبلَها، وتصغيرها: رُوَيْحة، وجمعُها: رياح وأرواح))[3]؛ لِذا أُخذتِ الريحُ من (الرَّوْح) وأصلُها (رِوْح) فقُلِبَتِ

---

[1] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٣٧٨، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: ١٣٠-١٣٥.
[2] ينظر: معجم اللُّغَة الْعَرَبيَّة المعاصرة: ٢/ ٩٥٤.
[3] العين، مادة (روح): ٣/ ٢٩٢.

الواو ياءً لأنَّها ساكنةٌ قبلها حرفٌ مَكْسُورٌ، فقِيسَ ذَلِك الإقلاب بـ(وزن، ميزان)، و(وعد، ميعاد)[1]، كقول زهِيَر بن أبي سلمى[2]:

قِفْ بالدِّيارِ، التي لم يَعْفُها القِدَمُ بلى وَغيَّرها الأرواحُ والدِيَمُ

وجمع الجمع لـ(أرْوَاح) هو (أَرَاويح)[3]

٢- أرْيَاح: هو جمع تكسير جَاءَ عَلَى بناء من أبنيةِ القلة عَلَى زِنَةِ (أَفْعَال)، إنْ كَانَ مفردُه معتلَ العين، نَحْو: (بَيْتٌ) يُجمع عَلَى (أَبْيَات)، و(سَيْف) يُجمع عَلَى (أَسْيَاف)، فقِيسَ جمع (رَيْح) بجمع ما تقدّمَ من الجموع ليُجمعَ عَلَى (أَرْيَاح)[4]، فقِيلَ إنَّ جمعَ جمعِها هو (أراِيحُ)[5]؛ إذ إنَّ (أرياح) هو جمعٌ للريح فإنْ تعددتْ تلك الرياحُ واختلفتِ اتجاهاتها فقد استعملْنا جمعًا آخر يُدعى جمع الجمع[6].

٣- وقد ذكرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي للريح جمعًا واحدًا وَهُوَ (الأرايح) بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ((وَهُوَ الحامل لهذه الأرايح ينقلها من موضع إلى موضع ...ومنه هذه الريح الهابة فالريح تروح عَن الأجسام وتزجي السحاب من موضع إلى موضع ليعم نفعه حتى يستكثف فيمطر))[7]، إذ يَقُولُ: ((والارايح جمع للريح. وتزجي السحاب -عَلَى بناء الأفعال))[8].

فالريح اسمٌ دالٌ عَلَى الهواء ويجمع عَلَى (أرْيَاح) وجمع جمعها (أراِيحُ)، و(أرْواح) وجمع جمعها (أَرَاويح)، أمّا الجمع الَّذِي جَاءَ به الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فهُوَ (أَرَايح) ونظُنَّ أنَّ تلك اللَفْظَة مُختصة بما تنقله الريح من عطر جميل ونسيم هاب؛ لِذا لبست تلك اللَفْظَة ثوبًا مُنمقًا ناسب دَلَالَة نصِّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ امتزجتْ تلك الأرايحُ بما

---

[1] ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ٣٨٤

[2] ديوان زهِيَر بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ عليّ حسن فاعور: ١١٣، وورد في: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: ٦/ ٢٥٥٧، والزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ٣٨٤.

[3] ينظر: المخصص: ٢/ ٤١٢.

[4] ينظر: المخصص: ٢/ ٤١٢، والمُهذّب في علم التصريف: ١٦٩، ومُحاضرات في علم الصرف: ٢٢٨.

[5] ينظر: المغرب في ترتيب المعرب: ٢٠١.

[6] ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٨٦.

[7] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٢٠، وفي شرح أصول الكافي: (وتحمل الأراييح التي تقوي القلب والدماغ): ١/ ١٠٥.

[8] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٢٠.

تـروّحُ وتُـريحُ بهـا الأجسـام وتنقـل السـحابَ إلـى مواضـع لـيعم بهـا النفـع، أمّـا الأرَاويـح فتتناسب مع الرياح العاتية التي لا تأتي إلّا في موضعِ غضبٍ.

المَسْأَلَة الثانية: (أَواخي) جمع لـ(الآخِيَّة)

أواخـي جمـع جِـيءَ عَلَـى صِـيغَةِ منتهـى الجمـوع، ويختلـفُ عَـن جمـع التكسـير بوجـود ألـفٍ مسـبوقة بحـرفين ويتلوهـا حرفـان أو ثلاثـة أحـرف عَلَـى زِنَـةِ (فواعـل وفواعيـل) إن كَـانَ الاسـم أو الصـفة عَلَـى زِنَـةِ (فَاعِلَـة)، نَحْـو: (ناصـية) يجمـع عَلَـى (نواصـي أو نـواصٍ) و(قائمـة) يجمـع عَلَـى (قـوائم) و(آخِيَّـةُ) يجمـع عَلَـى (أواخـي أو أواخٍ)[1]، ((وَالْجَمْـعُ الْأَوَاخِـيُّ بِالتَّشْـدِيدِ لِلتَّشْـدِيدِ وَبِـالتَّخْفِيفِ لِلتَّخْفِيـفِ وَجَمْعُهَـا أَوَاخٍ مِثْـلُ نَاصِـيَةٍ وَنَـوَاصٍ وَهَكَـذَا كُـلُّ جَمْـعٍ وَاحِـدُهُ مُثَقَّـلٌ وَأَخَيْـتُ لِلدَّابَّـةِ تَأْخِيَـةً صَـنَعْت لَهَـا آخِيَّـةً وَرَبَطْتهَـا بِهَـا))[2]، يقـال[3] أنَّ الآخيـة اسـم أُخـذَ مـن أخٍ وأخـوةٍ وأخـوان وأخـوة وإخـاء، ((تأخَّيـتُ أخـاً، وتوخيـتُ؛ لأنـك تقـول: آخيـتُ وواخيـتُ، ...، ويقـال: تأبَّيـتُ أبـاً، وتأمَّمـت أمّـاً، وتأمَّيـت أَمـةً، وتعمَّمـتُ عمَّـاً، وتخوَّلـت خـالاً))[4] فجَـازَ قولـك: آخَيْتُـهُ، عَلَـى الأصـلِ، فاشـتركتْ دَلَالَـةُ صـلةِ القربـى للأخـوة بـذَلِك الحبـلِ الَّـذِي يـربطُ إلـى وتـدٍ فـي (أَخَّيْـتُ) ؛ لِـذا سُـمِيَ الوتـدُ بـ(آخيّة)، فاشْـتُقَّ مـن (آخِيَّـة العـود) وجُمِـعَ عَلَـى أواخـيّ، وهَـذَا أحـد احتمـالين اتّبـع بهمـا الْعَلَّامَـة المجلسـي الفيـروز آبـادي بقَـوْل الإمَـامِ البـاقر (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((إن رسـول الله صـلى الله عليـه وآلـه أنـال فـي النـاس وأنـال وأنـال، وإنـا أهـل البيـت عـرى الأمـر وأواخيـه وضـياؤه))**[5]، وأخيّـة مفـرد عَلَـى زِنَـةِ (فَعِيلَـة) تجمـع عَلَـى أواخـي عَلَـى زِنَـةِ (فواعـل) أو عَلَـى زِنَـةِ (فواعيـل)[6]إن كَانَـت مشـددة اليـاء، فـاتّبع المجلسـي صـاحب القـاموس المحـيط بقولـه: **((والأخيـة كأبيـة ويخفـف عـود فـي حـائط أو فـي حبـل يـدفن طرفـاه فـي الأرض ويبـرز وسـطه كالحلقـة تشـد فيهـا الدابـة،**

---

[1] ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٥٠، ومُحاضرات في علم الصرف: ٢٣٩.
[2] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (أخو): ١/ ٨.
[3] ينظر: العين، مادة (أخو): ٤/ ٣١٩، ومعجم ديوان الأدب: ٤/ ٢٣٠.
[4] الغريب المصنف، الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ): ١/ ٤٠١.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢١٤، وينظر: مُستدرك الوسائل: ١٧/ ٣٣٨.
[6] ينظر: الكتاب: ٤/ ٤١٥، ٤١٦.

والجمع أخايا وأواخي ذكره الفيروز آبادي[١]، أي بنا يشد ويستحكم أمر الدين ولا يفارقنا علمه))[٢].

ويجوزُ أنْ تكونَ لَفْظَةُ (آخيَّة) مجموعةً عَلَى (أخَايَا) عند الْعَلَّامَةِ فيما اتَّبعَ به الفيروز آبادي، وعُدَّ هَذَا الجمع غير قِيَاسي كجمع خَطَايا[٣]؛ لأنَّ الأصل (أخائئ) عَلَى زِنَةِ (فعائل) فعندما ألتقتِ الهمزتان قُلِبَتْ ثانيهما ياءً؛ لكسر ما قبلها، فحدثَ الاستثقال وصارَ الجمعُ ثقِيلَا؛ لِذا قُلِبَتِ الأولى إلى ياءٍ لخفتها بين ألفين وصارتِ الثانية ألفًا[٤].

المَسْأَلَة الثالثة: (المطايا) و(المَطِيُّ) جمع للفظ (المَطِيَّة)

تجمع لَفْظَة (المَطِيَّة) عند اللغويين على:

١- المَطِيُّ هُوَ جمعُ تكسيرٍ للكثرة لمفردة المَطِيَّة سماعي غير قِيَاسي، كجمع مفردتي (كلب وعبد) وجمعهما عَلَى (كليب وعبيد) عَلَى زِنَةِ (فَعِيل) وَهُوَ جمع قليل استعماله، فقِيسَ جمع (المَطِيّ) عَلَى جمعِ (الضأن والمعز) وجمعهما عَلَى (الضئين والمعيز)[٥]، وعُدَّ اسمَ جمعٍ عند بَعْض اللغويين لا جمعًا[٦]، وَهُوَ دالٌ عَلَى أكثر من اثنين أو اثنتين، لَيْسَ للاسم المجموع بها مفردٌ، عَلَى الرَّغْمِ من مَجِيء ألفاظها عَلَى أوزان مُنتهى الجموع، نَحْو: أبابيل، جَاءَت عَلَى زِنَةِ (أفاعيل)، لكن لَيْسَ لها مفرد، ولَفْظَة (أعراب) عَلَى زِنَةِ (أفعال)، ولفظتا (جماعة، وقوم) لَيْسَ لهن مفردٌ[٧]، وتبعتْ لَفْظَةُ (المَطِيّ) تلك الألفاظ عند بَعْض اللغويين[٨].

٢- مَطَايَا هُوَ جمع تكسير جَاءَ عَلَى بناءٍ من أبنية مُنتهى الجموع عَلَى زِنَةِ (فَعَالى) ويطرد في هَذَا الجمع من كَانَ مؤنثًا لا مُذكر له قد انتهى مفرده بألف مقصورة، نَحْو: (صحراء) يجمع عَلَى (صَحَارى) أو كَانَ وصفًا عَلَى زِنَةِ (فعلان)، نَحْو:

---

[١] القاموس المحيط: ١٢٥٨.
[٢] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢١٤.
[٣] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣٠، ولسان العرب، مادة (أخا): ١٤/ ٢٣.
[٤] ينظر: الكتاب: ٤/ ٤١٦، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (خطأ): ١/ ٤٨.
[٥] ينظر: شرح التسهِيل، ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ): ٩/ ٤٧٩٤.
[٦] ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٣٢٣.
[٧] ينظر: محاضرات في علم الصرف: ٢٤٣.
[٨] ينظر: تصريف الأسماء، الأستاذ محمّد الطنطاوي: ٢٣٤.

(عطشان) يجمع عَلَى (عَطَاشى)[١]، أما جمعُ (مَطَايا) فعَلَى زِنَةِ (فَعَالى) إلّا أنْ أصله (فعائل) ولكنها عُومِلَتْ مُعاملة (خطيَّة) وجمعها (خطايا) وأصل جمعهما (مطائئ) و(خطائئ) فالتقتِ الهمزتان وصارَ استثقالًا في اللسان فقُلِبَتِ الأولى ياءً ومُدَّتِ الثانيةُ ألفًا فصارتْ (مَطَايَا) و(خَطَايَا)[٢].

وبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي هذين الجمعين بقول أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((خذوا عَني كلمات لو ركبتم[٣]المطيّ فأنضيتموها لم تصيبوا مثلهن: ألا يرجو أحد إلا ربه، ولا يخاف إلا ذنبه))**[٤]، ليجوز عنده أنْ تُجمع مفردة (المَطِيَّة) عَلَى (المَطِيّ) و(المَطَايَا)؛ إذ يَقُولُ: **((المطي عَلَى فَعِيل والمطايا هما جمعان للمطية وهِيَ الدابة تسرع في سيرها))**[٥].

فالمَطِيُّ اسمٌ للجمعِ إنْ قُصِدَ كُلُّ دابةٍ تُمتطى ويركبُ عَلَى ظهرِها من الإبلِ والخيلِ والحميرِ والبغالِ فيكونُ جمعُها كجمعِ قوم ونساء؛ فتضمنَتْ معَنى اسم الجمع لا مفرد لها من لفظها[٦]، أما لو أُريدَ بها جمعُ دابةٍ من دوابِ الإبل أو الخيل فيكون جمعها مَطَايَا.

لقد أوصَى أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أصحابَه بِبَعْضِ الكلمات مُفسّرًا أنَّكم مهما أجهدْتَم ذهنَكم وتفكيرَكم، ومهما جعلْتَم علمَكم وما تعلمتموه لن تصلوا إلى أعتابِ بابِ تلك الكلمات، فقاسَ أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أداةَ أصحابِه للوصول إلى مغزى هذه الكلمات كالَّذِي يُتعب ويهزل مَطِيَّته للوصول إلى مرادِه ولم يصلْ إليه كظَمْآن اتّبع سرابًا في صحراءَ.

---

[١] ينظر: تصريف الأسماء: ٢٣٠، ومُحاضرات في علم الصرف: ٢٤٠، ٢٤١.
[٢] ينظر: الكتاب: ٤١٦، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (خطأ):١/ ٤٨.
[٣] - (وأتعبتم المطي لأضنيتموهن) في مستدرك الوسائل: ٢/ ٤٠٢.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٥، وينظر: الخصال: ١/ ٣١٥.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٥.
[٦] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي: ٢/ ٢٠٤.

المَسْأَلَة الرابعة: يُجمعُ لفظ (الكور) عَلَى (أكوار)

الأَكْوَارُ هو جمعُ تكسيرٍ عَلَى بناءِ القلة عَلَى زِنَةِ (أَفْعَال)، جَاءَتْ مفردتُه بعينٍ مُعتلة، نَحْو: باب يُجمع عَلَى أَبْوَاب، ودين يُجمع عَلَى أَدْيَان، وثوب يُجمع عَلَى أَثْوَاب، وسور يُجمع عَلَى أَسْوَار، وكَوْر يُجمع عَلَى أَكْوَار[1]، والكورُ هو قطيعٌ من البقرة والإبل كقولِ أبي ذُؤَيبٍ[2]:

ولا شَبوبٌ من الثِّيرانِ أفْرَدَه عَن كورِهِ كثرَة الإغْراءَ والطَّرَدُ

وبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي دَلَالَةَ جمعِ (الأكوار) فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد لله مدير الأدوار ومعيد الأكوار طبقا عَن طبق وعالما بعد عالم ليجزي الَّذِين أساؤوا بما عملوا ويجزي الَّذِين أحسنوا بالحسنى))**[3]، وسُمعتْ مَضْمُومةً (كاف الكُوْر) كثيرًا وجِيءَ بها مَفْتُوحةً (الكَوْر)[4]وَهُوَ قليلٌ، وخطأ عند بَعْضِهم، ((الأَكْوارُ: جَمْعُ كُور، بِالضَّمِّ، وَهُوَ رَحْل النَّاقَةِ بأداتِه، وَهُوَ كالسَّرْج وآلَتِه لِلْفرس وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَفتح الْكَافَ، وَهُوَ خَطَأ))[5]فالْعَلَّامَةُ المجلسي بقِيَاسِ ابنِ الأثير لَمْ يَكُنْ صائبًا؛ حيثُ ألزمَ بفتح (الكاف) في (الكور)؛ إذ يَقُولُ: **((والأكوار جمع كور بالفتح، وَهُوَ الجماعة الكثيرة من الإبل والقطيع من الغنم، ويقال: كل دور كور. والمراد إما استيناف قرن بعد قرن وزمان بعد زمان، أو إعادة أهل الأكوار والأدوار جميعا في القيامة، والأول أظهر))**[6]، إنَّ الحكمَ الَّذِي جَاءَ به ابنُ الأثيرِ لَمْ يَكُنْ حكمًا مُطَّردًا عند أغلبِ اللغويين بل وجدْنا الكافَ مَفْتُوحةً عند أهلِ اللُّغَةِ القدامى كأبي محمّدٍ ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت: ١٣هـ)؛ إذ يَقُولُ: ((والكَوْرُ: الإبلُ الكثيرةُ العظيمةُ، والجمعُ أكوارٌ))[7].

لقد تعددَتْ معاني لَفْظَةِ الكورِ ولكنَّ دَلَالَةَ النصِّ هِيَ من تُعطي الحقيقةَ وتُبيّنَ ما استترَ؛ حيث إنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد قسّمَ الخلائقَ مبتدأً بالخاص لينتهِيَ بما هو عامٌ؛

---

[1] ينظر: شرح أبيات سيبويهِ: ٢/ ١٢٦، والمُهذّب في علم التصريف: ١٦٩.
[2] ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي: ١/ ١٢٦.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٩٠، وينظر: توحيد المفضل: ٩٢.
[4] ينظر: الفرق، أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٤٨هـ): ٢٥١.
[5] النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/ ٢٠٨، ٢٠٩.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٩٢.
[7] الفرق، أبو محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي: ٨٣

إذ بدأ بالأدوار والأثر هو جزءٌ من الكورِ كدَلَالَةِ طابقٍ واحدٍ من بنايةٍ لها أكثرُ من طابقٍ أو دَورٍ، ليكونَ الأثر مُتمثلًا بالطابق ويكونُ الكورُ هِيَ تلك البنايةُ، وأنتهى بالعالَمِ الَّذِي تُجمع عنده الأدوار والأكوار، ليكونَ العالَمُ كدَلَالَة المدينةِ وما تحملُه من الخلائق.

المَسْأَلَة الخامسة: جمع (الأمهات، والأمات) بين العاقلات وغيرهن

الأمٌّ لفظٌ مفردٌ يُجمَعُ في الناس عَلَى أمهاتٍ أكثر عند العربِ من أمّاتِ والعكس جائزٌ، أمّا (الهاء) فقِيلَ أنَّها زائدةٌ بدليلِ عدم وجودِها في لَفْظَةِ الأمومةِ، وقد ذُكرَ أنَّها أَصْلِيَّةٌ بدليلِ وجودِها في لَفْظَةِ (تأمهتْ) كونها عَلَى زِنَةِ (تفعَّلتْ)[1]، وقِيلَ أنَّ تلك الهاء هِيَ هاء السكت في نداء الأمّ كقولك: يا أمّاه اقبلي، فإنَّك تأتي بهاء السكت، وبَعْضُ العرب يحذفُ الألفَ ويبقي عَلَى تلك الهاء؛ لِذا يُشّبهها بـ(تاء التأنيث) ويناديها بـ(يا أمتِ) كقولك في (يا أبتِ)[2]، فعُوملتْ تلك اللَفْظَة مُعاملة الاسم المؤنث وجُمِعتْ عَلَى صِيغتِهِ بإضافة الألف والتاء في آخره، وَهُوَ مذهب الْعَلَّامَة المجلسي في بيانِ قَوْلِ الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فأما ما كَانَ منها ضعيفا لا نهوض فيه كمثل فراخ الحمام واليمام والحمر فقد جعل في الأمهات فضل عطف عَلَيْهَا فصارت تمج الطعام في أفواهها بعدما توعيه حواصلها))**[3].

إنَّ أغلبَ لغويي العرب لم يقطعوا القول في أصلِ الجمعين فيجوزُ عندهم الجمعان؛ إذ يذهبون إلى كثرة الاستعمال وقلتِه، أمّا الْعَلَّامَةُ المجلسي فيذهبُ ويقطعُ قولَه أنَّ (الأمات) هِيَ جمع لـلأمِ غيرِ العاقلة من البهائمِ والأمهاتُ هِيَ جمعُ للعاقلات من النساء، عَلَى الرَّغْمِ من استعمالِه للفعل (قِيلَ)، ألّا أنّهُ قد اختارَهُ؛ إذ يَقُولُ: ((والأمات جمع الأم، وقِيلَ: إنما تستعمل في البهائم، وأما في الناس فيقال: أمهات))[4].

أمّا ما جَاءَ فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فهُوَ مُنافٍ لِما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي من الاختيار؛ لأنَّهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) جَاءَ بلَفْظَةِ الأمهات مع ذكر بَعْضِ الطيورِ، والطيورُ مما لا يُعقلُ، ونجدُ تلك اللَفْظَةَ في مقامِ ذكرِ النساء العاقلات في القرآن الكريم ومنه:

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٥.
[2] ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه، النووي (ت: ٦٧٦هـ): ٢٥٣.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣: ٩٣، وينظر: توحيد المفضل: ٩٨.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٩٥.

﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[1]، ولم نجدْ فيه وجودًا للَفْظَة أماتِ.

أمّا ما نراهُ فإنَّ الجمعين قد أُستعملا في اللُّغَةِ، فإنْ كَانَ في النصِّ شيءٌ من الحُبِّ والودِّ والعاطفةِ فسوف يَجِيءُ بجمع أمهاتِ وإنْ لَمْ يَكُنْ فيه ما تقدّمَ يؤتى بأماتِ، للعاقل كَانَ أم للبهِيَمة.

المَسْأَلَة السادسة: جمع (المرئي) هو (المرائي)

المِرْآةُ هِيَ مَصْدَرُ للأشياء المَرْئِيّة، وَهُوَ اسم آلة من (رأَى، يَرَى، رَه، رُؤيةً) عَلَى زِنَةِ (مِفْعَلَة) جَاءَتْ ياؤُها مُحركةً وسُبقتْ بحرفٍ مَفْتُوحٍ فقُلِبَتْ ألفًا فأصبحتْ (مِرْأاة) ومُدّتْ لتكونَ (مرْآة)، و(راءٍ) اسم الفاعل لها، و(مَرئِيّ) اسم مفعولها[2]، وتُجمعُ في اللُّغَةِ على:

١- المَرَائي جمع تكسير جِيءَ للكثرة، وَهُوَ بناءٌ من أبنية مُنتهى الجموع قِيَاسي عَلَى زِنَةِ (مَفَاعل)، ويجمع عَلَى (مراءٍ) كـ(مُراعٍ)[3].
٢- مرَايا هو جمع للمرآة عُدَّ غير قِيَاسي وخطأً عند بَعْض اللغويين، ((والعوام يَقُولُونَ فِي جمع الْمرْآة: مَرَايَا، وَهُوَ خطأ))[4]، فإنْ خُفِفَتْ همزتُها جَازَ جمعُها عند الخليلِ بنِ أحمد عَلَى (مَرَايَا)؛ إذ يَقُولُ: ((والمِرآة: التي يُنْظَرُ فيها والجميع: المَرائي، ومن لَيّن الهَمْزة قال: المرايا))[5]

والمَرْآةُ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقول أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مَفْتُوح الميم: **((الحمد لله الَّذِي لا تدركه الشواهد، ولا تحويه المشاهد، ولا تراه النواظر، ولا تحجبه**

---

[1] الأحزاب: ٦.
[2] ينظر: تهذيب اللُّغَة: ١٥/ ٢٢٩، والمفتاح في الصرف: ٨٢، والإبانة في اللُّغَة الْعَرَبيَّة، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري: ٤/ ٣١٢
[3] ينظر: تهذيب اللُّغَة: ١٥/ ٢٠٣، وتمهِيَد القواعد بشرح تسهِيَل الفوائد: ١٠/ ٥٠٣١.
[4] تهذيب اللُّغَة: ١٥/ ٢٠٤.
[5] العين، مادة (رأي): ٨/ ٣٠٨.

السواتر، الدال عَلَى قدمه بحدوث خلقه، ... تتلقاه الأذهان لا بمشاعرة، وتشهد له المرائي لا بمحاضرة، لم تحط به الأوهام بل تجلى لها بها، وبها امتنع منها))[1].

لقد اختلفَ اللغويون بمفردِ جمع المرائي، أمَفْتُوحةً كَانَت ميم (المرآة) أم مَكْسُورة؟ فمنهم من كسر ميمها، وجمعها عَلَى مرائي، ((والمِرآة: التي يُنْظَرُ فيها والجميع: المَرائي))[2]، ((وَجمع المِرآة: مَرَاءٍ، بِوَزْن مَرَاعٍ))[3] ومنهم من عدَّها مَفْتُوحةً ((الْمَرْآةُ مِثْلُ الْمِرْعَاةِ فِي الْوَزْنِ، وَثَلَاثُ مَرَاءٍ، مِثْلُ مَرَاعٍ))[4]، واتَّبعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي من جمع المرآة مَفْتُوحة الميم عَلَى مَرَائِي إذ يَقُولُ: **((والمرائي جمع مرآة بفتح الميم من قولهم: هو حسن في مرآة عيني يعَني أن الرؤية تشهد بوجوده تعالى من غير محاضرة منه للحواس))**[5].

فأجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي في ذَلِك الاختيار؛ لأنَّها لو كُسرَتْ لصَارَتْ اسمَ آلةٍ والإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم يقصدِ المِرآة، بل المَرْآة؛ لأنَّ المرئي والمُدرك من الأشياء يُجمعُ عَلَى المَرَائي، ((وتشهد له المرائي لا بمحاضرة المرائي جمع مرئي وَهُوَ الشي ء المدرك بالبصر يقول المرئيات تشهد بوجود الباري))[6]، وجَازَ عنده أنْ يكونَ المرائي جمعًا للمرئي والمحسوسات من الأشياء؛ حيث إنَّها تشهد بوجودِه –عَزَّ شأنُه-فالأثرُ يدلُ عَلَى المسير والحدث يدل عَلَى المُحدِث؛ إذ يَقُولُ: ((ويحتمل أنْ يكونَ جمع مرئي أي المرئيات تشهد بوجوده وصفاته الكمالية، من غير أنْ يكونَ حاضرا عندها محسوسا معها))[7].

المَسْأَلَة السابعة: لفظا (الحقّ، والحقّة)

(الحقُّ) لفظٌ تعددتْ معانيه وجموعه بتعدد حركة الحاء فيه، فإنْ كَانَتْ مَفْتُوحةً (الحَقُّ) فهُوَ ما دلَّ عَلَى شيءٍ كَانَ ضد الباطل، ويُجمعُ عَلَى (الحقوق، وحِقَاق)، أمّا إن

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦١، وينظر: نهج البلاغة: ٣٣٨، وموسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ٦/ ٨٦.
[2] العين: ٨/ ٣٠٨.
[3] تهذيب اللُّغَة، مادة (مري مرو): ١٥/ ٢٠٣.
[4] غريب الحديث، إبراهِيَم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ): ١/ ١٠٢.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦١.
[6] شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٣/ ٤٩.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦١.

كُسرتْ حاءُ (الحِقّ) فهُوَ ذكرُ الإبلِ الَّذِي تعدى ثلاث سنواتٍ ويكونُ جاهزًا لحمل المؤن، وأُنثاه هِيَ (حِقّة) ويُجمعُ عَلَى (حِقَاق) وَهُوَ غيرُ قِيَاسي عند ابنِ سيده[1]، و(حُقُق) بِضَمّتين كجمع لفظ (كِتَاب) عَلَى (كُتُب)، أمّا إنْ كَانَ لفظُ (الحُقّ) مَضْمُومَ الحاء فهُوَ وعاءٌ يُصنعُ من عاج أو زجاج، أو هو رأسُ الفخذِ أو الورك، ويُجمعُ عَلَى (أحقاق، وحِقَاق، وحقوق)، والحُقّةُ هِيَ لفظٌ دلَّ عَلَى ما دلَّ عليه لفظُ الحُقّ فهُوَ اسمٌ أو مَصْدَرٌ، وَهُوَ وعاءٌ من العاج أو رأس الفخذ أو الورك[2]، ويُجمعُ على:

١- حِقَاق: هو جمعُ تكسيرٍ جِيءَ للكثرة مسموعًا لا قِيَاس له، إنْ كَانَ مفرده مُضَعَّفا، نَحْو: قُبَّة تُجمعُ عَلَى قِبَاب، وجلَّة تُجمعُ عَلَى جِلَالٍ، وحُقّة تُجمعُ عَلَى حِقَاق[3].

٢- حُقُق: هو جمع تكسير جِيءَ به للكثرة عَلَى زِنَةِ فُعُل، نَحْو: قضيب يجمع عَلَى قُضُب، وكِتَاب يُجمع عَلَى كُتُب، وصبور يُجمع عَلَى صُبُر، وحُقّة يُجمع عَلَى حُقُق.

٣- حُقٌّ: هو جمعُ تكسيرٍ جِيءَ به للكثرة عَلَى زِنَةِ فُعْل، نَحْو: أصم يُجمع عَلَى صُمّ، وأبكم يُجمعُ عَلَى بُكْم، وحُقّة يُجمعُ عَلَى حُقّ.

وذكرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي جمعَ لفظِ الحُقّةِ فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قوله: **((أيها السائل اعلم أن من شبه ربنا الجليل بتباين أعضاء خلقه، وبتلاحم أحقاق مفاصلهم المحتجبة بتدبير حكمته أنه لم يعقد غيب ضميره عَلَى معرفته وَلَمْ يُبَاشِرْ قَلْبَهُ الْيَقِينُ))**[4]، إذ جعلَ الْعَلَّامَةُ أحْقَاقَ جمعًا للفظِ الحُقّةِ وفي الحقيقة أنَّهُ جمعٌ للفظِ الحُقّ ولَيْسَ للحُقّةِ؛ إذ يَقُولُ: **((الحُقّة: والجمع أحقاق وحِقَاق بالكسر أي من شبهه بخلقه في ربط مفاصلهم، ودخول بَعْضها في بَعْض، وشدة ارتباطها واستحكامها، وكون المفاصل محتجبة بما يسترها ويكتنفها من اللحم والجلد))**[5]، فهَذَا ابنُ سيدَهْ ينقضُ ما جَاءَ به الْعَلَّامَةُ المجلسي من اختيار؛ إذ يَقُولُ: ((وجمْعُ الحُقّ أحْقاقٌ وحِقاقٌ. وجَمْعُ الحُقَّةِ حُقَقٌ))[6]، فضلا على ذَلِك أنَّ لَفْظَةَ أحقاقٍ فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ

---

[1] ينظر: المخصص: ٢/ ١٣٦.
[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (حقق): ٤/ ١٤٦٠، والمحكم والمحيط الأعظم، مادة (حققَ): ٢/ ٤٧٦
[3] ينظر: شرح كتاب سيبويهِ: ٤/ ٣١٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: ٣٢١.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٦.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٨٣.
[6] المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٤٧٦، وينظر: المعجم الوسيط: ١/ ١٨٨.

السَّلَامُ) لم ترْدْ عَلَى تلك الصِيغَة، بل جَاءَتْ عَلَى صِيغَةِ حِقَاقٍ(١)، فلو كَانَتْ أحْقَاقُ لوجب كونها جمعًا للحُقِّ ولَيْسَ للحُقةِ؛ لأنَّها لا تُجمعُ عَلَى أحْقَاقٍ.

إنَّ دَلَالَة سياق نصِّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) تجبرنا عَلَى ألّا نختارَ غيرَ لفظِ الحُقِّ؛ لأنَّه (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد وصفَ من يُشبّه اللهَ –عَزَّ شأنُه-بتباين أعضائِه وتركيب رؤوس أفخاذه ومفاصله ووركه فقد غيّبَ ضميرَه عَن معرفتِه، ولم يتيقنْ قلبُه؛ لِذا جَازَ أنْ يكونَ (حِقَاق) لا (أحْقَاق) جمعًا لـ(حُقّة).

(١) وردت (حِقَاق) في كتاب نهج البلاغة: ١٥٢، وموسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ٦/ ١٢٩.

الفصل الثاني

المباحثُ النحويةُ في بحارِ الأنوارِ

المباحثُ النحويةُ في بحارِ الأنوارِ

النحو هو قصدُ صوابٍ تبتغيه[1]، ومَنْ أرادَ تقويم منهج أو تعبيد طريق نشد النحو، فهُوَ القِيَاسُ والمُوجَّهُ والجوادُ التي يمتطيها مَنْ أرادَ الخلاصَ، أمّا مباحثُهُ فَهِيَ التي نُثِرَتْ في أجزاء البحار المُختارة لتأتيَ في مقدِّمةِ المباحث اللغوية ذكرًا في الأجزاء المختارة وقُسِمَتْ عَلَى مباحث نَحْوية كَانَ أولُها الأسماء وثانيها التركيب والثالث قد خصَّ أساليبَ اللُّغَةِ ويمكن توضيحُها عَلَى النحو الآتي:

المبحث الأول: المباحث النحوية في الأسماء

الاسمُ هو العمدةُ الدالُ عَلَى معَنى مُجَرَّدٍ بنفسِهِ غير مقترنٍ؛ لِذا أُسندَ إليه وعُرِفَ به[2]، وجَازَ فيه الرفعُ والنصبُ والجرّ إنْ كَانَ مُعربًا أو في محلِ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ إن كَانَ مبنيًا، فقُسِمَ هَذَا المبحث عَلَى مطالب ابتدأَ بالمرفوعات وأُردِفَ بالمنصوبات وذُيِلَ بالمجرورات وجاءتْ عَلَى النحو الآتي:

المطلب الأول: المرفوعات

الرفعُ هو ارتفاعُ شيءٍ عَلَى آخر موضوع فهُوَ من الرُقي والعلو[3]، فقاسَ أهلُ النحو دَلَالَةَ هَذَا المُصطلح وأطلقوها عَلَى المرفوع من الألفاظ لِما تحملُهُ تلك الألفاظُ من إصالةٍ، والمرفوعاتُ هِيَ المبتدأُ وخبرُه والفاعلُ ونائبُهُ واسمُ الأفعالِ الناقصة والمُشبهات به وخبر الأحرف المُشبهة والمُشبهة بها والتوابعُ المرفوعةُ، واُختلفَ في أصلِها فقِيلَ المبتدأ وخبره والباقيات محمول عليهما، وقِيلَ الفاعلُ لأنَّه لفظي والبقية محمول عليه[4]، ولَمَّا تفحّصْنا أجزاء البحار المُختارة وجدناها الأكثر وجودًا؛ لِذا قدمناها كما قدمها النحويون في مؤلفاتِهم، وقسمناها عَلَى مسائلَ يمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

---

(1) ينظر: العين، مادة (نحو): ٣/ ٣٠٢، وجمهرة اللُّغَة: ١/ ٥٧٥.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٣.

(3) ينظر: مقاييس اللُّغَة، مادة (رفعَ): ٢/ ٤٢٣.

(4) ينظر: الأجرومية: ١١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ١/ ٢٧٥، والكليات: ١٢٥.

المَسْأَلَة الأولى: المبتدأ المعرفة المتأخر عَن خبره

المبتدأُ اسمٌ دلَّ عَلَى ذاتٍ محدّثٌ عَنها مرفوعٌ يعملُ مع خبرِه جملةً ذات معَنى مُفيدٍ، فهُوَ اسمٌ لا فعلٌ يَجِيءُ ملفوظًا أو مُقدّرًا كالمَصْدَر المؤول من (أنْ والْفِعْل)[1]نَحْو: أنْ تُجاهدوا الكفارَ خيرٌ لكم من القعودِ، وتقدير ذَلِك: مُجاهدتُكم الكفارَ خيرٌ لكم من القعودِ، وعُدَّ مبتدأً لابتداء الكلام به، والأصل فيه أنْ يكونَ معرفةً؛ لأنّ النكرةَ لا تبرر الإخبار عَنها في الغالب[2]، ويتأخر في اللفظ لدواعٍ معَنويةٍ دلاليةٍ، وبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مَجِيء المبتدأ فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فلذَلِك عندنا معان وتصاريف لذَلِك ما يسعنا ويسعكم، ولا يخالفُ شيءٌ منه الحقّ ولا يضاده، والحمدُ لله رب العالمين.))**[3]؛ إذ جعلَ اسمَ الموصول (ما) مبتدأً مسبوقًا بخبره الظرف (عندنا)؛ إذ يَقُولُ: **((قوله عليه السلام: لذَلِك ما يسعنا الموصول مبتدأ والظرف خبره))**[4]، وتقدير الكلام عند الْعَلَّامَةِ (ما يسعَنا ويسعكم عندنا) فقُدِرَ تقديم الخبر الظرف عَلَى اسم الموصول المبتدأ المعرفة.

والأصلُ في الخبر التأخير؛ لأنَّهُ وصفٌ في المعَنى وجَازَ تقديمه إنْ لم يحصلِ الضرر، نَحْو (عربيٌ أنا)، ومُنِعَ التقديم في مواضعَ[5].

ويُلزم تقديم الخبر عَلَى المبتدأ لمسوغاتٍ منها مَجِيء المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، نَحْو: في الدار رجلٌ، أو أنْ يكونَ في الخبر ضميرٌ يعودُ عَلَى بَعْضِ المبتدأ لِئَلّا يعودَ الضمير عَلَى المتأخر لفظًا، نَحْو: في الدار صاحبُها، أو أنْ يكونَ الخبرُ من الألفاظِ التي لها الصدارةُ في الكلامِ، نَحْو: أينَ أخوكَ[6]، فلَمْ يَكُنْ تقديمُ الخبرِ شبه الجملة الظرفية (عندنا) فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مسوغًا من المسوغاتِ السابقة، ولَمْ يَكُنْ تقديمُه عَلَى المبتدأ واجبًا، فما علةُ تقديمِه؟

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٧٩.
[2] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٨٠.
[3] بِحَار الأنْوار: ٢/ ٢٤٨، وينظر: وسائل الشيعة: ٤/ ٦٢.
[4] بِحَار الأنْوار: ٢/ ٢٤٩
[5] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/٤٨٢-٤٨٤.
[6] ينظر: المصدرُ نفسُهُ: ١/٤٨٤-٤٨٥.

لقد ذكرَ النحويون[١] مسوغات التقديم الواجب أمّا التقديمُ الجائز ففيه علٌ دلاليةٌ غرضها التخصيص والاهتمام، فلما تقدّمَ الخبرُ الظرف (عندنا) عَلَى المبتدأ المعرفة فغايتُهُ التخصيص والاهتمام، فلو جَاءَ كلامُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بتقديمِ المبتدأ المعرفة نَحْو: ما يسعَنا ويسعكم عندنا، لأعطى هَذَا التركيب دَلَالَةً عامة مفادها أنّ الَّذِي يسعَنا ويسعكم عندنا أو عند غيرِنا، أمّا دَلَالَةُ التركيبِ بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (عندنا ما يسعَنا ويسعكم) فَهِيَ دَلَالَةُ تخصيصٍ لا عموم فيها؛ إذ ما يسعَنا ويسعكم عندنا لا عند غيرِنا.

المَسْأَلَة الثانية: اشْتِقَاق خبر المبتدأ

المبتدأُ والخبرُ تركيبان مترافعان مسندان لا يكتملُ المعَنى في أغلبِ المواضع إلّا بذكرهما معًا، ويأتي الخبر اسمًا ظاهرًا أو جملة جَازَ تقديره بمشتق لبيان الدَلَالَة والمعَنى كاشْتِقَاق الخبر عند المجلسي فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد لله الواحد الأحد الصمد المتفرد الَّذِي لا من شيء كَانَ، ولا من شيء خلق ما كَانَ، قدرته بان بها من الأشياء، وبانت الأشياء منه))**[٢]؛ حيث جعلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي قدرتَه مبتدأً[٣]، و(بانَ بها) خبره مقدّره باسم فاعل (كافية)؛ إذ يَقُولُ: **((قدرته مبتدأ وبان بها خبره، أو خبره كافية فكَانَت جملة استئنافية))**[٤]، وجِيءَ بلفظِ قدرتِهِ في بَعْضِ النسخ عَلَى هِيَأة قدرةٍ[٥]، اسم نكرة أُعرب مبتدأً حُذِفَ خبره أو خبرًا حُذِفَ مبتدأه[٦]، وقدّرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي (كافيةً) محل الخبر (بانَ بها) ولم يشتقّ اسم الفاعل من (بانَ).

وسائلٍ يسألُ ما علةُ هَذَا التقدير؟ حيث كَانَ من الأولى اشْتِقَاق اسم الفاعل من أحرف الْفِعْل ويكون الكلام والتقدير (قدرتُه بائنةٌ) محل (قدرتُه كافيةٌ)، فيُلتمسُ له العذرُ؛ لأنَّهُ جعلَ تلك الجملة استئنافية جوابًا لسائلٍ: كَيْفَ خلق الموجودات من عدم؟ إذ يَقُولُ: **((فكَانَ**

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٣٤، ٢٣٥، ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٠٣-١١٠٧.

[٢] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦٩، وينظر: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، الشيخ المحمودي: ٣/ ٣٥٢.

[٣] ينظر: الغارات، أبو اسحق إبراهِيَم بن محمد الثقفى الكوفي (ت: ٢٨٣هـ): ٢/ ٧٣٤.

[٤] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧١.

[٥] ينظر: موسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ٦/ ١٣٨، الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر: ١/ ٢٠٩، ونهج السعادة، الشيخ المحمودي: ٢/ ٢٢٣.

[٦] ينظر: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ٢/ ٣٤٧.

سائلًا سأل وقال: فكَيْفَ خلق لا من شيء؟ فأجاب: بأن قدرته كافية))[1]فجِيءَ بخبرٍ ناسبَ مقام السؤال فقَرُبَ من المعَنى والدَلَالَة؛ فدَلَالَةُ الكافيةِ هِيَ دَلَالَةُ القدرةِ والسطوةِ، والسائلُ قد سألَ عَن مَصْدَرِ الخلقِ لا عَن مَصْدَرِ الإبانةِ والظهورِ، فضلا على ذَلِك إنّ صفةَ الإبانةِ هِيَ صفةٌ كامنةٌ مبطنةٌ للقدرةِ الكافيةِ، فلولا وجودُ القدرةِ الكافيةِ ما ظهرَتِ المخلوقاتُ وما بانَتِ الموجوداتُ.

المَسْأَلَة الثالثة: الفاعل المؤنث المفصول عَن فعله بغير (إلّا)

الفاعلُ اسمٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ أو مُقدّرٌ به مرتفع بعامله[2]، وتلحقُ تاء التأنيث فعلَها الماضي إن كَانَ مؤنثًا حقيقيًا ولم يفصلْ عَن عامِلِه بفاصلٍ، نَحْو: جَاءَتْ فاطمةُ، ولم تلحقْ تلك التاء بالْفِعْل الماضي لو فُصِلَا بـ(إلّا) فنقولُ: ما جَاءَ إلّا فاطمةُ، ولا يؤنثُ إلّا في ضرورةِ شاعرٍ.

إنْ كَانَ الفاعلُ مجَازِيًا جَازَ أن يلحقَ الماضي أو الْمُضَارِع بتاءِ التأنيثِ ناقصًا كَانَ الْفِعْل أو تامًا كـ(بانَتِ الشمسُ)[3] أمّا إن كَانَ ذَلِك الفاعلُ حقيقيًا ظاهرًا لَيْسَ مفصولًا عَن فعلِه فأُخْتلِفَ في إلحاقِه، فقد ذهبَ أكثرُ النحويّين[4]إلى وجوبِ إلحاقه، ولَمْ يجزِ الحذفُ إن كَانَ الفاعلُ حقيقيًا في غيرِ بابِ (نِعْمَ وبِئْسَ) مفردًا كَانَ كـ(جَاءَتْ هندٌ) أو مثنى كـ(جَاءَت الهندان) أو كَانَ مجموعًا بـ(ألفِ وتاءِ) كـ(جَاءَتِ الهندات). أمّا الأخفشُ والرّماني فأجَازَا ذَلِك الحذفَ واستدلَا بما حكاهُ سيبويهِ عَن بَعْضِ العربِ بقولهم: ((قال فلانة))[5]، فَقِيلَ ذَلِك شاذٌ لا يجوز أن يقاسَ عليه ورَدَّهُ المبرّد[6]، أمّا الكوفيون فجوّزوا ذَلِك الحذفَ إن كَانَ الفاعلُ مُؤنثًا ومجموعًا بالألفِ والتاء كـ(قامَ الهنداتُ).

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧١.
[2] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢٠.
[3] ينظر: شرح ابن عقِيل: ٨٨/٢.
[4] ومن هؤلاء الَّذِين أوجبوا الألحاق هو ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ):٣٩٢/٢، وأبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب:٧٣٤/١.
[5] الكتاب:٣٨/٢، وينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٣٩٢/٢.
[6] ينظر: ارتشاف الضرب:٧٣٤/١.

ويبدو أنّ ما ذهبَ إليه الكوفيون هو الصوابِ؛ لأنّ العِلّة من اتصال التاء هِيَ التفريقُ بين المذكرِ والمؤنث يجوزُ أنْ تُلْغى تلك الغاية لوجودِ علامةِ جمعِ المؤنثِ.

فَحُكْمُ الحذف عند البصريّين هو حكمُ المفرد؛ إذ لا يجوزُ ذَلِك الحذف، أمّا عند الكوفيين فهُوَ جائزٌ، وَهُوَ ما ذكرَه ابنُ عصفور: ((فمذهب أهل البصرة أنّ حكمه حكم المفرد ومذهب أهل الكوفة أنّ حكمه حكم التكسير فيذكر عَلَى جمع ويؤنث عَلَى معَنى الجماعة))[١]، وفُصِّلَ ذَلِك الأمر بـ((إن وقع جمعُ السلامة عَلَى مذكر فالأخبار عَنه إخبار المذكر وإن وقع عَلَى مؤنث فتُخبر عَنه إخبار المؤنث والمذكر بدليل قول الشاعر[٢]:

عشيةٌ قامَ النائحاتُ وَشَقَّقَت جيوب بأيدي مأتمٍ وَخدودِ))[٣]

أمّا لو كَانَ الفاصل جارًا ومجرورًا أو ظرفًا أو مفعولًا به فالحذفُ والإلحاق جائزان.

وذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مذهب إلحاق التاء في الْفِعْل الماضي عَلَى الرَّغْمِ من الفصل بينهما بقول أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما أجاب شعرًا:

((إذا المشكلات تصدين لي كشفت حقائقها بالنظر

وإن برقت في مخيل الصواب عمياء لا يجتليها البصر

مقنعة بغيوب الأمور وضعت عليها صحيح النظر[٤]))[٥]

إذ عدَّ عمياءَ فاعلًا للفعل برقتْ قائلًا: **((وعمياءُ فاعلُ برقتْ وهِيَ المَسْأَلَة المشتبهة التي يشكل استعلامها، يقال: عمي عليه الأمر إذا التبس))**[١]، فرُفِعَتْ عمياءُ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي عَلَى

---

[١] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور:٣٩٣/٢.

[٢] البيت لأبي عطاء السندي في المحكم والمحيط، ابن سيده: ٥١٧/٩.

[٣] شرح جمل الزجاجي:٣٩٣/٢.

[٤] في ديوان الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ، جمعه وضبطه وشرحه الإستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: ٩٠، ٩١، والأمالي، الطوسي (ت: ٤٦٠هـ): ٥١٤:

إذا المُشكلَات تصدَّين لي كَشَفْتُ حقائقها بالنَظّرْ

وإن برقت في مخيل الظَنو نِ عمياء لا يجتليها البَصَرْ
مقنعةٌ بغيوبِ الأمور وضَعْتُ عَلَيْهَا صحيح الفِكَرْ.

[٥] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٦٠.

الفاعلية ورافعُها الْفِعْل برقتْ، فأجادَ الْعَلَّامَةُ بذَلِك الاختيار؛ حيث من المستبعد أنْ يكونَ فاعل الْفِعْل برقتْ ضميرًا مُسْتَتِرا تقديره (هِيَ) يعود عَلَى المشكلاتِ؛ لعدم استقامةِ دَلَالَةِ البرق والوضوح والظهور مع المشكلات، فجَعْلُ عمياء فاعلًا يتناسب مع مقامِ الحدث لبيانِ قدرة أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لحلِّ أعظم المشاكل وبيان أشدّ المعضلات، فتصحيح النظر عند أعمى لا يجتليه بصرُ قانعٍ بغياب الحلول لهِيَ أعظمُ معضلةً.

أمّا لو عُدَّ الفاعل ضميرًا مُسْتَتِرا لصارتْ لَفْظَةُ عمياء منصوبة عَلَى الحال وصاحبها الفاعل الضمير المُسْتَتِر فلم تستقمْ دَلَالَةُ التحدي التي أرادَ أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بيانَها.

المَسْأَلَة الرابعة: (تيك وذي) اسما الإشارة للمؤنث

اسمُ الإشارةِ اسمٌ وضعَ لمسمى معين وأُشيرَ به في حالة الإشارة، ويأتي للمفرد والمثنى والجمع، للمذكر والمؤنث، للقريب ومتوسط البعد والبعيد، حيث جَاءَ اسم الإشارة (ذا، ذاك، ذَلِك) للمفرد المذكر، و (تي، ذي، تا، ته، ذه) للمؤنث القريب، و(تيك، ذيك) لمتوسط البعد[٢].

فبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مَجِيء اسمي الإشارة (تي وذي) بقول أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((يا من نسخ من أصلاب أصحاب السفينة فهذه مثلها فيكم فاركبوها فكما نجا في هاتيك من نجا كذَلِك ينجو في هذي))**[٣].

حيث وازنَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بين سفينةِ نوح (عَلَيْهِ السَّلَامُ) التي نجتْ بواسطتها الخلائقُ وسفينةِ محمد وآله (صلى الله عليه وآله) مِنْ حَيْثُ القرب الزمني ومتوسط البعد؛ لأنّه استعملَ اسمي إشارة (تيك) للمؤنث متوسط البعد و(ذي) للمؤنث القريب، لبيان المسافة المعَنوية بين سفينة نوح (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وسفينة محمد وآله (صلوات الله عليهم).

---

[١] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٦٠.

[٢] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٩٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهِيَل، أبو حيان الأندلسي: ٣/ ١٨١، وارتشاف الضرب: ٢/ ٩٧٤.

[٣] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٠، وينظر: نهج السعادة في مُستدرك نهج البلاغة: ١/ ٥٣٢، وتفسير العياشي: ١/ ١٢٢.

ولم يشرِ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى دَلَالَةِ اسمي الإشارة مِنْ حَيْثُ القرب والبعد؛ حيث كَانَ الأول منهما (تيك) يُشار به للمؤنث متوسط البعد، والثاني (ذي) للمؤنث القريب؛ فاستعمالُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فيها دَلَالَة معَنوية تتناسب مع الدَلَالَة الحسية لقرب المسافة وبعدها؛ فقد أشار الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إلى سفينةِ نوح بمتوسط البعد فجَاءَ بـ(تيك) وجَاءَ بـ(ذي) لإشارة القرب إلى سفينة محّمدٍ وآلِه (صلوات الله عليهم) إذ يقولُ الْعَلَّامَةُ المجلسي: **((فاعتبروا بحال أجدادكم وتفكروا في كَيْفَية نجاتهم فإن مثل أهل البيت كمثل سفينة نوح. وتي وذي للإشارة إلى المؤنث))**[1].

لقد كَانَ من الأولى أنْ يُفرّقَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بين اسمي الإشارة (تي) و (تيك)؛ مِنْ حَيْثُ دَلَالَة الأول عَلَى القريب والثاني عَلَى متوسط البعد.

المطلب الثاني: المنصوباتُ

النصبُ هو إقامةُ الشيءِ وإظهارُه أقولُ نُصِّبَ الأميرُ، إن صارَ أميرًا ونُصِبَ له الشرَّ إن أظهره، وفي الإعراب والنحو هِيَ الحركة التي تنصبُ وتقوّمُ من الكسرِ إلى الفتح[2]، أمّا المنصوباتُ في اللُّغَة فَهِيَ ستةُ عشر منها المفاعيل الخمسة وخبر الأفعال الناقصة واسم الأحرف المُشبهة والحال والتمييز والمُستثنى وغيرها[3] ويمكن توضيحُها عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: إعرابُ لَفْظَةِ مُعْجِزةٍ في قول الإمام (عليه السلام)

المنصوبُ بإسقاطِ الخافضِ هو اسمٌ انتزعَ خافضُه فوصلَ عمل العامل من فعلٍ وغيرِه إلى ما هو مجرور، وذهب الكوفيون بخبر (ما) النافية العاملة عمل (لَيْسَ) كقولِك: ما الرجلُ قائمًا، فعندهم (قائمًا) لَمْ يَكُنْ منصوبًا بـ (ما) بل اسم نُزعَ خافضُه فانتصبَ وتقديرُ ذَلِك عندهم: ما الرجلُ بقائمٍ، وقِيسَ عليه المنصوبُ المنزوعُ الخافض الَّذِي سبقه فعلٌ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٤.
[2] ينظر: كتاب الأفعال: ٣/ ٢٣٤.
[3] ينظر: شرح الأزهرية، الأزهري، (ت: ٩٠٥هـ): ٣٧.

فوصلَ إليه عمله[1]، فالنصبُ حصلَ بالْفِعْلِ لا بنزعِ خافضِه ألا ترى أنّ لفظَ الجلالة مجرورٌ بالباء فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[2]، ولَمّا نُزعَ خافضُه صارَ فاعلًا مرفوعًا نَحْو: (كفى اللهُ)، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي في نصبِ (مُعجزة الصفة) فِي قَوْلِ الإمَامِ الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((والقدم صفة دلت العاقل عَلَى أنه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته فقد بانَ لنا بإقرار العامة مُعجِزة الصفة أنّه لا شيء قبل الله، ولا شيء مع الله في بقائه، وبطل قول من زعم أنه كَانَ قبله شيء))**[3]، بنزعِ الخافض بتقديرِ الكلامِ عنده (بانَ بإقرارِ العامة بمعجزة الصفة)، إذ يَقُولُ: **((مُعجِزةَ الصفة عَلَى الأول منصوب بنزع الخافض))**[4]فأُسقطَ الخافضَ وَهُوَ (الباء) ووصلَ عملِ الْفِعْل لمعموله (معجزة) فصارتْ منصوبةً[5].

أو نُصبَتْ مُعجزةٌ عنده عَلَى المفعوليةِ؛ إذ يَقُولُ: **((وعَلَى الثاني منصوب عَلَى المفعولية))**[6]، وهَذَا أمرٌ مُستبعدٌ؛ لأنّ الْفِعْلَ (بانَ) فعلٌ لازمٌ لا يصلُ لمفعولِه بنفسِه فلا يصحُّ نصب (مُعجزة) عَلَى المفعولية، وجَازَ نصبُها بنزعِ الخافضِ، أو نصبها عَلَى أنّها حالٌ عَن العامة؛ إذ يَقُولُ: **((ويمكن أن يقرأ عَلَى بناء المفعول بأنْ يكونَ حالا عَن العامة))**[7]، ويحتملُ أن تكونَ صفةً عنده؛ إذ يَقُولُ: **((أو صفة لها أي بإقرارهم موصوفين بالعجز عَن ترك الإقرار))**[8].

ونرى أنَّها:

---

(1) ينظر: شرح المُفصّل: ١/ ٢٦٨-٢٦٩، وشرح التسهِيَل: ٢/ ١٥٠، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٧٧، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهِيَل: ١١/ ٣٣٥.

(2) الرعد: ٤٣.

(3) بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٦، وينظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ١٥٠، ومُسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ١٢.

(4) بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٩.

(5) ينظر: شرح أصول الكافي: ٤/ ٣٧.

(6) بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٩.

(7) المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ١٧٩.

(8) المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ١٧٩.

١- رُفِعَتْ عَلَى الفاعلية وحذفت (تاء التأنيث) من الْفِعْل الماضي؛ لأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ معَنوي وفُصلَ عَن فعلِه بفاصلٍ وتقديرُ الكلامِ: (فقد بانَتْ مُعجزةُ الصفةِ أنَّهُ لا شيءَ قبلَ اللهِ).

٢- أو قَدْ تَكُونُ مجرورةً بالإضافة إلى (مع)؛ إذ نجدُها مسبوقة بـ (مع) في بَعْضِ الْمَصَادِر: ((القدم صفة دلت العاقل عَلَى أنه لا شيء قبله، ولا شيء معه في ديمومته، فقد بان لنا بإقرار العامة مع معجزة الصفة أنه لا شيء قبل الله ولا شيء مع الله في بقائه))[١].

المَسْأَلَة الثانية: مَجِيء الجار والمجرور في محل نصب بدل أو حال

البدلُ اسمٌ تابعٌ لجنسِ متبوعِه في الإعرابِ مُستقل بحاله، أمّا عاملُه فمختلفٌ فيه؛ إذ ذهبَ أكثرُ النحويين أنّه مقدّرٌ في الموضع الأول نَحْو: سلمْتُ عَلَى صديقِكَ زيدٍ، فـ(زيدٍ) تابع للأول مِنْ حَيْثُ الإعراب وعامله هو الأول (المبدل منه)؛ إذ جَازَ له بأنْ يقدّرَ محل الثاني فلك أن تقولَ: سلمْتُ عَلَى زيدٍ، ومنهم من عدَّ العاملَ فيه هو العاملُ في المبدلِ منه، فقولك: سلمتُ عَلَى صديقكَ زيدٍ، فـ(زيدٌ) مجرور بـ(على) التي جُرَّ بها المبدلُ منه (صديقك)، وَهُوَ مذهبُ بَعْضِ النحويين ومنهم المبردِ[٢].

أمّا الحالُ فهُوَ تركيبٌ منصوبٌ أو في محلِ نصبٍ مُبين لهِيَئة صاحبها، وَهُوَ عَلَى قسمين منها المبنية المُتنقلة من حالٍ لآخر نَحْو: جَاءَتِ الخيلُ مُسرعةً، أو مُشبهة بالمتنقلة نَحْو: جِيءَ بالخلائقِ صفًا[٣].

واُختلفَ في عاملها، فمنهم من جعلَهُ مُضمرًا كضمور معَناه كما فِي قَوْلِك للمُسافر: (راشدًا) أي تُسافر راشدًا وللعائد: مأجورًا، أي عُدْتَ مأجورًا، أو أنّه تقدّم ذكره كما في الاستفهام، كقولك: ضاحكًا، جوابًا لسؤالِ سائلٍ: كَيْفَ جَاءَ؟

ولم يجزْ حذف عامل الحال إن كَانَ معَنويًا كالمجرور أو الظرف أو اسم الإشارة عند أكثرِ النحويين إلّا المُبرد الَّذِي يقول: ((فَأَما قَول الفرزدق[٤]

---

[١] الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر: ١/ ١٣٣، وشرح أصول الكافي، مولى محمّد صالح: ٧/ ٧٢، وميزان الحكمة: ٣/ ١٩١٠.

[٢] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٥٨-٢٥٩، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٦١.

[٣] ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦٩.

[٤] ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّمَ له الإستاذ عليّ فاعور: ١٦٧.

فأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرِيشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمُ بشَرُ

... الْحَال مثل قَوْلك فِيهَا قَائِما))[1]؛ إذ جعلَ (مثلهم) منصوبًا عَلَى الحال من الجار والمجرور المحذوف وتقدير الكلام (ما في الدنيا بشرٌ مثلُهم) ومنهم من عدَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبِها[2]، واحتملَ الْعَلَّامَةُ المجلسي فِي قَوْلِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((قد قام الليلَ في حندسِهِ وقد انحنى في برنسِهِ))**[3]الجار والمجرور (في حندسِهِ) بدلًا من الليلِ أو حالًا منه إن جُعلَ حرف الجرّ (في) بمعَنى (مع)، والحندسُ في اللُّغَة هو ظلمةُ الليلِ، ((الحِنْدِسُ: الظُّلْمَة، وَفِي الصِّحَاحِ[4]: اللَّيْلُ الشَّدِيدُ الظُّلْمَةِ))[5]، فذهبَ مذهبَ الَّذِين جعلوا العاملَ في البدلِ هو العاملُ في المبدلِ منه والعامل في الحال هو العامل في صاحبِها نفسه، إذ يَقُولُ: **((في حندسه بدل من الليل، ويحتمل أنْ يكونَ (في) بمعَنى (مع) ويكون حالا من الليل))**[6]، حيث أُعربَ الجار والمجرور (في حندسِهِ) إمّا في محلِ نصبِ بدلٍ من المبدلِ منه وَهُوَ (الليل) أو في محل نصب حال، إذ جَازَ أنْ يكونَ (في حندسِهِ) بدل اشتمالٍ من الليلِ؛ لأنَّ الحندسَ هِيَ صفةٌ اشتملَ عَلَيْهَا الليلُ المظلمُ فجَازَ كونه بدلًا، أمّا احتمالُ كونه حالًا وصاحبها (الليل) فهُوَ بعيدٌ؛ لأنّ الَّذِي يقوم في ظلمةِ الليل هو القائمُ في الليلِ لا الليل، فنرى إلى أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ فاعلَ الْفِعْلِ (قام) الضمير المُسْتَتِر والعاملُ فيه هو العاملُ في الفاعلِ نفسِهِ؛ ليكونَ جوابًا لسؤالٍ كَيْفَ قام العبدُ؟ قامَ في حِنْدِسِ الليلِ، أي في ظلمتِهِ.

---

[1] المقتضب: ٤/ ١٩١-١٩٢.
[2] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٩٨-١٥٩٩.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٧، وينظر: روضة الواعظين: ١/ ٩، ومُسند الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، السيّد حسن القبانجي: ١٣/ ٧.
[4] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: ٣/ ٩١٦.
[5] لسان العرب، مادة (حندسَ): ٦/ ٥٨.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٧.

المَسْأَلَة الثالثة: نصبُ الجارِ والمجرورِ (عَلَى محبتِهِ) عَلَى أنّه صفةٌ لمَصْدَرٍ أو حالٍ:

النعتُ تابعٌ يتبعُ متبوعَهَ في المحلِ الإعرابي والحركة، ويكونُ مع متبوعه شيءٌ واحدٌ وما يلحقُ المتبوع يلحق تابعه، ويأتي مُشْتَقّا ومؤولًا بالمشتق نَحْو: سلمْتُ عَلَى زيدٍ هَذَا، فاسم الإشارة غير مُشْتَقٍّ ولكنَّهُ مؤولٌ بالمشتقِّ وتقديرُ الكلامِ: سلمْتُ عَلَى زيدٍ القريبِ.

ولا يأتي النعتُ أخصُّ من المنعوتِ، ولو جَاءَ مُخصصًا لصارَ عطفَ بيانٍ لا نعتًا[1]، ويُحذفُ الموصوف وتقومُ الصفةُ مقامه[2]، إذ سمعَ سيبويهِ ممن يُعتدُّ بعربيّتهم: ((وسمعَنا بَعْض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات))[3]، فذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مذهبَ من أجَازَ الحذف؛ لِذا جعل الجار والمجرور صفة لمَصْدَر محذوف فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إن الله تبارك وتعالى أدب نبيه عَلَى محبته فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[4]))**[5]، إذ صيّرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي (عَلَى محبتِهِ) صفةَ لمَصْدَرٍ محذوفٍ، وتقديرُ الكلامِ عنده: أدّبَ نبيَهُ تأديبًا عَلَى محبتِهِ، إن جُعلَتْ (على) حرفًا يُفيدُ الظرف، إذ يَقُولُ: **((أدّبَ نبيَهَ عَلَى محبته أي عَلَى نَحْو ما أحب وأراد فيكون الظرف صفة لمَصْدَر محذوف))**[6]، فجَازَ الجار والمجرور عنده أنْ يكونَ نعتًا للمَصْدَرِ المحذوفِ النكرة؛ لأنّ الجملَ وأشباهَها بعد المعارفِ أحوالٌ وبعد النكراتِ صفاتٌ، أو أنْ يكونَ حالًا عَن فاعل الْفِعْل (أدّب) الضمير المُسْتَتِر العائد للفظ الجلالة[7]، أو كونه حالًا عَن مفعول الْفِعْل (أدّبَ) العائد لـ(نبيه)، إذ يَقُولُ: **((وأنْ يكونَ حالا عَن فاعل أدب أي حال كونه محبا له وكائنا عَلَى محبته، أو عَن مفعوله، أو المراد أنه علمه ما يُوجِب محبته لله أو محبته))**[8].

---

[1] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٤٩.
[2] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٤٤-٢٥٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠٧.
[3] الكتاب: ٢/ ٣٤٥.
[4] القلم: ٤.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٥، وينظر: الآصفي في تفسير القرآن، الكاشاني (ت: ١٠٩١هـ): ٢/ ١٣٣٥.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٢/٩٦.
[7] ينظر: شرح أصول الكافي: ٦/ ٥٣.
[8] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٦.

المَسْـأَلَة الرابعـة: جـوازُ النصـبِ عَلَـى النعـتِ أو النصـبِ عَلَـى الحـالِ عَـن ضـميرِ الفاعـلِ في لفظة (سالمًا):

تخـتلطُ الأسـماءُ المنصـوبة بكونِهـا منصـوبةً عَلَـى النعـتِ أو منصـوبة عَلَـى أنّهـا حـالٌ؛ لأنّ الصـفاتَ هِـيَ بيـان للموصـوفات أمّـا الأحـوالُ فَهِـيَ بيـانُ هِيَئاتِهـا الخارجيـة؛ لِـذا نجـدُ مـن الصـعب أنْ تُفـرّقَ بينهمـا فـي مواضـعَ معينـةٍ، ولَفْظَـةُ (سـالمًا) فِـي قَـوْلِ أميـرِ المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((قـد قمـش جهـلًا فـي جهّـال غشـوه، غـارٌّ بأغبـاشِ الفتنـة، عمـى عَـن الهـدى، قـد سـمّاه أشـباه النـاس عالمًـا، ولـم يغـنِ فيـه يومًـا سـالمًا))**[1] يجـوز فيهـا أنْ تكـون نعتًـا لــ(يوم) أو كونهـا حـالًا عَـن فاعـل الْفِعْـل (يُغنـي)؛ إذ يَقُـولُ: **((سـالمًا أي مـن الـنقص بـأنْ يكـونَ نعتـا لليوم، أو سالمًا من الجهل بأنْ يكونَ حالا عَن ضمير الفاعل))**[2].

أمّـا كونـه نعتًـا لليـوم فهُـوَ بعيـدٌ؛ لأنَّ الكـلامَ بصـدد بيـانٍ وإظهـارٍ لجاهـلٍ سـمّاه النـاسُ عالمًـا، لَـمْ يَكُـنِ اليـومُ طرفًـا لـه، فجَـازَ اختيـار لَفْظَـة (سـالمًا) حـالًا مـن الفاعـل هـو الاختيـار الأنسب.

المَسْأَلَة الخامسة: (الصلاة) اسم منصوب بفعلٍ محذوف بقولِ الإمام (عليه السلام)

المنصـوبُ بفعـل محـذوف هـو اسـمٌ حُـذفَ عاملـه غايتُـه الاختصـاص، فجَـازَ الاقتصـار عَلَـى المنصـوب، والمنصـوبُ قـد يكـونُ مفعـولًا بـه أو حـالًا أو مفعـولًا لـه، فيكـون (زيـدًا) جوابًـا لسـؤالٍ بــ: مَـنْ أكرمـتَ؟ فاقتصـرْتَ بجوابـك بــ (زيـدًا) عوضًـا عَـن قولِـك: (أكرمْـتُ زيـدًا)، ليُناسـبَ الجـواب المقـام غايـةً للاقتصـار والاختصـاص، ليكـونَ ذَلِـك سـبيلًا للأفهـامِ والإيجَـازِ وَهُـوَ مـا ينشـدُه العربـي بكلامـه[3]، وهَـذَا مـا احتملَتْـهُ لَفْظَـةُ الصـلاةِ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي فِـي قَـوْلِ أميـرِ المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عنـدما غضـبَ مـن بَعْـضِ قومِـه لِينـادي ويقـولَ: **((الصـلاة جامعـة، فـاجتمع النـاس حتـى غـصَّ المسـجدُ بأهلِـه ثـم قـام متغيـر اللـون فقـال: الحمـد لله الَّـذِي**

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٠، وينظر: شرح أصول الكافي:٢/ ٢٤٥، ونهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ١/ ٥٣٠.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٢.

[3] ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٩٤.

لا يفرُه المنع، ولا يكديه الإعطاء))[1]، إذ جَازَ نصب (الصلاة) عنده بفعلٍ محذوفٍ؛ إذ يَقُولُ: **((الصلاة منصوب بفعل مقدر أي احضروا الصلاة أو أقيموها))**[2].

أمّا لَفْظَةُ جامعةٍ فقد نُصبَتْ عنده عَلَى الحال من (الصلاة)، إذ يَقُولُ: **((وجامعةً منصوب عَلَى الحال من الصلاة))**[3]، فاحتملَ الْعَلَّامَةُ المجلسي النصبَ عَلَى حذفِ العامل إن كَانَتْ لَفْظَةُ (الصلاة) منصوبةً، ولو كَانَتْ مرفوعةً لجَازَ عنده الرفع عَلَى الابتداء و(جامعة) خبرها؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل رفعهما بالابتدائية والخبرية))**[4].

لقد جَازَ نصب الصلاةِ عَلَى أنّها مفعولٌ به لفعلٍ مُقدّرٍ أقربُ من رفعِها عَلَى الابتداءِ؛ لمُناسبة الحدث، فلو أخذْنا خطبةَ الرسولِ (صلى الله عليه وآله) قِيَاسًا لعرفْنا أنَّ في الحادثتين تشابه؛ إذ طلبَ الرسولُ (صلى الله عليه وآله) من قومه الاجتماع في ذَلِك المكَان وذَلِك الزمان لأمرٍ خطر، وعندما طلبَ أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) باجتماع الناس بجامع الكوفة كَانَتْ غايته تحذيرية تنبيهِيَة، إذ طُلبَ منه (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أن يصفَ اللهَ –عَزَّ شأنُه: ((بينما أمير المؤمنين عليه السلام يخطب عَلَى المنبر بالكوفة إذ قام إليه رجل فقال: يا أمير المؤمنين صف لنا ربك تبارك وتعالى لنزداد له حبا وبه معرفة فغضب أمير المؤمنين عليه السلام ونادى: الصلاة جامعة، فاجتمع الناس حتى غص المسجد بأهله ثم قام متغير اللون))[5]؛ لِذا غضبَ، والغضبُ يُوجِب الأمر والتحذير لا يُوجِبُ الابتداء والإخبار والمقامُ مقامُ إنذارٍ لا مقامَ إخبارٍ، والتحذيرُ يُوجِبُ الإيجَاز والاقتصار ففِي قَوْلِك: الأسدَ الأسدَ، أي احذر الأسدَ، وفي نصبِ الصلاة كلامٌ مُقدّرٌ بـ(احضروا الصلاة) ليحذر بعدها بعدم التطاول عَلَى الذات الإلهِيَة، فنصبُ (الصلاة) عَلَى المفعولية أقربُ من رفعِها عَلَى الابتداءِ.

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٤، وينظر: نهج البلاغة: ١٤٩.
[2] بِحَارُ الأنوار: ٤/ ٢٧٨.
[3] المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ٢٧٨.
[4] المصدر نفسُهُ: ٤/ ٢٧٨.
[5] المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ٢٧٤.

المَسْأَلَة السادسة: تعلق الجار والمجرور بالْفِعْل أو تنازعه به

التعلقُ في العملِ هو تعلقُ الظرف أو الجار والمجرور بفعلٍ أو اسمٍ إن كَانَ بمعَنى الْفِعْل، فتعلقُ الجار والمجرور (في الدار) بقولك: الرجلُ في الدار، أو عندك، بفعلٍ تقديره (استقرَ أو حلَّ)، والظرف والجار والمجرور لم يكونا خبرًا عَن الرجلِ بل أنّهما تعلقا بالْفِعْل المحذوف، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي بتعليقِ الجار والمجرور بقَوْل الإمَام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ثم وصف نفسه تبارك وتعالى بأسماء دعا الخلق إذ خلقهم وتعبدهم وابتلاهم إلى أن يدعوه بها))**[1]، إذ ذهبَ إلى أنّ الجارَ والمجرورَ والمَصْدَرَ المؤول من (أنْ والْفِعْل الْمُضَارِع) في (إلى أن يدعوه بها) قد تعلقَ بالله تعالى، والأولى أنْ يكونَا مُتعلقين بالأسماء لا به –عَزَّ شأنُه- لأنّه دعا الخلقَ أن يدعوه ويتوسلوا به عَن طريق الأسماء التي وصفَ نفسَهُ بها؛ إذ يَقُولُ: **((إلى أن يدعوه متعلق به أو بالابتلاء أيضا عَلَى التنازع))**[2].

أمّا التنازعُ فهُوَ تنازعُ فعلين وبَعْض المُشْتَقّاتِ، إن اتَّفقَا ولم يَفِيدَا التوكيدَ ليكونَ العملُ لأحدِهما لا كليهما كما ذهبَ الفرّاء، وكَانَ للأقربِ عند البصريّين وللأسبقِ عند الكوفيّين كـ(قعدَ وقامَ زيدٌ) فالفراء عنده الْفِعْلان عاملان والبصريّون يعملون الْفِعْل المجاورِ للمعمولِ وَهُوَ الْفِعْل (قامَ) والكوفيّون يجعلون الأسبق (قعدَ) عاملًا[3].

والعاملان في التنازعِ إمّا أنْ يكونَا مُتَّفِقِيّن بالفاعلية كـ(ضَرَبَني وساعدني زيدٌ) أو في المفعوليةِ كـ(ضربْتُ وساعدْتُ زيدًا)، أو أنْ يكونَا مُخْتَلِفِينَ فإمّا أن يطلبَ الأول للفاعليةِ والثاني للمفعوليةِ نَحْو: (ساعدَني وضربْتُ زيدًا) أو (ضربْتُ وساعدَني زيدٌ)[4].

فالكوفيّون ومن اتَّبعَهُم قد منعُوا استلزامَ الإضمارِ قبل الذكرِ كـ(ضربُوني وضربْتُ قومَك) فعند هؤلاءِ الحذفُ أوْلى من الإضمارِ؛ لأنَّه لا يجوزُ الإضمارُ عندهم قبل الذكرِ وَهُوَ جائزٌ عند البصريّين كما ذكره ابنُ مالك قائلًا: ((إلغاء العامل الأول وَهُوَ مُقتضٍ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٧٧، وينظر: مسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ١٢.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٠.

[3] ينظر: شرح التسهِيَل: ٢/ ١٦٤، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٢٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٤١.

[4] ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٢٦.

للرفع كقولك ضربوني وضربت قومك، فهَذَا الاستعمال جائز في مذهب البصريّين ممتنع في مذهب الكوفيّين))[1].

أمّا البصريّون فيُعملون في الأوّل ويُضمرون في الثاني أو يُعملون في الثاني ويضمرون في الأوّل، كما بيّنَ الرضي ذَلِك قائلًا: ((فإن كَانَ الأول نَحْو: ضربني وأكرمتُ زيدًا، فالبصريّون يضمرون في الأوّل فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع، في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: ضربني وأكرمتُ زيدًا، ضرباني وأكرمتُ الزيدين))[2]، فعند قولك: ضربُوني وضربْتُ قومَك، بنصبِ المفعولِ وَهُوَ (قومَك)؛ إذ جعل الثاني عاملًا وأُضمرَ ضمير الفاعلِ في الأوّلِ وَهُوَ الواو العائد عَلَى المتنازعِ فيه، أمّا قولك: ضَرَبَني وضربتُهُم قومُك، فعَلَى إعمالِ الأوّلِ ورفع المتنازع فيه وَهُوَ فاعل للفعلِ (ضربَ)[3].

واعترضَ الرضي عَلَى مَنْ ذهبَ للحذفِ وعدَّهُ أشنعَ من الإضمارِ قبل الذكرِ؛ إذ يَقُولُ: ((وذَلِك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جَاءَ بعده ما يفسره عَلَى الجملة وإن لم يَجِيء لمحض التفسير كما جَاءَ نحو: رُبَّه رجلاً))[4]، فاعتراضُ الرضي هو أنّ الإضمارَ في الْفِعْل أوْلى من الحذفِ، ودافعَ ابنُ مضاء القرطبي عمّا ذهبَ إليه وما اتَّبعَ به الكسائيّ بأن الْفِعْل قد يأتي بلا فاعلٍ كَقَوْله تَعَالَى:﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾[5]، وقوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[6] فيذكرُ أنّ هذين الْفِعْلين السابقين لَيْسَ لهما فاعل ظاهر، وإن كَانَتْ عِلَّتُهم بعدم جوازِ حذفِ الفاعلِ وإبقاء الْفِعْل لانّهما متلازمان فكَيْفَ يُجيزون حذفَ الْفِعْل وإبقاء الفاعل[7]؟

---

[1] شرح التسهِيَل: ٢/ ١٧٤.
[2] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٢٧.
[3] ينظر: الكتاب: ١/ ٧٦.
[4] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٢٨.
[5] عبس: ١، ٢.
[6] ص: ٣٢.
[7] ينظر: الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ): ١٠٩.

أمّا الفرّاءُ فجعلَ الأوّل عاملًا لكي يهربَ من الحذفِ الَّذِي ذهبَ إليه الكوفيّون ومن الإضمارِ قبل الذكرِ الَّذِي قالَ به البصريّون، فالفرّاءُ عنده إعمالُ الأوّلِ تخَلُّصًا من الإضمارِ قبل الذكرِ، ويضمرُ الفاعلُ بعد الجملةِ المعطوفةِ فتقولُ: سَاعدْتُ الزيدين هما، وساعدَنِي وساعدْتُ زيدًا هو[1]، وذُكِرَ للفرّاء رأيٌ آخر: ((والَّذِي قال الفرّاء لولا السماع لكَانَ قِيَاساً))[2]، ونرى التنازعَ ظاهرًا عند الْعَلَّامَةِ المجلسي عندما احتمل التنازع في (إلى أن يدعوه به) بـ(الابتلاء)؛ إذ يَقُولُ: **((وقوله: إلى أن يدعوه متعلق به أو بالابتلاء أيضا عَلَى التنازع))**[3]، إذ تنازعَ الْفِعْلُ (خلق وتعبد وابتلى) بالمَصْدَرِ المؤول (إلى أنْ يدعوه) وتقديرُه: لدعوته، فجَازَ التقدير بـ(خلقَهم لدعوتِه أو تعبدَهم لدعوتِه أو ابتلاهم لدعوتِه) والَّذِي اختاره الْعَلَّامَةُ المجلسي هو (ابتلاهم لدعوتِه) لأقرب المُتنازعين وَهُوَ مذهب البصريين[4]

المطلب الثالث: المجرورات

الجرُّ في اللُّغَة هو سحبُ الشيءِ لغرض توصيله لمكَان ما[5]، ويبدو أنْ الاصطلاحي قد أتكأَ عَلَى المعَنى اللغوي؛ لأنَّ المجرورَ تربطَه علاقة بجارِه سواء كَانَ حرفَ جرٍّ أو مضافًا، فعندَما تسحبُ شيئًا تطلقُ عليه مجرورًا وعندما يجرُّ الحرف المضاف لفظًا يُطلقُ عليه مجرورًا ويمكن توضيحُ ذلك عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: جوازُ الإضافةِ للفاعلِ أو المفعولِ:

اخْتَلَفَ النحويّون في عاملِ الجرِّ للمضاف إليه فقِيلَ أنّه قد جُرَّ بالإضافةِ، وهَذَا ما ذهبَ إليه السُهِيَليّ قائلًا: ((ومن علل النحو ما يطّرد وينعكس فيتبين صحتها، كالإضافة

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٤٤.
[2] الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٤، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٤٤.
[3] بِحَار الأنْوار: ٤/ ١٨٠.
[4] ينظر: شرح التسهِيَل، ابن مالك: ٢/ ١٦٤، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٢٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٤١.
[5] ينظر: جمهرة اللُّغَة: ١/ ٨٧.

فإنّها علة للخفض))[١]، واتَّبعَهُ في ذَلِك أبو حيّان؛ إذ يقولُ: ((والإضافة هِيَ المُعرَّفة، وهِيَ الجارّةُ لا اللام المضمرة خلافاً لبَعْضهم))[٢]، فعندهم العامل الَّذِي جرّ المضاف هو الإضافة لا (اللام)، وأثبتُوا صحة ذَلِك؛ بأنَّ اللامَ المضمرةِ لَيْسَتْ عاملَ الجرّ، بل العكس هو الصواب فإنْ قدّرْنا اللامَ فِي قَوْلِنا: كتابُ لزيدٍ، ستكونُ الجملةُ والمضافُ أكثرَ تنكيرٍ وإبهامٍ من (كتاب زيدٍ)، ومنهم مَنْ جعلَ المضافَ هو عاملُ الجرّ في المضافِ إليه، وَهُوَ مذهبُ سيبويهِ، فعند هؤلاءِ عاملان، معَنويٌ، ولفظيٌ، فالمعَنويُ هو تعريفُ المضافِ بالمضافِ إليه واللفظيُ هو جرُّ المضافِ إليه بالمضافِ[٣].

والإضافةُ إمّا أن تكونَ لغرضِ التعريف أو لغرض التخصيص، التي نشدَها الْعَلَّامَةُ المجلسي بقول الرسول (صلى الله عليه وآله) نقلًا عَن الإمام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((نضر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها وبلغها من لم يسمعْها... ثلاث لا يغل عليهن قلب عبد مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم، فإن دعوتهم محيطة من ورائهم، المؤمنون إخوة تتكافئ دماؤهم))**[٤]، حيث جعلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي الإضافة إضافة تخصيص، فيجوز عنده إضافة الدعوة إلى المسلمين، أي إضافتها إلى المفعول بدعوة الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى المسلمين، أو إضافتها إلى الفاعل بجعل دعوة المسلمين بَعْضهم لبَعْض[٥] بقوله: **((فإن دعوتهم محيطة من ورائهم لعل المراد أن الدعاء الَّذِي دعا لهم الرسول محيطة بالمسلمين من ورائهم، بأنْ يكونَ بالإضافة إلى المفعول))**[٦]، ويحتمل عنده: **((أنْ يكونَ من قبيل الإضافة إلى الفاعل))**[٧]، وهَذَان الاختياران صحيحان إن كَانَ معَنى الدعوة الدعاء والطلب، أمّا لو كَانَتِ الدعوة

---

[١] أمالي السهيَلي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الأندلسي، (ت: ٥٨١هـ): ٢٠، وينظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري الوقاد (ت: ٩٠٥هـ): ١/ ٦٧٤.

[٢] النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي: ١١٧، وينظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١٠٦٥.

[٣] ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٧.

[٤] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٤٨، وينظر: تفسير القمي: ٢/ ٤٤٩، وكتاب الأمالي، الشيخ المفيد (ت: ٤١٣هـ)،: ١٨٧.

[٥] ينظر: الخصال: ١/ ١٥٠، ومرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ٤/ ٣٢٧.

[٦] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٤٩.

[٧] المصدرُ نفسُهُ: ٢/ ١٤٩.

بمعَنى الإقبال فتصيرُ دعوةُ الرسولِ (صلى الله عليه وآله) للمسلمين بمعَنى إقبالهم إياه ليدعوهم لدين الحقِّ بدليل ما ذهبَ إليه العلّامةُ المجلسي بقولِهِ: **((ويحتمل أنْ يكونَ المراد بالدعوة دعوة الرسول إياهم إلى دين الحق))**[1]

المَسْأَلَة الثانية: إضافة لَفْظَة (عشب) لـ (نبات) أو إبدالها

المضافُ هو اسمٌ جُعلَ كجزءٍ لِما يأتي بعده جارًا له، أمّا المضافُ إليه فهُوَ إضافةُ الثاني للأول، إضافة تعريف أو تخصيص، ويكون مجرورًا أو في محلِ جرٍّ، وكونه مُضافًا لا يلزم جعلَهُ تابعًا من التوابع[2]، والإضافةُ من خصائص الاسم، وشرطُ المضاف أنْ يكونَ اسمًا ولا يُشترطُ في المضاف إليه ذَلِك؛ حيث يجوز أن يأتيَ المضاف إليه اسمًا أو فعلًا كإضافة الْفِعْل الْمُضَارِع الجملة الْفِعْلية إلى الظرف (يوم) بقَوْله تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3]، وهِيَ إضافةٌ معَنويةٌ؛ لأنَّ القِيَاسَ يُوجِبُ في المضاف إليه الجرّ وهَذَا غيرُ جائزٍ في الأفعال[4]، ولم يجزْ في المضاف التنوين فإنْ أردْتَ الإضافةَ أوجب حذف التنوين، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي عندما أرادَ بيانَ إعرابِ لَفْظَةِ نباتٍ بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((قد كسيتْ ألوانا من نبات عشب ناضرة زاهرة مزينة معاشا للناس الأنعام، فإذا أفرغ الغمام ماءه أقلع وتفرق وذهب حيث لا يعاين ولا يدرى أين توارى))**[5]، فأوجبَ حذف تنوين (نبات) ليضيفها إلى لَفْظَة (عشب)؛ إذ يَقُولُ: **((من نبات بالإضافة عَلَى أنْ يكونَ مَصْدَرا))**[6]، فجعلُ لَفْظَة (نبات) عنده مَصْدَرًا يُوجِب الإضافة مع حذف التنوين.

ويحتملُ التنوين إن عُدَّ (عشب) بدلًا عَن (نبات) عنده؛ إذ يَقُولُ: **((أو بالتنوين ليكون عشب بدل بَعْض له))**[7]، فلَفْظَةُ عشبٍ عنده أُعربَتْ بدلَ بَعْضٍ من كلِّ من لَفْظَةِ نباتٍ،

---

[1] بِحَار الأنوار: ٢/ ١٤٩

[2] ينظر: شرح التسهِيَل: ٣/ ٢٣١، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٩٩.

[3] المائدة: ١١٩.

[4] ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٨، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٢٨، والتذييل والتكميل: ١/ ١٤٠.

[5] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٦٤، وينظر: الذريعة إلى حافظ الشريعة، شرح أصول الكافي، رفيع الدين بن محمّد بن محمّد مؤمن الجيلاني، تحقيق: محمّد حسين: ١/ ٢٠١.

[6] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٦٣.

[7] المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ١٦٧.

لِيُعطي دَلَالَة أنّ النباتاتِ التي يُكسى بها هِيَ نباتاتٌ مُعشبةٌ وغير مُعشبة؛ ليكونَ العشبَ فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هو بدلُ بَعْضٍ من كُلٍّ لـ (النبات).

والأولى أن تكونَ لَفْظَةُ نباتٍ مَصْدَرًا مُضافًا إلى عشبٍ؛ لأنّ الكلامَ في مُضمارِ النباتات المُعشبة، وبدأ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كلامَه بتلك النباتاتِ ولم يذكرْ غيرَها من النباتِ؛ إذ يقول (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فيرسل ما فيه قطرة بعد قطرة، وسيلا بعد سيل، متتابع عَلَى رسله حتى ينقعَ البرك، وتمتلي الفجاج، وتعتلي الأودية بالسيول كأمثال الجبال غاصة بسيولها، مصمخة الآذان لدويها وهديرها فتحي بها الأرض الميتة، فتصبح مخضرة بعد أن كَانَت مغبرة، ومعشبة بعد أن كَانَت مجدبة))**[1]، فضلا على ذَلِك أنّ الإمامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد راعى مقامَ المُستمعِ؛ إذ إنَّهم أناسٌ يعيشون في الصحراء ويعتمدون النباتاتِ المُعشبةَ في رعي مواشيهم.

المَسْأَلَة الثالثة: إضافةُ العددِ المُتأخرِ عَن معدودِه

إنْ تأخرَ المعدودُ عَن العدد أُعرب مضافًا إليه، كإضافة العدد (ثلاثة) لـ(أيام وليالٍ) فِي قَوْلِك: ثلاثة أيامٍ وثلاث ليالٍ، وإنْ تقدّمَ أُعرب حسب موقعِه من الكلامِ وأُعرب العدد نعتًا عدديًا[2]، وهَذَا مذهبُ الْعَلَّامَةِ المجلسي في إعراب لَفْظَة (ثلاثة) بقَوْله تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[3]، إذ يَقُولُ: **((ما يكون من نجوى ثلاثة أي ما يقع من تناجي ثلاثة ويجوز أن يقدر مضاف، أو يؤول نجوى بمتناجين، ويجعل ثلاثة صفة لها))**[4].

وللَفْظَة (ثلاثة) عند المجلسي أعرابان:

أن تكونَ مجرورةً عَلَى الإضافةِ إلى (نجوى) المعدود المُقدّر عنده (من تناجي ثلاثة)، والعددُ ثلاثة من الأعدادِ التي تخالفُ المعدودَ؛ لِذا جَازَ تأنيثُها لمَجِيء المعدود مُذكرًا.

---

[1] بِحَار الأنوار: ٣/ ١٦٤.
[2] ينظر: شرح المُفصل: ٤/٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٧٤٣.
[3] المجادلة: ٧.
[4] بِحَار الأنْوار: ٣/ ٣٢٢.

أو أنْ يؤولَ المعدود بـ (مُتناجين) ويصير العدد (ثلاثة) نعتًا له، والنعتُ يتبعُ المنعوتَ في حكم الإعراب وفي التذكير والتأنيث؛ لِذا جَازَ في العدد (ثلاثة) مُخالفة المعدود؛ لأنّها من الأعداد المُخالفة لمعدودها وجَازَ لها المُطابقة؛ لمجيئِها نعتًا؛ إذ يجوزُ في العدد ثلاثة التذكير والتأنيث بقولك: هذه أيامٌ ثلاثةٌ أو ثلاثٌ.

أمّا إعرابُها عند الشيخ الطوسي فيجوزُ فيه الجر بحالتين والنصب بحالة واحدة فالجرُّ إن كَانَتْ مُضافة إلى لفظِ (النجوى) أو صفة لها والنصب إن جَازَتْ أنْ تكونَ خبرًا لـ(يكونُ)[1]

المطلب الرابع: التوابعُ

التابعُ مأخوذٌ من (تابعَ، مُتابعة، تِباعًا)[2]، فإنْ اتّبعتُ أمرًا صرْتَ تابعًا وتلونْتَ بلونه وأخذْتَ بَعْضَ صفاته؛ لِذا جَاءَتِ التوابعُ الأربعة وهِيَ الصفة والتوكيد والبدل والعطف مُشابهة لبَعْض صفات متبوعها كالإعراب والتعريف والتنكير ويمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: دَلَالَة العطف بـ(الواو)

العطفُ هو تابعٌ يتبعُ متبوعَه، ويتوسطُ المتبوعين حرفٌ ويُعدُّ عندئذٍ عطفَ نسقٍ فيكونُ معطوفًا ببعض حروف العطف وأحيانًا يتبعه مِنْ دُونِ حرفٍ ويُسمى حينئذٍ بعطفِ بيانٍ يؤتى به طلبًا للتوضيح والتخصيص[3]، وبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ذَلِك بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ما أراك تحسن شيئًا ولا فرضك إلا من عند غيرك))**[4]، فتوسط (الواو) بين المعطوف والمعطوف عليه فالعطف هو عطفُ نسقٍ؛ لِذا اختلفَ في عطف لَفْظَة (فرضك) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بين لَفْظَة (شيئًا) وضمير النصب (الكاف) في (أراك)؛ إذ يَقُولُ: **((ولا فرضك معطوف عَلَى قوله: شيئًا أو عَلَى الضمير المنصوب في**

---

[1] ينظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي (ت: ٤٦هـ): ٩/ ٥٣٤.
[2] ينظر: معجم اللُّغَة الْعَرَبيَّة المعاصرة: ١/ ٢٨١.
[3] ينظر: شرح التسهِيَل: ٣/ ٣٤٣، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٧٠، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٤٣، ١٩٧٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢٠٨.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٩٥، وينظر: علل الشرائع، الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ): ١/ ١٣٣.

(أراك) والأول أظهر))[1]، والأظهر عنده هو عطفه عَلَى (شيئًا) لقُربه منه، وانسجام الدَلَالَة لديه.

أمّا ما نراهُ فهُوَ غيرُ ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي؛ لأنَّه -رحمه الله-جعل الواو عاطفة للاسم المفرد (فرضك)، و(لا) حرف نفي زائد جَازَ حذفه من الكلام؛ لابتداء الجملة بنفي واقترانِها بالواو العاطفة، وربطَتِ (الواو) بين (فرضك) و(شيئًا) والحقيقةُ لا ربطَ بينهما؛ لعللٍ ثلاث:

أولها: إنَّ لَفْظَةَ (شيئًا) لَيْسَتْ منفيةً بل تابعةً للفعل (تُحسن) وإن كَانَتْ غيرَ منفيةٍ امتنعَ عطفُ (فرضك) عَلَيْهَا، بل معطوفة عَلَى ضمير النصب (الكاف) وتقديرُ الكلامِ: (ما أراك تُحسنُ شيئًا ولا أرى فرضَك إلّا من عندِ غيرِك)، فاستبدلْنا ضميرَ النصبِ بـ(فرضك) واستقامَ الكلامُ.

ثانيها: لو كَانَ الكلامُ (ما أراكَ تُحسنُ شيئًا ولا فرضًا إلّا من عندِ غيرِك) لجَازَ عطفها عَلَى (شيئًا)، لكنَّها أضيفَتْ إلى ضميرِ (الكاف) وَهُوَ عائدٌ عَلَى ضميرِ النصب في (أراكَ)

ثالثها: إن الكلامَ مقصورٌ بالنفي والاستثناء، ولو كَانَ كذَلِك لابتعدَ عَن دَلَالَةِ النفي وصارَ إلى الإثباتِ أقربٌ، فلو كَانَ كلامُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (ما أراكَ تُحسنُ شيئًا ولا فرضًا) لجَازَ جعل الكلام منفيًا، لكنه (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قصرَ كلامَه بالاستثناء، (ما أراكَ تُحسنُ شيئًا ولا فرضَك إلّا من عندِ غيرِك) وتقديرُ الكلامِ (ما أراكَ تُحسنُ شيئًا وفرضك من عند غيرِك)، فلا تكون (الواو) عاطفة حينئذٍ، والكلامُ مستأنفٌ.

المَسْأَلَة الثانية: جواز عطف المفرد والجملة بـ(الواو)

(الواو) حرفُ عطفٍ للجمع المُطلق، ولم يجزِ اجتماع المعطوفَين به في وقتٍ واحدٍ، وجَازَ أنْ يكونَ حرفَ عطفٍ للمفرد والجملة[2]، وَهُوَ ما ذهبَ إليه العلّامةُ المجلسي بقَوْلِ الإمَام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الإرادة من المخلوق الضمير وما يبدو له بعد ذَلِك من**

---

[1] بِحَار الأنْوار: ٢/ ٢٩٦.

[2] ينظر: شرح التسهِيَل: ٥/ ٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٧٦.

الْفِعْـل))[1]، إذ احتمـلَ عطـف جملـة (ومـا يبـدو..) عَلَـى السـابقة لهـا والعـاطف بينهمـا هـو (الـواو)، وجَـازَ عنـده عطـف المفـرد (مـا) الموصـولة بلَفْظَـة (الضـمير)؛ إذ يَقُـولُ: **((ومـا يبـدو لهـم بعـد ذَلِـك مـن الْفِعْـل يحتمـل أنْ يكـونَ جملـة معطوفـة عَلَـى الجملـة السـابقة والظـرف خبـرا للموصـول، ويحتمـل أنْ يكـونَ الموصـول معطوفـا عَلَـى قولـه: (الضـمير) ويكـون قولـه: (مـن الْفِعْـل) بيانـا للموصـول، والمعَنـى عَلَـى الأول أن الإرادة مـن الخلـق الضـمير والَّـذِي يكـون لهـم بعـد ذَلِـك مـن الْفِعْـل لا مَـنْ أرادَتهـم، وعَلَـى الثـاني أن إرادتهـم مجمـوع ضـمير يحصـل فـي قلبهم، وما يكون لهم من الْفِعْل المترتب عليه))**[2].

والأقـربُ عطـفُ اسـمِ الموصـول عَلَـى لفـظِ الضـميرِ لعـودةِ الضـمير(الهاء) فـي (لـه) الـدال عَلَـى التـذكير فـي صـلة موصـول (مـا) عَلَـى لفـظِ (الضـمير) ولـو كَانَـتْ جملـةُ (مـا يبـدو) معطوفـةً عَلَـى جملـةِ (الإرادةُ مـن المخلـوق الضـمير) لأصـبحَ ضـميرُ الهـاء دالًا عَلَـى التأنيـثِ، ويكـونُ تقـديرُ كـلامِ الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): (الإرادة مـن المخلـوق الضـمير ومـا يبـدو لهـا مـن الْفِعْل).

المَسْأَلَة الثالثة: تعددُ أوجهِ إعرابِ لَفْظَةِ مَحْجُوبٍ

جَـاءَتْ لَفْظَـةُ محجـوبٍ بقَـوْلِ الإمَـام موسـى الكـاظم (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((لَـيْسَ بينـه وبـين خلقـه حجـاب غيـر خلقـه، احتجـب بغيـر حجـاب محجـوب))**[3]، بـأكثر مـن وجـه إعرابـي عنـدَ الْعَلَّامَـةِ المجلسـي؛ الَّـذِي يقـولُ: **((وقولـه: محجـوب إمّـا نعـت لحجـاب، أو خبـر مبتـدأ محـذوف...وأما عَلَـى الثـاني فـالظرف متعلـق بقولـه: محجـوب أي هـو محجـوب بغيـر حجـاب، وههنـا احتمـال ثالـث وَهُـوَ أنْ يكـونَ محجـوب مضـاف إليـه))**[4]؛ إذ جَـازَ عنـده الجـرّ عَلَـى أنـه نعـتٌ لـ (حجـاب) وتقـديرُ الكـلامِ: (احتجـبَ بغيـرِ حجـابٍ محجـوبٍ)، فهُـوَ نعـتٌ لحجـابٍ يُوجِـبُ جعلَهـا بمعَنـى حاجـبٍ؛ لأنّ النعـتَ يتبـعُ المنعـوتَ فـي معَنـاه، ومَجِـيء محجـوب عَلَـى صِـيغَةِ المفعـول بمعَنـى (حاجـب) عَلَـى صِـيغَةِ الفاعـل بالْعَرَبيَّـة جـائز، وَهُـوَ مـا ذهـبَ إليـه الْعَلَّامَـةُ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٣٧، وينظر: عيون أخبار الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ٩٧، والتّوحيد، الصدوق: ١٤٧، والأمثل في تفسير كتاب الله المُنزَل، الْعَلَّامَة ناصر مكارم الشيرازي: ٨/ ١٩١.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٣٨.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٧، وينظر: التّوحيد: ١٧٩، والميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي: ٨/ ٢٦٤.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٨.

المجلسي بقوله: **((فهُوَ إما بمعَنى حاجب إذ كثيرا ما يجيئ صِيغَة المفعول بمعَنى الفاعل كما قِيلَ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾[1]))**[2].

ويجوزُ عنده الرفع عَلَى الخبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو محجوبٌ بغيرِ حجابٍ)، ويجوز جعلَ لَفْظَةُ محجوبٍ مجرورةً عَلَى الإضافةِ وتقديرُ ما ذهبَ إليه: (احتجبَ بغيرِ حجابِ محجوبٍ).

وجعل (محجوب) مرفوعًا عَلَى الخبرية هو الأقربُ؛ لدَلَالَتِها عَلَى الثباتِ، فَهِيَ جملةٌ اسميةٌ دلتْ عَلَى الثبات والدوام؛ حيث أرادَ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بيانَ حجبِ رؤيةِ اللهِ –عَزَّ شأنُه-عَن نظرِ الناظر لَمْ يَكُنْ سببه حجاب حاجب؛ لنفي ذَلِك بـ(غير) وتقديرُ الكلامِ بجملةٍ اسميةٍ: (هو محجوبٌ بغير حجابٍ)، أمّا مَجِيءُ الْفِعْل الماضي (احتجبَ) فلَيْسَ له دَلَالَةٌ عَلَى الزمن الماضي؛ لاستمرار حجابه –عَزَّ شأنُه-عَن خلقه وحجابُهُ قائمٌ مِنْ دُونِ زمنٍ وكائنٌ بلا كائنٍ.

المطلب الخامس: مسائل أخرى بين الرفع والنصب

قد اتّبعَ النحويون منهجًا ثابتًا أرجعوا فيه المباحثَ لأصولِها فجعلوا المبتدأ والخبرَ واسمَ كَانَ وخبرَ إنَّ والفاعل ونائبه وغيرها تحتَ عَنوان المرفوعات وتحتَ فصل ما رُفع بنفسه أو بِغَيْرِهَا، وجعلوا المنصوباتِ في مباحث مُختّصة والمجرورات في مباحث، أمّا لو أُختلفَ في اللفظ بين الحرفية أو الاسمية، وبين الاسم والجملة، وبين الرفعِ أو النصب أو الجرّ فسنضطر بجمعها بمباحث خاصةٍ؛ لِذا أمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: تعدد الأوجه الإعرابية للَفْظَة (حكمة)

إنَّ تعددَ الأوجهِ الإعرابيةِ ينبئُ بتعددِ المعاني، فكُلَّما كَانَ للَفْظَة وجهٌ كُلَّما صارَ لها بيانٌ ودَلَالَةٌ أخرى، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فصار هَذَا الَّذِي أدركه الناس بالفكر والروية والتجارب يوجد مفروغا منه في**

---

[1] الإسراء: ٤٥.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٧.

الخلقة حكمة بالغة ليعتبر بها المعتبرون، ويفكر فيها الملحدون، ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[1]))[2].

فتعددتِ الأوجهُ الإعرابية للَفْظَةِ (حكمةٍ) عند المجلسي؛ إذ يَقُولُ: **((وقوله عليه السلام: حكمة بالغة بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أو بالنصب بالحالية أو بكونه مفعولا لأجله))**[3]، فجَازَ عنده رفع حكمة عَلَى الخبرية لمبتدأ محذوف، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عنده: (في الخلقةِ هِيَ حكمةٌ بالغةٌ) فحُذِفَ المبتدأ لدَلَالَةِ الخبر عليه وجِيءَ بالخبر إيجَازًا؛ لأنّ اللُّغَةَ الْعَرَبيَّة تنشدُ الإيجَاز وتذُمُّ الإطنابَ في مواضعَ معينةٍ، وجَازَ أن تكونَ لَفْظَةُ حكمةٍ منصوبةً عنده عَلَى الحالية مِنْ دُون أنْ يذكرَ صاحبها، فتكونُ حالًا لضميرِ النصب (الهاء) في الْفِعْل (يُدركُهُ)، وتقديرُ الكلامِ: (فصارَ هَذَا الَّذِي أدركُهُ الناسُ حكمةً بالغةً)، وتُنصبُ عندَه عَلَى المفعولِ لأجلِه، وتقديرُ الكلامِ: (يوجدُ مفروغًا منه لأجلِ الحكمةِ البالغةِ)

فيُستبعدُ كون (حكمةٌ) مرفوعةً عَلَى الخبرية؛ لأنَّ المقامَ لَيْسَ مقامَ أخبارٍ، فضلا على ذلك أنَّ دَلَالَةَ الجملِ الاسمية هي دَلَالَةُ ثباتٍ، والحكمةُ عند هؤلاءِ لا ثباتَ فيها، بل مُتغيّرة بتغيّر المعتبرين، فلَمْ يَكُنْ أثرُ الحكمةِ ثابتًا في أيِّ زمانٍ ومكَان، فالحكمةُ البالغةُ أداةٌ لها أثرٌ في المُعتبرين مِنْ دُونِ غيرهم.

أمّا جعلُها حالًا فنظنُّهُ بعيدًا لِما بثّهُ سياقُ كلامِ الإمام فالسياقُ ودَلَالَتُه لا يحتملان الإخبارَ أو بيانًا للحال، والأقربُ لذَلِك نصبها عَلَى المفعول لأجل تلك الحكمة التي اعتبرَ من أجلِها المُعتبرون.

المَسْأَلَة الثانية: لَفْظَة (العساكر) بين الرفع عَلَى الفاعلية والنصب عَلَى المفعولية

جَازَ للَفْظَةِ العساكر عند الْعَلَّامَةِ المجلسي الرفع والنصب بقَوْل الإمَام الصادق (عليه السّلامُ): **((انظر إلى هَذَا الجراد ما أضعفه وأقواه فإنك إذا تأملت خلقه رأيته كأضعف**

---

[1] التوبة: ٣٠.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١١١، وينظر: توحيد المفضل: ١٢٧.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١١١.

الأشياء، وإن دلفت عساكره نَحْو بلد من البلدان لم يستطع أحد أن يحميه منه))[1] إذ يَقُولُ: **((فالعساكر تحتمل الرفع والنصب))**[2]، ولم يذكرْ علامَ رُفعَ ونُصبَ؟ ولو تأملْنا الكلامَ لوجدْنا أنَّهُ رفعَها عَلَى الفاعلية أو نصبها عَلَى المفعولية، فتكونُ مرفوعةً عَلَى الفاعليةِ إنّ عُدَّتِ التاء في الْفِعْل دلفَ تاءَ تأنيثٍ لا محلَ لها من الإعراب والعساكر فاعل للفعل، ويجوز عنده النصب عَلَى المفعول إن جُعلَتِ التاء تاءً مُتحركةً في محل رفع فاعلٍ.

والأقربُ أن تكونَ مرفوعةً عَلَى الفاعلية تماشيًا مع دَلَالَةِ السياقِ ومعَنى الْفِعْل (دلفَ) الَّذِي يأتي بمعَنى المشي الرُّوَيد أو فوق الدبيب من الحركة: ((دلف: الدَّلِيفُ: المَشْيُ الرُّوَيْدُ.... وَقِيلَ: الدَّلِيفُ فَوْقَ الدَّبيب كَمَا تَدْلِفُ الكتيبةُ نَحْو الْكَتِيبَةِ فِي الحَرْب، وَهُوَ الرُّوَيْدُ))[3]، فهُوَ مقامُ بيانٍ ما يفعلُه مخلوقٌ كالجراد الضعيف، فهُوَ بعينِك أضعف ما تراه، وعَلَى الرَّغْمِ من ضعف قواه فهُوَ يدبُ دبيبًا يُسقطُ بلدانًا ويهلكُ أقوامًا، فالجرادُ هو مخلوقٌ يدبُ بنفسِه لا يحتاجُ لفعلِ فاعلٍ.

المَسْأَلَة الثالثة: تقدّم الجار والمجرور (عَلَى العرشِ) عَلَى الْفِعْل (استوى)

تعددتِ الأوجهُ الإعرابية في تركيب (عَلَى العرشِ استوى) بقَوْله تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[4] عند الْعَلَّامَةِ المجلسي عندَما سُئِلَ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن تفسيرها فقال: **((استوى من كل شيء فلَيْسَ شيء أقرب إليه من شيء لم يبعد منه بعيد ولم يقرب منه قريب، استوى من كل شيء))**[5].

فجَازَ أنْ يكونَ الْفِعْل (استوى) عند المجلسي في محلِ رفعِ خبرٍ لـ (الرحمن) و(عَلَى العرش) حالٌ؛ إذ يَقُولُ: **((وعَلَى التقادير فقوله: استوى خبر، وقوله: عَلَى العرش حال))**[6].

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٠٨، وينظر: توحيد المفضل: ١٢٣.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١١٠.
[3] لسان العرب: ٩/ ١٠٦.
[4] طه: ٥.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٣٧، وينظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ٢١٣، والميزان في تفسير القرآن: ١٤/ ١٢٨.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٣٨.

لم يُستبعدْ أنْ يكونَ الْفِعْل (استوى) خبرًا، أمّا الجارُ والمجرور (عَلَى العرشِ) فعدَّه حالًا، وصاحبُها هو ضميرُ الرفع في الْفِعْل (استوى) فإن كَانَ صاحبُها مضمرًا فلا خلاف على تقدّم صاحب الحال عند النحويين، أمّا إن كان اسمًا ظاهرًا فلا يجوز التقديم عند الكوفيين[١]، ويمتنع تقديم صاحب الحال إنْ كانَ مجرورًا بحرفٍ عند أغلب النحويين[٢].

أمّا إن كَانَ صَاحبُ الحالِ منصوبًا فلم يَجز تقديم الحال عَلَى صاحبها عند بَعْض الكوفيين سواء كَانَ اسمًا أو فعلًا، وجَازَ عند المجلسي كونهما خبرين؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل أنْ يكونَا خبرين عَلَى بَعْض التقادير))**[٣]، فتعددت أخبار المبتدأ وتقدير الآية: (الرحمن عَلَى العرش، الرحمن استوى).

وجَازَ عنده جعل (عَلَى العرش) مُتعلقًا بالْفِعْل (استوى) شرط أن تكونَ (على) بمعَنى (إلى)؛ إذ يَقُولُ: ((ولا يبعد عَلَى الاحتمال الأول جعل قوله: عَلَى العرش متعلقا بالاستواء بأن تكون كلمة عَلَى بمعَنى إلى))[٤].

فجعلَ (عَلَى العرش) مُتعلقًا بالاستواء؛ لأنَّ الْفِعْلَ (استوى) يتعدى بـ(إلى) الظرفية المكَانية، فتقولُ: (استويتُ إلى المكَانِ) ولا تقولُ: (استويتُ عَلَى المكَانِ) وجَاءَتْ (على) بمعَنى الاستعلاء.

المَسْأَلَة الرابعة: دَلَالَةُ رفعِ لفظِ الجلالةِ ونصبِهِ

إنَّ الحركاتِ الإعرابيةَ هِيَ أداةٌ من أدوات المعَنى ووسيلةٌ من وسائِله جِيءَ بها تبيانًا له، وتوضيحًا لمغاليقه، وهذه الدَلَالَةُ وذَلِك البيانُ وجدْناه بيّنًا في تقرير احتمالية الرفع أو النصب بلفظ الجلالة عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقول أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((وشهادة الاقتران بالحدث، وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدث، فلَيْسَ الله من**

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ٢٠٣.

[٢] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٣٦، شرح ابن عقِيل: ٢٦٤/٢، وينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ١٥.

[٣] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٣٨.

[٤] المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ٣٣٨.

عرف بالتشبيه نفسه))[1]، إذ يَقُولُ: **((ويمكن أن يقرأ (الله) بالرفع والنصب، والأول أظهر))**[2].

لقد جَازَ رفع لفظ الجلالة عنده مثلما جَازَ النصب، والرفعُ أظهرُ لديه، ودَلَالَةُ الرفع ممكنة بتقدير أنَّهُ رُفِعَ عَلَى أنَّه اسمٌ للفعل الناقص (لَيْسَ)، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (فلَيْسَ اللهُ مَنْ عرفَ بالتشبيه نفسه)، أمّا نصبه فهُوَ محل سؤال، وباب من أبواب الاستفسار، علامَ نُصِبَ؟ فلو قرأتَ حديث الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لامتنع النصب؛ حيث لا يُنصب لفظ الجلالة في هَذَا الموضع ، ولم يجزْ جعله خبرَ (لَيْسَ) والدَلَالَةُ تمتنعُ والمعَنى يرفضُ، أمّا لو قرأتَ الحديثَ من توحيد المفضل: ((وشهادة الاقتران بالحدوث وشهادة الحدوث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدوث، فلَيْسَ الله، من عرف بالتشبيه نفسه))[3]فيجوز النصب عَلَى أنّه خبرٌ للفعل الناقص؛ لوجود الفارزة بعد لفظ الجلالة من دَلَالَة بعزل ما قبلها عمّا هو بعدها فالكلامُ بعد الفارزة كلامٌ مُستأنف، وتقديرُ حديثِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (الممتنع من الحديث، فلَيْسَ اللهَ) بتقدير اسم (لَيْسَ) ضمير مُسْتَتِر تقديره (هو).

المبحث الثاني: المباحث النحوية في التراكيب

رَكّبَ الشيء تركيبًا إذا وضع شيئًا فوق شيءٍ[4]، فإنْ رُكِّبَتِ الألفاظُ وسُيقتِ العباراتُ وأُردفتِ الجملُ صار الكلامُ مُركبًا والأسلوبُ دالًا، أمّا تركيبُ الجملِ الْعَرَبيَّةِ فهُوَ عَلَى نوعين إمّا تركيبٌ اسمي أو فعلي، فالاسمي مركبٌ من مبتدأ وخبر، والْفِعْلي من فعلٍ وفاعلٍ، والتركيبُ ملازمٌ للدَلَالَة فمن المفترضِ مَجِيء الخبر بعد المبتدأ ومَجِيء الفاعل ومفعوله بعد فعلهما، فإنْ حصلَ تغييرٌ في المقامِ أو حذفٌ لأحد المركبين فسيرافقُ ذَلِك التغيير اختلافًا في الدَلَالَة، وقُسِّمَ المبحثُ هذا عَلَى مطلبين هما التركيبُ الاسمي والتركيب الْفِعْلي، ويمكن أن نوضحَهُ عَلَى النحو الآتي:

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٢٨، وينظر: تحف العقول: ٦١.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٣٢.
[3] مسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ٢/ ١٢٢.
[4] ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ركبَ): ٢/ ٥٢٦.

المطلب الأول: التركيبُ الاسمي

هو ما رُكِبتْ أجزاؤُه من المبتدأ وخبره، ولم نقصدْ بذَلِك تركيب الأسماء المركبة تركيبًا إضافيًا أو مزجيًا أو إسناديًا بل تركيب أسناد الخبر للمبتدأ، وقُسِّمَ عَلَى ما دلَّ عَلَى التركيب الاسمي من حذف وعودة ضمير وتعلق، وكما يأتي:

أولًا: الحذف:

حذفْتُ الشيءَ حذفًا إذا اقتطعتَهُ كاملًا أو جزءًا منه[١]، فإنْ اقتطعتَ جزءًا من التركيب صارَ حذفًا ورافقَ ذَلِك الحذف في أغلب الأَحْيان تغييرًا في المعَنى، فوجدْنا الحذفَ بيّنًا عند العلّامةِ المجلسي بكتابيه العلم والتوحيد وقسّمناه على مسائلَ، منها:

المَسْأَلَة الأولى: نيابةُ المضافِ عَن مضافِهِ

يجوز في المضاف أنْ يُحذفَ وينوب منابه المضاف إليه ويعربُ إعرابه ويقومُ مقامه، إن أمنَ اللبسَ[٢]، وهَذَا مذهبُ العربِ في القولِ، وعادة النحويين في الاتباعِ؛ لِذا نجدُّ سيبويهِ يقرُّ به مُستشهدًا بقولِ الحطيئة[٣]؛ إذ يَقُولُ: ((وقال الحُطَيئة:

وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بين أَهلِه كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ

يريد: مَنيّةُ مَيِّتٍ))[٤]، واتَّبعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ما ذهبَ إليه النحويون بجواز حذف المضاف فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ولا يعض في العلم بضرس قاطع فيغنم، يذري الروايات ذرو الريح الهشيم، تبكي منه المواريثُ، وتصرخ منه الدماءُ))**[٥]، إذ جعلَ المواريثَ والدماءَ مضافين محذوفي المضاف والتقديرُ لديه: (أهل المواريث وأهل الدماء) إذ يَقُولُ: **((ويحتمل حذف المضاف أي أهل المواريث وأهل الدماء[٦]))**[٧].

---

[١] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، مادة (حذفَ): ٣/ ٢٩١.
[٢] ينظر: إسفار الفصيح: ٢/ ٧٣٠، وشرح المفصل: ١/ ٣٦٥.
[٣] البيت (وشرُّ المَنَايا هالكٌ وسط أَهلِه ... كهُلْكِ الفَتَاة قد أيقظ الحَيّ حاضِرُهْ) في ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (ت: ٢٤٦هـ): ١١٥
[٤] الكتاب: ١/ ٢١٥.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٠، وينظر: نهج البلاغة: ٤٧.
[٦] ينظر: شرح أصول الكافي:٣/ ٤٠٩.
[٧] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٣.

فيجوزُ عنده حذف المضاف المُتمثل بـ (أهل) وجعلَ الْفِعْل (تبكي وتصرخ) عاملاً في (المواريث والدماء) كما قدّرَ سيبويهِ لَفْظَةَ أهلِ المحذوفة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[1]؛ إذ يَقُولُ: ((ومما جَاءَ عَلَى اتّساع الكلام والاختصارِ قَوْله تَعَالَى: (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) إنّما يريدُ: أهلَ القرية، فاختصر، وعمل الْفِعْل في القرية كم كَانَ عاملاً في الأهل لو كَانَ هاهنا))[2].

لقد جَازَ حذف لَفْظَةِ (أهل) من قَوْله تَعَالَى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ لِما للَفْظَةِ المحذوفة من دَلَالَةِ اتساقٍ لا يتغيّرُ معها المعَنى ولم يتأثرِ الْفِعْلُ (سألَ) العامل بها، والمحذوف (أهل) فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يختلفُ عمّا هو في محذوف الآية؛ لأنَّ محذوفَ الآية هو مفعول به ومحذوف الحديث هو فاعلٌ، والمفعول به لَيْسَ كالفاعل بالعمل والدَلَالَة والارتباط بعامله، فضلا على ذَلِك اتصاف الْفِعْل بفاعِله وتأنيث الْفِعْل إن كَانَ فاعلُه مؤنثًا ولا نجدُ ذَلِك بيّنًا في ارتباط المفعول به بالْفِعْل؛ فيجوزُ في الآيةِ الحذف والإبقاء والتقديرُ: (اسألِ القريةَ أو اسأل أهلَ القريةِ)، ولكنَّك لو أردْتَ تقديرَ محذوفِ الحديث اختلفَ اللفظَ وتبدلَ المفهُوَم فتقديرُ الإثباتِ: (يبكي أهلُ المواريثِ ويصرخُ أهلُ الدماءِ)، وفي تقديرِ الحذف: (تبكي منه المواريثُ وتصرخُ الدماءُ)، فحذفُ الفاعل وتقديرُ مضافِه أكثر تعقيدًا من حذف المفعول، فجوازُ حمل المعَنى عَلَى المجاز الوارد في كلام الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بل الأكثر مجيئًا أولى من تقدير الحذف.

المَسْأَلَة الثانية: حذفُ المضافِ وإقامة المضاف إليه محله

إنَّ المضافَين كتركيبٍ واحدٍ، ويجوز حذف أحدهما إن نابَ منابه الآخر، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانه فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد لله مدير الأدوارِ ومعيدِ الأكوارِ طبقًا عَن طبقٍ وعالمًا بعد عالمٍ ليجزيَ الَّذِين أساؤوا بما عملوا ويجزي الَّذِين أحسنوا بالحسنى))**[3].

---

[1] يوسف: ٨٢.
[2] الكتاب: ١/ ٢١٢.
[3] بحارُ الأنوار: ٣/ ٩٠.

فـذهبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي إلـى أنّ فـي الكـلامِ حـذفًا وَهُـوَ الاسـم المضـاف إلـى (الأدوار) وتقـديرُه (ذوي)؛ إذ يَقُـولُ: **((مـدير الأدوار لعـل فيـه مضـافًا محـذوفًا أي ذوي))**[1]، وتقـدير الكـلام عنـده: (مُـديرُ ذوي الأدوارِ) فحـذف المضـاف (ذوي) ونـاب المضـاف إليـه (الأدوار) منابه.

ويـذهبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي إلـى أنّ (مُـدير) فـي بَعْـضِ النسـخِ هِـيَ (مـدبر) وَهُـوَ الأولـى عنـده؛ إذ يَقُـولُ: **((وفـي بَعْـض النسـخ[2]بالبـاء الموحـدة وَهُـوَ أظهـر))**[3]، والأولـى أن تكـونَ (مُـدير)؛ لأنَّ الأدوارَ تنشـدُ الإدارةَ لا التـدبير؛ والأدوارُ مُتغيّـرةٌ مُتقلبـةٌ تحتـاجُ لـلإدارةِ أكثـر من حاجتها التدبير.

المَسْأَلَة الثالثة: جواز حذف المبتدأ

الخبـرُ فـي اللُّغَـةِ الْعَرَبيَّـةِ هـو عمـدةٌ يكتمـلُ المعَنـى بـه ويَجِـيءُ ظرفًـا زمانيًـا أو مكَانيًـا، واصـطلحَ بَعْـضُ النحـويين عَلَـى الجـار والمجـرور الـدال عَلَـى المكَـانِ بـالظرف وجعلُـوه فـي بَعْـضِ المواضـع خبـرًا للمبتـدأ، فالجـار والمجـرور بقولـك: (محمّـدٌ فـي الـدار) عنـدهم ظـرف فـي محـل رفـع خبـرٍ للمبتـدأ[4]، وهَـذَا مـا ذهـبَ إليـه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي الَّـذِي احتمـلَ أنْ يكـونَ الجـارُ والمجـرور (منهـا) خبـرًا للمبتـدأ (حـافظ) بقـول أميـرِ المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((لكـلِّ شـيء منهـا حـافظ ورقيـب، وكـل شـيء منهـا بشـيء محـيط، والمحـيط بمـا أحـاط منهـا الله الواحـد الأحـد الصـمد))**[5]، إذ يَقُـولُ: **((لكـل شـيء منهـا حـافظ ورقيـب الظـرف خبـر لقولـه: حـافظ ورقيب))**[6].

---

[1] بِحَارُ الأنوار: ٣/ ٩١.

[2] (فقال الحمد لله مدبر الأدوار ومعيد الأكوار)، توحيد المفضل: ٩٢، وتفسير نور الثقلين: ٨/ ٢٨٨.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٩١.

[4] ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ١/ ٣٠٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ): ١٢٠.

[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٠، وينظر: تفسير القمي، مقدّمة الكتاب: ١/ ١٣، وموسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام): ١١/ ٨٨، والغارات: ١/ ١٧٣، ونهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ٢/ ٣٥٠، ونهج السعادة، الشيخ المحمودي: ٢/ ٢٤٥.

[6] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٢.

أمّا المبتدأُ في اللسان العربي فهُوَ كثيرُ الحذفِ، وحذفه واجبٌ بمواضع[1]، وجائزٌ بمواضع أُخر، وذَلِك عندما تسألُ عَن حالِ محمّدٍ مثلاً تقولُ: كَيْفَ محمّدٌ، فيجوزُ لك الحذف وتجيب: دنفٌ، وجَازَ لك الإثبات فتقول: (هو دنفٌ)[2]، واحتمل الْعَلَّامَة المجلسي هَذَا الحذف بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) السابق؛ إذ يَقُولُ: **((أو متعلق بكل منهما والمبتدأ محذوف أي هو لكل شيء منها حافظ ورقيب))**[3]، إذ احتمل أنْ يكونَ الجار والمجرور (منها) مُتعلقًا بـ (حافظٌ ورقيب) والمبتدأ محذوف تقديره (هو).

أمّا الَّذِي اختارَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي فهُوَ احتمالُ مَجِيء الظرف (الجار والمجرور) خبرًا للمبتدأ؛ إذ يَقُولُ: **((والأول أظهر))**[4].

المَسْأَلَة الرابعة: جواز حذف المفعول به إنْ أمن اللبس

لقد أجابَ الإمامُ الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن سؤالٍ للمأمون العباسي مفاده كَيْفَ للرسول النبي المعصوم مثل موسى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أن يطلبَ رؤية اللهِ –عَزَّ شأنُه- **((يا ابن رسول الله أَلَيْسَ من قولك: إن الأنبياء معصومون ؟ قال: بلى، فسأله عَن آيات من القرآن فكَانَ فيما سأل أن قال له: فما معَنى قول الله عزَّ وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[5]؟ كَيْفَ يجوز أنْ يكونَ كليم الله موسى بن عمران عليه السلام لا يعلم أن الله تعالى ذكره لا يجوز عليه الرؤية حتى يسأله عَن هَذَا السؤال))**[6]؛ لِذا انبرى الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بتلك الإجابةِ التي فسّرها الْعَلَّامَةُ المجلسي ببَعْض المواضع ومن تلك المواضع، إن نبي اللهِ موسى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم يطلبْ رؤيةَ اللهِ جهرةً وإنَّما طلبَ أن يريه اللهُ آيةً من آياتِهِ؛ إذ يَقُولُ: **((أن في الكلام مضافًا محذوفًا أي أرني آية من آياتك أنظر إلى آيتك))**[7].

---

[1] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢١٤.
[2] ينظر: شرح ابن عقِيل: ١/ ٢٤٦، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/ ٢٠٥.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٢.
[4] المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ٢٧٢.
[5] الأعراف: ١٤٣.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٤٧، وينظر: مُسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ٢/ ١٢٨.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٤٩.

لقد ذكرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بَعْض مبررات سؤال موسى (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وقد بيّنَ أن الطلبَ هو طلبُ قومِه عَلَى الرَّغْمِ من قصرِ السؤالِ عَلَى نفسه، وقد يكونُ السؤالُ سؤالَ العلمِ لا الرؤية البصرية وَهُوَ شائعُ الاستعمال، إذ يجوز استعمال (رأى) بمعَنى (علمَ) و(أرى) بمعَنى (أعلمَ)[١] كما يستشهدُ أكثرُ النحويين بذَلِك البيت[٢]

رأيت الله أكبرَ كُلّ شيءٍ محاولة وأكثرهم جنودا

وقِيلَ إنّه (عَلَيْهِ السَّلَامُ) طلبَ الرؤية مع علمه بعدم الحصول[٣]، أمّا حذفُ المضاف فهُوَ بعيدٌ لعلةِ الإجابة الصريحة بعد طلبه بقَوْله تَعَالَى: ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾[٤] فلو كَانَ في الكلام حذفٌ لجَاءَ الجواب مُقدّرًا بـ(لن ترى آيتي)، ولم تكنِ الإجابة بـ ﴿انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مكَانهُ فَسَوْفَ تَرانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾[٥]وعدم استقرار الجبل مكَانه هِيَ آيةٌ من آياتِه –عَزَّ شأنُه- فضلا على ذَلِك لو كَانَ طلبُ موسى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) رؤية الآية لِما استغفرَ وطلبَ التوبةَ ﴿وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٦].

ثانيًا: عودةُ الضميرِ

الضميرُ أو المضمرُ اسمٌ يعودُ عَلَى اسم ظاهرٍ قبلِه لفظًا كَانَ أو تقديرًا، وحملَ دَلَالَةَ الاستتارِ؛ لأنّه لم يدلّ عَلَى مسمى بنفسه[٧]، وَهُوَ اصطلاحٌ بصري، والكوفيون يسمونه بالكناية، ويأتي للمتكلم والمُخاطب والغائب، ويَجِيءُ في محل رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ[٨]، أمّا عودته فيكونُ للأقربِ إن لم يدل عليه دليلٌ، نَحْو: جَاءَني الرجلُ وزيدٌ أكرمْتُهُ، فضميرُ الهاء عائدٌ لزيدٍ الأقرب، ولَمْ يَكُنْ للأقربِ إنْ دلَّ عليه دليلٌ، نَحْو: اشتريْتُ جوادًا وغلامًا

---

[١] شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ١/ ٣٤٩.

[٢] البيت لخداش بن زهِيَر في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور: ٢/ ٨٢٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٩٧، وشرح ابن عقِيل: ٢/ ٢٩.

[٣] ينظر: بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٤٨-٤٩.

[٤] الأعراف: ١٤٣.

[٥] الأعراف: ١٤٣.

[٦] الأعراف: ١٤٣.

[٧] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٤.

[٨] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩١١.

فركبته، ليكونَ الضميرُ عائدًا للجواد[١]، وله الأثرُ البيّنُ في إبراز المعَنى وتشكيله، وتحقيق التماسك النصِّي داخليًا وخارجيًا لا يتمُّ إلّا به[٢]، وعودةُ الضمير نراها بيّنة في أجزاء البحار المُختارة التي يمكن أنْ نوضحَها عَلَى مسائلَ، منها:

المَسْأَلَة الأولى: جوازُ عودةِ الضميرِ عَلَى البعيدِ والقريبِ

يأتي الضميرُ كنايةً عَن الاسم وبيانًا له فيعودُ عليه ويقصدُه دالًا ومُبيّنًا، وهَذَا ما كَانَ ينشدُه الْعَلَّامَةُ المجلسي عندما أُحتملَ عنده عودة الضمير بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَمّا استشهد بقول اللهِ –عَزَّ شأنُه-؛ إذ يَقُولُ: **((﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[٣]، يحمل أمطارها، ويجري بإذن الله ويصبها مِنْ حَيْثُ يؤمر (لآيات) دلائل واضحات ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٤]))**[٥]، فجَازَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي عودة (الهاء) في لَفْظَة (أمطارها) إلى الأرض أو السحاب؛ إذ يَقُولُ: **((والضمير فِي قَوْلِه: أمطارها إما راجع إلى الأرض، أو إلى السحاب))**[٦].

لا يُسمى السحاب سحابًا حتى يحمل مطرًا؛ لِذا فتقدير ما سبق: يحملُ السحابُ مطرًا، أو المطرُ تحملُها السحابُ)، لتُجبرنا عَلَى عودة الضمير إلى السحابِ، ولَيْسَ للأرض، فضلا على ذَلِك إنَّ لَفْظَةَ الأرض معطوفةٌ عَلَى لَفْظَةِ السماءِ، وهِيَ تابعُ لها والتابعان يشتركَانَ في الحكم نفسه فإن جَازَ عودة الضمير إلى الأرض، فلِمَ لا يجوز عودته عَلَى السماء؟

المَسْأَلَة الثانية: إرجاع ضمير (الهاء) في (لديه)

للضمير أثرٌ بيّنٌ في إنجَازِ التماسك النصي، فضلا على ذَلِك فهُوَ نائبٌ عَن الاسم أو الْفِعْل أو العبارة أو الجملة، فيجوزُ له أن ينوبَ مناب لفظ أو مجموعة ألفاظ أو جملة أو

---

[١] ينظر: بِحَارُ الأنوار: ٢/ ٩٤١.
[٢] ينظر: علم اللُّغَة النصي بين النظرية والتطبيق، د.: صبحي إبراهِيَم الفقي: ١/ ١٥٩.
[٣] البقرة: ١٦٤.
[٤] البقرة: ١٦٤.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٥٥، وينظر: تفسير الصافي، الكاشاني (١٠٩١هـ): ١/ ٢٠٨، والآصفي في تفسير القرآن، الكاشاني (ت: ١٠٩١هـ): ١/ ٧٧.
[٦] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٥٥.

مجموعة من الجمل، فالضميرُ أداةُ ربطٍ ونيابة[1]، فعودةُ الضمير مثلًا تُحقق لنا الربط والتماسك النصي، وهَذَا ما نشدَه الْعَلَّامَةُ المجلسي بعودة ضمير (الهاء) فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((أتقن ما أراد خلقه من الأشياء كلها بلا مثال سبق إليه، ولا لغوب دخل عليه في خلق ما خلق لديه، ابتداء ما أراد ابتداءه، وأنشأ ما أراد إنشاءه، عَلَى ما أراد من الثقلين: الجن والإنس لتعرف بذَلِك ربوبيته))**[2]، فيجوزُ عنده إرجاع ضمير الهاء في لديه عَلَى الذات الإلهِيَة أو إلى (الخلق)؛ إذ يَقُولُ: **((ولا لغوب أي تعب ويمكن إرجاع ضمير لديه إليه تعالى وإلى الخلق، فالظرف عَلَى الأول متعلق بخلق، وعَلَى الثاني بدخل))**[3].

فلو كَانَ الضميرُ عائدًا عَلَى الذات الإلهِيَة لجَازَ بالظرف (لدى) تعلقه بـ(خلق) وتقديرُ ما سبق: (... ولا لغوبٍ دخلَ عَلَى اللهِ في خلقِ ما خلقَ لديه)، وإن جَازَ إرجاع الضمير إلى الخلق فيجوز تعلق الظرف بـ(دخل) وتقديرُ الكلامِ: (... ولا لغوبٍ دخلَ لديه في خلقِ ما خلقَ)

ثالثًا: التعلق

جَازَ للظرف أو الجار والمجرور التعلق بعاملهما؛ لغرض إتمام المعَنى الفرعي؛ إذ لا يتحققّ المعَنى بذكر العامل مِنْ دُونِهما أو تعلقهما به لإتمام الفائدة ولم يكونا مُستقلين بنفسهما، أمّا غرضُ التعلق عند النحويين فهُوَ لجلبِ معَنى فرعي جديدٍ، فلو قلّتَ: حضرَ الرجلُ، لأعطى معَنى عامًا مفاده حضور الرجلِ مِنْ دُونِ بيان من أين حضرَ؟ ومع من حضر؟ ولو قلتَ: حضر الرجلُ مِن المدينةِ أو حضرَ الرجلُ مَعكَ، فسوف نحصلُ عَلَى معَنى جديدٍ يضاف للمعَنى الأصلي، فالْفِعْل (حضرَ) في الجملة السابقة هو العامل الَّذِي جَازَ للظرف أو الجار والمجرور تعلقهما به، وعُدَّ الجار الأصلي حلقةَ وصلٍ بين العامل (حضرَ) والاسم المجرور، فلو قلّتَ: أقبلَ الرجلُ من المدينةِ، لصارَ حرفُ الجرّ الأصلي (من) الجسر الواصل بين العامل (أقبل) وبين الاسم المجرور (المدينة)، والحالُ نفسُها مع

---

[1] ينظر: علم اللُّغَة النصي بين النظرية والتطبيق: ١/ ١٣٧.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦٦، وينظر: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ١/ ٥٥٧.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦٨.

الظرف الواصل بين العامل وبين المضاف إلى الظرف ففِي قَوْلِك: أقبلَ الرجلُ معكَ، فالظرف (معَ) هو الأداةُ الرابطة بين العامل والضمير (الكاف) المتصلة، فالتعلق بهما يؤدي معَنى فرعيًا يكشفان به كُلَّ طريقٍ مُظلمٍ ويُبينان كُلَّ معَنى غامضٍ[١]، والتعلق يؤدي التماسك التركيبي في النصِّ؛ فوجِدَ التعلق في البحار بيّنا ويمكن أنْ نوضحَهُ عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: احتمال تعلق الجار والمجرور بالمشتق أو بالْفِعْل

صِيغَةُ المبالغةِ صِيغَةٌ تحولتْ من اسمِ الفاعلِ واشتقتْ منه للدَلَالَةِ عَلَى المبالغةِ في العملِ وجِيئتْ عَلَى أوزانٍ منها (فَعِيل وفعّال وفعول وفِعِلٌ ومِفعالٌ)، ويعملُ كعمل الَّذِي اشْتُقَّ منه، فلو قلّتَ: الرجلُ سَمَعَ الخبرَ، جَازَ للفعل (سمع) أنْ يتصرف ويأتي عَلَى زِنَةِ اسم الفاعل لتكونَ الجملة: الرجلُ سامعٌ الخبرَ، ولو زاد وكثُر فعل ما سمعه الرجل، صارَ تقديرُ كلامِنا: الرجلُ سمّاعٌ الخبرَ، فأفادتْ لَفْظَةُ (سمّاعٌ) صراحة الزيادة والمبالغة في معَنى (السمع)، وقد خضعَ عمل صيغ المبالغة لشروط معينة نفسها التي خضع إليها عمل اسم الفاعل[٢]، فإنْ كَانَ المُشْتَقّ مُجَرَّدا من (ال) فيعملُ بشروطٍ معينةٍ ومنها وجُوَبُ دَلَالَته عَلَى الحالِ أو الاستقبالِ[٣]، وإن كَانَ مُجَرَّدا قد دلَّ عَلَى الزمن الماضي فأُختلفَ في عملِه؛ حيث ذهب الكسائي [٤]إلى جواز عمله إن كَانَ ماضيًا، أمّا رفعه للاسم المرفوعِ فمنهم مَنْ ذهبَ إلى إعمالِه في الظاهرِ كما أَشارَ أبو حيّان لذَلِك بقوله: ((واختلفوا: هل يرفع الظاهر، فظاهر كلام سيبويهِ[٥]أنّه يرفع الفاعل الظاهر، والمتعدي في ذَلِك، واللازم سواء))[٦]، أمّا

---

[١] ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٤٣١-٤٣٦.
[٢] ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٢٥٧.
[٣] ينظر: شرح ابن عقِيل:١٠٦/٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٦٤٠/١، شرح قطر الندى:٢٧٠، والرشاد في شرح الإرشاد: ٢٦٩.
[٤] ينظر: رأي الكسائي في الإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك:١٠٤٣/٢، وشرح التسهِيَل، ابن مالك:٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤١٧/٣.
[٥] ينظر: الكتاب:١٨/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٦/٤.
[٦] ارتشاف الضرب: ٢٢٧١/٥.

إن كَانَ مُجَرَّدا ودالاً عَلَى الزمن الماضي فلن يُرفعَ الاسم الظاهرُ[١] عند ابنِ جنّيّ وأبي علي الشلوبين[٢].

فصِيغَة المبالغة صِيغَة اشتقتْ من عامل يتعلقُ به الجار والمجرور أو الظرف وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَه في احتمال تعلق الجار والمجرور (عليَّ) بقول الرسول (صلى الله عليه وآله) في حجةِ الوداع: **((قد كثرت عليَّ الكذابة وستكثر فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار فإذا أتاكم الحديث فاعرضوه عَلَى كتاب الله وسنتي فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوا به وما خالف كتاب الله وسنتي فلا تأخذوا به))**[٣]، وتقديرُ ما ذهبَ إليه العلّامةُ المجلسي: الرجالُ كذابةٌ عليَّ؛ إذ يَقُولُ: **((وعَلَى التقادير الظاهر أن الجار والمجرور متعلق بالكذابة[٤]))**[٥]، وأُحتمل عنده تعلق الجار والمجرور بالْفِعْل (كَثُرَ)؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل تعلقه بـ(كثرت) عَلَى تضمين اجتمعت ونَحْوه))**[٦]، إن جَازَ تضمين معَنى كثر بـ(اجتمع).

المَسْأَلَة الثانية: تعلق الظرف بالإله أو متضمن المعَنى

لقد دلّ حرفُ الجرّ (في) عَلَى الظرفية؛ لِذا سمَّاه بَعْضُ النحويين ظرفًا بدلًا من الجار والمجرور وهَذَا مذهبُ الْعَلَّامَةِ المجلسي في بيان تعلق الظرف (في الأرضِ أو في السماءِ)، لَمّا أشكلَ زنديقٌ عَلَى معَنى الإله بقَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيم﴾[٧]؛ لِذا انبرى له الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فقال: **((هَذَا كلام زنديق خبيث، إذا رجعت إليه فقل له: ما اسمك بالكوفة؟ فإنه يقول: فلان، فقل: ما اسمك بالبصرة؟ فانه يقول: فلان، فقل كذَلِك الله ربنا في السماء إله وفي الأرض إله،**

---

[١] ينظر: رأي ابن جنّي والشلوبين في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٥٦/٤.
[٢] (هو عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الشلوبين، ، وهو إمام في الْعَرَبيَّة واللُّغَة): البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغَة: ٢٢١.
[٣] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٥، وينظر: أعيان الشيعة: ١١/ ٥٠.
[٤] ينظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ١/ ٢١١، والخصال: ١/ ٢٥٥.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٥.
[٦] المصدرُ نفسُهُ: ٢/ ٢٢٥.
[٧] الزخرف: ٨٤.

وفي البحار إله، وفي كل مكَان إله))[1]، إذ ذكرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي أنّ الظرفَ فِي قَوْلِ الإمَام مُتعلق بالإله وذهبَ أكثرُهم هَذَا المذهبَ؛ إذ يَقُولُ: **((فأجاب عليه السلام بأن المراد أنه تعالى مسمى بهَذَا الاسم في السماء وفي الأرض، والأكثرون عَلَى أن الظرف متعلق بالإله، لأنه بمعَنى المعبود))**[2]، وتقديرُ ما ذهبَ إليه الأكثرون: (إله معبودٌ في السماء، وآله معبود في الأرض)، ((أو مضمن معَناه كقولك: هو حاتم في البلد))[3]، أي مُضمَّنُ معَنى آخر، والتضمينُ هو جلبُ معَنى آخر للفظِ فضلا على معَناه الأصلي[4]، فهُوَ معَنى يَتقمَّصُه اللفظُ من سياقه الَّذِي وردَ فيه، وذكرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي دَلَالَة التضمينِ كما أشارَ إليه الزمخشري: ((كما تقول، هو حاتم في طيّ حاتم في تغلب، عَلَى تضمين معَنى الجواد الَّذِي شهر به))[5]، فبتضمينِ معَنى الجودِ الَّذِي التصقَ بشخصيةِ (حاتم الطائي)، فالله –عَزَّ شأنُه-هُوَ هُوَ في السماء وَهُوَ هو في الأرض وَهُوَ هُوَ في البحار وَهُوَ هُوَ في أنفسِكم.

رابعًا: (كَانَ) الناسخة في التركيب الاسمي

كَانَ وأخواتها أفعالٌ ناقصةٌ ناسخة إن تلاها منصوبٌ بعد مرفوعٍ، واُختلفَ في نصبِها؛ فذهبَ جمهورُ النحويين إلى أنّهُ خبرٌ مشبه بالمفعول، والفراءُ يرى أنّهُ مشبهٌ بالحال، وعَلَى الحال عند الكوفيين، أمّا الاسمُ المرفوع بعدها فيكونُ مرفوعًا بها عند البصريين؛ إذ شُبِهَ بالتام، وعلةُ الرفعِ عند الفراءِ لمُشابهة الفاعل، ويرى الكوفيون أنّهُ احتفظَ برافعه قبل دخول الناقص عليه، وسُميتْ بالناقصة لدَلَالَتِها عَلَى الزمنِ مِنْ دُونِ الحدثِ، ولا تكتفي برفع مرفوعها مِنْ دُونِ المنصوب[6]، وسائلٍ يسأل لِمَ جِيءَ بـ (كَانَ) الناسخة في التركيب الاسمي؟ والإجابة تَكْمَنُ في تمام دَلَالَتها إن دخلت عَلَى التركيب الاسمي، وجَاءَتْ (كَانَ) على النحو الآتي:

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٣، وينظر: الكافي: ١٦/ ١٠٧.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٢٤.
[3] المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ٣٢٤.
[4] ينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل: ١/ ٩٩.
[5] الكشاف: ٤/ ٢٦٧.
[6] ينظر: شرح التسهِيَل، ابن مالك: ١/ ٣٤٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٤٦، ١١٥١.

المَسْأَلَة الأولى: (كَانَ) بين النقص والتمام

(كَانَ) فعلٌ يَجِيءُ ناقصًا وقد يأتي تامًا بمعَنى (ثبتَ)، والثباتُ بحسبِه، فمرةً يُعبّرُ بها عَن الأبدية الأزلية، نَحْو: ((كَانَ اللهُ ولا شيء معه))[1]، ومرةً بمعَنى (حضرَ)، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[2]، وتارة يدل عَلَى الحدث[3]، كقولِ الشاعر[4]:

إذا كَانَ الشتاءُ فأدْفِئوني فإنّ الشيخَ يُهرِمه الشتاءُ

وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي في الْفِعْل الْمُضَارِع (يكونُ) بقول أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما سُئِلَ عمّن ينقل الرواية من الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ إذ قال: **((وقد كانَ يكونَ من رسول الله صلى الله عليه وآله الكلام له وجهان، وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن، وقال الله عز وجل في كتابه: ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهيَكم عَنه فانتهوا. فيشتبه عَلَى من لم يعرف ولم يدر ما عَنى الله به))**[5]؛ إذ أُحتمل أنْ يكونَ الْفِعْل (يكون) تامًا ويُصبح مع ما بعده خبرًا للفعل الناقص (كَانَ)؛ إذ يَقُولُ: **((وقد (كَانَ يكونُ) اسم كَانَ ضمير الشأن ويكون تامة وهِيَ مع اسمها الخبر، وله وجهان: نعت للكلام؛ لأنه في حكم النكرة، أو حال منه))**[6]، فـ(كَانَ) ناقصةٌ واسمها ضمير الشأن تقديره (هو)، ويُحتملُ مَجِيءُ الْفِعْل (يكونُ) تامًا عنده، بمعَنى (ثبتَ)، أعَلَى الأبدية الأزلية مُعبرٌ أم عَلَى الحدث دالٌ؟ وتكون دَلَالَةُ الْفِعْل للأبدية أقربُ بما أُقترنَ بكلام الرسول (صلى الله عليه وآله) ودَلَالَة الثبات فيه فضلا على ذَلِك اقتران كلامِه (صلى الله عليه وآله) بالقرآن الكريم، وتقديرُ الكلامِ: (وقد كَانَ يثبتُ من رسولِ اللهِ (صلى الله عليه وآله) الكلامُ له وجهان)

---

(1) شرح التسهِيَل: ١/ ٣٤٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٣.
(2) البقرة: ٢٨٠.
(3) ينظر: شرح التسهِيَل: ٣٤٢/١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٣.
(4) البيت للرّبيع بن ضَبْعُ الفزاريّ في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٤/ ١٩٨٥، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ): ٧/ ٣٨١.
(5) بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٩، وينظر: نهج البلاغة: ٤١١، ووصول الأخيار إلى أصول الأخبار، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (ت: ٩٨٤هـ): ١٥٢.
(6) بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٣٢.

وجَـازَ عنـده مجيئهـا ناقصـة لتكـونَ لَفْظَـة (الكـلامُ) اسـمًا لهـا وجملـة (لـه وجهـان) خبـرًا؛ إذ يَقُـولُ: **((وإن جعلـت (يكـون) ناقصـة فهُـوَ خبرهـا))**[1]، واحتمـالُ مجيئهـا ناقصـةً بعيـد عَـن الصـوابِ؛ لِمـا تحملُـه (كَـانَ) الناقصـة مـن دَلَالَـة عَلَـى الـزمن الماضـي، فكَيْـفَ يليهـا فعـلٌ مضـارعٌ نـاقصٌ يـدلُّ عَلَـى الحاضـر أو المُستقبل، فضـلا علـى ذَلِـك فقد تـأتي (كَـانَ) ناقصـة ولـم تقتـرنْ بـزمن معـين، بـل تـدلُّ عَلَـى الأزمـان كُلِّهـا، إن اقترنَـتْ مـع لفـظِ الجلالـة أو إحـدى صـفاته، وثبـاتُ كـلام الرسـول (صـلى الله عليـه وآلـه) لَـيْسَ لـه زمـن محـددٍ؛ فدَلَالَـةُ زمـن (كَـانَ) الناقصـة مـع ثبـات الكـلام، دَلَالَـة الاسـتمرار والثبـات، فـلا قيمـة إن تلاهـا فعـلٌ نـاقصٌ دالٌ عَلَـى الاستمرار.

المَسْأَلَة الثانية: جواز حذف خبر الْفِعْل الناقص

(إذا) حـرفٌ تّضـمَّن معَنـى الشـرط فضـلا علـى الظرفيـة؛ لِـذا جَـازَ اقتـران جوابهـا بالفـاء، كقولـك: إذا اقتـربَ شـهرُ رمضـانِ فاسـتعدْ للصـيامِ، ويكـونُ مـا بعـدها فـي الـزمن المسـتقبل، وإن كثُـر مَجِـيء الماضـي بعـدها، فهُـوَ مـاضٍ مُعبـر بـه عَـن الاسـتقبال، وقـد لا تُعطـي دَلَالَـة الشـرط وتكـون مُقتصـرةً عَلَـى الظـرف، كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿وَاللَّيْـلِ إِذَا يَغْشَـى وَالنَّهَـارِ إِذَا تَجَلَّـى﴾[2]، ويبقـى الـزمن بعـدها دالًا عَلَـى الاسـتقبال، وإن تلاهـا مـاضٍ، وهَـذَا مـا قصـدَه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بتنـوين (إذا) وعـدم تنوينهـا بقَـوْل الإمَـام الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عنـدما رأى المفضـل بـن عمـر حزينًـا: **((قِيـلَ: إذا كَـأنْ يكـونَ غيـر محمـود عَلَـى حسـنة يأتيهـا ولا مسـتحق للثـواب عَلَيْهَـا . فـإن قـالوا: ومـا كَـانَ يضـره أن لا يكـون محمـودًا عَلَـى الحسـنات مسـتحقًا للثـواب بعـد أن يصـير إلـى غايـة النعـيم واللـذة؟))**[3]، فـذهبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي إلـى جـواز مَجِـيء (إذا) بتنـوين وبـلا تنـوين، فـإنْ جِـيءَ بهـا بغيـر تنـوينٍ بنظـر المجلسـي فسـوف يكـون خبـر الْفِعْـل النـاقص (كَـانَ) محـذوفًا؛ إذ يَقُـولُ: **((إذا كَـأنْ يكـونَ غيـر محمـود يمكـن أن يقـرأ إذا بـالتنوين وبِـدونِها، وعَلَـى الثـاني يكـون خبـر كَـانَ محـذوفا أي إذا كَـانَ الإنسـان كـذَلِك))**[4]، وخبـر الْفِعْـل قـد حُـذف وتقـديره عنـد المجلسـي: (إذا كَـانَ الإنسـان كـذَلِك) ولـم يـذكرِ الْعَلَّامَـةُ ماهِيَـة (إذا) ودَلَالَتهـا وإن

---

[1] بِحَار الأنوار: ٢/ ٢٣٢

[2] الليل: ١، ٢.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٣٩، وينظر: توحيد المفضل: ١٦٩.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٤٤.

كَانَت غير منونة فسوف تكون شرطية ظرفية، فلو كَانَ جوابُها جملةً اسمية، فلِمَ حُذفت الفاءُ الرابطة لجواب الشرط بفعله؟ لعل (إذا) مسبوقة بكلام مُقدّر: (يأتيك غير محمودٍ إذا كَانَ الإنسانُ كذَلِك) فتقدير ما سبق: (إذا كَانَ الإنسانُ كذَلِك فسيأتيك غير محمودٍ).

المطلب الثاني: التركيبُ الْفِعْلي

والتركيبُ الْفِعْلي هو ما رُكِّبَ من فعلٍ تام غير ناقص دالٍ عَلَى حدث مُقترن بزمن مع فاعل[1]، وجِيءَ ذَلِك التركيبُ في البحارِ عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: الْمُضَارِع المبني بين نوني التوكيد ونون النسوة

النون الخفيفة والثقِيلَة هما نونا توكيد، والخفيفة عند الكوفيين هِيَ المُخففة من الثقِيلَة وعند البصريين هِيَ نون مُخففة عَلَى حدتها، ويتصلان بفعل أمر أو ما أصله أمر أمّا اتصالهما بالْفِعْل الماضي فهُوَ شاذٌّ، نَحْو: أَحْسِنَنَّ بعمرو، ويكثر اتصالهما بالْمُضَارِع الواقع في جواب القسم، قد اتصلتْ به لامُ التوكيد اتصالًا مُباشرًا، دالًا عَلَى الزمن المُستقبل، وَهُوَ مُثبتٌ[2]، وهما حرفان لا محلَ لهما من الإعراب، يجعلان ما يتصلان بهما مبنيًا عَلَى الفتح، وهَذَا ما نشدَه الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْلِ الإمَام الباقر (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما سُئِلَ عَن معَنى قولِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فليذهب الناس حيث شاؤوا فو الله ليَأْتِيَن الأمر ههنا))**[3].

إذ ذهبَ الْعَلَّامَةُ إلى اتصال نون التوكيد بالْفِعْل (يأتي) اتصالًا مُباشرًا مِنْ دُونِ فاصلٍ، وباتصالها بُني عَلَى الفتح؛ إذ يَقُولُ: **((ليَأْتِيَن بفتح الياء، ورفع الأمر أي يأتي العلم وما يتعلق بأمور الخلق ويهبط إلى صدورنا))**[4].

فأرادَ الْعَلَّامَةُ التفريقَ بينها وبين اتصالِ نون النسوة بالْفِعْل؛ فقوله: (ورفع الأمر) يُعطي مُسوّغًا أنّ ما اتصل بالْفِعْل لَيْسَ له محل من الإعراب؛ لِذا جَازَ رفع (الأمر) عَلَى الفاعلية.

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٥، والتطبيق النحوي، د. عبده الراجحي: ١٧٤.
[2] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٥٣-٦٥٥، وإرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزي (ت ٧٦٧هـ): ٢/ ٧٣٠.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٤، وينظر: مُستدرك الوسائل: ١٧/ ٢٧٥.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٥.

وما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي لا يقبلُ التأويل ولا يُعطيك الحقَّ باختيار غيرِهِ؛ فلو رجعْنا لقَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لوجدْنا أنّ المقامَ مقامُ توكيدٍ لا إخبار والمحلُ محلُ إثباتٍ، فضلا على ذَلِك فقد وقعَ الْفِعْلُ في جوابِ القسم واتصلتْ به اللامُ اتصالًا مُباشرًا.

المَسْأَلَة الثانية: الْمُضَارِع المنصوب بـ(أنْ)

(أنْ) أداةُ نصبٍ للمضارع تخلصُه للمُستقبل، وهِيَ مَصْدَريةٌ تؤولُ مع منصوبِها بِمَصْدَرٍ مؤولٍ[١]، وقد تُسبقُ بلام التعليل أو السبب وتليها (لا) النافية الزائدة المُعترضة بين الناصب والمنصوب، ليُصبحَ هَذَا التركيبُ (لِئَلّا) مُفيدًا التعليل[٢]فقولك: أعلمُه النَّحْوَ لِئَلّا يلحنَ في القولِ، وتُدغمُ نون (أنْ) بلام (لا) ويصبح التركيب (ألّا) كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٣]، وذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي في نصب الْفِعْل (يقول) بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بـ (أنْ) مُدغمة بـ (لا): **((إن الله تبارك وتعالى عير عباده بآيتين من كتابه: أن لا يقولوا حتى يعلموا، ولا يردوا ما ولم يعلموا. قال الله عز و جل: ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[٤]))**[٥].

فقدّرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي تركيبَ (لِئَلّا) محل تركيب (أنْ لا) بقَوْل الإمَام؛ إذ يَقُولُ: **((أن لا يقولوا أي لئلا يقولوا))**[٦]، فتشابَه التركيبان بأشياء واختلفا بشيءٍ؛ إذ تشابها بكونهما يدلان عَلَى النصب والاستقبال، فضلا على جواز تأويل أداة النصب ومنصوبها بِمَصْدَر مؤولٍ، ويختلف (لِئَلّا) بأَنَّه يدلُّ عَلَى التعليل وإيراد السبب؛ لوجود (لام التعليل)، ويبدو إبدالهما غريبًا؛ لأنَّ الْفِعْل الْمُضَارِع بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فعل لَمْ يَكُنْ دالًا عَلَى العِلّة والسبب، أمّا في تقدير الْعَلَّامَة فنجد العِلّة بيّنةً بوجود اللام، فضلا على ذَلِك أنّ لام التعليل تعرف بـ (لام كي)، ((لام كي: سميت بذَلِك، لأنها للسبب كما أن كي للسبب))[٧] والأداة

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٣٧.
[٢] ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٢١٣.
[٣] المائدة: ٧١.
[٤] الأعراف: ١٦٩.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٣، وينظر: روضة الواعظين: ٢/ ٤٦٨.
[٦] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٤.
[٧] ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٥٩

(كـي) تلتقـي مـع (حتـى) بدَلَالَـة التعليـل، ((فتكـون (حتـى) بمنزلـة (كَـي)، وذَلِـك قولـك: (أطِـعِ اللهَ حتـى يُـدخِلَك الجنـةَ)، و(كلّمتـه حتـى يـأمرَ لـي بشـيء))[1]و(حتـى) أداة خـتم الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) كلامـه بهـا: ((أن لا يقولـوا حتـى يعلمـوا))، فكَيْـفَ يجـوز أنْ يكـونَ فـي العبـارة أداتـان يـدلان عَلَـى التعليـل؟ بـل كَيْـفَ تـتمُّ الدَلَالَـة بهَـذَا التقـديرِ: (لِـئَلّا يقولـوا كـي يعلمـوا) أو (لِـئَلّا يقولـوا حتـى يعلمـوا)؟ ولام التعليـل أداة تتوسـط بـين شـئين ليكـونَ مـا بعـدها علـةً وسـببًا لمـا قبلها، وما سبق ذكره لا يُناسب ما ذهب إليه الْعَلَّامَة المجلسي في التقدير.

المطلب الثالث: التركيبُ الجملي

الجملـةُ هِـيَ كـلامٌ مفيـدُ المعَنـى مركبـةٌ مـن اسـمين لتسـمى بالجملـة الاسـمية أو مـن فعـل واسم ليطلق عَلَيْهَا جملة فعلية[2]، ووردَ هذا التركيبُ عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: الجملة الاعتراضية بين الشرط وجوابه

جملـةُ الاعتـراض هِـيَ جملـةٌ مناسـبة للقصـد يـؤتى بهـا طلبًـا للتوكيـد وتقويـة للمعَنـى أو للتنبيـه عَلَـى شـيءٍ محـددٍ، وتفصـل بـين جـزأين منفصـلين عَـن بَعْضـهما، فتـأتي بـين الموصـول وصـلته، كقولـك: هَـذَا الَّـذِي –واللهِ-يعمـلُ صـالحًا، أو بـين الْفِعْـل ومرفوعِـهِ، نحـو: (أعجبَتْنـي - والحـربُ قائمـةٌ- شـجاعةُ فـارسٍ)، أو بـين الصـفة وموصـوفها[3]، كمـا فِـي قَوْلـه تَعَـالَى: ﴿وَإِنَّـهُ لَقَسَـمٌ لَـوْ تَعْلَمُـونَ عَظِـيمٌ﴾[4]أو بـين فعـل الشـرط وجوابـه، كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿فَـإِنْ لَـمْ تَفْعَلُـوا وَلَـنْ تَفْعَلُـوا فَـاتَّقُوا النَّـارَ﴾[5]، وهَـذَا مـا ذهـبَ إليـه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بقَـوْلِ الإمَـام الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((يـا أبـا حنيفـة ولقـد ادعيـت علمـا، ويلـك مـا جعل الله ذَلِـك إلا عنـد أهـل الكتـاب الَّـذِين أنـزل علـيهم، ويلـك ولا هـو إلا عنـد الخـاص مـن ذريـة نبينـا صـلى الله عليـه وآلـه، ومـا ورثـك**

---

[1] شرح المفصل: ٤/ ٢٤٦.
[2] ينظر: شرح ابن عقِيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٤.
[3] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٦١٣، ١٦١٤.
[4] الواقعة: ٧٦.
[5] البقرة: ٢٤.

الله من كتابه حرفا، فإن كنت كما تقول-ولست كما تقول -فأخبرني عَن قول الله عز وجل: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾[1]، أين ذَلِك من الأرض؟))[2].

إذ جعلَ جملةَ (ولستَ كما تقولُ) جملةَ حالٍ مُعترضةٍ بين الشرطِ وجوابِهِ؛ إذ يَقُولُ: **((ولستْ كما تقول جملة حالية اعترضت بين الشرط والجزاء لرفع توهم أن هَذَا الشرط والتقدير محتمل الصدق))**[3]، وجَاءَ بها طلبًا للتنبيه ورفعًا للتوهم، ولو كَانَ الكلام مُقدّرًا بـ(فإن كنتَ كما تقولُ فأخبرْني) لتوهمَ المُستمعُ باحتمال صدقِ أبي حنيفة، ولو كَانَ الكلامُ كذَلِك لصارَ لِزمًا فهم أنْ يكونَ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد طلبَ من أبي حنيفة الإخبارَ، ولم يُفهمْ من السياق أنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَانَ مُستنكرًا مما جَاءَ به أبو حنيفةٍ، بل ذمَّهُ في بَعْضِ المواضعِ؛ لِذا جَاءَ بجملةِ الحال المُعترضة مُتصدرة بفعل النفي (لَيْسَ) ويؤتى به في موضعِ النفي المؤكد بزمنِ الحال.

والْجُمْلُ الاعتراضية هِيَ التي يُسددُ بها الكلام ويُفسرُ بها المقصود؛ لِذا عُدَّتْ جملة (ولسْتَ كما تقولُ) جملةً اعتراضيةً بين الشرط وجزائِه لهداية المُستمع أنَّ أبا حنيفة لَمْ يَكُنْ صائبًا فيما اعتقد.

فجِيءَ بجملةٍ اعتراضيةٍ لبيانِ توهمِ أبي حنيفةٍ وأدلته الخاطئة، فضلا على ذَلِك فقد كَانَتِ الجملةُ المُعترضةُ جملةً مُتصدرةً بفعلِ نفي مؤكدٍ لا يحتاجُ لقسمٍ وَهُوَ (لَيْسَ) مُسندًا لفعلِ القول، فلو أُقتطعْتَ الرواية مِنْ دُونِ الجملة الاعتراضية ليكونَ الكلامُ: فإن كنْتَ كما تقولُ فأخبرْني عَن قولِ اللهِ عزَّ وجلَ) وإنْ لم تكنْ هذه الجملةُ المنفيةُ مُعترضةً بين الشرط وجوابه لتوهم المُتلقي بصدق أبي حنيفة، وحقيقةُ ما جَاءَ به، ولتوهم المُستمع أن الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَانَ يختبرُ أبا حنيفةٍ ببَعْضِ ما جَاءَ به من صدقٍ؛ لِذا سُدِدَ وفُهِمَ بها المقصودُ وبانَ بها المُسْتَتِرُ، وإنْ لم تعترضْ هذه الجملة فكلامُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فيه شكٌ بعلم أبي حنيفة، فقولُك: إنْ تذهبْ أذهبْ، فأنتَ عَلَى شكٍ بذهابِه، وَهُوَ لَمْ يَكُنْ بقصدِ الإثباتِ كقولِك:

---

[1] سبأ: ١٨.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٩٣، وينظر: علل الشرائع، الشيخ الصدوق: ١/ ١٣٢، وتفسير كنز الدقائق، محمد المشهدي ابن جمال الدين القمي (ت: ١١٢٥هـ): ٢/ ١٦٧.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٩٤.

إذا ذهبتَ أذهبُ، فـ(إنْ) الشرطية عند النحويين تفيد الشك لا الإثبات: ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذَلِك لأن (إن) قد جَاءَت كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعَنى إذ، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾[1]أي: وإذ كنتم في ريب؛ لأن (إن) الشرطية تفيد الشك))[2]، وعلمْنا أنَّ الشرطَ يُعطي دَلَالَةَ الاستقبال ولكنَّ الإمامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد كسرَ هَذَا الحاجز وخرقَ القاعدةَ باعتراضِ جملة (ولسْتَ كما تقولُ) التي يكونُ فعلُها الناقصُ (لَيْسَ) فعل نفي: ((وَاعْلَم أَن الأَصْل فِي بَاب الشُّرُوط وَالْجَزَاء أنْ يكونَا مضارعين، كَقَوْلِك: إن تضرب أضْرب، لِأَن حَقِيقَة الشَّرْط بالاستقبال))[3]

المَسْأَلَة الثانية: احتمال الاستئناف بجملة (يحضره) أو الإخبار بها

النفي أسلوبٌ من أساليبِ الْعَرَبيَّة يُرادُ به سلب ما كَانَ ثابتًا، ويحصل بأداة من أدواته الصريحة، أو بواسطة تضمين بَعْض الأساليب له، كالاستفهام والنهيَ والأمر المُتضمن معَناه، وهَذَا ما ذهب إليه الْعَلَّامَة المجلسي عندما خُوطِبَ الإمام موسى الكاظم (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((جعلت فداك فقهنا في الدين وأغنانا الله بكم عَن الناس حتى أن الجماعة منا ليكون في المجلس ما يسأل رجل صاحبه يحضره المَسْأَلَة ويحضره جوابها))**[4]؛ إذ احتملَ أنْ يكونَ الْفِعْلُ (حضرَ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي مسبوقًا بأداة الاستثناء، وفي أغلب النسخ غير مسبوقٍ بالاستثناء؛ إذ يَقُولُ: **((ما يسأل رجل صاحبه في بَعْض النسخ[5] (إلا يحضره) وَهُوَ ظاهر وفي أكثر النسخ[6](يحضره) بغير أداة الاستثناء))**[7].

---

[1] البقرة: ٢٣

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ٢/ ٥١٨.

[3] علل النحو: ٤٣٩.

[4] بحار الأنور: ٢/ ٣٠٦، وينظر: الكافي: ١/ ١٤٢.

[5] ينظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله هاشمي الخوئي: ١٤/ ١٠٢.

[6] في الكافي: ١/ ١٤٢: ((تحضره المسألة ويحضره جوابها)).

[7] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣٠٦.

((فتكون كلمة (ما) نافية أيضا أي لا يحتاج أحد من أهل المجلس أن يسأل صاحبه عَن مسألة، وجملة (يَحْضُرُهُ) مستأنفة أو موصولة وهِيَ مع صلتها مبتدأ، وقوله: (يَحْضُرُهُ) خبر أو الجملة استئنافية أو صفة للمجلس والأول أظهر))[1].

فأُحتمل في جملة (يَحْضُرُهُ) عند الْعَلَّامَةِ احتمالات عديدة وهِيَ:

أولًا: (ما) نافية غير عاملة، مقصورة بالاستثناء؛ حيث مَجِيء النفي والاستثناء في الجملة يُفيد القصر والحصر، وتقديرُ الكلام: (ما يسألُ رجلٌ صاحبَه إلّا يَحْضُرُهُ المَسْأَلَة)، أمّا دَلَالَة التقدير فَهِيَ بعدم جواز جواب الرجل حتى يُسْأَلَ.

ثانيًا: (ما) نافية، وجملة (يَحْضُرُهُ) غير مسبوقة بـ (إلّا)؛ لِذا جَازَ إعرابها مستأنفة، وتقدير ذَلِك: (قد أغنانا اللهُ بكم فلا يحتاجُ أحدٌ لأنْ يسألَ صاحبَه)، وجملة (يَحْضُرُهُ) مُستأنفة.

ثالثاً: (ما) موصولة في محل رفع مبتدأ لتكونَ جملة (يَحْضُرُهُ) في محل رفع خبر، أو في محل جرّ صفة للَفْظَة المجلس.

لا خلافَ في إعراب التركيب الجملي الْفِعْلي (يَحْضُرُهُ) عَلَى الاستئناف أو الخبر، ولكنَّ الخلافَ في جعلِهِ في محل جرّ صفةٍ للمجلس؛ لِما في لَفْظَة (المجلس) من التعريف؛ لأنَّ الجملَ بعد المعرفة المحضة حالٌ، وبعد النكرة المحضة صفةٌ، فالصفةُ غير المحضة هِيَ ما وصفتْ بنكرة مثلها، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ﴾[2] فجَازَ في الجملة الْفِعْلية (أنزلْناهُ) أن تكون في محل رفع صفة لـ (الذكر) وجَازَ أن تكون في محل نصب حال، والحال نفسها في إعراب جملة (يحمل)[3]فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[4].

---

[1] بِحَارُ الأنوار: ٢/ ٣٠٦.

[2] الأنبياء: ٥٠.

[3] ينظر: مُغني اللبيب عَن كتب الأعاريب: ٥٦٠.

[4] الجمعة: ٥.

ولعلَّ ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي في احتمال أنْ يكونَ تركيب (يَحْضُرُهُ) الجملي صفة (المجلس) الَّذِي جِيءَ به معرفةً غيرَ محضةٍ اسمِ جنسٍ محلى بـ (ال)

المَسْأَلَة الثالثة: جملةُ الحالِ (تخلل)

الحالُ اسمٌ مُشْتَقٌّ أو مؤولٌ بمشتقٍّ منصوبٍ تُبينُ هِيَئَةَ صاحبِ الحال الفاعل أو المفعول، وتأتي مُبينةً مُنتقلة من حال لآخر، نحو: جَاءَ الرجلُ ماشيًا، وتأتي مفردًا وجملةً اسميةً مسبوقةً بواو الحالِ أو فعليةً فعلُها ماضٍ أو مُضارع، مثبت أو منفي[1]، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((أفلا ترى الخلقة كَيْفَ يأتي بالصواب في الأشياء وتتخلل مواضع الخطأ فتعطي وتمنع عَلَى قدر الأرب))**[2]، إذ جَازَ أن تكون جملة (تخلل) الْفِعْلية حالًا من لَفْظَة (الخلقة)؛ إذ يَقُولُ: **((وتخلل مواضع الخطأ يحتمل أن تكون الجملة حالية أي تأتي بالصواب مع أنها تدخل مواضع هِيَ مظنة الخطأ، من قولهم: تخللت القوم أي دخلت خلالهم ويحتمل أنْ يكونَ المراد بالتخلل التخلف أو الخروج من خلالها لكن تطبيقهما عَلَى المعاني اللغوية يحتاج إلى تكلف))**[3].

فجِيءَ بصاحب الحال (الخلقة) معرفةً ومفعولًا به للفعل (رأى)، والكلامُ خاصٌ ومُوجَّهٌ لِلَفْظَة (الخلقة)، وهِيَ لَفْظَةٌ مؤنثةٌ أُوجبَ تأنيث فعلِها المُبيّن لهِيَئتِها، أمّا ما وجدْنا من حديثِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في البحار فلعلَّهُ استبدالُ الياءِ بالتاء في الْفِعْل (أتى)؛ لِذا كَانَ من الأجودِ التأنيث وتقديرُ الكلامِ: (أفلا ترى الخلقةَ كَيْفَ تأتي بالصوابِ) بدلًا من: (أفلا ترى الخلقةَ كَيْفَ يأتي بالصواب)، وهَذَا ما وجدْناه في كتاب توحيد المفضل: ((أفلا ترى الخلقة كَيْفَ تأتي بالصواب في الأشياء وتتخلل مواضع الخطأ فتعطي وتمنع عَلَى قدر الأرب))[4]، فضلا على ذَلِك قد رأيْنا أنَّ الأفعالَ التي بيّنتِ الحالَ (تتخلل، تعطي، تمنعُ) جَاءَتْ مؤنثةً.

---

[1] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤، ٢٣، ٢٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٥٧، ١٥٦١.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٨٩، وينظر: توحيد المفضل: ٩١.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٨٩.
[4] توحيد المفضل: ٩١.

وأتكأ الْعَلَّامَةُ المجلسي في هذه المَسْأَلَة عَلَى دَلَالَة معَنى الْفِعْل (تتخللُ)؛ إذ يجوز فيه الإتيان بالصواب أو بالخطأِ، وتقديرُ الكلامِ: (تأتي الخلقةُ بالصوابِ وتتخللُ في موضع الخطأِ)، والتخللُ هو الدخولُ بين الأشياء: ((وتَخَلَّل القومَ: دَخَلَ بَيْنَ خَلَلهم وخِلالهم؛ وَمِنْهُ تَخَلُّل الأَسنان... وخَلَّل فُلَانٌ أَصابعَه بِالْمَاءِ: أَسال الْمَاءَ بَيْنَهَا فِي الْوُضُوءِ))[1].

والحال هِيَ فضلةٌ يؤتى بها بيانًا لهِيَئة صاحب الحال، وجَازَ تكرارها لصاحب حالٍ واحدٍ، وتعددت أحوال الجمل الْفِعْلية فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، (تأتي، تتخلل، تعطي، تمنع)، والأشياء المُبيّنة للشيء الواحد تتشابه مِنْ حَيْثُ الدَلَالَة والمعَنى، والإثبات أو النفي، فلما يؤتى بحال الخلقة أنهم أصحابُ صواب فصار من المُستبعد أن يتخلل ذَلِك الظنَّ والرجحان بينهما، فتقدير كلام الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) اعتمادًا عَلَى معَنى السياق ودَلَالَة اللفظ هو: (ترى الخلقة تأتي بالصواب وتتخلل (تتخلف) مواضع الخطأ) أي (تأتي بالصواب وتترك مواضع الخطأ)، وَهُوَ كلام فيه تحذير للمفضل بترك ما فيه من لهو الحديث من الكلام.

المبحث الثالث: المباحثُ النحويةُ في أساليبِ الْعَرَبيَّةِ

الأسلوبُ هو طريقٌ امتدَّتْ أطرافُه وَهُوَ السطرُ من النخلِ مأخوذ من (أسلبَ أسْلُوبًا)، وأُسلوبٌ بِضَمِّ همزتها هو فنٌ أو طريقٌ أعتاد عليه الناسُ، فقولك: هَذَا أُسلوبُ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فهُوَ فَنُّهُ وطريقتُهُ في الكلامِ والخطاب، اختصَّ به ولم يُشاركْهُ فيه أحدٌ؛ لِذا يُدعى عَنق الأسد أسلوبًا لصعوبة ثنيّه[2]، فلِكُلِّ إنسانٍ أسلوبٌ يملكُهُ ولا يملكُهُ غيرُه فقد سلبَه وخُصَّ به، وسُميَتْ أساليب اللُّغَة بالأساليب؛ لأنَّها سلبتْ كلَّ أسلوبٍ وجعلَتْهُ خاصًا بها، فأسلوبُ الاستفهامِ له أُسلوبٌ سلبَه وخصَّهُ لم يُشاركْهُ في ذَلِك الأسلوب أسلوبٌ آخر، والنفي أسلوب خاصٌ به والاستثناء أسلوبٌ، فكُلُّ أسلوبٍ طريقةٌ وفَنٌّ يختلفُ عَن غيرِه من الفنون والأساليب الأخرى.

وسائلٍ يسألُ إنَّ الأساليبَ بحثٌ بلاغي، فلِمَ جيء به في المباحث النحوية؟ والإجابةُ عليه نَّ من عادة الكتب النحويّة أنْ تذكرَ الأبواب والأساليب فيُذكرُ مثلًا (باب الإغراء

[1] لسان العرب: ١١/ ٢١٣.
[2] ينظر: المصباح المنير، مادة (سلبَ): ١/ ٢٨٤، ومجمل اللُّغَة، مادة (سلبَ): ٤٧٠.

والتحذير أو أسلوب الإغراء والتحذير)[1]؛ ولأنَّ الأطروحة قد خلت من ذكر الأبواب؛ لِذا استبدلناها بالأساليب، فضلا على ذلك أنَّ دراسة أكثر الأساليب العربيّة هي لبيان أثر العامل بمعموله وهو ما يُعرف بنظرية العامل النحوي.

وعندَما تفحصنا أجزاء البحار المُختارة وجدناها تعجُّ بأساليب الْعَرَبيَّة؛ لأنَّك في مقام متنٍ تُردفُ الأساليب فيه ردفًا وتتراقصُ فيه الفنون طربًا، وجَاءَتِ الأساليبُ في بحار الأنوار عَلَى النحو الآتي:

أولًا: أسلوب الاستفهام

الاستفهامُ أسلوبُ طلبِ حصول التصديق أو التصور في ذهن المُخاطِب، وطلب شيءٍ يجهله المُتكلم ويراد به جوابًا[2]، وأساليبُ الْعَرَبيَّةِ مُتداخلة الدَلَالَة، مخفية البيان، لا يُفصحُ عَنها إلّا نبّه، ولا يصل إلى غور مائها إلّا بليغٌ متضلعٌ بأدواتِها وأساليبها.

المَسْأَلَة الأولى: احتمال الخطاب بين الاستفهام والإسناد:

أُحتملَ مراد الخطاب عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بين أسلوبي الاستفهام والإسناد بقَوْل الإمَام السجاد (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إذا رأيتم الرجل قد حسن سمته وهديه، وتماوت في منطقه، وتخاضع في حركاته، فرويدا لا يغرنكم، فما أكثر من يعجزه تناول الدنيا... فإذا وجدتموه يعف عَن ذَلِك فرويدا لا يغركم حتى تنظروا ما عقده عقله))**[3]، إذ جَازَ لـ(ما) أن تكونَ موصولةً والجملة الْفِعْلية من الْفِعْل (عقدَ) وفاعلها (عقلُهُ) صلة موصول؛ إذ يَقُولُ: **((ما عقده عقله يحتمل أنْ يكونَ كلمة ما موصولة، وعقد فعلا ماضيا أي حتى تنظروا إلى الأمور التي عقدها عقله ونظمها، فإن عَلَى العقل إنما يستدل بآثاره))**[4].

ويحتملُ إفادة الاستفهام عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقوله: **((ويحتمل أن تكون ما استفهامية والعقدة اسما بمعَنى ما عقد عليه، فيرجع إلى المعَنى الأول، ويحتمل عَلَى**

---

[1] ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٥٢.
[2] ينظر: كتاب التعريفات: ١٨، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهِيَم الهاشمي: ٧٨.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٨٤، وينظر: الدرّ المنظوم من كلام المعصوم، العاملي: ٥٢٧.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٨٦.

الأخير أنْ يكونَ المراد ثبات عقله واستقراره وعدم تزلزله فيما يحكم به عقله))[1]، إذ جعلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي المعَنى مطيتَهُ في تأويلِ الدَلَالَةِ جاعلًا قَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) طلبًا جَاءَ بأسلوب الاستفهام.

وإنَّ ما احتملَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي لـ (ما) أموصولة كَانَتْ أمّ استفهامية جائزٌ، فلو كَانَتْ موصولةً بتقديرِ قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (لا يغرَنَّكم الَّذِي عقدَهُ العقلُ)، أمّا جواز كونها استفهاميةً فهُوَ واردٌ وجائزٌ قد خرجَ من معَناه الحقيقي إلى المعَنى المجازي طلبًا للتعجب، فضلا على ذَلِك ما وجدْنا من تكرار أسلوب التعجب بتركيب (ما أكثرَهم) عَلَى صِيغَةِ (ما أفعلَهُ)؛ لِذا جَازَ أنْ يخرجَ الاستفهامُ بواسطة (ما) إلى التعجب كخروج دَلَالَةِ الاستفهامِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[2]إلى دَلَالَة التعجب.

أمّا دَلَالَةُ لَفْظَةِ العقدِ فهُوَ إمّا إعطاءُ العهدِ أو دَلَالَةُ البناء: ((قِيلَ: هِيَ الْعُهُودُ، وَقِيلَ: هِيَ الْفَرَائِضُ الَّتِي أُلزموها.... وعَقَدَ البِناءَ بالجِصّ يَعْقِدُه عَقْداً: أَلْزَقَهُ. والعَقْدُ: مَا عَقَدْتَ مِنَ البِناءِ، وَالْجَمْعُ أَعْقادٌ وعُقودٌ. وعَقَدَ: بَنَى عَقْدًا))[3]، فإنْ كَانَتْ دالةً عَلَى إقامةِ العهود وإلزام الفرائض أو دالةً عَلَى البناء فالمعَنى تامٌ ودَلَالَة السياق لم تتغيرْ، فتقديرُ الكلامِ بدَلَالَةِ إقامةِ العهود هو: (لا يغرَنَّكم إقامةُ عقولِهم)، وتقديرُ دَلَالَة البناء: (لا يغرنَّكم بناءُ عقولِهم وتمامِها).

المَسْأَلَة الثانية: (كَيْفَ) الاستفهاميةِ بين الحقيقةِ والمجازِ

الاستفهامُ الإنكاري هو استفهامٌ دالٌ عَلَى النفي الضّمنِي كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[4]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[5]، فهُوَ لا يتطلبُ جوابًا، وَهُوَ استفهامٌ غيرُ حقيقي توبيخي، وزعمَ الْعَلَّامَةُ المجلسي أنَّ الاستفهامَ حقيقي لا

---

[1] بِحَارُ الأنوار: ٢/ ٨٦.
[2] الفرقان: ٧.
[3] لسان العرب: ٣/ ٢٩٧.
[4] الأحقاف: ٣٥.
[5] النازعات: ٢٧.

إنكاري فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((وكَيْفَ لا أنصح لكم وأنتم والله جند الله، والله ما يعبد الله عز وجل أهل دين غيركم، فخذوه ولا تذيعوه ولا تحبسوه عَن أهله فلو حبست عَنكم يحبس عَني))**[1]؛ إذ يَقُولُ: **((وحمله عَلَى الاستفهام الإنكاري بعيد))**[2].

و(كَيْفَ) اسمٌ يُسألُ به عَن الحال، كقولك: كَيْفَ هو؟ وقد تخرجُ من الدَلَالَة الحقيقية إلى التعجب والتوبيخ[3]: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[4].

لا أعلمُ، ما قصدُ الْعَلَّامَة المجلسي بحملِ كلامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى الإنكاري غير واردٍ وبعيد؟! فمن دَلَالَة الحقيقي هو تطلب الجواب والكلام لم ينتظرْ منك جوابًا، فضلا على ذَلِك لَمْ يَكُنْ اسمُ الاستفهام (كَيْفَ) دالًا عَلَى الذات العاقلة أو غير العاقلة ليتسنى لنا أن نعدَّ الاستفهامَ حقيقيًا، فقولك: من أتى؟ أو من لم يأتِ؟ تطلب من المُخاطَب جوابًا سواء بالنفي كَانَ أو بالإيجاب، ولَمْ يَكُنْ اسم الاستفهام (كَيْفَ) كدَلَالَة حرف الاستفهام الهَمْزة التي من خصائصِها أنَّها تأتي مع الكلام المنفي والمثبت، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[5]، نعم قد تختلفُ دَلَالَة الاستفهام وقوتها من موضع لآخر؛ لِذا سألَ اللهُ –عَزَّ شأنُه-نبيَهُ إبراهِيَمَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) باستفهامٍ منفي وتطلب من إبراهِيَم (عَلَيْهِ السَّلَامُ) الإجابة، فقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (وكَيْفَ لا أنصحُ لكم وأنتم واللهِ جندُ اللهِ) لم يُجبرِ المُستمعَ أو المُخاطَبَ عَلَى الإجابة، والكلامُ منفي وأُردفَ بجملةٍ اسميةٍ حاليةٍ: (وأنتم جندُ اللهِ) بينتْ هِيَئَةَ صاحبِ الحال وَهُوَ ضميرُ (الكاف) في (لكم)؛ فكَيْفَ يسألُ عَن حالٍ وتلاه بيان له، فالاستفهامُ فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هو لَيْسَ حقيقيًا، بل مجَازَيًا لم يتطلبْ جوابًا.

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٤٦، وينظر: المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت: ٢٧٤هـ): ١/ ١٤٦.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٤٦.
[3] ينظر: جامع الدروس الْعَرَبيَّة، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ): ١/ ١٤٣.
[4] البقرة: ٢٨.
[5] البقرة: ٢٦٠.

ثانيًا: أسلوب النفي: هو سلب ونقض الثبوت[١]، وجاءَتْ مسائله في بحار الأنوار على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: أسلوب النفي بين الزيادة والتوكيد

(لا) النافية حرفٌ يأتي مُستغرقًا لنفي الجنس مُختصًّا بالدخول عَلَى الأسماءِ النكرة المنصوبة به فعملَ عمل (إنَّ) وشُبِّه بها، وبُني بها ما كَانَ مفردًا مُشبهًا ببناء (خمسة عشر)، ونُصبَ بها ما كَانَ مُضافًا أو شبيهًا بالمضاف[٢].

أمّا لو دخلَتْ عَلَى فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ فتكونُ نافيةً غيرَ عاملةٍ عمل (إنَّ)، وتأتي زائدةً لتقوية الكلام وتأكيده إمّا مِنْ حَيْثُ اللفظ لتأثير ما بعدها بما قبلها بالعمل لا مِنْ حَيْثُ المعَنى؛ لأنّها نافيةٌ، كقولك: جئتُ للوغى بلا سلاحٍ، فقد جُرَّ ما بعدها بفعل ما قبلها[٣]، أو تكون نافيةً زائدةً داخلةً عَلَى الاسم أو شبه الجملة إنْ سُبقتْ بنفي أو شبيهه، وتقدمَها حرفُ عطفٍ وَهُوَ الواو، كقولِك: ما يذهبُ محمّدٌ ولا زيدٌ، أو سُبقتْ بطلبٍ[٤]، وتَكُونُ نافيةً زائدةً لا فائدَة من وجودها أي دخولها وخروجها سواء[٥]، كقولِ الشاعر[٦]:

تذكرتُ ليلى، فاعترَتْني صبابةٌ وكادَ ضميرُ القلبِ لا يتقطعُ

وتأتي نافيةً مُعترضةً بين الجار والمجرور أو بين الجَازَم والمجزوم أو الناصب والمنصوب، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٧]، وتقدير ذَلِك: (ما منعك أنْ تسجدَ)، وهَذَا ما زعمه الْعَلَّامَةُ المجلسي بزيادة لا النافية الداخلة عَلَى الْفِعْل (يستوحشُ) بقول أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فاعل لا بمعَنى الحركات والآلة، بصير إذ لا منظور إليه من**

---

[١] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠/ ١٩٥.
[٢] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٢١-٢٢٥.
[٣] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ت: ٧٤٩هـ): ٣٠٠.
[٤] ينظر: مغني اللبيب عَن كتب الأعاريب: ٣٢٧، والجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠١
[٥] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٢.
[٦] البيت بلا نسبة في الجنى الداني: ٣٠٢، ورصف المباني: ٢٧٤، والمعجم المفصل في شواهد الْعَرَبيَّة: ٤/ ٣٠٩.
[٧] الأنعام: ١٢.

خلقه، متوحد إذ لا سكن يستأنس به ولا يستوحش لفقده))[1]؛ إذ جَاءَتْ (لا) مؤكدةً لنفي سبقها مُتمثل بـ(لا) النافية للجنس التي سبقتِ الاسمَ المفردَ (سكنَ)؛ إذ يَقُولُ: **((ولا يستوحش كَانَ كلمة (لا) تأكيد للنفي السابق أي ولا سكن يستوحش لفقد))**[2].

وتقديرُ ما جَاءَ به الْعَلَّامَةُ المجلسي لا يتناسبُ مع دَلَالَةِ السياق أو دَلَالَة لَفْظَة السكنِ؛ لأنَّها لَفْظَةٌ تدلُّ أينما ذُكِرَتْ عَلَى الهدوء والطمأنينة، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيع عَلِيم﴾[3] وقَوْله تَعَالَى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[4]، ولَمْ يَكُنِ القرآنُ الكريم هو دليلُنا الوحيد، بل ما وجدْناه في كتبِ اللغةِ: ((والسَّكَنُ: كُلُّ مَا سَكَنْتَ إِلَيْهِ واطمأْنَنت بِهِ مِنْ أَهل وَغَيْرِهِ، وَرُبَّمَا قَالَتِ الْعَرَبُ السَّكَنُ لِمَا يُسْكَنُ إِلَيْهِ... والسَّكَنُ: المرأَة لأَنها يُسْكَنُ إِلَيْهَا. والسَّكَنُ: الساكِنُ))[5]، فلا يجوزُ اقترانِ السكنِ والسكون والاطمئنان مع المستوحشِ؛ بل أنَّ دَلَالَته تتساوق مع الاستئناس؛ لِذا جَاءَتْ بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (لا سكن يستأنسُ) بتراتبية دلالية يُكمّلُ أحدُهما الآخر.

وجَازَتْ (لا) النافية عند الْعَلَّامَةِ المجلسي أن تكونَ زائدةً؛ إذ يَقُولُ: **((أو زائدة كما فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[6]))**[7]، فاحتملَ الْعَلَّامَة المجلسي أن تكونَ (لا) فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) زائدةً ومثّلها في قَوْله تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾.

ويجوزُ أن تكونَ جملةُ (لا يستوحشُ لفقدِهِ) مُستأنفةً لتكونَ (لا) نافيةً غيرَ عاملةٍ تنفي زمني الحاضر والمُستقبل بِلا قرينةٍ، وقد اعترضَ عَلَى مجيئِها مُستأنفةً لعودةِ ضميرِ الهاء في (فقدِهِ) عَلَى الجملةِ السابقةِ لها (إِذْ لاَ سَكَنَ يَسْتَأْنِسُ بِهِ وَلاَ يَسْتَوْحِشُ لِفَقْدِهِ)[8] فضلا على مَجِيء الواو بينهما، ورُدَّ هَذَا الاعتراض بعودة الضمير عَلَى الجملة السابقة وتوسط

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٤٧-٢٤٨، وينظر: نهج البلاغة: ١٨.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٥٢.
[3] التوبة: ١٠٣.
[4] الأنعام: ٩٦.
[5] لسان العرب: ١٣/ ٢١٢.
[6] الأنعام: ١٢.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٥٢
[8] نهج البلاغة: ١٨.

الجملتين حرفُ عطفٍ بقَوْله تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[1]؛ إذ جَازَ عودة ضمير (الهاء) في جملة (يُعيدُهُ) المُستأنفة العائدة عَلَى لفظ الخلقِ في الجملة التي توسطهما حرف العطف (ثُمَّ)[2]؛ لِذا جَازَ عند مَنْ ذهبَ هَذَا المذهبَ اعتمادًا عَلَى عودة الضمير بقَوْله تَعَالَى.

ولا يجوزُ أن تكونَ زائدةً إلّا إذا سُبقَتْ بنفي أو طلبٍ أو أنْ تعترضَ بين الجار والمجرور أو الجَازم والمجزوم أو الناصب والمنصوب ولم تأتِ (لا) فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مما ذُكرَ سلفًا، فضلا على ذَلِك أن ما عُدَّ مؤكدًا فهُوَ زائدٌ؛ لِذا كَانَ من الأولى ذكر التوكيد مِنْ دُونِ الزيادة؛ لأنّ أحدَهما يمثلُ الآخر، أمّا لو قدرْنا كلامَ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي بزيادة (لا) فهُوَ: (لا سكنَ يستأنسُ به ويستوحشُ لفقدِهِ) فيكونُ في الكلامِ حذفٌ، وتقديرُ المحذوفِ: (لا سكنَ يستأنسُ به ولا فقدَ يستوحشُ به) وبهَذَا التقدير تكون الجملة الاسمية المنفية بـ (لا) النافية للجنس معطوفة عَلَى الاسمية المنفية بالحرف نفسه، وبهَذَا التقدير لا تعدُّ (لا) النافية زائدةً ولا مؤكدةً.

المَسْأَلَة الثانية: الخلاف في زمني النفي والتوكيد

(ما) النافية حرفٌ يدخل عَلَى الأسماء كما يدخل عَلَى الأفعال، فإنْ تلاها اسمٌ ما كَانَ أصلُه مبتدأً ولم يتقدمْهُ الخبرُ، ولم ينتقضْ نفيها بأداة استثناء صارَتْ عاملةً عند أهلِ الحجَازَ وشُبهتْ بـ(لَيْسَ) فرفعَتِ الاسمَ ونصبَتِ الخبرَ كَقَوْله تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[3].

أمّا لو تلاها فعلٌ مضارعٌ فتنفي الزمنَ الحاضر (الحال) مِنْ دُونِ المُستقبل، فلو طُلب منك نفي: (هو يعملُ) فوجوب النفي بـ (ما) لتقولُ: (ما يعملُ)، وإنْ تلاها فعلٌ ماضٍ نفَتْه في الزمن الماضي[4]، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَه فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ما أردْتُ أن أحدثّكم، ولأحدثنَّكم ولأنصحنَّ لكم))**[5]؛ إذ جعل النفي بـ(ما) نفيًا

---

[1] العَنكبوت: ١٩.
[2] ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٨/ ٤٦٥.
[3] يوسف: ٣١.
[4] ينظر: الكتاب: ٣/ ١١٧، وشرح المفصل: ٥/ ٣١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٩٧.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٤٦، وينظر: المحاسن: ١/ ١٤٦.

في الزمن الماضي ولم يكتفِ بذَلِك، بل قدّرَ له فعلًا ناقصًا يُفيدُ الزمن الماضي وَهُوَ (كَانَ)؛ إذ يَقُولُ: **((أني قبل ذَلِك ما كنت أريد أن أحدّثكم، إما لعدم قابليتكم أو للتقية، ولكن الآن أحدثكم لرفع هَذَا المانع))**[1]، فأكدَ الْعَلَّامَةُ المجلسي دَلَالَةَ المضي بزيادة الْفِعْلِ الماضي الناقص، فضلا على وجود لَفْظَة (قبل) الدالة عليه، فأجادَ بذَلِك التقدير، ولكنه لم يتنبه لدَلَالَةِ الزمن إنْ أُزيدَتْ نون التوكيد مع الْمُضَارِع؛ حيث إنَّها تمتنعُ من التوكيد إن لَمْ يَكُنْ دالًا عَلَى الاستقبال: ((والْمُضَارِع المثبت المستقبل الواقع جواب قسم فتلتزم هِيَ، واللام نَحْو: والله لتخرجن))[2] فقَوْلُ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (ولأحدثَنَّكم ولأنصحنَّ لكم) لأحدثَنَّكم في المستقبل لم يستقمْ بوجود لَفْظَة (الآن) بسياقها، فتقديرُ كلامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لكي يتناسبَ زمنًا هو: (واللهِ لأحدثَنَّكم ولأنصحنَّ لكم)

ثالثًا: أسلوب التوكيد: بين الظن والتوكيد

الظنُّ أسلوبٌ في الْعَرَبيَّةِ يدلُّ عَلَى رجحان الاعتقاد مع جواز النقيض، ويَجِيء دالًا عَلَى اليقين والشك، فهُوَ شكٌّ ويقينٌ ولا دَلَالَة فيه عَلَى الكذبِ عند أكثرِ نَحْوي البصرة، وجَازَ دَلَالَته عند الفراءِ عَلَى الكذب من قول الكفار بقَوْله تَعَالَى: ﴿مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾[3].

ويختلفُ عَن الشكِّ واليقين بدَلَالَة دقيقة أدقُ من الشعرة وأحدُّ من السيف عند بَعْضِهم، فأمّا الظنُّ فهُوَ ترجيحُ أحدِ الأمرين ألشكّ أو اليقين، والشكُّ هو استواءُ العودين معًا، واليقينُ هو اعتقادٌ بدليلٍ[4]، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي ممن يُفتي بغيرِ علمٍ ولا يقينٍ من قَوْل الإمَام الباقر (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعَنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، ولحقه وزر من عمل بفتياه))**[5]؛ إذ أُحتملَ للَفْظَةِ (هدى) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي اليقين؛ إذ يَقُولُ: **((والهدى كسائر علومهم وعلوم سائر**

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٤٦.
[2] ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٥٥.
[3] الجاثية: ٣٢.
[4] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٠٠-٢١٠١، وكتاب التعريفات: ١٤٤.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٨، وينظر: تهذيب الأحكام: ٦/ ٢٢٣، والفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ٥١٧.

النـاس))[١]؛ إذ أُحتمـل جعـلُ دَلَالَـةِ الهـدى بمعَنـى العلـمِ واليقـين والطريـق القـويم، ((والطريـقُ يسمَّى هُدًى؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَّاخِ[٢]:

قَدْ وكَّلَتْ بالهُدى إنسانَ ساهِمةٍ كَأنَّه مِنْ تمامِ الظِّمْءِ مَسْمُولُ))[٣]

وتقديرُ الكلامِ: (من أفتى الناسَ بغيرِ معرفةٍ ولا علم يقينٍ من اللهِ لعَنَتْهُ الملائكةُ)، والعربُ تأتي بالظنِّ وتريد اليقين، فقولك: (ظننْتُ لزيدٌ أشجع منك) وتريد تيقنتُ[٤].

وجَـازَ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي أنْ تكـونَ دالـةً عَلَـى الظـنِّ والرجحـانِ؛ إذ يَقُـولُ: **((ويحتمـل أنْ يكـونَ المـراد بالهـدى الظنـون))**[٥]، والشَّـكُّ والظـنُّ ضِـدُّ دَلَالَـة الْيَقِـينِ[٦]، والظـنُّ يكـون للكـذب أقـربُ منـه للصـدق، كدلالتـه بقـول الرسـول (صـلى الله عليـه وآلـه): ((إيـاكم والظـن، فـإن الظن أكذب الحديث))[٧].

ويُحتمـلُ فـي لَفْظَـةِ الهـدى التأكيـد عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي؛ إذ يَقُـولُ: **((ويحتمـل أنْ يكـونَ المـراد بالهـدى الظنـون... ويحتمـل التأكيـد))**[٨]، والتوكيـدُ هـو أسـلوبٌ لغـويٌ يُـرادُ بـه تقويـة المعَنـى وإزالـة التـوهم، ويـأتي لفظيًـا ومعَنويًـا، واللفظـي هـو تكـرارُ الألفـاظ الدالـةِ عَلَـى المعـاني نفسـها مـن اسـمٍ أو فعـلٍ أو حـرفٍ، ويكـونُ أحيانًـا تكـرار الجملـة، أمّـا المعَنـوي هـو التوكيـد الحاصل بواسطة بَعْضِ الألفاظ[٩].

ونرى أنَّ دَلَالَةَ لَفْظَةِ الهدى عَلَى التوكيد بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) غيرُ وارِدٍ لعلتين:

---

[١] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٨.
[٢] ديوان الشمَّاخ بن ضِرَارِ الذبياني، تحقيق وتخريج القصائد: صلاح الدين الهادي: ٢٨١، وتهذيب اللُّغَة ٦/ ٣٧٩، والمعجم المفصل في شواهد الْعَرَبيَّة، د. إميل بديع يعقوب: ٦/ ٣١٧.
[٣] لسان العرب، مادة (هدى): ١٥/ ٣٥٥.
[٤] ينظر: لسان العرب: ٣/ ١٦٦.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٨.
[٦] ينظر: جمهرة اللُّغَة:١/ ١٣٩.
[٧] الفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ٥٣٧، وميزان الحكمة: ٢/ ١٧٨٥، وألف حديث في المؤمن تأليف الشيخ هادي النجفي: ٢١٢.
[٨] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١١٨.
[٩] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٤٧.

أولهما: في التوكيد اللفظي تتشابه لفظتي المؤكد والتوكيد باللفظ والمعَنى، ولم نجدْ أنَّ لَفْظَةَ الهدى تُشابه لَفْظَة العلمِ.

ثانيهما: التوكيد تابعٌ من التوابع، فإنْ كَانَ بينه وبين متبوعِه حرفُ عطفٍ عُدَّ من توابعِ العطف، ونلحظ وجودَ حرفِ العطف الواو قد فصل بينهما، فكَيْفَ يكون التابع معطوفًا وتوكيدًا؟!

رابعًا: أسلوبُ الشرط:

هو أحدُ أساليبِ اللغة يؤدى بها الجزاء والشرط، له أدواته الحرفية أو الاسمية، الأدوات تلك تدخل على جملٍ فعلية لتجعل ما يتصل بها يُدعى بفعل الشرط ليأتي بعد فعل الشرط جملة إمّا فعلية وهو الغالب أو اسميةٌ، فإن كان فعلُ وجوابُ الشرطِ فعلين فيكونان ماضيين كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾[1] أو مضارعين كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾[2]، أو ماضيا فمضارعًا[3] كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ﴾[4]، أمّا من حيث الجزم فإنْ جاء فعل الشرط ماضيًا وجواب الشرط مضارعًا ليجزمَ الأول ويعرب الثاني، كقولك: إنْ ذهبْتَ أذهبُ، ولا يُحسن العكس فلا يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا كقولك: أنْ تذهب ذهبْتُ.

وفعلُ الشرط وجوابُه يكونان مُتفقين دلاليًا فحصولُ أحدهما مُتعلق بالآخر فهما عند من ذهبَ لهذا البيان متصلان نحو: (لو قامَ زيدٌ قمْتُ)، فالجوابُ يتحققُ في المستقبلِ وقيامُ زيدٍ يخْتلفُ عن قيامي فهذا يُثْبِتُ بعدم اتصالِ الشرطِ بالجزاءِ وأنَّهما غيرُ متصلين في المعنى والتحقق، وما ذهبَ إليه سيبويه هو الأقربُ للصوابِ الذي أثبتَ أنّ الجزاءَ والشرطَ لَمْ يكونا متصلين[5]، وجاءَتْ مسائله في كتابي العلم والتوحيد على النحو الآتي:

---

[1] الإسراء: ٨.
[2] الأنفال: ١٩.
[3] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٤/ ٤٢.
[4] الشورى: ٢٠.
[5] ينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٠٨.

المَسْأَلَة الأولى: جواز الاعتراض بين الشرط وجوابه

قد شُبِّهَ الحالُ وصاحبُهُ بالمبتدأ وخبره، فلما جَازَ تعدد أخبار المبتدأ جَازَ تعدد الأحوال، ويؤتى بالحال أحيانًا للتوكيد قصدًا، فيُؤكدُ بها عاملها كَقَوْله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِين﴾[1]، أو يؤكد بها ما ضمنته الجملةُ الابتدائيةُ ويكون عاملُها مضمرًا، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُم﴾[2]، وتأتي الحال جملةً ويكثرُ مجيئها اسمية مقرونة بالواو[3]، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[4]، وافترقتِ الجملةُ الحالية عَن المعترضة بجملة أمور، أهمها: لم يجزْ في الاعتراضية أنْ يقومَ مقامها المفرد، وَهُوَ واردٌ في الجملة الحالية، فضلا على ذَلِك يجوز في الاعتراضية اقترانها بحرف الفاء أو حرف النفي (لن) أو بحرفي (السين وسوف)، وقد تأتي طلبية، ولا محلَ لها من الإعراب[5].

فاعترضتِ الجملةُ الحالية الاسمية المُتصدرة بالواو (وَهُوَ عَلَى ما يقولون) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بين الشرط وجوابه؛ بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إن يكن الأمر عَلَى ما يقول هؤلاء وَهُوَ عَلَى ما يقولون -يعَني أهل الطواف -فقد سلموا وعطبتم))**[6]، إذ يَقُولُ: **((وَهُوَ عَلَى ما يقولون اعترض عليه السلام الجملة الحالية بين الشرط والجزاء للإشارة إلى ما هو الحق، ولئلا يتوهم أنه عليه السلام في شك من ذَلِك))**[7].

وعلةُ مَجِيءِ الحالِ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي واعتراضِه بين الشرطِ وجوابِه طلبًا للتأكيد ورفعًا للتوهم، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِنْ دُونِ الحال هو: (إن يكنِ الأمرُ عَلَى ما يقولُ هؤلاءِ فقد سلمُوا وعطبْتُم) كلامٌ صائبٌ نحويًا، أمّا مِنْ حَيْثُ النصّ وظروف مقامه والسياق ودَلَالَته ففيه توهمُ وجب بيانه بوساطة الجملة الاسمية الحالية المعترضة بين الشرط وجوابه، فقد سلمَ من تيقنَ بعلم آل محمد (عليهم السلام) وسطوتهم في المعرفة

---

(1) التوبة: ٨٥.
(2) البقرة: ٩١.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٥٤-٧٥٧.
(4) النساء: ٤٣.
(5) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٣٢٧.
(6) بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٤٣، وينظر: الكافي: ١/ ١٨٧، وشرح أصول الكافي: ٥/ ٣٠.
(7) بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٤٤.

وعطـبَ وهلـكَ مـن ظـنَّ بهـم سـوءًا، والعطـب هـو: ((الْهَـلَاكُ، يَكُـونُ فِـي النَّـاسِ وَغَيْـرِهِمْ. عَطِبَ، بِالْكَسْرِ، عَطَبًا، وأَعْطَبه: أَهْلَكه))[1].

المَسْأَلَة الثانية: جواز الاستغناء عن جواب الشرط

يجـوزُ حـذفُ جـوابِ الشـرط إنْ كَـانَ فعـلُ الشـرط ماضـيًا أو مُضـارعًا مسـبوقًا بـ(لم)، بوجـودِ قرينـة دالـة عليـه نَحْـو: هـو مـؤدبٌ إنْ فعـلَ، وتقـديرُه: هـو مـؤدبٌ إنْ فعـلَ فهُـوَ مـؤدبٌ، وهَـذَا حـذفٌ كَثُـرَ فـي اللسـان العربـي كقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿فَـإِنِ اسْـتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِـيَ نَفَقـاً فِـي الأَرْض﴾[2] تقـديره (فافعـل) وقـلَّ عنـدهم حـذف فعـل الشـرط[3]، وهَـذَا مـا قصـدَه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بحـذفِ جـواب الشـرط مـن قَـوْل الإمَـام الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((علـيكم بالتسـليم والـرد إلينـا، وانتظـار أمرنـا وأمـركم وفرجنـا وفـرجكم، فلـو قـد قـام قائمنـا - عجّـلَ الله فرجـه – وتكلـم بتكلمنـا ثـم اسـتأنف بكـم تعَلِـيم القـرآن وشـرايع الـدين والأحكـام والفـرائض كمـا أنزلـه الله عَلَـى محمـد - صـلى الله عليـه وآلـه - لأنكـر أهـل التصـابر فـيكم ذَلِـك اليـوم إنكـارًا شـديدا، ثـم لـم تسـتقيموا عَلَـى ديـن الله وطريقتـه إلا مـن تحـت حـد السـيف فـوق رقـابكم))**[4]؛ إذ يقـولُ مُفسِّـرًا قَـوْل الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) ومُبيّنًـا لـه: **((ويمكـن أن يتكلـف بتقـدير جـزاء الشـرط، أي لـرأيتم أمـرا عظيمـا))**[5] ، وجَـاءَ بلَفْظَـةِ التكلـفِ، لوجـود مـا دلَّ عَلَـى المحـذوف وَهُـوَ (لأنكـرَ أهلُ التصابرِ).

وسـائلٍ يسـألُ لِـمَ جَـازَ تقـدير الجـواب بوجـوده فـي (لأنكـرَ أهـلُ التصـابرِ)؟ وتَقْـدِيرُ كَـلَامِ الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): (فلـو قـد قـامَ قائمُنـا (عجَّـلَ اللهُ فرجَـه) لأنكـرَ أهـلُ التصـابرِ) ويكـون الجـوابُ عَلَـى لسـانِ الْعَلَّامَـةِ المجلسـي هـو ألّا يُنكـرَ هـؤلاءِ إلّا بعـد رؤيـتِهم الأمـورَ العظيمـة،

---

[1] لسان العرب، مادة (عطبَ): ١/ ٦١٠.

[2] الأنعام: ٣٥.

[3] ينظر: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٢٩٢، وشرح ابن عقِيل: ٤/ ٤٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام: ٤٤٥، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ): ٢/ ٢١٦.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٤٧-٢٤٨، وينظر: معجم أحاديث الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، علي الكوراني العاملي: ٤/ ٣٨٨.

[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٤٨.

ويصفهم بعد ذَلِك بتكلف الصبر؛ إذ يَقُولُ: ((ثم علل ذَلِك بأنكم تتكلفون الصبر في هَذَا اليوم وفي ذَلِك اليوم تنكرون إنكارا شديدا))[1]؛ فكَانَ إنكارُهم الشديدُ علةً لِما يرونه من الأمرِ العظيمِ.

المَسْأَلَة الثالثة: جوازُ تقديرِ جواب الشرط

قد يكونُ فعلُ الشرطِ وجوابُه ماضيّين في محلِ جزمٍ نَحْو: (مَنْ جَدَّ وجَدَّ)، وقد يكونا مضارعين مجزومين كقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾[2]، أمّا إن كَانَ فعلُ الشرطِ مَاضيًا ولو معَنى وجوابُه مُضارعًا، نَحْو: (إن قام زيدٌ يقومُ عمرو)، فقد اخْتَلَفَ النحويون في جزمِه، فالرفعُ جائزٌ عند بَعْضِ المتقدمين[3] لضعفِ التعلّقِ ولفصلِ العامل عَن معمولِه بفعلٍ ماضٍ، ويرى بَعْضُهم أنَّه أفضل من الجزم[4]، ومنهم من عدَّ المرفوع لَيْسَ جوابًا، بل دليله، والجواب محذوف، فأصل قولِك: (إن قامَ الرجلُ أقمْ) هو: (إنْ قامَ الرجلُ أقومُ)، وَهُوَ مذهب سيبويهِ[5]، فالمرفوع عند سيبويهِ لَيْسَ جوابًا بل دليله ففيه تقديم وتأخير، والجواب محذوف، إذ يَقُولُ: ((ولا يحسن إن تأتني آتيك، من قبل أنَّ إنْ هِيَ العاملة))[6]، فالأصلُ عنده أنّ الجوابَ لَيْسَ أصلُه جوابًا بل دليله وَهُوَ مقدّمٌ فتقديرُ قولِك نَحْو: (إن قامَ زيدٌ أقومُ و إنْ أَتيْتَني آتيك) هو: (أقومُ إنْ قامَ زيدٌ، وآتيك إنْ أَتيتني)، فتقدَّمُ المعمولِ وَهُوَ الجواب عَلَى عاملِه كَانَ علةً بعدم جزمِه.

فنَقَلَ بَعْضُ النحويّين ومنهم أبو حيّان أنّ جوابَ الشرطِ عند سيبويهِ محذوفٌ؛ إذ يَقُولُ: ((فذهب سيبويهِ إلى أنّه عَلَى التقديم والتأخير، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ))[7]، وأشارَ إلى كتابِ سيبويهِ فبعد مراجعتي الكتاب وجدَتُه قد ذكر التقديم والتأخير ولم يلتفتْ إلى الحذف، وهُنَاكَ دليلٌ آخر يُثبتُ أنّه قد اعتمدَ عَلَى التأخيرِ والتقديم في سببِ رفع جواب الشرطِ وَهُوَ

---

[1] بِحَارُ الأنوار: ٢/ ٢٤٨.
[2] الطلاق: ٢.
[3] (الرفع جائز كثير): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٣/ ١٢٧٩.
[4] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٣/ ١٢٧٩.
[5] ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٧، ٦٩.
[6] المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ٦٧.
[7] ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٦.

اعتراض المبّرد عليه الَّذِي يقولُ: ((فسيبويهِ يذهب إلى التقديم والتأخير ... والَّذِي قال لا يصلح عندي لأنّ الجواب في موضعه فلا يقدر لغيره ألا ترى أنّك تقول يضربُ غُلامَه زيدٌ لأنّ زيد في المعَنى مقدَّم لأنّ حق الفاعل أنْ يكونَ قبل المفعول))[1]، فلم يذكرِ المبّردُ باعتراضِه أنّ سيبويهِ قد جعلَ الجوابَ محذوفًا.

أمّا فاءُ الجزاءِ فتسبقُ الجوابَ إن كَانَ أمرًا أو نهيًا أو ماضيًا صريحًا أو مبتدأ أو خبرًا[2]، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي في جعلِ فعلِ الأمرِ جوابًا للشرط مُقترنًا بالفاءِ بقَوْل الإمَامِ الباقرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ومن اتخذ غير ذَلِك سببا مع كل كذاب فاتقوا الله فإن الله قد أوضح لكم أعلام دينكم ومنار هداكم))**[3]، فتقديرُ ما احتملَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي هو: (مَن اتخذْ غيرَ ذَلِك سببًا فاتقُوا اللهَ)، إذ يَقُولُ: **((فاتقوا الله هو جزاء الشرط))**[4].

ونرى أنّ ما ذهبَ إليه المجلسي من احتمالِ هو بعيدٌ عَن الصوابِ؛ لاختلافِ ضميري الشرط (اتخذَ) وجوابِه (اتقُوا)، فضميرُ الشرطِ هو ضميرُ المفردِ الغائبِ، أمّا ضميرُ الجوابِ فهُوَ ضميرُ جماعةِ المخاطبين، فلو كَانَ كلامُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (مَنِ اتخذَ غيرَ ذَلِك سببًا فلِيتقِ اللهَ) لجَازَ ما احتملَهُ الْعَلَّامَةُ.

ويجوزُ عنده أنْ يكونَ خبرًا لاسم الموصول، إذ يَقُولُ: **((أو خبر الموصول أي فاتقوا الله واحذروا عَن مثل فعاله))**[5]، إذ جعلَ (مَنْ) اسمًا موصولًا والجملة الْفِعْلية (فاتقوا) خبرًا له، ((فَأَما الَّذِي بعد الْفَاء فَإِنَّمَا اختير فِيهِ الرّفْع، لِأَن الْفَاء الَّتِي تقع جَوَابًا للجزاء إِنَّمَا تدخل ليليها الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر... لِأَن (إِن) تعْمل فِيهِ، فَإِذا كَانَ خَبرا ومبتدأ لم يجز، لِأَن (إِن) تعْمل فِي الْأَسْمَاء، فَلَو جِئْنَا بالمبتدأ وَالْخَبَر... فقد بَان بِمَا ذَكرْنَاهُ أَن الْفَاء تطلب الِاسْم، فَوَجَبَ أَن يضمر بعْدهَا الْمُبْتَدَأ، فَيصير خَبرا لَهُ))[6].

---

[1] المقتضب:٢/ ٦٩.
[2] ينظر: شرح المفصل: ٥/ ١١١.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٨، وينظر: المحاسن: ١/ ٢٦٨.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٨.
[5] المصدر نفسُهُ: ٢/ ٩٨.
[6] علل النحو: ٣٥٤.

ويحتمل أنْ يكونَ في الكلام سقطٌ؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل أنْ يكونَ فيها سقط وكَانَت العبارة: كَانَ مع كل كذاب))**[1]، وذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى احتمالِ السقط في الكلام ولم يحتملْ أنْ يكونَ في الكلام حذفٌ، فقصدَ السقطَ ولم يقصدِ الحذفَ؛ حيث السقطُ يخصُّ التصحيفَ والتحريفَ والنقلَ والتدوينَ، أمّا الحذفُ فهُوَ أسلوبٌ من أساليبِ الْعَرَبيَّةِ له أغراضُهُ، يؤتى به غالبًا لغرض الإيجَازِ وتقوية المعَنى وبيانه، وتقديرُه عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بعد إرجاعِ ما سقط من الكلامِ هو: (ومَن اتخذْ غيرَ ذَلِك سببًا كَانَ مع كُلِّ كذابٍ فاتقوا اللهَ)، نرى ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي من احتمالِ الحذف أو السقط هو أقربُ الاحتمالات الثلاثة، للتناسب الحاصل بين الشرط وجوابه مِنْ حَيْثُ الزمن الماضي عَلَى الرَّغْمِ من دَلَالَةِ الجوابِ عَلَى الماضي الدالِ عَلَى الاستقبال، ولكنَّنا نختلفُ عمّا جَاءَ به الْعَلَّامَةُ المجلسي من التقديرِ، فعندما قدّرَ اللفظَ الساقطَ من الكلام وَهُوَ فعلٌ ماضٍ صريحٌ صارَ عليه لزامًا أن يأتيَ بالفاء الرابطة، والفاءُ أوجبَتْ مَجِيء حرفِ التحقيق (قد) فيكونُ التقديرُ هو: (فقد كَانَ مع كُلِّ كذابٍ)

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٨.

الفصلُ الثالثُ

المباحثُ الدلاليةُ في بِحَارِ الأَنْوارِ

المباحثُ الدلاليةُ في بِحَارِ الأَنْوارِ

المبحث الأول: العلاقات الدلالية

إنَّ لِكُلِّ لفظٍ معَنيين مركزيًا يولدُ بولادة اللفظِ وهامشيًا يضفيه النصُّ؛ لِذا لا يُحكمُ عَلَى اللفظ من معَناه الأولي بل يتطلب بَعْض التأني، فضلا على ذَلِك أنّ لِكُلِّ أسلوبٍ في اللُّغَةِ دَلَالَةً ومعَنى؛ لِذا نلحظُ أن هُنَاكَ علاقاتٍ وأواصرَ بين الألفاظِ قَدْ تَكُونُ لفظيةً أو معَنويةً والعلاقةُ تلك لا تصلُ إلى غورِ مائِها إلّا بمعرفةِ حدودِ النصِّ وأسبابِه وظروفِه والأسلوبِ الَّذِي عاشَ بكنفه النصّ، أمّا الَّذِي يتكفلُ بربط تلك الألفاظِ بمعانيها فَهِيَ العلاقةُ الرابطةُ بينهما، وتلك العلاقاتُ إمّا لفظيةٌ أو معَنويةٌ كعلاقةِ الاشتراكِ والترادفِ والتضادِ وعلاقة الخصوص والعموم والحقيقة والمجاز، ووجدنا للعلاقات المساحة الواسعة والحضور البيّن في بحار الأنوار ووضحناها عَلَى النحو الآتي:

أولًا: علاقة الاشتراك اللفظي:

المُشتركُ اللفظي هو لفظٌ واحدٌ دلَّ عَلَى معَنيين فأكثر[1]، فهُوَ ((تواطؤ الْمعَانِي الْمُخْتَلفَة تَحت لفظ وَاحِد بِاعْتِبَار وَاحِد))[2]، ويأتي عَلَى نوعين إمّا اشتراكٌ لفظيٌ كالاشتراكِ الدلالي في لفظ (العين) الباصرة أو الجاسوسة أو الجارية، ومعَنوي وَهُوَ اشتراك معَنوي بين علاقتي الكلية والخصوص كوضع علاقة الكلية في لفظ الإنسان الدال عَلَى الحيوان الناطق[3]، ويختلفُ المعَنوي عَن قرينه اللفظي بجواز جمع اللفظين في نصٍّ واحدٍ، فيجوزُ لك أنْ تقولَ: جَاءَ الإنسانُ الحيوانُ الناطقُ، ولا يجوز جمع المعَنيين المُشتركين لفظيًا، فلا يجوز أن تقولَ: رأيْتُ عينًا كحيلةً جاسوسةً جاريةً[4]، والاشتراكُ هو تغييرُ في مدلول اللفظ ويحصلُ ذَلِك نتيجة التطور، ولم يحصلْ فجأةً وسريعًا، وإنّما يحتاجُ لوقتٍ، وأحيانًا لم نحصلْ عَلَى معَنى آخر إلّا عَن طريقِ معَنى وسيط بينهما، ويحدثُ الاشتراكُ بوجود قرائن وعلاقاتٍ هِيَ:

---

[1] ينظر: المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها: ١/ ٢٩٢.
[2] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطي (ت: ٩١١هـ): ٦٥.
[3] ينظر: دستور العلماء، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ): ١/ ٨٣.
[4] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ): ٢/ ١٤٥٦.

- علاقةُ المُجاورةِ: وهِيَ علاقةُ اشتراكٍ لفظي مكَاني أو زماني، فالتطورُ الحاصل في لَفْظَة الظعينةِ وَهُوَ مكَانُ جلوسِ المرأةِ عَلَى ظهرِ البعيرِ، فحصلَ اشتراكُ لفظي وتطور دلالي سببه المجاورة المكَانية بينه وبين الهودج أو بينه وبين الراحلة، فالمكَانُ الَّذِي تصعدُ عليه المرأةُ في حالةِ السفر يُطلقُ عليه الظعينة فتطور بعد زمنٍ لَيْسَ بقصير إلى الهودج ومن ثمَّ إلى الراحلة.
- علاقةُ المُشابهةِ: قد تتغيّر دَلَالَةُ اللفظ إلى معَنى آخر بوجودِ قرينةِ المُشابهة، كتغيّر دَلَالَة الأفن من قلةِ اللبنِ في ضرع الناقةِ إلى قلةِ العقلِ عند السفيهِ، وهِيَ علاقةٌ دلاليةٌ أداتُها المُشابهة.
- علاقةُ العموم والخصوص: قد حصلَ في دَلَالَة لفظ (البأس) اشتراك لفظي؛ إذ كَانَ خاصًا يدلُّ عَلَى الحرب فحدثَ فيه اشتراكٌ لفظيٌ لِيَدُلَّ عَلَى كُلِّ شدةٍ[1].

وأُحصِيتْ بَعْضُ الألفاظ التي حصل فيها الاشتراك اللفظي ليتمَّ معالجتها على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: اشتراك دَلَالَة الجود بين العطاء والاشتياق

(جَادَ يجُودُ جُودًا وجودةً)، لفظٌ يحملُ دَلَالَةَ العطاء والفضل بأنواعه وهِيَ دَلَالَةٌ مركزيةٌ له؛ لِذا وصفَ به من كَثُرَ عطاؤه بالجائد والجواد، وأُناسٌ أجوادٌ[2]، وتشتركُ دَلَالَةُ ذَلِك اللفظِ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي عَلَى معَنيين هما العطاء والاشتياق بقول رسول الله (صلى الله عليه وآله): **((أما أبو جاد فهُوَ كنية آدم - عَلَى نبينا وآله وعليه السلام - أبي أن يأكل من الشجرة فجاد فأكل، وأما هوز هوى من السماء فنزل إلى الأرض، وأما حطي أحاطت به خطيئته))**[3] إذ يَقُولُ: **((جاد إما من الجود بمعَنى العطاء أي جاد بالجنة حيث تركها بارتكاب ذَلِك، أو من جاد إليه أي اشتاق))**[4].

---

[1] ينظر: المُشترك اللفظي في الحقل القرآني، د. عبد العال سالم مُكرم: ٩-١١.

[2] ينظر: العين، مادة (جودَ): ٦/ ١٦٩، وتهذيب اللُّغَة، مادة (جادَ): ١١/ ١٠٩، والدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، جمال الدين المعروف بـ «ابن المبرد» (ت: ٩٠٩ هـ): ٣/ ٥١٧.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣٢١، وينظر: معاني الأخبار، الشيخ الصدوق: ١/ ٤٧.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣٢١.

إنَّ دلالتي الجودِ التي جِيءَ بهما جائزان؛ وذَلِك لجواز تقديرِ المعَنيين للفظِ (جادَ)، فتقديرُ كلامِ الرسولِ (صلى الله عليه وآله) عند الْعَلَّامَةِ بدَلَالَةِ العطاء هو: فجادَ بالجنةِ طلبًا للأكلِ من تلك الشجرةِ، أي جادَ بالجنةِ ونعيمها وأعطاها ليُنعمَ بتلك الشجرةِ وطعمها، فقولك: جادَ الشهِيَدُ بنفسِهِ، أي أعطاها، أمّا دَلَالَةُ لفظِ (جادَ) عَلَى الاشتياقِ فتقديرُه عند الْعَلَّامَةِ: فجادَ واشتاقَ إلى طعمِ تلك الشجرةِ فأكلَ منها).

المَسْأَلَة الثانية: اشتراك الدَلَالَة في لفظ (القضاء) بين انتهاء العمل والموت

(قَضَى قَضاءً) والقضاءُ لفظٌ دالٌ عَلَى معَنى مركزي يقصدُ به نهاية كُلِّ شيءٍ وانقضائه والفراغ منه، فقولك: قَضَيْتُ بين المخُتصمين، إذا أنهِيْتَ خلافَهم[1]، وجَازَ أن يشتركَ في اللفظِ عند الْعَلَّامَةِ معَنيان هما أداء العمل والانتهاء منه، والموت هو نهاية الحياة فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ((وما في الجوف من شراسيف بَطْنِها، وما في الرأس من عينها وأُذُنِها لَقَضيْتَ من خلقِها عجبًا ولقيتَ من وصفها تعبًا))[2] إذ يَقُولُ: ((القضاء بمعَنى الأداء أي لأديت عجبا، ويحتمل أنْ يكونَ بمعَنى الموت أي لقضيت نحبك من شدة تعجبك))[3].

إنَّ تعددَ معاني اللفظ الواحد يوحي بتعددِ أساليبه ودلالات نصوصه؛ لذا جَازَ أنْ تشتركَ في لفظِ القضاء دلالتان هما أداءُ العمل كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾[4]، أي فإذا أنهِيْتم مناسكَكم وأديْتم ما عليكم، أمّا تقديرُ قَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عند الْعَلَّامَةِ فهُوَ: (لو عرفْتم كَيْفَ خُلِقتِ النملُ لأديْتم من خلقِها عجبًا)، ويزيدُ عَلَى الأمرِ ليجوزَ دَلَالَته عند الْعَلَّامَةِ بمعَنى الحتفِ والموتِ؛ لِذا تكونُ دَلَالَةُ قَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عنده: (لقضيْتم ومُتُّمْ من شدةِ العجبِ).

فلو تفكّرْتَ في النملِ الَّذِي تعدُّه مخلوقًا حقيرًا وخلقًا صغيرًا لوجدْتَ في مجاري طعامها، وما في رأسها وجوفها لقضيْتَ عجبًا ومُليْتَ فِرارًا، أمّا علاقةُ الاشتراكِ

---

[1] ينظر: العين، مادة (قضي): ٥/ ١٨٥، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (قضي): ٢/ ٥٠٧.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٦، وينظر: نهج البلاغة: ٣٤٠.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٨.
[4] البقرة: ٢٠٠.

اللفظي في دَلَالَةِ لفظِ القضاءِ وقرينتِه فَهِيَ علاقةُ المُشابهةِ في الانتهاءِ المُتمثل بأداءِ العمل والانتهاء المُتمثل بنهاية الحياة وانقضاء الأجل.

المَسْأَلَة الثالثة: اشتراك الدَلَالَة في لفظ (الارعواء) بين الكفّ عَنه أو الندم عليه

الارعواءُ لفظٌ مأخوذٌ من ارعوى يرعوي ارعِواءً مُرعَوٍ مُرعوًى دالٌ عَلَى الانقطاع وَهُوَ معَنى مركزي له فقولك: ارعَوَى المُذنبُ عَن الذنبِ، إذا انقطعَ وتركَه أو كفَّ عَنه وانصرفَ عَن الإتيان بمثله[1]، فضلا على دَلَالَةِ الندمِ التي ذكرَها الْعَلَّامَةُ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فكَانَ خير الأشياء للإنسان أن يستر عَنه مبلغ عمره فيكون طول عمره يترقب الموت فيترك المعاصي ويؤثر العمل الصالح. فإن قلت: وها هو الآن قد ستر عَنه مقدار حياته وصار يترقب الموت في كل ساعة يقارف الفواحش وينتهك المحارم، عليه الأمر فيه، فإن كَانَ الإنسان مع ذَلِك لا يرعوي ولا ينصرف عَن المساوي فإنما ذَلِك من مرحه ومن قساوة قلبه لا من خطأ في التدبير))**[2]، فجَاءَ بدَلَالَةِ الندمِ مُتّبعًا به من سبقَه[3] لتشترك دلالتا الكفِّ والندمِ بذَلِك اللفظِ؛ إذ يَقُولُ: **((والارعواء: الكف عَن الشيء، وقِيلَ: الندم عَلَى الشيء والانصراف عَنه وتركه))**[4].

أمّا العلاقةُ الرابطةُ للمعَنيين فَهِيَ علاقةُ العموم والخصوص؛ حيث كَانَتْ دَلَالَةُ الكفِّ والانصرافِ دَلَالَةً عامةً فانصرفَ ذَلِك اللفظُ وأصابَه التغيّرُ بظروفٍ خاصةٍ قَدْ تَكُونُ اجتماعيةً أو دينيةً أو ثقافيةً لينزاحَ ويجعلَ دَلَالَةَ الندمِ جنسًا ومعَنى ثانٍ ليُصبحَ لفظُ الارعواءِ له معَنيان أحدُهما عامٌ وَهُوَ الكفُّ والانصرافُ عَن الشيءِ، والآخرُ خاصٌ وَهُوَ الندمُ فمَنْ نَدِمَ عَلَى شيءٍ احتملَ أنْ يكفَّ وينصرفَ عَنه وجَازَ له ألّا ينصرفَ؛ لِذا هو جزءٌ من الكفِّ، وكلا المعَنيين يرجِعان لدَلَالَةٍ محوريةٍ وهِيَ الانقطاعُ عَن الشيءِ.

---

[1] ينظر: العين: ٢/ ٢٤٠، والمخصص: ٤/ ٦٢.

[2] بِحَار الأنْوار: ٣/ ٨٤، ٨٥، وينظر: توحيد المفضل: ٨٣، وميزان الحكمة، محمّد الريشهري: ٣/ ٤٥٠.

[3] أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١ هـ) في كتابه: الغريبين في القرآن والحديث: ٣/ ٧٥٤.

[4] بِحَار الأنْوار: ٣/ ٨٥.

قِيَاسًا عَلَى ظروفِ النصِّ ودَلَالَةِ سياقِ كلام الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فأجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي باشتراكِ المعَنيين في لفظِ الارعواءِ؛ إذ بدأ النصُّ بالسترِ وانتقلَ إلى ترقبِ الإنسانِ لساعةِ موتِه وانقطاعِ حياتِه فكَانَ من الطبيعي ألّا يزاولَ بعدها الإنسانُ المعاصيَ ويتركُها، فبعدَ ذَلِك خُرِقَ القانونُ وضُرِبَتِ القاعدةُ في نصِّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ حيث لا يزالُ ذَلِك الإنسانُ المُترقبُ لموتِه قد اقترفَ الذنوبَ وعملَ الفواحشَ وانتهكَ المحارمَ في الماضي والحاضر، فاحتاجَ النصُّ إلى دَلَالَةٍ توازي أعمال السوءِ التي اقترفَها هَذَا الإنسانُ؛ لِذا جِيءَ بفعل دلَّ عَلَى الانقطاعِ والكفِّ والندمِ عَلَى ما فاتَ ولكنَّه منفيٌ بأداةِ نفي تُزيحُ زمنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إلى المُستقبلِ، لينفيَ كفَّ وندمَ المُذنبِ الآن وفي المُستقبل.

المَسْأَلَة الرابعة: اشتراك الدَلَالَة في لفظ (الاستواء) بين الاستقرار والبلوغ والقصد والاستيلاء والمساواة

الاستواءُ لفظٌ مأخوذٌ من (استوى يستوي مُستوٍ) فقد تعددتْ معانيُه؛ لتعددِ دلالاتِه الحقيقية أو المجازية، فقولك: سويْتُ الرمحَ فاستوى، وسويْتُ كلامَه، إذا عدّلتَهُ وقوّمتَه فهُوَ لفظٌ دلَّ عَلَى الإقبال والعلو والاستقرار والقصد والبلوغ[1] وغيرها من المعاني التي ذكرها الْعَلَّامَةُ المجلسي بإجابةِ الإمامِ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما سُئِلَ عَن قَوْلِه تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[2]؛ إذ قال: **((استوى من كل شيء فلَيْسَ شيء أقرب إليه من شيء لم يبعد منه بعيد ولم يقرب منه قريب))**[3]، واتَّبعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بذَلِك ما ذهبَ إليه الجوهري[4] بجواز اشتراكِ بَعْضِ المعاني في لفظ الاستواءِ؛ إذ يَقُولُ: ((اعلم أن الاستواء يطلق عَلَى معان: الأول: الاستقرار والتمكن عَلَى الشيء الثاني: قصد الشيء والإقبال إليه. الثالث: الاستيلاء عَلَى الشيء. قال الشاعر[5]:

---

[1] ينظر: تهذيب اللُّغَة: ١٣/ ٨٥.
[2] طه: ٥.
[3] بِحَار الأنْوار: ٣/ ٣٣٧، وينظر: الكافي: ١/ ١٨٧.
[4] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (سوا): ٦/ ٢٣٨٥.
[5] البيت للأخطل، ورد في الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: ٦/ ٢٣٨٥، ولسان العرب، مادة (سوا): ١٤/ ٤١٤.

قد استوى بشرٌ عَلَى العراق من غيرِ سيفٍ ودم مهراق

الرابع: الاعتدال يقال: سويت الشيء فاستوى. الخامس: المساواة في النسبة))[1].

لقد مازجَ الْعَلَّامَةُ المجلسي في دَلَالَةِ لفظِ الاستواءِ بين نصِّ الآيةِ ونصِّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ليخلصَ بذَلِك بتعددِ أدوارِ اللفظِ ومعانيه واشتراك دلالاته، لِيَدُلَّ عَلَى خمسةِ معانٍ، هِيَ:

١- دلَّ عَلَى استقرارِ الشيءِ وتمكنه: فمِنْ دلالاتِ الاستواءِ هِيَ الثباتُ والاستقرارُ المكَاني، فقولك: استويْتُ بمكةَ، إذا استقريْتَ بها، وتلك الدَلَالَةُ لا تتناسبُ مع الذات الإلهِيَة فلا مكَانَ يجمعُه ولا حدودَ تحدُّه، وهَذَا النفي جَاءَ به الْعَلَّامَةُ المجلسي قائلًا: ((فأما المعَنى الأول فيستحيل عَلَى الله تعالى لما ثبت بالبراهِيَن العقلية والنقلية من استحالة كونه تعالى مكَانيًا))[2]

٢- دالٌ عَلَى الإقبالِ والقصدِ: وهِيَ دَلَالَةٌ جائزةٌ عند بَعْضِ المفسرين[3]، فقولك: استويْتُ إلى فلانٍ، إذا أقبلْتَ إليه وقصدْتَه، وأشارَ الْعَلَّامَةُ إلى بَعْضِ اللغويين الَّذِين ذهبوا إلى تلك الدَلَالَة ومنهم الفراء[4] والزجاج[5].

٣- دلَّ عَلَى الاستيلاءِ: وهِيَ دَلَالَة التملك فقولك: استويْتُ عَلَى الأرضِ، إذا ملكتَها، وهِيَ دَلَالَةٌ مركزيةٌ للفظِ الاستواءِ؛ لِذا ذهبَ المفسرون[6]لتلك الدَلَالَةِ، ولم يتبنَ الْعَلَّامَةُ أيَّ رأيٍ من الآراء، ولكنّ الإشاراتِ تنبئُ باختيارِه معَنى الاستيلاء.

٤- دالٌ عَلَى القوام والاعتدال: وهِيَ دَلَالَةُ التعديلِ والإقامة، كقولك: سويْتُ الأمرَ، إذا عدلتَهُ وقُوّمْتَهُ.

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٣٣٧.
[2] المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ٣٣٧.
[3] ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٧/ ٥، والجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): ١/ ٢٥٤.
[4] ينظر: رأي الفراء في كتابه: معاني القرآن، الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ١/ ٢٥.
[5] ينظر: رأي الزجاج في كتابه: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت: ٣١١هـ): ٤/ ٣٨١.
[6] ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل (ت: ١٥٠هـ): ٥/ ١٩٢، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ١٥٧.

٥- دالٌ عَلَى المساواةِ: وَهُوَ ما دلَّ عَلَى المساواة النسبية، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾[١]، حيث لا يجوزُ أنْ يكونَ الأعمى والبصيرُ مُتساويين، وقولك: سويْتُ العطايا، إذا ساويْتَ بتقيسمها.

ولم يذكرِ الْعَلَّامَةُ المجلسي دَلَالَةَ العلو والارتفاع التي قصدَها أكثرُ المفسرين[٢]أمّا العلاقةُ الجامعةُ لربط الدلالات المُشتركة فَهِيَ المُشابهة فضلا على قدرةِ دَلَالَةِ السياق لاستنطاق اللفظِ لتأدية المعَنى الجديد والمناسب له، فأنتَ في حضرةِ نصٍّ مُتحركٍ يُعطي للألفاظِ حُريةَ الحركةِ ومبدأ الاختيار، وأيةُ دَلَالَةٍ مُغايرةٍ للفظِ تُعطي قراءةً جديدةً للنصِّ؛ لِذا كَثُرَتْ دلالاتُ ذَلِك اللفظِ وتعددَتْ معانيه المُشتركةُ؛ حيث إنَّ دَلَالَةَ الاشتراكِ تتناسبُ طرديًا مع دَلَالَةِ السياق، فكُلَّما ازدادَتْ قراءاتُ النصِّ كُلَّما ازدادَ الاشتراكِ اللفظي، والعكس صحيحٌ.

أمّا المعاني المُشتركة المذكورة للفظِ الاستواءِ فكُلُّها جائزةٌ إنْ لم تقترنْ بالله –عَزَّ شأنُه-وبإجابة الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ إنَّ عباراتِ نصِّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم تختزلْ وتجمع كُلَّ المعاني السابقة بل جزءًا منها، أمّا القرائنُ المفسّرةُ للفظِ (الاستواء، استوى) بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فَهِيَ قرائنُ دَلَالَةِ حروفِ المعاني المُستعملة في ذَلِك النصِّ؛ إذ إنَّ الْفِعْلَ (استوى) في عبارة الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (استوى مِنْ كُلِّ شيءٍ) مُتعدٍ بـ(مِنْ)، ودَلَالَة حرف المعَنى (مِنْ) تلزمُ عدم اشتراك اللفظ دَلَالَة الاستقرار، إذ يجوزُ أنْ أقولَ: استويْتُ بمكَانٍ كذا، ولا أقول: استويْتُ من مكَانٍ كذا، إنْ أردْتَ الاستقرارَ، والحالُ نفسُها مع دَلَالَةِ اللفظِ لمعَنى القصد والإقبال، أقولُ: استويْتُ إلى فلانٍ، ولا أقولُ: استويْتُ من فلانٍ، إن أردت القصد والإقبال، ودَلَالَة الاستيلاء لا تنسجم مع دَلَالَة العبارة بوجود ذَلِك الحرف، فأقول: استويْتُ عَلَى الدارِ، إذا ملكْتُها، ولا أقولُ: استويْتُ من الدارِ، وأنت تريدُ دَلَالَةَ التمليكِ، أمّا دَلَالَةُ اللفظِ عَلَى الاعتدالِ فجائزٌ مع غيرِ اللهِ، فقولك: استويْتُ من الأمرِ، إذا عدّلْتَ وقوّمْتَ جزءًا منه، والمساواة هو آخر الدلالات

---

[١] فاطر: ١٩.

[٢] ينظر: تفسير الطبري، الطبري (ت: ٣١٠هـ): ١٦/ ١١.

المُشتركة للفظ الاستواءِ التي ذكرَها الْعَلَّامَةُ المجلسي وَهُوَ جائزٌ كذَلِك مع غيرِ اللهِ، فقولك: سويْتُ من الإرثِ، إذا ساويْتَ ببَعْضِهِ.

وممّا تقدّمَ من إيضاحٍ وعلاماتٍ جلية نصلُ إلى نتيجةٍ يبدو أنَّها صائبةٌ؛ إذ إنَّ دَلَالَةَ لفظِ الاستواءِ في نصِّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هو الاقترابُ وتقربُ؛ إذ تجوزُ الدَلَالَة باستبدال استوى بـ(اقترب)؛ ليكونَ نصُّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (اقتربَ مِنْ كُلِّ شيءٍ فلَيْسَ شيءٌ أقربَ إليه مِنْ شيءٍ).

المَسْأَلَة الخامسة: الاشتراك الدلالي في لفظ (الْمَشْرِقَيْنِ) عند الْعَلَّامَةِ بين الزمان والمكَان

(الْمَشْرِقَيْنِ) لفظٌ مُشتركٌ أُختلفَ في دَلَالَتِه أعَلَى مكَانٍ دلَّ أم عَلَى زمانٍ؟ فعند وروده في القرآن يردفه لفظ (المُغربين) فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾[1]، وقوله: ﴿يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾[2]، فمن المُفسرين واللغويين[3] من اختزل الدَلَالَة عَلَى الزمان مِنْ دُونِ المكَان مُفسّرًا ذَلِك بأنّ للشمس والقمر مشرقًا ومُغربًا، فيكونُ بعد مشرقي الشمس والقمر ومُغربيهما، ومنهم[4] من جعلَها للزمان ولكنَّ عنده للشمس مشرقين مشرقَ صيفٍ ومشرقَ شتاءٍ ومغربين مغربَ صيفٍ ومغربَ شتاءٍ وللقمر مثلهما، وذهبَ بَعْضُهم[5] بجعلِ دَلَالَةِ المشرقين هو زمانُ شروقِ الشمسِ وشروقِ الفجر والمغربين هو زمانُ غروبِ الشمس وغروب الشفق، ومنهم[6] من جعلَ الدَلَالَةَ دَلَالَة مكَان والبعد بين المشرق إلى المغرب والمغرب إلى المشرق، وهَذَا الخلافُ قد ذكرَه الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فإن زعم زاعم أن هَذَا الترسل في دخول الحر والبرد إنما يكون لإبطاء مسير الشمس في الارتفاع والانحطاط سئل عَن العِلّة في إبطاء مسير الشمس في**

---

[1] الرحمن: ١٧.
[2] الزخرف: ٣٨.
[3] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٩٩، والكشاف عَن حقائق غوامض التنزيل: ٤/ ٣٤.
[4] ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبو هلال العسكري (ت: نَحْو ٣٩٥هـ): ٢٦١
[5] ينظر: غريب الحديث، إبراهِيَم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت:٢٨٥): ٣/ ٩٦٥.
[6] ينظر: الكشاف عَن حقائق غوامض التنزيل: ٤/ ٢٥٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ٥٠٦.

ارتفاعها وانحطاطها، فإن اعتل في الإبطاء ببعد ما بين المشرقين سئل عَن العِلّة في ذَلِك فلا تزال هذه المَسْأَلَة ترقى معه))[1]، والبعدُ المكَاني هو اختيارُ الْعَلَّامَةِ؛ إذ يَقُولُ: **((ببعد ما بين المشرقين أي المشرق والمغرب، كناية عَن عظم الدائرة التي يقطع عَلَيْهَا البروج أو مشرق الصيف والشتاء، والأول أظهر))**[2]، ومن أسبابِ الخلافِ هو اشتراكُ اسمي الزمان والمكَان في لفظتي مَشْرِق ومَغْرِب.

إنَّ أحدَ الْمَصَادِر التي نهلَ منها الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ثقافتَهُ الدينية ورصيده العلمي وبيانه اللغوي وحججَه الدامغة وأسلوبَه الرصين هو القرآنُ الكريمُ فوازنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بين دَلَالَةِ الآيةِ من جهة المفسرين ودَلَالَةِ قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فاحتملَ اشتراكَ لفظِ المَشرقين بين المكَانية والزمانية ذاهبًا ومُختارًا البعد المكَاني.

وإنَّ لُكُلِّ لفظ دلالتين، محورية ولدَ اللفظُ ورأى النور بدَلَالَتِها وهامشية تُحددُها بَعْضُ الأدواتِ كظروفِ النصِّ ودَلَالَةِ السياق ونوعِ الأسلوب، فلو ربطْنا عباراتِ نصِّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بأدواتِ ربطٍ مُناسبةٍ لنحصلَ عَلَى دَلَالَةِ الجزءِ بمُساعدةِ الكُلِّ، فاللفظُ جزءٌ من عبارةٍ والعبارةُ تركيبٌ من جملةٍ والجملُ المُجتمِعةُ تولّدُ لنا نصًّا مُنسجمًا، فلو حذفْنا لفظًا أو قدمْنا ما حقَّهُ التأخير أو جِئْنا بأداةٍ لها أكثرُ من دَلَالَةٍ واحتمالٍ فقد تختلُ دَلَالَةُ النصِّ، ودَلَالَةُ النصِّ هِيَ خليطٌ من المعاني المحورية للألفاظ وربطها بدلالاتها الهامشية مع عقدِ مُزاوجةٍ لدَلَالَة السياق وظروف النصِّ، فمفتاحُ حلِّ هَذَا الإشكال وذَلِك الاختلاف هو معرفةُ دَلَالَةِ لفظِ (مسير، وبعدُ) بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وعبارته: (لإبطاءِ مسيرِ الشمسِ) والمسيرُ هو اسمُ مكَانٍ دلَّ عَلَى مكَانِ حدوثِ الْفِعْل؛ لِذا أجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي باختيارِ دَلَالَةِ المكَانِ بلفظ المشرقين، أمّا العلاقةُ الرابطةُ بين المُشتركين فَهِيَ دَلَالَةُ اللفظِ وما يضفي عليه السياقُ من قرائنٍ لفظيةٍ فضلا على الأسلوبِ المُعتمدِ فيه.

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١١٩، وينظر: توحيد المفضل: ١٣٩.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١١٩.

ثانيًا: علاقة الترادف:

(رَدَفَ، أردفَ، اسْتَرْدَفَ، رِدْفُهُ، رديف، مُرْتَدِف، تُرادِفُ) ألفاظٌ دلّتْ عَلَى تتابعِ الأشياء وتواليها، والرديفُ هو مَنْ ركبَ خلفَك عَلَى ظهرِ الدابةِ وَهُوَ الأصلُ الدلالي لذَلِك اللفظ، فالراكبُ الثاني شابه الأول في المضمونِ وخالفه في الشكل، فعندما ينزلُ الراكبُ الأول يجوز للثاني أنْ يحلَّ محله وينوب منابه؛ لِذا لم يختلفِ الاصطلاحي عَن اللغوي كثيرًا، فهُوَ ((توالي الألفاظ المفردة الدالة عَلَى شيء واحد باعتبار واحد))[1]، وَهُوَ معَنى واحد لأسماءٍ مُتعددة[2]، أمّا أسبابُه فَهِيَ كثيرة[3].

أمّا نوعاه فهُوَ التام والجزئي، والتامُ يكادُ ألّا يكونَ موجودًا في اللُّغَة[4]؛ لأعجَاز شروط حصوله، أمّا الجزئي فهُوَ ما اتفق على وجودِه المؤيدون، حيث إنَّ أفعالَ المجيء كُلَّها تدلُّ عَلَى الوصول إلّا أنَّ فيه اختلافاتٍ قد اتفق عَلَيْهَا الواضعون نَحْو (جَاءَ، ووصلَ، وحضرَ)، وتلك الدَلَالَة قد بيّنها الْعَلَّامَةُ المجلسي فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) قوله: **((نعم وزير الإيمان العلم، ونعم وزير العلم الحلم ونعم وزير الحلم الرفق ونعم وزير الرفق اللين))**[5].

فإنَّ التسلسلَ الهرمي الَّذِي ذُكِرَ في هَذَا الحديثِ من تسلسلِ المعاني هو تسلسلٌ تصاعديٌ؛ حيث يوضعُ الإيمانُ عَلَى رأسِ الهرم، أمّا قاعدتُه فَهِيَ لينُ الجانبِ وبينهما العلم والحلم والرفق، فلا إيمانَ بلا علمٍ ولا يُعدُّ العلمَ علمًا إلّا إذا وصِفَ صاحبُه بالحلمِ، ولا يكون الحليمُ حليمًا إلّا إذا لانَ جانبُه؛ لِذا جمعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ألفاظَ الحلم والرفق واللين بتقارب معَنوي جزئي اختلفَ بشيءٍ يسيرُ؛ إذ يَقُولُ: ((الحلم والرفق واللين وإن كَانَت متقاربة في المعَنى لكن بينها فرق يسير، فالحلم هو ترك مكافأة من يسيء إليك والسكوت في مقابلة من يسفه عليك، ووزيره ومعينه: الرفق أي اللطف والشفقة

---

[1] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ٦٥.
[2] ينظر: العين: ٨/ ٢٢، وكتاب التعريفات: ١٩٩.
[3] ينظر: الترادف في اللُّغَة، د. حاكم مالك الزيادي: ٢٧٧-٢٩٢.
[4] ينظر: اللُّغَة الْعَرَبيَّة معَناها ومبناها: ٣٢٩.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٥، وينظر: المجازات النبوية تأليف الشريف الرضى (ت: ٤٠٦هـ): ١/ ٦٣.

والإحسان إلى العباد، فإنه يُوجِب أن لا يسفه عليك ولا يسيئ إليك أكثر الناس، ووزيره ومعينه: لين الجانب وترك الخشونة والغلظة وإضرار الخلق))[1].

فعُدَّتْ ألفاظُ الحلم والرفق واللين ألفاظًا مُترادفةً عند الْعَلَّامَةِ كترادفِ أسماء السيف من المهند والحسام والفرند؛ إذ إنَّها دلَّتْ عَلَى مُسمى واحدٍ واختلفتْ أسماؤه باختلافِ الاستعمال، فقولك: فلانٌ حليمٌ ورفيقٌ ولينٌ مع أهلِهِ، لتكونَ تلك الألفاظُ مُترادفةً بينها فروق معَنوية يسيرة، والعلاقةُ الرابطةُ بينهما هِيَ العمومُ والخصوصُ، حيث إنَّ الحلمَ أعمُّ من الرفقِ، والرفق أعمُّ من اللينِ، فكُلُّ حليمٍ هو رفيقٌ ولينُ الجانبِ، والعكسُ غيرُ صحيحٍ فلا شرطَ بأنْ يكونَ لينُ الجانبِ حليمًا، مثلما يجوزُ أنْ يكونَ كُلُّ سيفٍ هو مهندٌ وقاطعٌ وقاصمٌ وحسامٌ، ولَيْسَ شرطًا أنْ يكونَ كُلُّ حسامٍ هو مهندٌ وقاصم وقاطع؛ إذ لِكُلِّ اسمٍ دَلَالَةٌ ووصفٌ خاص به وتجتمعُ تلك الصفاتُ بمسمى عام مع اختلافٍ يسير في تلك الصفات.

ثالثًا: علاقة التضاد:

التضادُ هو مُشتركٌ لفظيٌ للفظٍ واحدٍ دالٍّ عَلَى معَنيين مُختلفين مُتضادين كلَفْظَة البين دلَّتْ عَلَى الظهورِ نَحْو قولِك: بانتِ الشمسُ في أفقِ السماءِ، إذا ظهرَتْ، ودلَّتْ عَلَى الغياب كغياب سعاد في مقدماتِ قصائد بَعْضِ الشعراءِ بـ(بانتْ سعاد) أي غابت سعاد، ولَفْظَة الجون تُطلقُ عَلَى الأسودِ والأبيض، فهُوَ اتفاقُ اللفظين واختلافُ معَنييهما[2].

أمّا علامَ يُطلق لفظُ التضاد عند أهلِ اللُّغَة؟ ومتى تطلقُ عَلَى اللفظين علاقة التضاد؟ فاختلفتْ آراءُ اللغويين فمنهم من كَانَ مُتحفظًا فلا يُسمي التضاد تضادًا إلّا إذا اختزلَتْ لَفْظَة ما معَنيين مُتضادين تمامًا في لهجةٍ واحدةٍ كلفظِ المسجورِ التي اختزلَ معَنى الفارغ والمملوء، ومنهم من جعلَ التضادَ في معَنى لفظٍ وضدِه في لغةٍ أو لهجةٍ أخرى كلفظِ السدفةِ التي تعَني عند تميمٍ بالظلمةِ وعند قيسٍ بالضوءِ، ومنهم من جعلَ الأضدادَ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٥.

[2] ينظر: الفروق اللغوية: ٤٤، والمزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها: ١/ ٣٠٤، ودراسات لغوية في أمهات كتب اللُّغَة: ٢٢٥

تضـادًا؛ إذ جعلـوا القـرْءَ والحـيضَ والطهـرَ مـن التضـاد[١]، أمّـا أسـبابُ نشـوئِه فعديـدةٌ[٢]، ووجدْنا في بِحَار الأَنْوار المساحةَ البيّنةَ من التضادِ ودُرِسَتْ عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: يجوز في لفظ (النَوْء) حصول التضاد بين مشرق الأرض ومغربها

الأنْـوَاءُ لفـظٌ جِـيءَ بـه جمعًـا لـ(ناء، ونَـوْء)[٣] الَّـذِي دلَّ عَلَـى معَنيـين مُتضـادين الأول عَلَـى سـقوط نجـمٍ فـي المشـرق وارتفـاع آخـر فـي المغـرب؛ فحمـلَ بطياتِـه دلالتـي السـقوط والنهـوض يحملُهـا سـياقُ المقـامِ الَّـذِي يهـتمُ بـالمُتكلمِ والسـامع والظـروف والعلاقـات الاجتماعيـة والأحـداث فـي الماضـي[٤]، فكَـانَ لـذَلِك اللفـظِ دَلَالَـةٌ مركزيـةٌ تعَنـي بـه السـقوط مـأخوذ مـن (نُـوْتِ الناقـةُ بالحمـلِ) إذا سـقطَتْ إنْ كَانَـتْ مُثقلـةً، ولكـنَّ لدَلَالَـةِ السـياقِ ومـا حملَتْـهُ العلاقـاتُ الاجتماعيـة والأحـداث الماضـية الأثـر البـيّنَ بإعطـاءِ الأذنِ والسـماح بجـوازِ اشـتراكِ معَنيـين مُتضـادين قـد حملَهمـا ذَلِـك اللفـظُ؛ حيـث إنَّ العـربَ فـي جـاهليتهم يظنـون إنْ سـقطَ بالمشـرق نجـمٌ وجـبَ نهـوضُ آخـر فـي المغـرب؛ إذ يقولـون: (مُطرنـا بنَـوْء الثريّـا والـدَّبَران)[٥]، وهَـذَا مـا أرادَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بيانَـه فِـي قَـوْلِ أميـر المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): ((ومـا تلاشـتْ عَنـه بـروقُ الغمـامِ، ومـا تسـقطُ مـن ورقـة تزيلهـا عَـن مسـقطها عواصـفُ الأنْـوَاءِ وانهطـالُ السـماء، ويعلـم مسـقطَ القطـرة ومقرهـا، ومسـحب الـذرة ومجرهـا، ومـا يكفـي البعوضـة مـن قوتهـا، ومـا تحمـل الأنثـى فـي بطنهـا))[٦]، فجَـاءَ لفـظُ الأنـواءِ جمعًـا لإضـافتِه إلـى اسـمٍ مجمـوعٍ وَهُـوَ العواصـفُ، ولكـي تتناسـبَ كثـرةُ العواصـف والأنـواءُ مـع مقـدرةِ اللهِ -عَـزَّ شـأنُه- الَّـذِي لا تخفـى عليـه خافيـةٌ، فقـد ذهـبَ الْعَلَّامَـةُ بجـوازِ اشـتراكِ معَنيـين لـ (نـاء) مُتضـادين؛ إذ يَقُـولُ: ((نـاء الطـالع بالمشـرق أي نهـض وطلـع، وقِيـلَ: أراد بالنوء الغروب وَهُوَ من الأضداد))[٧].

---

[١] ينظر: الراموز على الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن (ت: ٨٦٦هـ): ٤٨، ٤٩.
[٢] ينظر: علم الدَلَالَة، د. أحمد مُختار عمر: ٢٠٤-٢٠٦.
[٣] ينظر: تهذيب اللُّغَة، مادة (ناء): ١٥/ ٣٨٥.
[٤] ينظر: اللُّغَة الْعَرَبيَّة معَناها ومبناها: ٢٢٧.
[٥] تهذيب اللُّغَة: ١٥/ ٣٨٥.
[٦] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٣١٤، وينظر: نهج البلاغة: ٣٢٩.
[٧] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٣١٦.

أمّا سببُ حصولِه فقد يجوزُ أنْ يكونَ من جهةِ الاتساعِ كما نسمي المغيثَ والمُستغيثَ بالصارخ، فيجوز أنْ نسمي الناهضَ والساقطَ بلفظِ (ناء، نَوء)، أو قد يكونَ سببُه هو اشتراكُ معَنيين في لفظٍ أولهما حقيقي وثانيهما مجَازَي عقلي؛ إذ يُطلقُ عَلَى العطشانِ والريّان لفظَ ناهلٍ، فجَازَ في (ناء) كما يجوز في (ناهل)، وقد تطلقُ عَلَى فعل ما اسمًا كَانَ ضدًا للمُسمى الأول زيادة في شدة التعبير، فتسببُ شخصًا إن أعجبْتَ بفعلِه، فجَازَ التعبير بنهوضِ الشيءِ بلفظِ النوء بزيادة التعبير وشدة تأثرك به[1]، أما الَّذِي نراهُ مناسبًا بسببِ حصولِ التضاد فيبدو أنّه سببٌ اجتماعي يؤتى باللفظين المُتضادين نتيجة التفاؤل، فقد كَانَتِ العربُ إذا سقطَ عندهم نوءٌ تفاءلوا بكثرة الأمطار فأطلقوا عَلَى الناهض اسمَ نوءٍ؛ تيمنًا وتفاؤلًا بالخير؛ لِذا جانبَ ذَلِك اللفظ نزول المطرُ وهطوله وعبارة الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (عواصفُ الأنْوَاءِ وانهطالُ السماءِ) دليلٌ عَلَى عواصفِ الأمطارِ لا عواصفِ الرياحِ، والعربي كَانَ وما زال يتفاءلُ بهطولِ الغيث.

المَسْأَلَة الثانية: جَازَ في لفظِ (المِراء) التضاد بين الحقّ والباطلِ

(المِراءُ) هو مَصْدَرُ لـ(ماريْتُ الكلامَ مِراءً، ومماراةً)[2]، وحصلَ فيه دَلَالَةُ الأضدادِ؛ إذ جَازَتْ دَلَالَتُها عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فيما رواه الإمامُ الصادقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) قوله: **((أورع الناس من ترك المراء وإن كَانَ محقا))**[3]، عَلَى معَنيين مُتضادين هما جوازُ دَلَالَتِهِ عَلَى إظهارِ الباطلِ كإظهارِ الغلبةِ والفخر والتعصب أو إظهارِ الحقّ بدفعِ الشُبهة وإرشاد المُضلين فسياقُ النصّ ودَلَالَةُ التعبيرِ هما كفيلان بإظهار المعَنى المُراد من اللفظ المذكور، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَه بقوله: **((المراء: الجدال، ويظهر من الأخبار أن المذموم منه هو ما كَانَ الغرض فيه الغلبة وإظهار الكمال والفخر، أو التعصب وترويج الباطل، وأما ما كَانَ لإظهار الحق ورفع الباطل، ودفع الشبه عَن الدين، إرشاد المضلين فهُوَ من أعظم أركَانَ الدين لكن التميز بينهما في غاية الصعوبة والإشكال، وكثيرا ما يشتبه أحدهما**

---

[1] ينظر: علم الدَلَالَة: ٢٠٩.

[2] ينظر: جمهرة اللُّغَة: ٢/ ١٠٦٩.

[3] بِحَار الأنْوار: ٢/ ١٢٧، وينظر: مشكاة الأنوار: ٦٥، ومُستدرك الوسائل: ٩/ ٧٦، وروضة الواعظين: ٢/ ٤٣٢.

بالآخر في بادي النظر وللنفس فيه تسويلات خفية لا يمكن التخلص منها إلا بفضله تعالى))[1].

فدلَّ لفظ المِراءِ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي عَلَى معَنى الجدالِ الذي يدلُّ عَلَى الحقّ تارةً وعَلَى الباطل تارةً أخرى اعتمادًا عَلَى دَلَالَةِ النصّ وأدواتِه وأساليبه وظروفه فلو كَانَ دالًا عَلَى التعصبِ والفخر فالمِراءُ دالٌ عَلَى الباطل كقولك: ماری الرجلُ بأصلِهِ، إذا جادل لإظهار الفخر والتعصب، ولو أُريدَ منه دفعَ الشبه وإرشادَ المُضلِ فهُوَ دالٌ عندَه عَلَى الحقّ كقولك: ماری الرجلُ لبيان ما استترَ من تعاليمِ الدينِ، إذا جادلَ لغرضِ إرشادِهم، فالمِراءُ لدى الْعَلَّامَة لفظُ حصلَ به التضادُ لجوازِ دَلَالَتِه عَلَى معَنيين مُتضادين تسوقهما دَلَالَةُ النصّ ومعَنى السياق.

أمّا المِراءُ عند أكثرِ أهلِ اللُّغَةِ[2] فهُوَ شيءٌ مذمومٌ ومُخاصمةٌ بعد بيانِ الحقّ وظهوره، فخصصوا المِراءَ للمذمومِ من الشيءِ والجدالَ للممدوحِ أو المذمومِ من الشيءِ فهُوَ مماراةٌ ومُجادلةٌ بالحقّ كَانَ أو بالباطلِ، والعلاقةُ بينهما هِيَ علاقةُ الخصوصِ والعمومِ فالجدالُ عامٌ والمِراءُ جزءٌ منه، فكُلُّ مِراءٍ جدالٌ ولَيْسَ كُلُّ جدالٍ مِراءٌ، فهما لَيْسَا بمعَنى واحدٍ.

وسائلٍ يسألُ أكَانَ الْعَلَّامَةُ المجلسي غيرَ عالمٍ بذَلِك ولم يعرفْ أنَّ للمِراءِ دَلَالَةً ومعَنى وللجدالِ دَلَالَةً ومعَنى؟ فضلا على ذَلِك ألم يعلمْ أنَّ أهلَ الْعَرَبيَّةِ قد خصوا الدنيء من الأشياء بالمِراءِ؟ فلِمَ ذهبَ ذَلِك المذهبَ بالاختيارِ؟

والإجابةُ عَلَى ذَلِك التساؤلِ تَكْمَنُ في شرحِ الْعَلَّامَةِ المجلسي لقَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (أورعَ الناسُ من تركَ المراءَ وإنْ كَانَ محقًا) إذ يدور ضمن خارطةٍ وضِعَتْ له قد حددَتْها دَلَالَةُ نصّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وهِيَ دَلَالَةٌ تُجيزُ مَجيء دَلَالَةِ المِراءِ عَلَى الحقّ والباطلِ بوجود عبارة (وإن كَانَ مُحقًّا) فالمِرائي قد يُجادل في الباطل كما يُجادل في الحقّ، وبتلك الإجابة واعتمادًا عَلَى قول من ثبتت فصاحته (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فأجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بذَلِك الاختيار وتلك الإشارةِ.

---

[1] بِحَار الأنْوار: ٢/ ١٢٧.

[2] ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (مريّ): ٢/ ٥٧٠.

رابعًا: علاقة الخصوص والعموم:

هِيَ علاقةُ معَنوية دلتْ عَلَى إطلاقٍ وتقييدٍ وعموم وخصوص، فالعام ما وضِعَ لكثير دلَّ عَلَى معَنى مُطلقٍ والخاص جزءٌ منه دلَّ عَلَى معَنى خاص مُقيّد، فاشتركا بعلاقة معَنوية كَانَ أحدهما جزءًا من الآخر، فالصراخ لفظ له دَلَالَة العموم والواعية جزءٌ منه قُصِدَ منه الصراخ عَلَى الميت، فكلُّ واعيةٍ هِيَ صراخ ولَيْسَ كُلُّ صراخٍ واعيةً، والسيرُ معَنى غير مقيدٍ في ليلِ سار أو في نهار أمّا السُّرى فهُوَ مُقيّدٌ غير مُطلق لا يُطلق إلّا إذا مشى صاحبه ليلًا[1]، وأحصينا أجزاء بِحَار الأَنْوار المُختارة لنحصل عَلَى بَعْض المسائلِ والتي يمكن بيانها عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: لَفْظَةُ (الربّ) المُعرّف بـ (ال)

إنَّ (ال) الحرفية التعريفية لها أقسامٌ ثلاثة هِيَ عهديةٌ التي عُهِدَ صاحبُها وذُكِرَ مُتقدِّما، وجنسيةٌ تأتي لشمولِ الجنس الحقيقي وأفراده كَقَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[2] أو تأتي لحملِ خصائص الجنس المجازي، وقد يؤتى بها لتعريف الحقيقة[3] كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[4]، واللُّغَةُ الْعَرَبيَّةُ لغةُ تقنينٍ وتقعيدٍ فلا تُطلقُ ألفاظُها سُدًى فلِكُلِّ لفظٍ دلالتان دَلَالَةٌ محوريةٌ وأخرى هامشيةٌ، وتلك الألفاظُ وضِعَتْ موضعًا دلَّتْ عَلَى معانٍ خاصةٍ بها، فلا تسمى الناقة هلواعًا إلّا إذا كَانَتْ سريعةً ولا يطلقُ لفظُ الدرصاءِ عَلَيْهَا إلّا إذا كبرَتْ وكُسِرَت أسنانُها[5]؛ لِذا وإنْ تحققَتْ علاقةُ العمومِ والخصوص فلِكُلِّ لفظٍ دَلَالَةٌ خاصةٌ لا يُشاركُهُ شيءٌ فيها، فلفظُ ربٍّ لفظٌ دلَّ عَلَى عمومِ المعَنى ليَأْتِيَ مُضافُهُ ويخصصُهُ فقولِك: ربُّ السمواتِ، وربُّ الأسرةِ، وربُّ العملِ، أمّا لو عُرِّفَ بـ(ال) فخُصِصَ ودلَّ عَلَى الذاتِ الإلهِيَة، واُختزلَتْ دَلَالَته ليكونَ خاصًا من جنسٍ عام[6]، وبيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ذَلِك فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادق

---

[1] ينظر: اللُّغَة وعلم اللُّغَة: ٢١٢، وكتاب التعريفات: ٩٥، ١٤٥، واللُّغَة الْعَرَبيَّة معَناها ومبناها: ١٤٦.

[2] العصر: ٢.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٨٥، ٩٨٦، والجنى الداني في حروف المعاني: ١٩٣، ١٩٤.

[4] الأنبياء: ٣٠.

[5] ينظر: البحث اللغوي عِنْدَ العرب، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر: ٢٩٦.

[6] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ٢٣٣، والكشاف عَن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ١٠.

(عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عَـن آبائِـهِ (علـيهم السـلام) عَـن رسـولِ اللهِ(صـلى الله عليـه وآلـه) قـال: **((إن لله تبـارك وتعـالى تسـعة وتسـعين اسـما...الحفيظ، الحـق، الحسـيب، الحميـد، الحفـي، الـربّ، الـرحمن))**[1]، فـ(ربّ، ورَبَّـه، وتربّبـه) إذا ربَّـاه، والمربـوبُ هـو ابـنُ امـرأةِ رجـلٍ لَـيْسَ منـه ويقـالُ (ربيبـة) للأنثـى[2]، فكَثُـرَتْ دلالاتُ ذَلِـك الاسـمِ لكثـرةِ اسـتعمالاتِه فـي اللُّغَـةِ؛ لِـذا تعـددَتْ مـواردُ مجيئِـه عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي قـائلًا: **((الـرب المالـك، وكـل مـن ملـك شـيئًا فهُـوَ ربـه، ومنـه قولـه عـزَّ وجـل ﴿ارْجِـعْ إِلَـى رَبِّـكَ﴾[3] أي إلـى سـيدك ومليكـك، وقـال قائـل يـوم حنـين: لان يربنـي رجـل مـن قـريش أحـب إلـيّ مـن أن يربنـي رجـل مـن هـوازن، يريـد: إن يملكنـي ويصـير لـي ربـا ومالكـا، ولا يقـال لمخلـوق الـرب بـالألف والـلام لان الألـف والـلام دالتـان عَلَـى العمـوم، وإنمـا يقـال للمخلـوق: رب كـذا فيعـرف بالإضـافة لأنـه لا يملـك غيره فينسب إلى ملكيته))**[4]

إنَّ لـ(ال) الحرفيـة فـي اللُّغَـة دلالات كُثـر منهـا لإفـادة التعريـف والحضـور والغلبـة وللمـح الصـفة وذهـبَ الكوفيـون إلـى إفادتِهـا التعظـيم والتفخـيم إنْ سـبقَتْ لفـظَ الجلالـةِ[5]، ولـم يُـذكرْ لهـا دَلَالَـة العمـوم التـي جَـاءَ بهـا الْعَلَّامَـةُ مُعلـلًا بقولـه: (ولا يقـالُ لمخلـوقِ الـربِّ بـالألف والـلام لان الألـف والـلام دالتـان عَلَـى العمـوم)، ويبـدو أنَّ مـا جَـاءَ بـه الْعَلَّامَـة المجلسـي هـو بعيـدٌ عـن الصـوابِ، بـل العكـسُ هـو صـحيحُ؛ لإفادتِهـا التخصـيصِ لا العمـوم إنْ عُـرِّفَ بهـا لفـظُ (ربِّ)، ففـي لفـظِ (ربِّ) مِـنْ دُونِ (ال) التـي تـأتي لإفـادة العمـوم كقولـك: أطعمَنـي ربُّ العمـلِ، وأطعمنـي ربُّ السـماواتِ) فـ(ربُّ) عـامٌ يُحـددُها المُضـافُ أمّـا لـو قلـتَ: أطعمَنـي الـربُّ، فخُصِـصَ اللفـظُ بـ(ال) ولـم يـأتِ دالًا عَلَـى العمـوم كمـا ذهـبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي، ويبـدو أنَّ الَّـذِي جعـلَ الْعَلَّامَـةُ يـذهبُ ذَلِـك المـذهبَ هـو قِيَاسُـهُ عَلَـى عمـومِ المعـرّفِ بـ(ال) أكثـر مـن عمـوم الاسـم العلـم؛ حيـث إنَّ لفـظَ الشـجاعِ بقولـك: (زيـدٌ الشـجاع) أعـمُّ مـن لفـظ (زيـد)[6]، لتـأتيَ أقسـامُ مراتـبِ الخصـوص والعمـوم فـي لفـظ ربِّ لتكـونَ ربُّ النكـرة وهِـيَ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: ١/ ١٣١.
[3] يوسف: ٥٠.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٤.
[5] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٩٢-٢٠٠.
[6] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٥٠.

أكثرُ عمومًا من المعرفة وَهُوَ الأصلُ والمعرفة حادث عليه وبعدها يأتي ربُّ المضافة، أمّا لفظُ الربِّ فيكون أكثرُ تخصيصًا من سابقيه[١].

أمّا العلاقةُ بينهما فَهِيَ علاقةُ اشتراكٍ، ولكنَّ علاقةَ لفظِ الربِّ بـ(ربّ) لَيْسَتْ كعلاقةِ لفظِ الوَحَمِ الخاص بلفظِ التّشَهِيَ العام[٢]؛ فالوحمُ لفظٌ والتّشهِيَ لفظٌ آخر، أمّا لفظتا (الربّ وربّ) فهما لفظتان تعودان لأصلٍ واحدٍ ودَلَالَةٍ واحدةٍ والَّذِي جعلَهما مُختلفين هو (ال) الَّذِي زِيدَ أحدهما بها.

المَسْأَلَة الثانية: لفظتا (الرحْمَنِ والرَّحِيمِ)

قد اتفق أكثرُ اللغويين على عربيّةِ لفظِ الرحمنِ، وقيل إنَّهُ عبرانيٌّ وأصلُهُ رخمان فنُقِلَ إلى العربيّةِ وأُبدِلَتِ الخاءُ بالحاءِ واحتجَ على ذلك المُحتجون إنْ كانَ له أصلٌ في العربيّةِ لِمَ أنكروه؟ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾[٣]، ولو كانَ عربيَ الأصلِ دالًا على الرحمةِ أو مُشتقًا منها لجازَ وحسنَ إضافته ووصله بشيءٍ دالٍ على الرحمة؛ إذ يجوز أنْ نقولَ: رحمنٌ بخلقِهِ، كما يجوز أنْ نقول: رحيمٌ بخلقِهِ[٤].

إنَّ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ اسمان اشتقا من الرَّحمةِ وبناءان من أبنيةِ صيغ المبالغة عَلَى زِنَةِ (الفعْلَانِ والفَعِيلِ)، أمّا الرحمنٌ، فهُوَ أخصُّ من الرَّحيمِ[٥] وَهُوَ خاصٌّ بالله –عَزَّ شأنُه-ولا يوصفُ به غيره[٦]، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) قال: **((إن لله تبارك وتعالى تسعة وتسعين اسما...الحفيظ، الحق، الحسيب، الحميد، الحفي، الربّ، الرحمن))**[٧]، وفصّلَ العلّامةُ المجلسي القولَ بيانًا وتبيينًا، مُوضحًا

---

[١] ينظر: بِحَارُ الأنوار: ٣/ ٣٤٧.
[٢] ينظر: فقه اللُّغَة وسر الْعَرَبيَّة، الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ): ٢١٣.
[٣] الفرقان: ٦٠.
[٤] ينظر: شرح أسماء الله الحُسنى، الرازي: ١٥٣.
[٥] ينظر: شرح أسماء الله الحُسنى، الرازي: ١٦٦، وشرح أسماء الله الحُسنى، القشيري: ١٣٨.
[٦] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٣٣٧
[٧] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.

ومُفرّقًا بين صفتي اللهِ –عزّ شأنه-قائلًا: **((الرحمن معَناه الواسع الرحمة عَلَى عباده يعمهم بالرزق والأنعام عليهم، ويقال: هو اسم من أسماء الله تبارك وتعالى في الكتب لا سمي له فيه، ويقال للرجل: رحيم القلب، ولا يقال: رحمن لان الرحمن يقدر عَلَى كشف البلوى، ولا يقدر الرحيم من خلقه عَلَى ذَلِك، وقد جوز قوم أن يقال للرجل: رحمن، وأرادوا به الغاية في الرحمة، وهَذَا خطأ، والرحمن: هو لجميع العالم، الرحيم هو للمؤمنين خاصة، (الرحيم) الرحيم معَناه أنه رحيم بالمؤمنين يخصهم برحمته في عاقبة أمرهم))**[1].

إنَّ صفتي الرحمنِ والرحيمِ قد اشتركتا فِي صِفَة الرحمةِ التي جعلَتْ منهما رافدين ينبعان عطفًا وحنانًا إلّا أنَّ صفةَ الرحمنِ أخصّ من صفةِ الرحيمِ، والعلاقةُ الدلاليةُ التي جمعَتْهما هِيَ علاقةُ العموم والخصوص فالرحيمُ لفظٌ دلَّ عَلَى العمومِ يوصفُ به كُلَّ من وصفَ بالرحمةِ لله –عَزَّ شأنُه-كَانَ أو لغيره، أمّا الرحمنُ فهُوَ لفظٌ دالٌ عَلَى الرحمةِ الإلهِيَة فاللهُ وحدُه من يتصفَ به؛ حيث يجوزُ أنْ تقولَ: فلانٌ رحيمٌ قلبَهُ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: فلانٌ رحمنٌ قلبَهُ[2]، فكُلُّ رحمنٍ هو رحيمٌ ولَيْسَ كُلُّ رحيمٍ هو رحمنٌ؛ لِذا تقدّمَتْ صفةُ الرحمنِ[3] الخاصة في البسملة عَلَى الصفة الرحيم العامة، فضلا على ذَلِك أنَّ لِكُلِّ لفظٍ دَلَالَةً خاصةً به تختلفُ عَن الأخرى؛ إذ إنَّ لفظَ الرحمنِ هِيَ مُختصةٌ باللهِ ورحمةُ تُصيبُ الخلقَ كُلَّها أما صفةُ الرحيمِ التي يتصفُ بها اللهُ فَهِيَ مُختصةٌ بالمؤمنين قصّرًا كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[4]، والرحمنُ وصفٌ لمن يستطيعُ أن يدفعَ المصائبَ ويكشفَها التي لم يقدرْ عَلَيْهَا من وصِفَ بصفةِ الرحيمِ[5].

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٩٤.

[2] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ): ٢/ ٢١٠.

[3] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت: ٣١١هـ): ١/ ٤٣، والتبيان في تفسير القرآن: ١/ ٢٨، ٢٩.

[4] الأحزاب: ٤٣.

[5] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، مادة (رحمَ): ٣/ ٣٣٧، ومعجم اللُّغَة الْعَرَبيَّة المعاصرة: ٢/ ٨٧٣

المَسْأَلَة الثالثة: لفظتا الطواحنِ والأضراسِ

الطواحنُ اسمٌ له أصلٌ مأخوذٌ من (طَحَنَ، طحنًا وطحونًا) دلَّ عَلَى تقطيعِ الشيءِ وفَتِّهُ[1]، وجعلَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي لفظًا ذا دَلَالَةٍ عامةٍ يشتركُ مع لفظِ الأضراسِ بعلاقةِ العموم والخصوص، بقَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((لا يزال يغتذي باللبن مادام رطب البدن، رقيق الأمعاء، لين الأعضاء، حتى إذا تحرك واحتاج إلى غذاء فيه صلابة ليشتد ويقوي بدنه طلعت له الطواحن من الأسنان والأضراس))**[2]، واعتمدَ الْعَلَّامَةُ بمُجانسةِ تلك العلاقة الدلالية عَلَى قَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما جعلَ الأسنانَ والأضراسَ جزئي الطواحن بعبارتِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (طلعَتْ له الطواحنُ من الأسنان والأضراس)؛ إذ يَقُولُ: **((والطواحن: الأضراس، ويطلق الأضراس غالبا عَلَى المآخير، والأسنان عَلَى المقاديم كما هو الظاهر هنا، وإن لم يفرق اللغويون بينهما، والمراد بالطواحن هنا جميع الأسنان))**[3].

لقد اتفق أكثرُ اللغويين عَلَى جعلِ الطواحنِ جزءًا من الأضراسِ، لتدلَّ الأضراسُ عَلَى العمومِ والطواحنُ عَلَى الخصوصِ، ((ثمَّ الأضراس وَهِيَ عشرُون، من كل جَانب عشرَة، مِنْهَا الضواحك أَرْبَعَة، ثمَّ الطواحن، ثمَّ النواجذ))[4]، ولم يتفقِ الْعَلَّامَةُ المجلسي مع أصحابِ تلك الدَلَالَةِ بقوله: (وإن لم يفرق اللغويون بينهما) مُتبعًا بذَلِك ابنَ سيده الَّذِي يقولُ: ((الطَّواحِن الأضْراس كلهَا واحِدَتها طاحِنَة ثَابت))[5]، واستندَ بمذهبِه ما قالَهُ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (طلعت له الطواحن من الأسنان والأضراس)؛ إذ جعلَ الإمامُ بعبارتِه تلك الأضراس جزءًا من الطواحن.

خامسًا: علاقةُ السببيةِ

هِيَ علاقةٌ دلاليةٌ تربطُ بين لفظين أو أكثر كَانَ وجود أحدهما ناتجًا عَن الآخر، بصياغةِ فكرةٍ تعتمدُ السبب والنتيجة في عملِها، فأحيانًا تجدُ النتيجةَ مِنْ دُونِ إجهادِ فكرٍ

---

[1] ينظر: مقاييس اللُّغَة، مادة (طحنَ): ٣/ ٤٤٤.
[2] بِحَار الأنْوار: ٣/ ٦٢، وينظر: توحيد المفضل: ٤٩، وشرح أصول الكافي: ١/ ١٩٥.
[3] بِحَار الأنْوار: ٣/ ٦٣.
[4] الكليات: ٣٢٨.
[5] المخصص: ١/ ١٢٧.

لاستجلائِها وأحيانًا تستجدي أدواتٍ خاصةٍ من دَلَالَةِ سياقٍ أو دَلَالَةِ لفظٍ محوريًا كَانَ أو هامشيًا لبيانِ أواصرِ الترابطِ بين تلك الألفاظِ، حتى تقفَ عَلَى الأسبابِ لتصلَ إلى النتائجِ، أمّا العلاقةُ الرابطةُ بين اللفظين فَهِيَ علاقةُ السببِ والنتيجة ممزوجة بالتبعية والوصف الكلي أو الجزئي لدَلَالَةِ الألفاظِ فضلا على الظروفِ المُحيطة بهم لتنتجَ لنا علاقاتٍ منطقيةً كالمُسببِ والأثرِ أو السببِ والنتيجةِ أو الوسيلة والغرض[1]، وحصلْنا عَلَى بَعْضِ الألفاظِ التي تجمعها دَلَالَة السبب في البحارِ ودُرِسَتْ على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: لفظُ الخَلَنْج

الخَلَنْج اسمُ شجرٍ أصلُّه فارسيٌّ ثمّ عُرِبَ وصارَ اسمًا مُعَرَّبًا ويجمعُ عَلَى (خَلَانِج)، وتصنعُ الأواني والقصع من لُبّه[2] بعد أنّ يُلْقَى بلحائِه بعيدًا؛ إذ لا فائدة منه، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((أترى هَذَا الخلق كله من الناس؟ فقال: ألق منهم التارك للسواك، والمتربع في موضع الضيق، ... والمفتخر يفتخر بآبائه وَهُوَ خلو من صالح أعمالهم فهُوَ بمنزلة الخلنج يقشر لحا من لحا حتى يوصل إلى جوهريته، وَهُوَ كما قال الله عز وجل: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾**[3]))[4]، فرسمَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لنا صورةً بيانيةً من خلالِ مزاوجة صورة المُفتخر صاحب النهِيَقِ المُزعجِ بلحاءِ شجرِ الخلنجِ اللذين لا نفعَ فيهما فيُنبذان بعيدًا، فجُمِعا بصورةٍ واحدةٍ والعلاقةُ الرابطةُ هِيَ علاقةُ التشابه بينهما مُعتمدًا بذَلِك عَلَى مبدأ السبب والنتيجة، فالسببُ في ذَلِك هو تسميةُ المُفتخرِ بلحاءِ الخلنجِ وعلّةُ التشابه الصوري بينهما، أمّا النتيجةُ فَهِيَ نبذُ المُفتخرين بعيدًا كما يُنبذُ لحاءَ ذَلِك الشجرِ، وتلك الدَلَالَةُ التي جَاءَ بها الْعَلَّامَةُ المجلسي بقوله: **((الخلنج كسمند: شجر -فارسي معرب - وكَانَوا ينحتون منه القصاع، والظاهر أنه شبه من يفتخر بآبائه مع كونه خاليا عَن صالح أعمالهم بلحا شجر الخلنج فإن لحاه فاسد، ولا ينفع اللحاكون لبه صالحا لأن ينحت منه الأشياء، بل إذا أرادوا ذَلِك قشروا لحاه ونبذوها وانتفعوا بلبه وأصله، فكما**

---

[1] ينظر: البديع بين البلاغة واللسانيات النَّصّية، د. سمير سرحان، ود. صلاح فضل: ١٤٢.
[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (خلجَ): ١/ ٣١٢، والمخصص: ١/ ٤٦٧.
[3] الفرقان: ٤٤.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٢٩، وينظر: الخصال: ٢/ ٤٠٩، ومستدرك الوسائل: ١٢/ ٩١.

لا ينفع صلاح اللب للقشر مع مجاورته له فكذا لا ينفع صلاح الآباء للمفتخر بهم مع كونه فاسدا))[1]

فالمُفتخرُ بآبائِه + الخلو المُصاحب له ⟵ القِهِ أو ابعدْهُ أو اتركْهُ لماذا من أجلِ ألّا يُصيبَكَ الضلالَ والعمى.

فأُخذَ قرار إبعادِ المُفتخرِ الفاسدِ لا لأنّه كثيرَ الفخرِ، بل صارَ ذَلِك الفخرُ علّةً لضلالِهِ، أمّا المرجعيةُ في تلك الدَلَالَةِ فَهِيَ ارتباطُ السببِ بالمسببِ له، فاقترنَ تلازمهما الحصول عَلَى نتيجة ظاهرة، فورودُ دَلَالَةِ الفخرِ المنفوخ عند الشخصِ كدَلَالَةِ ذَلِك اللحاء المنبوذ، والعلاقةُ التي وجبَ استحضارها عند الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هِيَ علاقةُ السببيةِ، فسببُ طردِ ذَلِك المُفتخرَ هو فخرُهُ بما لَيْسَ عندَه ليُصبحَ مُضِلًا به.

وسائلٍ يسألُ إنْ كَانَ المفتخرُ هو شبيهٌ بلحاءِ شجرِ الخلنجِ فلِمَ لا نجعلُهُ تحتَ مبحثِ الاشتراك اللفظي؟ والإجابةُ عَلَى ذَلِك التساؤلِ تَكْمَنُ في الفرقِ بين دلالتي المصطلحين ففي الاشتراك اللفظي تشابه لفظي بلفظٍ واحدٍ جِيءَ بمعَنيين مُختلفين حددَهما معَنى النصّ، أمّا التشابهُ في العلاقةِ السببيةِ هو تشابهٌ معَنوي بين دَلَالَةِ صورتين؛ لِذا اشتركَتْ صورةُ المُفتخرِ بآبائِه مع صورةِ لحاءِ الخلنج المذموم لتُعطيْنا صورة ثُلَاثِيّة الأبعاد دالة عَلَى الضلال والنبذ.

المَسْأَلَة الثانية: علاقةُ السببيةِ في لفظ الأجردِ

(جَرَدَ، يجْرِدُ، جرْدًا) و(جرّد يجرّدُ تجريدًا) هو التقشيرُ، وأرضُ جرداءَ لا نباتَ فيها، ومهرٌ أجردٌ لا شعرَ فيها، و(جرّدْتُ السعفَ) إذا أزلْتَ الخوصَ عَنه[2]، وذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى استعارةِ صورةِ الجمال والطراوة والحسن ممن جُرِّدَ من الشعر وصارَ طريًا بقَوْلِ الإمَامِ الباقر (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إن حديثنا صعب مستصعب، أجرد ذكوان، وعر شريف كريم، فإذا سمعتم منه شيئًا ولانت له قلوبكم فاحتملوه واحمدوا الله عليه، وإن لم تحتملوه ولم تطيقوه فردوه إلى الإمام العالم من آل محمد عليهم**

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٢٩.
[2] ينظر: العين، مادة (جردَ): ٦/ ٧٥، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (جردَ): ١/ ٩٥.

السلام فإنما الشقي الهالك الَّذِي يقول: والله ما كَانَ هَذَا))[1]؛ إذ شبّه الْعَلَّامَةُ المجلسي من لا شعرَ له بالطري الحسنِ؛ إذ يَقُولُ: **((والأجرد: الَّذِي لا شعر عَلَى بدنه، ومثل هَذَا يكون طريا حسنا فاستعير للطراوة والحسن))**[2].

إنَّ المشابهةَ التي جَاءَ بها الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد ابتعدتْ عن الصواب لعلتين:

أولهما: إنَّ دَلَالَةَ نصِّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَيْسَتْ دَلَالَةُ جمالٍ وحسنٍ وطراوةٍ؛ حيث بدأَ نصَهُ بعبارةِ (إنَّ حديثَنا صعبٌ مستصعبٌ) والحديثُ الصعبُ المُستصعبُ لا ينسجمُ مع صورةِ الحسنِ وجمال الطراوة، والأمرُ الصعبُ يحتاجُ إلى قلوبٍ جلدةٍ وعقولٍ نيرةٍ وجلودٍ صلدةٍ، فكَيْفَ يصفُ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حاملَ الأحاديثِ المُستصعبةِ بالطراوةِ والحسنِ؟

ثانيهما: قد جَاءَ لفظُ ذكوانٍ تاليًا لـ(الأجرد)، والذكوانُ اسمٌ مأخوذٌ من (ذكا النار) إذا اضطرمَتْ وأصبحَتْ جمرةً مُتلظيةً[3]، فكَيْفَ يجتمعُ الطريُ والحسنُ من الشيءِ باضطرامِ النارِ؟

فلا يجوزُ عدَّ الأجردَ في نصِّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من لا شعرَ له أو الطري والحسن، وإنَّما هو مُجَرَّدٌ من الطراوةِ والحسنِ ليستطيعَ حمل الجمر المُلتهب ليكون قويًا قادرًا عَلَى حمل أمرهم (صلوات الله عليهم)

فحديثنا المستصعب + أجرد ذكوان ⟵ لكي تحتملوه وتحمدوا الله ⟵ لماذا من أجل ألّا تهلكوا.

فشبّهَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) صعوبةَ أمرِهم وحديثهم كالمُجَرَّد من الثيابِ عندما يحملُ جمرةً مُلتهبةً فمن استطاعَ حمل الجمر المُلتهب يستطيعُ أن يحملَ أمرَهم (عليهم السلام) المُستصعب، وهِيَ صورةٌ بيانيةٌ تحملُ في طياتِها من الإبداعِ الدلالي فأبدعَ (عَلَيْهِ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٩٢، وينظر: بصائر الدرجات: ٢٢.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٩٢.
[3] ينظر: جمهرة اللُّغَة، مادة (ذكوَ): ٢/ ٧٠١، والمخصص: ٣/ ١٦٩.

السَّـلَامُ) بتلـك الموازنَـةِ؛ إذ جعـلَ الصـعبَ المُستصـعبَ مـن الأمـرِ مقابـلَ الأجـردِ الحامـلِ للنـار، والعلاقـةُ بينهمـا هِـيَ علاقـةُ السـببية بـين المُشـبه والمُشـبه بـه، فسـببُ عـدمِ احتمـالِ الأمـرِ هـو لصـعوبةِ حملِ النـارِ المُلتهبـةِ عنـد المُتعـري مـن الثيـابِ، وحتـى لا تشـقى وجـبَ عليك الاستعداد وتحمل الأمر.

سادسًا: علاقةُ المعَنى بين الحقيقةِ والمجاز

الحقيقـة اسـم مُـأخوذٌ مـن (حَـقَّ يحِـقُّ حقًّـا وحقيقـة) فهُـوَ مُشْـتَقٌّ مُحقّـقٌ كثـوبٍ نسـجه مُحكـم دالٌ عَلَـى كـلامٍ موضـوعٍ لَـمْ يَكُـنْ حـاملًا للاسـتعارة أو التمثيـل ولا يتقـدمُ فيـه المُتـأخرُ ولا يتـأخرُ فيـه مـن حقَّـه التقـديم، أمّـا المجـازُ فهُـوَ مـن (جَـازَ يَجُـوزُ جـوازًا ومجَـازًا) لَـيْسَ حقيقـي المعَنـى ولـن يُقـاسَ عليـه ولا تشـتقُّ منـه النعـوت، وتكثـرُ فيـه الاسـتعاراتُ ويطغـى فيـه التمثيـلُ[1]، ويـأتي عَلَـى وجـوهٍ منهـا: تسـميةُ الجـزءِ باسـمِ الكـلِّ كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿يَجْعَلُـونَ أَصَـابِعَهُمْ فِـي آذَانِهِـمْ﴾[2]، وتسـميةُ الشـيءِ بمـا يكـونُ عليـه كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿إِنِّـي أَرَانِـي أَعْصِـرُ خَمْـرًا﴾[3] أي صـارَ العَنـبُ خمـرًا فـآلَ إليـه، وإطـلاقُ العِلّـة عَلَـى المُسـببِ كتسـميةِ اليـدِّ بالنعمـة لأنَّهـا مَصْـدَرٌ مـن مصـادرِها[4]، ومـن اللغـويين مـن يعـدُّ المعَنـى المجـازي فـي اللُّغَـةِ أكثر من المعَنى الحقيقي[5]، ودُرِسَتْ على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: لفظُ المواريثِ بين الحقيقةِ والمجازِ

الميـراثُ اسـمٌ مُشْـتَقٌّ مـن (ورِثَ يـرِثُ وراثـةً) وتجمـع عَلَـى المواريـثِ، ويـأتي حقيقيًـا دالًا عَلَـى وراثـةِ المـالِ أو الأرضِ وغيرهـا مـن الماديـات التـي يُخلّفُهـا الميـتُ، ومعَنويًـا كوراثـةِ العلـم والجـاه والأدب والمجـدِ[6]، واللفـظُ فـي اللُّغَـةِ كالنبـاتِ فـي الأرضِ لا يثمـرُ ولـن يـأتيَ أُكلُـهُ إلّا إذا تهيَـأَتْ لـه الظـروفُ المُلائمـةُ، وإن هجّنْـتَ نباتًـا عَلَـى آخـر سـيظهر لـك

---

[1] ينظر: الصاحبي في فقه اللُّغَة الْعَرَبيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس: ١٤٩.
[2] البقرة: ١٩.
[3] يوسف: ٣٦.
[4] ينظر: أنوار الربيع في أنواع البديع: ٤٦٠.
[5] ينظر: الخصائص: ٢/ ٤٤٩.
[6] ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع، شمس الدين (ت: ٧٠٩هـ): ٣٦٢، ومعجم اللُّغَة الْعَرَبيَّة المعاصرة: ٣/ ٢٤٢٠

طعمًا جديدًا، فالألفاظُ كالنباتاتِ إنْ لم تطعّمْ جَاءَتْ بدَلَالَتِها المحوريةِ وإنْ طُعّمَتْ بسياقٍ لغويٍ جَاءَتْ هجينةً ودلّتْ عَلَى دَلَالَةٍ هامشيةٍ تُلونُها دَلَالَةُ النصِّ ومعَنى السياقِ وهَذَا ما احتملَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي فِي قَوْلِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((لا يعتذر مما لا يعلم فيسلم، ولا يعض في العلم بضرس قاطع فيغنم، يذري الروايات ذرو الريح الهشيم، تبكي منه المَوَارِيث، وتصرخ منه الدِّمَاء[1]، ويستحل بقضائه الفرج الحرام، ويحرم به الحلال))**[2]، إذ جَازَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي مَجِيء لفظتي المواريث والدِّماء بمعَنى هامشي مجَازَي؛ حيث يجوزُ للمواريثِ أنْ تبكيَ وللدِّماءِ أن تصرخَ؛ إذ يَقُولُ: **((تبكي منه المواريث وتصرخ منه الدماء الظاهر أنهما عَلَى المجاز))**[3].

لقد جَاءَ أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بصورةٍ بيانيةٍ لم يستطعْ أيُّ فنانٍ أنْ يأتيَ بمثلِها إذ جعلَ للمواريثِ عيونًا تبكي ألمًا وللدِّماء فاهًا يصرخُ نحيبًا، وهَذَا معَنى مجَازَي قابلَ به الحقيقي؛ لأنَّ البُكاءَ والصُراخَ من علاماتِ الأحياءِ، والعلاقةُ بين المعَنيين هِيَ المشابهةُ؛ إذ اقترضَتْ دَلَالَةُ المجازِ من الحقيقةِ بُكاءَ الأحياءِ وصراخهم، وأجبرَتْ أسماعَ المُتلقين والسامعين بقبولِ بُكاءِ المواريثِ وصراخ الدِّماء، فقولك: أعطنِي المُنقذَ، وتُريد منه الكتابَ فاستعرْتَ واقترضْتَ صفةَ حقيقيةً من صفاتِ الإنسانِ المنقذِ واستبدلْتَهُ بالكتابِ لعلاقةِ تشبيه أبطالُها الحقيقةُ والمجازُ.

وجَازَ أنْ يكونَ اللفظان عند الْعَلَّامَةِ المجلسي دالين عَلَى الحقيقة بحذف مضافهما وتقديره: (أهل)؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل حذف المضاف أي أهل المواريث وأهل الدماء))**[4]، ويبدو أنّ دَلَالَةَ اللفظين عَلَى الحقيقةِ بعيدةٌ لعلتين:

أولُهما: إنَّ اللفظين هما جزءٌ من دَلَالَةِ النصِّ، وقد سُبقا بدَلَالَةٍ مجَازَيةٍ في العبارات السابقة لهما ففي عبارة الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (ولا يَعضُّ في العلمِ بضرسٍ قاطعٍ فيغنمُ) أيجوزُ في العلم أنْ يعضَّ بضرسٍ؟ وفي عبارةِ (يذري الرواياتِ ذرو الريحِ الهشيمِ)

---

[1] في (غريب الحديث، ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ): ٢/ ١٢٠) (تبْكي مِنْهُ الدِّمَاء وتصرخ مِنْهُ الْمَوَاريث)

[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٠، وينظر: مستدرك الوسائل: ١٧/ ٢٥٦، وشرح أصول الكافي:٣/ ٣٨٧.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٠٣.

[4] المصدر نفسُهُ: ٢/ ١٠٣.

أيجوزُ في الرواياتِ أن تذرى؟ فجَازَ في عبارتي المواريثِ والدِّماءِ دَلَالَة المجاز كما جَازَ في عبارتي العلم والرواياتِ.

ثانيهما: لو جَازَ حذف مضاف المواريثِ والدِّماءِ جَازَ حذف مضاف العلم والروايات في العبارتين السابقتين لهما وَهُوَ غيرُ وارِدٍ.

المَسْأَلَة الثانية: لَفْظَةُ العينِ بين الحقيقةِ والمجازِ

العينُ اسمٌ تعددَتْ دلالاتُهُ واختلفَتْ معانيُهُ باختلافِ استعمالاتِهِ ويُجمعُ عَلَى عيونٍ وأعين وأعيان، وكَثُرَ مجيئُه في اللُّغَة؛ لقابليتِه عَلَى الاتساعِ المعَنوي فمرةً يأتي بمعَنى الباصرة من العيون ومرةً يدلُّ عَلَى الماءِ ومرةً تسمى الشمس بالعين[1]، وجُمِعَتْ تلك الدلالاتُ بواسطة دَلَالَةٍ خفيةٍ محفوظةٍ في ذهنِ العاقلين تُعرفُ بالمُشابهة، والَّذِي حرّكَ تلك المُشابهةَ علاقةُ الحقيقةِ بالمجازِ، فالمجازُ يجعلُ دلالاتِ الألفاظِ قابلةً للزيادة والاتساع؛ لِذا كَثُرَ احتمال دَلَالَته عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَامِ الهادي (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إلهِيَ تاهت أوهام المتوهمين وقصر طرف الطارفين وتلاشت أوصاف الواصفين... فأنت الَّذِي لا تتناهى، ولم يقع[2]عليك عيون بإشارة ولا عبارة))**[3]، حيث جَازَ عند الْعَلَّامَةِ أن تكونَ بمعَنى الجاسوس كما يجوزُ بمعَنى حدةِ البصرِ؛ إذ يَقُولُ: **((والمراد بالعيون الجواسيس، أو بالفتح بمعَنى حديد البصر إن ساعده الاستعمال، وإذا حمل عَلَى العيون -جمع العين بمعَنى الباصرة -فإسناد العبارة إليها مجَازِي، ويحتمل أن تكون العبارة متعلقة بقوله. لا تتناهِيَ عَلَى اللف والنشر غير المرتب))**[4].

لقد بدأَ الإمامُ الهادي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كلامَه بتيهانِ وهمِ الواهمين وضعفِ نظرِ الناظرين وتلاشي وصف الواصفين، وهِيَ بدايةٌ تُبررُ بمَجِيء النفي مُرادفًا له؛ لِذا جَاءَتِ العباراتُ التالية للبداية موشحةً بالنفي الحالي بـ(لا تتناهى) ليليها القطعي بـ(لم يقعْ)، فلا نهايةَ تحدُّهُ ولا عينَ تُبصرُهُ تعالى عَن وصفِ الواصفين، وجَازَ مَجِيء العين

---

[1] ينظر: فقه اللُّغَة وسر الْعَرَبيَّة: ٢٦٢، وأسرار الْعَرَبيَّة، أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): ٤٩.
[2] (تقع) في: خاتمة مستدرك الوسائل، الشيخ حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ): ٥/ ٢٣٧.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٩٨، وينظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ١٥١.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٩٩.

عندَ الْعَلَّامَةِ فِي قَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أنْ تكونَ بمعَنى التجسسِ كقولك: زرعْتُ في صفوفِ العدو عينًا، أي (جاسوسًا)، كما يجوزُ أنْ تأتيَ عندَه بمعَنى قوةِ البصرِ وحدتِه، ويجوزُ أن تكونَ بمعَنى العينِ الباصرةِ ولكنَّها تُحملُ عندَه دَلَالَة المجاز.

لقد قُسِّمَتِ الألفاظُ في الْعَرَبيَّةِ عَلَى المُشْتَقّةِ التي يكونُ لها أصلٌ لغويٌ تنبعُ منه دَلَالَتُهُ المحوريةُ، وألفاظٌ جامدةٌ، فأطلقتْ تلك الأسماءُ عَلَى مُسمياتٍ وحُبِسَتْ بَعْضُها عَلَى مُسمياتٍ مُعينةٍ؛ حيث لا دَلَالَة محورية لأكثرِ تلك الألفاظِ الجامدةِ، والموّجهُ الحقيقي لها هو السياقُ ودَلَالَةُ النصِّ فضلا على المعَنى المجازي المُقابلِ للحقيقي؛ لِذا كَثُرَتْ دلالاتُ لفظِ العينِ بتعددِ معاني النصوصِّ وأساليب الْعَرَبيَّة، فجَاءَتِ العينُ عند الْعَلَّامَةِ بنصِّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بمعَنى الجاسوس وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (ولم يقعْ عليك جاسوسٌ بإشارةٍ)، وهِيَ دَلَالَةٌ جائزةٌ لوجودِ لفظِ الإشارةِ وَهُوَ من علاماتِ التجسس التي نفاها الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من استطاعةِ المُتجسسين عَلَى رصدِ كُنهِهِ -عَزَّ شأنُه- فضلا على ذَلِك أنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ (يقع) إن صحَّ نقلُه قد أبتدأَ بياءِ الْمُضَارِعةِ التي يأتي فاعلُها مُذكرًا لا مؤنثًا، فلو كَانَتِ العينُ هِيَ المُرادُ لابتدأَ الْفِعْلُ بتاءِ التأنيثِ عَلَى هِيَأةِ (تقع) ولَيْسَ (يقع).

وجَازَ عنده أنْ تكونَ بمعَنى حدة البصرِ التي نفاها الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من أنْ تطالَ مراميه –عَزَّ شأنُه-والبصرُ في دَلَالَةِ العينِ في نصِّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هو النظرُ لا البصيرة؛ لأنّنا نرى اللهَ ببصيرتِنا لا ببصرِنا؛ لِذا دَلَالَةُ العينِ فِي قَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى حدةِ البصرِ بعيدةٌ؛ لأنَّ البصيرَ يرى اللهَ بحدةِ بصيرةٍ لا بحدةِ بصرٍ.

والفرقُ بين المُثبتِ أنّه جائزُ التوقعِ والمنفي هو المُضادُ له وغيرُ واردٍ، ونصُّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نصُّ نفي لا نصَّ إثباتٍ لِيُعلّقَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بحملِ عبارةِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى المجازِ إنْ كَانَ المُرادُ بالعيونِ هو جمعُ العينِ الباصرةِ؛ إذ إنَّ الإمامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم يقُلْ: (وقعَتْ عليك عيونُ الباصرين) ليتسنى للعلامةِ المجلسي أنْ يزويَ دَلَالَةَ العينِ من الحقيقةِ إلى المجازِ، بل نفى ذَلِك الحدثَ بقوله: (لم يقعْ) والنفي بـ(لم) قطعي غير قابلٍ للتحققِ.

المبحث الثاني: أنواعُ الدَلَالَةِ

(دَلَـلَ أو دلَّ يَـدُلُّ دَلَالَـة أو دَلَالَـة) لفـظٌ جِـيءَ بـه نشـدًا للإبانـةِ والوضـوح كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1] أي أُبيّنُ لكم الطريقَ وأجعلَهُ واضحًا، ولا يختلفُ المعَنى الاصطلاحي عمّا في اللغوي كثيرًا فَهِيَ اتصالٌ بيانيٌ دلاليٌ بين الدالِ والمدلولِ غايتُها إيضاحية تفسيرية، وهِيَ الانتقالُ من الصورةِ اللفظيةِ إلى الصورةِ المعَنوية الذهنية، وهِيَ مُعتمدةٌ عَلَى الألفاظِ الوضعيةِ الدالةِ عَلَى معانٍ تدلُّ عَلَيْهَا متى أُطلِقَتْ ألفاظُها وتكونُ منقسمةً إلى مطابقةِ اللفظِ لمعَناه أو مُتضمَّنةً بَعْضِ معَناه أو مُلتزمةً كدَلَالَةِ الإنسانِ عَلَى مطابقةِ اللفظِ؛ لأنَّهُ دلَّ عَلَى الحيوانِ الناطقِ بتمامِهِ، أو دلَّ عَلَى جزءِ الحيوان بالتضمين وعَلَى أنّه قابلَ العلم بالالتزام[2]، وعلاقةُ الدالِ بمدلوله قد يكونُ في صوتٍ أو لفظٍ أو في تركيب؛ لِذا قُسِمَتْ تلك الدَلَالَةُ عَلَى أنواعٍ هِيَ:

أولًا: الدَلَالَة الصوتية:

اللُّغَةُ نظامٌ اجتماعيٌ غايتُها الإيضاحُ والتواصل ولم يلذْ أيُ نظامٍ مِنْ دُونِ أدواتٍ بنائيةٍ وتختلفُ الأدواتُ بحجمِها وعملِها وأثرِها في ذَلِك النظامِ، فأصغرُ تلك الأدواتِ البنائيةِ للغةِ هو الصوتُ الَّذِي يتركُ أثرًا في المعَنى كوضعِ صوتٍ محلٍ آخر أو التنغيم أو النبر[3]، وتفحصنا أجزاء البحار المُختارة فوجدْنا بَعْضَ المسائل الصوتية التي غلبَ عَلَيْهَا إقامة حرفٍ مقام آخر، فقسّمناها عَلَى مسائلَ منها:

المَسْأَلَةُ الأولى: دَلَالَةُ التصحيف الحاصل في لفظ القائلةِ بين القافِ والغينِ

أيُّ لفظٍ مكتوبٍ يحمل دلالةً مُعينة فإنْ حُرِّفَ أو صُحِّفَ أنزوت دلالته وتغيّرَ معناه، والتصحيف والتحريف ظاهرةٌ خصتْ الألفاظ المكتوبة، وأول من ذكرها هو ابن جني بباب تصاقب الألفاظ أي تجاورها في الشبه؛ إذ يقولُ: ((تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به. وأكثر كلام العرب

---

[1] يوسف: ١٠.

[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (دلل): ٤/ ١٦٩٨، وكتاب التعريفات: ١٠٤، ١١٥، والكليات: ١٠١٥.

[3] ينظر: علم الدَلَالَة، د. أحمد مختار عمر: ١٣.

عليه وإن كان غفلًا مسهوًّا عنه، وهو على أضرب: منها اقتراب الأصلين الثلاثيين؛ كضياط وضَيْطار، ولُوقةٍ وأَلوقةٍ، ورخْو ورِخْوَدٍّ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج))[1].

أمّا القائلةُ فهي وقتُ الظهِيَرةِ أمّا القِيلَولةُ فَهِيَ نومُ الظهِيَرة مأخوذ من (قالَ يَقِيلَ قِيلَولة) والنائمُ يُدعى بالقائل، والنيام يدعون بالقِيلَ أو القِيلَ[2]، أمّا لفظُ الْغِيلِ بكسرِ الغينِ هو ذَلِك الشجرُ المُلتفُّ والمغيالُ هِيَ تلك الشجرةُ مُلتفةُ الأفنانِ، والغِيلَةُ هِيَ الخدعةُ في القتلِ أو الغشّ، والمَغَالَةُ اسمٌ مأخوذٌ من الغائلةِ من (غالَ يَغُولُ) دالٌ عَلَى الشرّ والغوائلِ هِيَ الدواهِي، ولو فُتِحَتِ الغينُ صارَ اسمًا للّبنِ كقولك: أغالَتِ الأمُّ ابنَها، فَهِيَ مُغِيلٌ إذا أرضعَتْهُ لبنًا، وتطلقُ تلك اللَفْظَةُ عَلَى الماءِ الجاري[3]، أمّا لفظُ المَعَاقِلِ فهُوَ جمعُ للمعقلِ بمعَنى البيتِ أو الملجأِ وقَدْ تَكُونُ أعالي الوديان[4].

لقد تعددَتْ دلالاتُ اللفظِ الواحدِ بإبدالِ حرفٍ بآخر في لفظتي المقايلِ والمغايلِ، وقد يكونُ تصحيفًا في نقطةِ الغينِ أو حذفِها في العين مع جواز الإبدال بين الياء والقاف لتكونَ معاقلًا، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((انظر يا مفضل إلى هذه الجبال المركومة من الطين والحجارة التي يحسبها الغافلون فضلا لا حاجة إليها... وينبت فيها ضروب من النبات والعقاقير التي لا ينبت مثلها في السهل، ويكون فيها كهوف ومقايل[5] للوحوش من السباع العادية ويتخذ منها الحصون))**[6]، فجمعَ الْعَلَّامَةُ المجلسي حالاتِ ورودِ تلك اللَفْظَةِ في النسخِ التي جَاءَ بها قَوْلُ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ يَقُولُ: **((المقايل في بَعْض النسخ بالقاف، وكَانَه من القِيلَولة، وفي بَعْضها بالغين[7]، ولعله من الغيل: الشجر الملتف. وفي بَعْض كتب اللُّغَة: المغالة: العش. وفي بَعْض النسخ معاقل[8] جمع المعقل وَهُوَ الملجأ))**[9].

إنَّ اللفظَ يحيا بحياةِ النصِّ الَّذِي يولدُ فيه ويموتُ بموتِه فهُوَ جزءٌ منه ويُكَمِّلُ أحدُهما الآخر فلا نصَّ مكتوبٍ بلا لفظٍ ولا دَلَالَةَ نصٍّ بلا دَلَالَةِ لفظٍ، فقد يزوي اللفظُ دَلَالَة

---

[1] الخصائص: ٢/ ١٤٧.
[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (قيّلَ): ٥/ ١٨٠٨.
[3] ينظر: الجراثيم، نسب لابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ): ١/ ٤٣٠.
[4] ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي: ٥/ ٤٩٤.
[5] (مقائل) في بِحَار الأَنْوار: ٥٧/ ١٤٨.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٢٧.
[7] ينظر: مستدرك سفينة البحار: ٢/ ٢٦.
[8] ينظر: توحيد المفضل: ١٥١.
[9] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٢٨.

الـنصِّ وأحيانًـا يعطـي الـنصُّ دَلَالَـةً هامشـيةً للفـظِ الَّـذِي يعـيشُ فيـه، فـإنْ أصـابَك شـكٌّ فـي تصـحيفِ لفـظٍ أو تحريفِـه فاجعـلِ السـياقَ ودَلَالَتَـهَ وظـروفَ الـنصِّ وأدواتِ المقـامِ هِـيَ الملجـأُ والمُخلِّـصُ لـك، فجَـاءَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بتعـددِ لفـظٍ حصـلَ بـين أحرفِـه إبـدالًا أو تصـحيفًا، ولكـنَّ ذَلِـك الإبـدالَ والتصـحيفَ قـد غيّـرا دَلَالَـةَ نـصٍّ وجعلاهـا تنقـادُ خلفَهمـا وقيـداها بقيـودٍ لا تنكسـرُ إلّا إذا حُكِّـمَ ذَلِـك الـنصُّ وصـارَ الموجّـهَ الَّـذِي تُشـيرُ إليـه بوصـلةُ الدَلَالَـةِ، ويبـدو أنَّ الْعَلَّامَـةَ المجلسـي لـم يعـرْ للسـياقِ ودَلَالَتِـهِ وللـنصِّ وأدواتِـهِ وجعلَهمـا تـابعين لدَلَالَـةِ اللفـظِ والحقيـقُ أنَّ اللفـظَ هـو تـابعٌ للـنصِّ لا متبـوعٌ، نعـم دَلَالَـةُ اللفـظِ هِـيَ جـزءٌ مـن دَلَالَـةِ الـنصِّ والعلاقـةُ بينهمـا هِـيَ علاقـةُ عمـومٍ وخصـوصٍ فالخـاصُّ هـو مـن يتبـعُ العـامَ ولَـيْسَ العـامُ هـو تـابعٌ بـل متبـوعٌ؛ لِـذا تكـررَتِ المعـاني عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي بقَـوْلِ الإمَـامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بتعددِ الألفاظِ، ولو حكّمَ الْعَلَّامَةُ دَلَالَةَ السياقِ لنجى من ذَلِك التعددِ.

ودلَّ لفـظُ المقايـلِ عنـد الْعَلَّامَـةِ بمعَنـى القِيلَولـةِ، والحقيقـةُ لـم أجـدْ لفظًـا بتلـك الهِيَـأةِ دالًا عَلَـى القِيلَولـةِ، فضـلا علـى ذَلِـك أنَّ دَلَالَـةَ نـصِّ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) لـم تسـمحْ بمَجِـيء ذَلِـك اللفـظِ بتلـك الدَلَالَـةِ؛ لأنّ نـصَّ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) فـي طـورِ بيـانِ مكَـانِ الجبـالِ ومـا توصفُ به وما لها من فضلٍ لا بطورِ بيانِ نومةِ ظهِيَرةِ تلك الوحوشِ من السباعِ فيها.

أمّـا جـوازُ مَجِـيء ذَلِـك اللفـظِ عَلَـى هِيَـأةِ المغايـلِ وَهُـوَ لفـظٌ دلَّ عَلَـى شـجرٍ كَثُـرَتْ أغصـانُه أو يـأتي بمعَنـى الخـداعِ فـي القتـلِ أو دلَّ عَلَـى الشـرِّ وتجمـعُ عَلَـى الغوائـلِ وهِـيَ بمعَنـى الـدواهِي، ولـو جعلْنـا دَلَالَـةَ نـصِّ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) حكمًـا لجَـازَ أنْ يكـونَ اللفـظُ بمعَنى الشجرِ المُلتفةِ أفنانُه لتحتميَ به تلك الوحوشُ من السباعِ في تلك الجبالِ.

ويبـدو أنَّ الاختيـارَ الأمثـلَ مـن اختيـاراتِ الْعَلَّامَـةِ المجلسـي السـابقةِ اعتمـادًا عَلَـى دَلَالَـةِ الـنصِّ الكلـي ومـا يوصـفُ بـه أول الـنصّ مـن مكَـانِ الجبـالِ التـي تحتمـي بـه تلـك الوحـوشُ وربـطُ أولِـه بـآخرِه لتكـونَ تلـك الجبـالُ حُصـنًا لهـا هـو لفـظُ المعاقـلِ؛ لأنَّهـا سـتكونُ ملجـأً ومنزلًا تحتمي بها تلك الوحوشُ من السباع.

المَسْأَلَة الثانية: التصحيفُ في كلمةِ (انجعُوا)

تـذكرُ الكتـبُ اللغويـةُ أنَّ الْفِعْـلَ (نَجَـعَ، ينجَـعُ وينجِـعُ، نجَّـعَ) بدَلَالَـةٍ واحـدةٍ وهِـيَ المنفعـةُ والنمـاءُ فقولـك: نجـعَ فـي الناقـةِ العلـفُ أو المـاءُ أو الـدواءُ، إذا انتفعَـتْ منـه ونمَـتْ بسـببِهِ؛ لِـذا سُـمِي المُنتجـعُ بتلـك التسـميةِ لمـا فيـه مـن نفـعٍ ونمـاءٍ، أمّـا (أنْجَـعَ) فهُـوَ دالٌ عَلَـى الفـلاحِ، كقولـك: أنْجَـعَ المُجاهـدُ، إنْ أفلـحَ فـي جهـادِهِ[1]، أمّـا النُجْعَـةُ بِضَـمِّ النـونِ فهُـوَ طلـبُ الكـلأ مـن مكَانِـهِ، ولـم تتغيّـرْ كثيـرًا عَـن النَجـعِ؛ لـدَلَالَتِها عَلَـى النفـعِ لِمـا تختزلُـهُ لَفْظَـةُ الكـلأ عنـد العـربِ مـن النفـعِ[2]، أمّـا دَلَالَـةُ (أبْخَـعَ) فَهِـيَ أبلـغُ الطاعـةِ وأنصـحِها، فقولـك: إنَّـي أبْخَـعُ طاعـةً، أي مُبـالغٌ فـي الطاعـةِ، وَهُـوَ مـأخوذ مـن (بَخِـعَ) الـدال عَلَـى الجهـدِ والنهـك، فقولـك: فـلانٌ بَخِـعَ أرضَـهُ، إذا أنهكَهـا واتعبَهـا وأجهـدَها وقولـك: بخعْـتُ نفسِـي، إذا أجهـدَتْها فـي الطاعـة[3]، وتلـك الـدلالاتُ المعَنويـةُ قـد بيّنَهـا الْعَلَّامَـةُ المجلسـي فِـي قَـوْلِ أميـرِ المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((ومـن يعـص الله ورسـوله فقـد خسـر خسـرانا مبينـا[4] واسـتحق، عـذابا أليمـا، فـأنجعوا بمـا يحـق علـيكم مـن السـمع والطاعـة، وإخـلاص النصـيحة، وحسـن المـوازرة، وأعينـوا أنفسـكم بلـزوم الطريقـة المسـتقيمة، وهجـر الأمـور المكروهـة، وتعـاطوا الحـق بيـنكم وتعـاونوا عليـه))**[5]، فدَلَالَـةُ نـصِّ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) تُبـيحُ لـك التعـددَ الـدلالي فـي اللفـظِ الواحـدِ؛ لِـذا جَـازَ تصـحيفُه عنـد الْعَلَّامَـةِ ولكـلِّ بنيـة دَلَالَـةٌ ومعَنـى وهَـذَا مـا وجـدْناه بيّنًـا عنـدَه بقولِـه: **((فـانجعوا فـي بَعْـض النسـخ بـالنون والجـيم مـن قـولهم: أنجـع أي أفلـح أي أفلحـوا بمـا يجـب علـيكم مـن الآخـذ سـمعا وطاعـة، أو مـن النجعـة بالضـم وهِـيَ طلـب الكـلا مـن موضعه[6]، وفي بَعْضها بالباء الموحدة فالخاء المعجمة[7]))**[8]

لقـد جَـازَ مَجِـيءُ لفـظِ (أنجعُـوا) عنـدَ الْعَلَّامَـةِ المجلسـي بهِيَئتـين همـا (أنجعُـوا أو أنخعُـوا) وبنيـة ثالثـة هِـيَ النُجْعَـةُ مـأخوذةٌ مـن (أنجعُـوا)، وعرفْنـا أنَّ لِكُـلِّ بنيـةٍ دَلَالَـةً خاصـةً بـه ودَلَالَـةً

---

[1] ينظر: مقاييس اللُّغَة، مادة (نجعَ): ٥/ ٣٩٥.
[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (نجعَ): ٣/ ١٢٨٨.
[3] ينظر: أساس البلاغة: ١/ ٤٨.
[4] اقتباس جزءٍ من آية (١١٩) من سورة النساء ﴿فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦٧، وينظر: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ١/ ٥٥٨.
[6] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (نجعَ): ٣/ ١٢٨٨.
[7] (فابخعوا) في شرح أصول الكافي: ٧/ ٤٠٥.
[8] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦٨، ٢٦٩.

هامشيةً يُزيحُها معَنى النصِّ ويحبسُها معَنويًا، أمّا جوازُ أنْ يحتملَ ذَلِك النصُّ دَلَالَةَ كُلِّ لفظٍ فَهِيَ محلُ نقاشٍ وبابُ تساؤلٍ مفادُه كَيْفَ يجوز لنصٍّ اختلفَتْ ألفاظُهُ واستقامَتْ معانيهُ؟ والإجابةُ عليه تَكْمَنُ في أنّ نصَّ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هَذَا حمّالُ أوجهٍ لعلتين:

أولُهما: إنَّ دلالاتِ الألفاظِ المُحتملةِ لدى الْعَلَّامَةِ المجلسي لها إمكَانيةُ التوسعِ الدلالي وتلتقي مجَازَيًا فقولك: أنْجَعَ العالِمُ، إنْ أفلحَ وجادَ في علمِهِ، وقولك: أهلُ العراقِ أبخعُ طاعةً لأهلِهم، إن بالغوا في الطاعة، فتلتقي دَلَالَةُ الفلاحِ والجدةِ مع المبالغةِ في الشيءِ بجادةٍ واحدةٍ فَهِيَ صفاتٌ قابلةٌ للتمددِ المعَنوي إن سيّقها النصُّ وألهمَها دَلَالَتَها الجديدةَ المُساقة معه؛ لِذا جَازَ إبدال أحدِهما بآخر.

ثانيهما: إنَّ الأسلوبَ الَّذِي حملَهُ الْفِعْلُ (انجعُوا أو انخعُوا) هو أسلوبُ طلبٍ دلَّ عليه فعلُ الأمرِ وعادة هَذَا الْفِعْلِ هو صدورِه من الأعَلَى مرتبة للأدنى، فاجتمعَ الطلبُ مع الالتقاءِ المعَنوي في الْفِعْلين؛ لِذا جَازَ إبدالهما، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هو: (مَنْ يعصِ اللهَ استحقَ العذابَ، (فأنجعوا أو أنخعوا) بالَّذِي هو محقٌّ عليكم) أي فأفلحُوا بقدرِ نعمِ اللهِ عليكم لتنجُوا أو بالغُوا في طاعةِ من أسبغَ عليكم النعمَ.

المَسْأَلَة الثالثة: الخلافُ الصوتي في لفظِ الفجِّ في قول الإمام (عليه السلام)

الفجُّ لفظٌ دلَّ عَلَى معَنى التوسعِ فإنْ فُتِحَتْ فاؤه دلَّ عَلَى الطريق الواسع أو الواضح بين جبلين وَهُوَ أوسعُ من الشُّعب أو ما دلَّ عَلَى أيِّ طريقٍ مُنخفضٍ ويُجمعُ عَلَى فِجَاجٍ بكسر الفاء، أمّا لو كَانَتْ فاؤُه مَكْسُورةً لِيَدُلَّ عَلَى نوع من الفاكهة وَهُوَ البطيخُ الشامي، وقِيلَ يُسَمَّى به كُلّ فاكهةٍ لم تنضجْ[1]، وأرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيان دَلَالَةِ ذَلِك اللفظِ بقَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فيرسل ما فيه قطرة بعد قطرة، وسيلا بعد سيل، متتابع عَلَى رسله حتى ينقع البرك وتمتلي الفجاج، وتعتلي الأودية بالسيول كأمثال الجبال غاصة بسيولها))**[2]، لكنَّ ما جَاءَ به الْعَلَّامَةُ لم يُناسبْ ما ذهبَ إليه اللغويون؛

[1] ينظر: المصباح المنير، مادة (فججَ): ٢/ ٤٦٢، والمحكم والمحيط الأعظم، مادة (فججَ): ٧/ ٢٢٢.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ١٦٤.

حيث ذهبَ إلى ضمِّ لفظِ الفجاجِ لكي تأتيَ بمعَنى الطريق الواسعِ؛ إذ يَقُولُ: **((والفجاج بالضم: الطريق الواسع بين جبلين، وبالكسر جمع الفج بمعَناه))**[1].

(ف ج ج) أصلٌ لغويٌ دلَّ عَلَى المسافة والتوسع فلو جَاءَ أولُه مَفْتُوحًا على هيأةِ (الفَجّ) دلَّ بذَلِك عَلَى المسافةِ أو التباعد أو الشقّ بين جبلين ويجمعُ عَلَى (فِجَاج) بكسرِ أوله، أمّا الفِجُّ مَكْسُورُ الأولِ فهُوَ ما دلَّ عَلَى فاكهةِ البطيخِ وأُختِزلَتْ تلك الدَلَالَةُ؛ لأنَّ في تلك الفاكهةِ خطوطًا واسعةً يسمى كُلُّ منها فِجًّا.

لقد ذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى ضمِّ لفظِ الفجاجِ والصوابُ في ذَلِك هو كسرُها لتأتيَ جمعًا للفظ الفَجّ لتدلَّ عَلَى الطرقِ الواسعة بين الجبال أو ما تُسمَّى بالأوديةِ، وسائلٍ يسألُ أنَّ الْعَلَّامَةَ قد جعل الفجاجَ جمعًا إلى لفظِ الفَجّ مَفْتُوحة الفاء ودليله بذَلِك قوله: (وبالكسرِ جمع الفجّ بمعَناه)، وإجابتُنا تَكْمَنُ في تساؤلٍ آخر مفاده ما عِلّةِ قولِ الْعَلَّامَة المجلسي بـ(والفجاج بالضمّ)؟ ولم تأتِ الفُجاج مَضْمُومة الفاء إلّا عند الصغاني الَّذِي يقول: ((الفُجاجُ: الفَجّ. والفُجَّةُ: الفُرْجَةُ، وفَجَّ الأرضَ بالفَدّانِ: شَقَّها شَقًّا منكرًا))[2]، أمّا دَلَالَةُ الفِجاجِ فِي قَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فَهِيَ واضحةٌ لا يختلفُ بها اثنان، فَهِيَ الأوديةُ أو الطرقُ الواسعة بين الجبال التي تمتلئُ بالسيول لدَلَالَةِ كثرةِ نِعَمِ اللهِ –عَزَّ شأنُه-عَلَى خلقِهِ.

المَسْأَلَة الرابعة: التحريفُ الحاصلُ في لفظي (غاض وفاض)

(فاضَ) و(غاضَ) لفظان مُتناقضان دلَّ أولِهما عَلَى الامتلاءِ والكثرة وثانيهما عَلَى الخلو والنقصان، وتطورا دلاليًا فصارَ الَّذِي لا يحملُ السرَّ يوصفُ بأَنَّهُ امتلأ صدره فأفاضَ، وفلانٌ غاضَ غيضُهُ إذا قلَّ صبرُه ونقصَتْ رويتُهُ[3]، واحتملَ الْعَلَّامَةُ المجلسي جوازَ مَجِيءِ لفظِ المفائضِ عَلَى لفظهِ لِيَدُلَّ عَلَى فيضِ الماءِ ويجوزُ أنْ يكونَ عَلَى هِيَأة مغائض بإبدالِ الفاء غينًا عنده بقَوْلِ الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((وينفذ إلى البدن**

---

[1] المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ١٦٦.

[2] التكملة والذَّيل والصلة لكتاب الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت: ٦٥٠هـ): ١/ ٤٧٦.

[3] ينظر: العين، مادة (فيضَ): ٧/ ٦٥، ٤/ ٤٣٠، وجمهرة اللُّغَة، مادة (ضغي): ٢/ ٩٠٧.

كلـه فـي مجـاري مهِيَـأة لـذَلِك بمنزلـة المجـاري التـي تهِيَـؤ للمـاء حتـى يطـرد فـي الأرض كلهـا، وينفـذ مـا يخـرج منـه مـن الخبـث والفضـول إلـى مفـائض قـد أعـدت لـذَلِك))[1] إذ يَقُـولُ: **((والمفـائض فـي بَعْـض النسـخ بالفـاء أي مجـاري مـن فـاض المـاء، وفـي بَعْضـها بـالغين**[2] **مـن غـاض المـاء غيضـا، أي نضـب وذهـب فـي الأرض والمغـيض: المكَـان الَّـذِي يغيض فيه))**[3].

إنَّ القـارئ لحـديثِ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) قـد يلتـبسُ عليـه الأمـرُ فـي ذَلِـك اللفـظِ أمِـنْ فاضَ يفيضُ فيضًا أم من غاضَ يغيضُ غيضًا؟ ومرجعُ ذَلِك الالتباس علتان:

أولهمـا: للاشـتراكِ الـدلالي بينهمـا؛ حيـث يجـوز لدَلَالَـةِ (غـاضَ) أنْ تقتـربَ مـن دَلَالَـةِ (فاض)؛ فمَنْ غاضَ امتلأ حِقْدًا وزادَ كُرْهًا كامتلاءِ الأرضِ من فيضِ الماءِ.

ثانيهمـا: لاقترابِهمـا فـي رسـمِ اللفـظِ فتَكُـونُ بواسـطةِ التحريـفِ تغيّـرَتْ صـورةُ اللفـظِ وجِـيءَ بمغائضَ محل مفائضَ أو بالعكسِ.

أمّـا الدَلَالَـةُ الأقـربُ فيمـا نـراهُ اعتمـادًا عَلَـى دَلَالَـةِ نـصِّ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) فيبـدو هِـيَ لـ(المغائض) أقـربُ؛ حيـث عقـدَ الإمـامُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) علاقـةً دلاليـةً وازنَ فيهمـا بـين نفـاذِ المـاءِ المُضـرِ الَّـذِي تجمعُـهُ مجـاري الأرضِ حتـى يُطـردَ إلـى داخلِهـا وبـين نفـاذِ الأكـلِ المُضـرِ بالصـحةِ التـي تكـونُ تلـك الأطعمـةُ مُهِيَـأةً للنفـاذِ ليحصـلَ الجسـمُ عَلَـى حاجتِـهِ منهـا وينفـذُ مـا هـو مضـرٌ بهـا، فلَـمْ يَكُـنِ الإمـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) قاصـدًا مكَـانَ غـيضِ المـاءِ أو فيضِـهِ كمـا ذهـبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي وإنَّمـا جَـاءَ مُشـبّهًا غـيضَ وفـيضَ الأكـلِ المضـرِ كغـيضِ وفـيضِ الماءِ الَّذِي يزيدُ عَن حدِّهِ.

المَسْأَلَة الخامسة: التصحيفُ في لفظي الدَّغَّارِ والدَّغَّارِ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦٨، وينظر: شرح أصول الكافي: ١/ ١٩٥.
[2] ينظر: بِحَار الأَنْوار: ٥٨/ ٣٢١.
[3] المصدرُ نفسُهُ: ٣/ ٦٩.

الـدُّعَّارُ اسـمٌ دلَّ عَلَـى شـدةِ الفسـادِ، فقولـك: دَعِـرَ المجتمـعُ إنْ نخـرَه الفسـادُ وأسـقطَهُ؛ ويوصـفُ الرجـلُ بالـداعرِ والامـرأةُ بالـداعرةِ إذا طغـى الفسـاد بـأخلاقِهم وصـارا جـزءًا منـه، أمّـا الـدُّعَّارُ فهُـوَ الَّـذِي يُؤخـذُ بغتـةً واختلاسًـا[1]، وجَـازَ أنْ يكونَـا بدَلَالَـة واحـدة، ((الـدَّغِرُ: الخَبِيـثُ المُفْسِـد، وَيُقَـال هُـوَ مـن الـدُّغَّار الـدُّعَّار))[2]، فـذَلِك التـداخلُ الـدلالي فـي لفـظِ الـدُّعَّارِ قـد بيّنَـهُ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بقَـوْلِ الإمَـامِ الصـادقِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((أمـا تـرى الإنسـان إذا عـرض لـه وجـع خضـع واسـتكَانَ ورغـب إلـى ربـه فـي العافيـة وبسـط يديـه بالصـدقة؟ ولـو كَـانَ لا يـألم مـن الضـرب بـم كَـانَ السـلطان يعاقـب الـدُّعَّار ويـذل العصـاة المـردة؟ وبـم كَـانَ الصـبيان يتعلمـون العلـوم والصـناعات))**[3]، ولـم يتّبـعِ الْعَلَّامَـةُ أيّ الـدلالتين بـل جَـاءَ اللفظـان عنـده بمعَنـى الفسـاد والخبـث بدَلَالَـة أولهمـا وعَلَـى أخـذ الشـيء بغتـة بدَلَالَـة ثانيهمـا؛ إذ يَقُـولُ: **((والـدُّعَّار[4]فـي بَعْـض النسـخ بالمهملـة مـن الـدعر محركـة الفسـاد والفسـق والخبث، وفي بَعْضها بالمعجمة من الدغرة وهِيَ أخذ الشيء اختلاسا))**[5].

إنَّ الـدارسَ للغـةِ يعلـمُ أنَّهـا تتجـانسُ مـع دلالاتِ ألفاظِهـا فـلا تحمـلُ دَلَالَـةِ لفـظِ إلّا إذا تجـانسَ مـع نصِّـهِ الَّـذِي يعيشُ بـه وإنْ حصـلَ خرقًـا فـي بَعْـضِ دلالات الألفـاظِ فـلا يـتمُّ إلّا إذا أعانَتْـهُ بَعْـضُ الأدواتِ كـالمعَنى المجـازي للألفـاظِ وقـرائنِ الـنصِّ وظـروفِ المقـامِ، فلـو أردْنـا الكشـفَ عَـن دَلَالَـةِ اللفـظِ فـي نـصِّ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) وجـبَ علينـا معرفـةَ بَعْـضِ مفـاتيحِ ذَلِـك الـنصِّ الَّـذِي سـبكَهُ لنـا الإمـامُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) كقطعـةٍ أثريـةٍ وصـورةٍ مُعبـرةٍ مفادُهـا أنَّ اللهَ –عَـزَّ شـأنُه- لا يلتـذُ بمعاقبـةِ مخلوقاتِـهِ بـل مُعاقبتُـهُ لهـم طلبًـا لاسـتقامتِهم، فـأخلاقُ هـؤلاءِ لا تقـوّمُ بالترغيـبِ فـي كُـلِّ حـينٍ وإنّمـا الترهِيَـبُ هـو هـدفٌ لتعـديلِ مسـارِ هـؤلاءِ الـدُّعَّارِ الفُسّـادِ؛ لِـذا دَلَالَـةُ الـدُّعَّارِ هِـيَ دَلَالَـةٌ استقامَ عَلَيْهَـا ذَلِـك الـنصُّ؛ لأنَّ الـنصَّ نصُّ تقويمٍ من فسادٍ نخرَ الأخلاقَ لا نصَّ دلَّ عَلَى أخذِ الأشياءِ عَنوةً.

المَسْأَلَة السادسة: التصحيفُ في لفظتي المكايدةِ والمُكابدةِ

---

[1] ينظر: أساس البلاغة: ١/ ٢٨٩.
[2] تاج العروس، مادة (دغرَ): ١١/ ٣٠١.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٨٨، وينظر: توحيد المفضل: ٩٠.
[4] ينظر: توحيد المفضل: ٩٠.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٨٩.

الكَبَدُ من (كابدَ مكابدةً) إذا عانى من شدةِ المشقةِ وقاسى من قلةِ التدبيرِ ومنه قَوْله تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾[1]، أمّا دَلَالَةُ لفظِ المكايدةِ فهُوَ مأخوذٌ من المكيدةِ والمكر؛ لِذا سُمِي الحربُ كَيْدًا؛ لأنَّ من سماتِ الحربِ الخديعةَ والمكرَ ويقالُ الكيدُ في كُلِّ شيءٍ حرام إلّا في الحربِ حلالٌ[2]، ونقلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ذَلِك الحديثَ بروايتين ليجوزَ في الأولى مَجِيء لفظ مكايدةٍ دالًا عَلَى معَناه كما يجوزُ عنده مَجِيء لفظِ مكابدةٍ دالًا عَلَى معَناه فِي قَوْلِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ولم يقصر دون الانتهاء إلى مشيته، ولم يستصعب إذ أمر بالمضي إلى إرادته، بلا معاناة للغوب مسه، ولا مكائدة[3] لمخالف له عَلَى أمره، فتم خلقه وأذعَن لطاعته، ووافى الوقت الَّذِي أخرجه إليه))**[4]، ولم يدعمِ الْعَلَّامَةُ إحدى الروايتين ولكنَّهُ جَازَ عنده دَلَالَةُ اللفظين في حديث الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ يَقُولُ: **((والكايدة في بَعْض النسخ بالباء الموحدة من قولهم: كابدت الأمر: إذا قاسيت شدته، وفي بَعْضها بالياء المثناة من تحت من الكيد))**[5].

ودَلَالَةُ النصِّ غيرُ مُستقرةٍ بين المكايدةِ والمكابدةِ، فسُبِقَتْ عبارةُ تلك اللَّفْظَةِ بعباراتٍ دلَّتْ عَلَى بيانِ قدرةِ اللهِ –عَزَّ شأنُه-بلا تعبٍ قد أحضرَ الموجوداتِ وبلا لغوبٍ أوجدَ المخلوقات فطرقَتْ له رقابُ الخلائقِ وتصاغرَ المُتكبرون لعزتِهِ، أمّا أيُّ اللفظين نختارُ؟ فيبدو أنَّ دَلَالَةَ لفظ المكايدةِ أجودُ لعلتين:

أولُهما: إنَّها سُبِقَتْ بعبارةٍ فيها لفظٌ دالٌ عَلَى التعبِ واللغوبِ التي نفاها الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن اللهِ –عَزَّ شأنُه-(بلا معاناة للغوبٍ مسَّهُ) فلَمْ يَكُنْ من المعقولِ أنْ يأتيَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بعبارتين للفظين مُختلفين لفظًيا ومتشابهِيَن معَنويًا؛ حيث جَاءَ بلغوبٍ الدالِ عَلَى التعبِ[6] ويَجِيء بمكابدةِ الدال عَلَى التعب والمُشقةِ، فضلا على ذَلِك أنَّهُ نفى التعبَ

---

[1] البلد: ٤.

[2] ينظر: العين، مادة (كسرَ): ٥/ ٣٠٧، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (كيدَ): ٢/ ٥٣٣، والمخصص: ٣/ ٣٢٦.

[3] لم ترد تِلْكَ اللَّفْظَة في نهج البلاغة، بل جَاءَ بـ (ولم يستصعب إذ أمر بالمضي على إرادته، وكَيْفَ وإنما صدرت الأمور عَن مشيئته): ١٥٣.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٦.

[5] المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ٢٨٢.

[6] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، مادة (لغبَ): ١/ ٢٢٠.

الَّذِي يوصفُ بـه اللهُ –عَزَّ شأنُه- وفـي الثانيـة قـد نفـى مـا يتصـفُ بـه المخلـوقُ (ولا مكائـدة لمخـالف لـه عَلَـى أمـره)، فالعبارتـان المُتتاليتـان لـم يصـفا موصـوفًا واحـدًا ليتسـنى لنـا جعـلَ ثـاني المتـرادفين توكيـدًا لـلأول؛ إذ إنَّ مـن شـروطِ التوكيـد أنْ يكـونَ المؤكِّـدُ والمؤكَّـدُ لـه يعودان لجنسٍ وموصوفٍ واحدٍ.

ثانيهمـا: لـو غُـرِسَ لفـظُ مكابـدةِ فـي ذَلِـك الـنصِّ لـم يُقدّرْ لـه العـيش؛ لأنَّـه مسـبوقٌ بنفـي لتكـونَ دَلَالَـة العبـارة عَلَـى تقـدير النفـي هِـيَ: لـم يتعـبْ ولـن يشـقى كُـلُّ مَـنْ خـالفَ اللهَ –عَـزَّ شـأنُه- فتلـك دَلَالَـة لا عاقـلَ يقبلُهـا ولا فكـرَ يستسـيغُها، فضـلا علـى ذَلِـك أنَّ دَلَالَتَهـا دَلَالَـةُ بيـانٍ واسـتظهارٍ لقـدرةِ اللهِ وعبـارةُ تنكيـلٍ للـذي خالفَـهُ؛ لِـذا صـارَتْ دَلَالَـةُ لفـظِ المكايـدةِ للسـياقِ أسـيقُ وللمعَنـى أبـينُ وللتقـديرِ أقـربُ لتجـانسِ صـفةِ المكيـدةِ بمَـنْ خالفَـهُ، ليكـونَ التقـديرُ: (لا حيلةَ لمخالفٍ له عَلَى أمرِهِ).

ثانيًا: الدَلَالَة الصرفية:

الصـرفُ علـمٌ يـدرسُ هِيَـأةَ الكلمـةِ ومـا يطـرأُ عَلَيْهَـا مـن تغييـرٍ أو زيـادةٍ أو حـذفٍ أو إبـدالٍ ومـا لتلـك الأبنيـةِ مـن أثـرٍ دلالـي يُغيّـرُ أو يُحـاولُ أنْ يُغيّـرَ مـن دَلَالَـةِ الـنصِّ؛ حيـث إنَّ دَلَالَـةَ لفـظِ (خَـرَجَ) مـثلًا لَيْسَـتْ كدَلَالَـةِ (خـرّجَ) و(أخـرجَ) و(اسـتخرجَ) وإنْ حمـلَ أحرفَـهُ ولـم تكـنْ دَلَالَـةُ ذَلِـك البنـاءِ كدَلَالَـةِ خـارجٍ وَهُـوَ بنـاءٌ لا يحمـلُ دَلَالَـةً كدَلَالَـةِ مُخـرّجٍ، وتتغيـرُ تلـك الدَلَالَـةِ لـو فُـتِحَ مـا قبـل آخـره عَلَـى هِيَـأةِ مُخـرَّجٍ؛ لِـذا تتغيّـرُ الـدلالاتِ بتغيّـرِ الأبنيـةِ؛ لِـذا يمكـنُ تعريفهـا بأنَّهـا التـي تسـتمدُ دَلَالَتَهـا بواسـطةِ الصـيغِ الصـرفيةِ وأبنيتِهـا، وأيُّ تغييـرٍ فـي تلـك الأبنيةِ يُرافقُها تغييرًا في دَلَالَةِ اللفظِ[1] ويمكنُ توضيحه عَلَى النحوِ الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: بناء (فاعلَ)

إن من دَلَالَةِ (فاعلَ، يُفاعلُ) هِيَ المُشاركةُ والمفاعلةُ بين اثنين أو أكثر:

((ينْسب فِي فَاعل أَصله إِلَى مشارك لغيره مسجلا

[1] ينظر: دَلَالَة الألفاظ، د. إبراهِيَم أنيس: ٤٧.

وَإن تعدى لِلَّذي مَا شَاركهُ عدى لاثْنَيْنِ عَلَى المشاركه))[1]

فالْفِعْلُ (قاتلَ) دلَّ عَلَى مُحاولةِ القتالِ فهُوَ حدثٌ غيرُ واقعٍ وفعلٌ غيرُ حاصلٍ بعد؛ لأنَّ زمنَ الْفِعْلِ الماضي هو ماضٍ دلَّ عَلَى الاستقبالِ؛ لأنَّهُ أحدُ مواضع الدعاءِ، فضلا على ذَلِك أنَّ دَلَالَةِ بناءِ هَذَا الْفِعْلِ عَلَى زمنِ الاستقبال فلا يجوزُ أنْ تقولَ (لم يُقاتلْ) وجَازَ قولك (لم يقتلْ)، لدَلَالَة زمنِ ما يلي (لم) عَلَى المضي، ويبدو أنَّ تلك المفارقة بين البنائين لم يعرْ لها الْعَلَّامَةُ المجلسي أيةَ أهميةٍ بقَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((وأدعوا أن كونها بالإهمال لا صنعة فيها ولا تقدير، ولا حكمة من مدبر ولا صانع، تعالى الله عما يصفون، و﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[2]))**[3] حيث إنَّ دَلَالَة (قاتلَ وقتلَ) عنده سِيَّان؛ إذ يَقُولُ: **((قاتلهم الله أي قتلهم، أو لعَنهم))**[4].

إنَّ دَلَالَةَ (قاتلَهم اللهُ) لَيْسَتْ كدَلَالَةِ (قتلَهم اللهُ)، فدَلَالَةُ الأولى دَلَالَةُ دعاءٍ دلَّ عَلَى الاستقبال ودَلَالَةُ الثانية دَلَالَة المضي والحصول، فضلا على ذَلِك أنَّ الإمامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد اقتبسَ من الآية (٣٠) من سورة التوبة: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ وقاتلَ في القرآنِ هو بمعَنى (لعَنَ) كما ذكر القرطبي مُستدلًا بقول ابنِ عباسٍ: ((كل شيء فِي الْقُرْآنِ قَتْلٌ فهُوَ لَعَن، وَمِنْهُ قَوْلُ أبان ابن تَغْلِبَ[5]:

قَاتَلَهَا اللَّهُ تَلْحَانِي وَقَدْ عَلِمَتْ أَنِّي لِنَفْسِي إِفْسَادِي وَإِصْلَاحِي))[6]

أيجوزُ أنْ يكونَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ذكرَ (قاتلَ) وأرادَ (قتلَ)؟ والجوابُ غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ لِكُلِّ بناءٍ دَلَالَةً ومعَنى، فدَلَالَةُ (قتلَ) لا تحتاجُ إلى ندٍّ يصارعُك ومَنْ يقومُ به يكونُ في أغلبِ الأَحْيان هو الأقوى، أمّا دَلَالَةُ (قاتلَ) فَهِيَ دَلَالَةُ مُشاركةِ القتالِ بين حدين مُتخاصمين[7] فضلا على ذَلِك أنّ قتالَ اللهِ –عَزَّ شأنُه- للواصفين الجاحدين هو

---

[1] الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ): ٢/ ٢٢.
[2] التوبة: ٣٠.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦٠، وينظر: شرح أصول الكافي:١/ ٢٠٦.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦١.
[5] قد نُسِبَ إلى أوس بن حجر التميمي في منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد ابن ميمون البغدادي (ت: ٥٩٧هـ): ٥٩.
[6] الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): ٨/ ١١٩.
[7] ينظر: الكتاب: ٤/ ٦٨.

لعِلّـةٍ فـيهم، فيقـاتلُهم اللهُ لاجتـرامِهم ذَلِـك الـذنب العظـيم؛ لِـذا اسـتحقوا المُقاتلـةَ واللعَـنَ لا لأنَّـهُ يحبـبُ قـتلَهم -حاشـاه- بـل اسـتحقوا اللعَـن لعِلّـةٍ فـيهم، فتصـارعُ ذنـبُ هـؤلاءِ المُقيـتُ مـع عـدلِ اللهِ –عَـزَّ شـأنُه- ليطرحَـهُ قتـيلًا، ومَجِـيء هَـذَا الْفِعْـلِ دالًا عَلَـى الاسـتقبال فيهـا جنبـةٌ دلاليـةٌ دلَـتْ عَلَـى رحمـةِ اللهِ فـي رجائِـهِ بتوبـةِ هـؤلاءِ؛ لِـذا لـم يقُـلْ (قـتلَهم اللهُ) لَيْسَـتحقوا اللعَـن فـي ذَلِك الحال؛ لأنّه فعلٌ دلَّ عَلَى الحصولِ.

المَسْأَلَة الثانية: لا اختلاف في دَلَالَة (بانَ وأبان واستبان)

المبـينُ اسـمٌ مـن أسـماءِ اللهِ –عـزَّ شـأنُه- وصـفةٌ مـن صـفاتِهِ فهـو الموضّـحُ للحـقِّ والمُبـينُ الـذي يُبـينُ مكنونـاتِ خلائقِـهِ والمُفـرّقُ الـذي يُزيـلُ الشـبهةَ عـن دقـائقِ الحـقِّ والمُظهـرُ الـذي يُظهرُ عجائبَ مقدرتِهِ ويعلي بذلك حُجتَهَ ويُميتُ الباطلَ بأدلتِهِ[١].

والْمُبِـينُ اسـمُ فاعِـلٍ مـأخوذٌ مـن (أبـانَ الشـيءَ)[٢] و(بيّنَـهُ إبانـةً) إذا وضّـحَهُ وأظهـرَ مـا أُسـتترَ منـه، وَهُـوَ أحـدُ صـفاتِ اللهِ وأسـمائِه، والقـارئُ المُبْتَـدِئُ يظـنُّ أنَّ أكثـرَ اللغـويين[٣] قـد ذهبـوا إلـى تسـاوي الدَلَالَـةِ فـي بَـانَ وأبـانَ وبـيّنَ وتبـيَّنَ واسـتبانَ التـي اشـتقَّ مـن بَعْضِـها صـفةَ المُبِـينِ، واتَّبـعَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي تلـك القـراءةَ الأوليـةَ لِمـا ذهـبَ إليـه أكثـرُ اللغـويين وخاصـةً أهـل المعـاجم فِيمَـا نقلَـهُ الإمـامُ الصـادقُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عَـن آبائِـهِ (علـيهم السـلام) عَـن رسـولِ اللهِ(صـلـى الله عليـه وآلـه) قولـه: **((إن لله تبـارك وتعـالى تسـعة وتسـعين اسـما... قاضـي الحاجـات، المجيـد، المـولى، المنـان، المحـيط، المبـين، المقيـت، المصـور))**[٤]، حيـث ذهـبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي إلـى أنّـه لا اخـتلاف بدَلَالَـةِ بـانَ وأبـان واسـتبان مِـنْ دُونِ كشـفِ وبيـانِ واستحضـارِ للفـروق بينهمـا؛ إذ يَقُـولُ: **((المبـين معَنـاه الظـاهر البـين حكمتـه المظهـر لهـا بمـا أبـان مـن بيناتـه وآثـار قدرتـه، ويقـال: بـان الشـيء وأبـان واسـتبان بمعَنـى واحد[٥]))**[٦].

إنَّ اللُّغَـةَ كـائنٌ نصّـيٌ نطقـيٌ أو إشـاريٌ دَلَّـتْ عَلَيْهَـا العلامـاتُ الدالـةُ والرمـوزُ الموحيـةُ والحـروفُ المعَنويـةُ التـي تحمـلُ فـي طياتِهـا دلالاتٍ خفيـةٍ تكشـفُها دَلَالَـةُ الـنصِّ، فـأيُّ حـرفٍ

---

[١] ينظر: شرح أسماء الله الحُسنى، القشيري: ٣٠٣.
[٢] اشتقاق أسماء الله، الزجاجي: ١٨٠.
[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ١٣١، وتهذيب اللُّغَة: ١٥/ ١٧١.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٦٥.
[٥] ينظر: تهذيب اللُّغَة: ١٥/ ١٧١.
[٦] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٠٣.

زيدَ أو حُذِفَ من لفظٍ أو قُلِبَ أو أُبدِلَ بحرفٍ انزوى النصُّ ودَلَالَتُهُ لانزياحِ دَلَالَةِ اللفظِ الَّذِي أصابَهُ التغييرُ في بنيتِهِ؛ لِذا لم يجزْ أن نجعلَ دَلَالَةَ بناءِ (فَعَلَ) كدَلَالَةِ (أفْعَلَ أو استَفْعَلَ) فلَيْسَ دَلَالَةُ (بانَ) كدَلَالَةِ (أبَانَ واستَبَانَ)، نعم قد ذكر اللغويون عبارةَ (في معَنى واحدٍ) ولكنّهم قصدوا الدَلَالَةَ المركزيةَ للفظِ لا الدَلَالَةَ الهامشيةَ المُكتسبةَ من الحذفِ أو الزيادةِ أو الإبدالِ أو القلب؛ إذ كَانَ مرادُ هؤلاءِ أنّ (بَان وَأَبَان، وتَبيَّن، وبَيَّن، واسْتبان) بمعَنى واحد دلّتْ عَلَى دَلَالَةٍ مركزيةٍ أفادَتِ الظهورَ والبيانَ والوضوحَ، ولكنّ زيادةَ الهَمْزةِ في (أبانَ) أعطَتْ دَلَالَةً أخرى فضلا على الدَلَالَةِ المركزيةِ للفعلِ ومن دلالاتِ تلك الزيادةِ هِيَ التعديةُ والجعلُ فقولك: بانَ الهلالُ، إذا ظهرَ بعد غيابٍ تختلفُ عَن دَلَالَةِ قولك: أبانَتْ ظلمةُ الليلِ سراجَ القمرِ، إن أظهرَ الليلُ وظلمتُهُ ضوءَ القمرِ وجعلَه بيّنًا واضحًا جليًا؛ حيث إنَّنا لم نجدْ تلك الدَلَالَةَ لو لم يتعدَ ذَلِك البناءُ بالهَمْزة، ومن المعاني التي ملكَها ذَلِك البناءُ أيضًا هِيَ دَلَالَةُ التعريضِ أو حصول الشيء بسببِه فقولك: أبعْتُ البضاعةَ، إن أعرضْتَها للبيع، و(أبانَ الرجلُ أسعارَ بضاعته) إن أعرضَ وأظهرَ أسعارَ بضاعتِهِ وحصلَ ذَلِك بسببِها، أمّا بناءُ (استفعل، استبان) فله دَلَالَةٌ مركزيةٌ هِيَ البيانُ والوضوحُ والظهورُ ودَلَالَةٌ هامشيةٌ أعطَتْها أحرفُ الزيادةِ (الألف والسين والتاء) فيه ومن معاني ذَلِك البناء هِيَ الاستدعاءُ والطلبُ كقولك: استبانَ الرجلُ عَن الخبرِ استبيانًا، إذا طلبَ العلمَ به، وتأتي لإفادةِ الإصابة كقولك: استبنْتُ القولَ، إذا وجدْتَه بيّنًا[1].

إنَّ الله –عَزَّ شأنُه- واحدٌ لا تحدُّه أنظارُ الناظرين ولا تحسسُ به حواسُ العالمين ولا تُدركُهُ عقولُ الجاحدين قد بانَتْ وأبانَتْ واستبانتْ وتَبَيَّنَتْ أثارُ قدرتِهِ فهُوَ المُبينُ البيّنُ الظاهرُ بفكرِ عقولِنا وبصيرةِ أبصارِنا فبانَ فينا وأبانَ لنا واستبانَ علينا وجودَهُ بقدرةِ تصرفِهِ.

المَسْأَلَة الثالثة: اختلاف النقل بين المِرْبَعَة والمرتعة وما يحمل كُلٌّ منهما من معَنى

[1] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٤٣٨، ٤٤٢.

المِرْبَعَـةُ اسـمٌ أُطلـقَ عَلَـى خشـبةٍ أو عصـا تحمـلُ بهـا الأثقـالَ لكـي توضـعَ عَلَـى ظهـرِ الدابةِ[١]؛ لِذا أنشدَ الراجزُ[٢] قائلًا:

أَيْنَ الشظاظان وَأَيْنَ المِرْبَعَه وَأَيْنَ وَسُقُ النَّاقة المْطَبَّعَه[٣]

أمّـا الْعَلَّامَـةُ المجلسـي فجَـازَ عنـده أنْ يكـونَ ذَلِـك اللفـظُ دالًا عَلَـى اسـمٍ لموضـعٍ وجِـدَ فيـه الإمـام الرضـا (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عنـدما طلـبَ منـه بَعْـضُ الخاصـةِ بـأنْ يُحـدثَهم بحـديثٍ ورثَـهُ عَـن آبائِـهِ (علـيهم السـلام)؛ لِـذا: **((تعلقـوا بلجـام بغلتـه فـي المِرْبَعَـة[٤] فقـالوا: بحـق آبائـك الطـاهرين حـدثنا بحـديث سـمعته مـن أبيـك، فـأخرج رأسـه مـن العماريـة))**[٥]، حيـث اختزلَـتْ دَلَالَتُـهُ عنـد الْعَلَّامَـةِ بالموضـعِ الَّـذِي يتنزهـون بـه؛ إذ يَقُـولُ: **((يحتمـل أنْ يكـونَ المـراد بالمِرْبَعَـة الموضـع المتسـع الَّـذِي كَـانَوا يخرجـون إليـه فـي الربيـع للتنـزه، أو الموضـع الَّـذِي كَـانَوا يجتمعـون فيـه للعـب، مـن قـولهم: ربـع الحجـر: إذا أشـاله ورفعـه لإظهار القوة، وسمعت جماعة من أفاضل نيسابور أن المربعة اسم للموضع))**[٦].

لقـد ذهـبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي ذَلِـك المـذهبَ اعتمـادًا عَلَـى مـا رواه مـن حـديثٍ جعـلَ فيـه لفـظَ المِربَعَـةِ مجـرورًا بحـرفِ المعَنـى (فـي)؛ إذ يقـول (بغلتُـهُ فـي المِرْبَعَـةِ) ودَلَالَـةُ ذَلِـك الحـرفِ المركزيـةِ هِـيَ الظرفيـةُ المكَانيـةُ؛ لِـذا انـزوتْ دَلَالَـةُ اللفـظِ عنـده عَلَـى المكَـانِ، أمّـا لـو تابعْنـا ذَلِـك الحـديثَ فـي بَعْـضِ كتـبِ الحـديثِ المُختصّـةِ لنجـدَ بَعْـضَ الاختلافـاتِ التـي تُـزيحُ دَلَالَـةَ ذَلِـك اللفـظِ عمّـا ذهـبَ إليـه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي، ففـي مسـندِ الإمـامِ الرضـا (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) الحـديث هـو: ((فلمـا صـار إلـى المِرْبَعَـة تعلقـوا بلجـام بغلتـه))[٧]، لِيَـدُلَّ ذَلِـك اللفـظُ علـى نهايـةِ الغايـةِ المكَانيـةِ؛ لأنّـه جُـرَّ بحـرفٍ يفيـدُ انتهـاءَ الغايـةِ، وتقـديرُ دَلَالَـةِ الحـديثِ: (فلَمّـا وصـلَ إلـى

---

[١] ينظر: الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني (ت: ٢٠٦هـ): ٢/ ٢٩، وفقه اللُّغَة وسر الْعَرَبيَّة: ١٧٧.

[٢] يُنسب هَذَا البيت للشاعر قيس بن عبد الله الجعدي العامري شاعر فحل، مات نَحْو: (٥٠ هـ٦٧٠ م)، في هامش كتاب: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري (ت: ٥٧٣هـ): ٤/ ٢٣٥٥.

[٣] ورد هَذَا البيت في: الزاهر في كلمات معاني الناس، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ): ١/ ٣٥٠، ومقاييس اللُّغَة، مادة (ربعَ): ٢/ ٤٨١.

[٤] في الأمالي، الطوسي: ٥٨٩ (المرتعة).

[٥] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦، وينظر: عيون أخبار الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ٢/ ١٣٢.

[٦] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦.

[٧] مُسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ٢٤٣.

موضعٍ معينٍ تعلقُوا)، أمّا الروايةُ في أمالي الشيخ الطوسي فَهِيَ: (فلما سارَ إلى المرتعةِ تعلقُوا بلجامِ بغلتِهِ)[1]، فيجوزُ في المرتعةِ ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ من الدَلَالَةِ؛ لأنّ المرتعةَ هِيَ ما دلَتْ عَلَى اللعبِ والخصبِ والصيد بموضعٍ محددٍ[2]، فيجوزُ في المرتعةِ ما لا يجوزُ في المربعةِ.

إنَّ دَلَالَةَ اللفظِ هِيَ حبيسةُ سجنٍ اسمه السياق، واللفظُ يدور في فضاءٍ دلالي واسعٍ يرسو بثباتٍ عند محطةِ دَلَالَةِ اللفظِ المركزيةِ وما يُضفيهُ عليه النصُّ من دَلَالَةٍ هامشيةٍ، فلو تفحصْنا دَلَالَةَ لفظِ المِرْبَعَةِ التي جَاءَ بها الْعَلَّامَةُ المجلسي لِما صمدَ لحظةٍ واحدةٍ لعلتين:

أولُهما: إنَّ دَلَالَةَ اللفظِ المركزي للمِرْبَعَةِ لم تجزْ لبوصلتِها أنْ تنزويَ جهةَ اللعبِ والخصب والصيد، وإنْ حاولْتَ أنْ تلوي عُنُقَها.

ثانيهما: إنَّ دَلَالَةَ النصِّ مع ظروفِ السياقِ وربطهما بمكَانةِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم تسمحْ لنا ولو بفكرةٍ عابرةٍ أنْ نجعلَ الدَلَالَةَ دَلَالَةَ تنزه.

ويبدو أنَّ ما جَاءَ به الْعَلَّامَةُ المجلسي هو خلطٌ لفظي لَفْظَة المِرْبَعَةِ الواردةِ في الروايةِ وشرح وتحليل لَفْظَة أخرى وهِيَ المرتعةُ؛ إذ يرى الباحثُ أنّ الْعَلَّامَةَ المجلسي أوردَ لَفْظَةَ المرتعةِ لا المِرْبَعَةِ ولكنّ اللَفْظَةَ قد أصابَها التغييرُ بفعلِ التصحيفِ فجَاءَ من نقلَ النصَّ بالمِرْبَعَة ونقلَ ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ من تحليلٍ قد حللَ به لَفْظَةَ المرتعةِ التي يجوزُ فيها حمل التنزه واللعب والأنس.

المَسْأَلَة الرابعة: صِيغَةُ لفظِ المَنْطِقِ بين الفاعليةِ المجازيةِ والمفعوليةِ الحقيقيةِ

---

[1] الأمالي، الطوسي: ٥٨٩.

[2] ينظر: المخصص: ١/ ٢٢١، والمعجم الوسيط، مادة (رتعَ): ١/ ٣٧٥.

الْمَنْطِـقُ لفـظٌ لـه دَلَالَـةٌ محوريـةٌ دلَّ بهـا عَلَـى الـتكلمِ بصـوتٍ مسـموعٍ مـأخوذ مـن الثُّلَاثِـيّ عَلَـى هِيَـأة (نَطَـقَ نُطْقًـا ومَنْطِقًـا) فهُـوَ نـاطِقٌ ومنطـوقٌ، أمّـا إن جِـيءَ بـه مـن غيـرِ الثُّلَاثِـيّ عَلَـى هِيَـأةِ (نطّـقَ تنطيقًـا) فهُـوَ مُنْطِّـقٌ ومُنْطَّـقٌ، وأرادَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بيـانَ ذَلِـك فِـي قَـوْلِ الإمَـامِ الصـادق (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((إن الله تبـارك وتعـالى خلـق اسـمًا بـالحروف غيـر منعـوت، وبـاللفظ غيـر منطـق، وبالشـخص غيـر مجسـد، وبالتشـبيه غيـر موصـوف))**[1]، فأبـانَ الْعَلَّامَـةُ دَلَالَـةَ اللفـظِ إن جِـيءَ بـه دالًا عَلَـى بنيـةِ اسـمِ الفاعـل أو عَلَـى بنيـةِ اسـمِ المفعـول؛ إذ يَقُـولُ: **((وبـاللفظ غيـر مُنْطَّـقٍ -بفـتح الطـاء – أي نـاطق، أو أنـه غيـر منطـوق بـاللفظ كـالحروف ليكـون مـن جنسـها، أو بالكسـر -أي لـم يجعـل الحـروف ناطقـة عَلَـى الإسناد المجازي كَقَوْله تَعَالَى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾[2]))**[3].

لقـد جَـازَ مَجِـيء لفـظِ مُنْطّـقٍ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي بـين دَلَالَـةِ المفعوليـةِ الحقيقيـة أو الفاعليـة المجازيـة؛ حيـث إنَّ اللفـظَ يُنطـقُ بـه ليكـونَ دالًا عَلَـى المفعوليـةِ ويجـوزُ أنْ يُحمـلَ عَلَـى الفاعليـةِ إنْ حُمِـلَ عَلَـى المعَنـى المجـازي فتقـديرُ كـلامِ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) إن حُمِـلَ عَلَـى الحقيقـة ليَـأْتِيَ عَلَـى هِيَـأةِ اسـمِ المفعـول هـو: (خلـقَ اسـمًا غيـرَ منعـوتٍ ولفظًـا غيـرَ منطـوقٍ أو مُنطَّـقٍ)، أمّـا تقـديرُه إن جَـاءَ عَلَـى هِيَـأةِ الفاعـلِ وحُمِـلَ عَلَـى المعَنـى المجـازي فهُـوَ: (خلـقَ اسـمًا غيـرَ ناعـتٍ أو مُنعِـتٍ ولفظًـا غيـرَ نـاطقٍ أو مُنطِّـقٍ) ولكـنَّ الْعَلَّامَـةَ المجلسـي قـد جعـلَ هِيَـأةَ اسـمِ الفاعـلِ (نـاطق) لإفـادةِ اسـمِ المفعـولِ؛ إذ يَقُـولُ: (وبـاللفظ غيـر مُنْطَّـقٍ -بفـتح الطـاء – أي نـاطق) وَهُـوَ غيـرُ واردٍ، فضـلا علـى ذَلِـك أنّ اسـمَ الفاعـلِ لا يـأتي عَلَـى زِنَـةِ فاعـلٍ إلّا إذا كَـانَ فعلُـهُ الَّـذِي اشْـتُقَّ منـه ثُلَاثِيًّـا، واسـم المفعـول عَلَـى زِنَـةِ (مفعـول) فـ(ناطق ومنطـوق) مُشْـتَقٌّ مـن الْفِعْـلِ (نَطَـقَ) أمّـا (مُنطِّـقٌ ومُنْطَّـقٌ) فهُـوَ مُشْـتَقٌّ مـن الْفِعْـلِ (نَطَّـقَ)، والْفِعْـلُ (نَطَـقَ) لَيْسَـتْ كدَلَالَـةِ (نَطَّـقَ) ودَلَالَـة نـاطِقٍ لَيْسَـتْ كدَلَالَـةِ مُنْطِّـقٍ ومنطـوقٌ لَيْسَـتْ كدَلَالَـةِ مُنطَّـقٍ؛ لِـذا لـم يجـزْ خلـط الـدلالتين معًـا فتلـك الدَلَالَـةُ وهـذه دَلَالَـةٌ، وقَـوْلُ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) هـو :(بـاللفظ غيـر منطّـق) ولَـيْسَ (بـاللفظ غيـر نـاطقٍ أو منطـوقٍ)، وسـائلٍ يسـألُ لِـمَ لَـمْ يَكُـنْ وصـفُ الإمـامِ للهِ –عَـزَّ شـأنُه- بـ(ناطق أو منطـوق)؟ ويبـدو أنّ الإجابـةَ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٦٦، وينظر: شرح أصول الكافي: ٦/ ٢٤.

[2] الجاثية: ٢٩.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٦٨.

تَكْمَنُ في دَلَالَةِ أصلِ اسمي الفاعلِ والمفعولِ المُشْتَقّين من الْفِعْلِ المُضَعَّفِ؛ حيث لـ(فَعَّلَ) في اللُّغَةِ دلالاتٌ عديدةٌ أهمها التعديةُ والجعلُ والتصييرُ فلَمّا جِيءَ باسمِ فاعلٍ أو مفعولٍ له تلك المساحةُ والحريةُ ليَأْتِيَ نافيًا لها وإبعادها عَن صفاتِ اللهِ –عَزَّ شأنُه- فَهِيَ قمةُ البيانِ وروعةُ البديعِ عندما تنفي المُتعدي أو الَّذِي له صفةُ الجعلِ والَّذِي له قدرةُ التصييرِ فلا يحتاجُ أنْ تنفيَ ما هو أقربُ من ذَلِك، واستشهدَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْله تَعَالَى وكَانَ عليه ألّا يستشهدَ به لعلتين:

أولهما: مِنْ حَيْثُ اللفظِ، أنَّ الْفِعْلَ المذكورَ في الآيةِ فعلٌ ثُلَاثِيٌّ فهُوَ ناطقٌ ومنطوقٌ أمّا فعلُ الحديثِ فهُوَ غيرُ ثُلَاثِيّ مأخوذ من (نطّق) فهُوَ مُنطِّقٌ ومُنطَّقٌ.

ثانيهما: مِنْ حَيْثُ المعَنى، أنَّ الكلامَ في الآيةِ كلامُ إيجابٍ وإثباتٍ أمّا كلامُ الحديثِ فهُوَ كلامُ نفي.

المَسْأَلَة الخامسة: التوسع الدلالي في المَصْدَر

المَصْدَرُ هو اسمٌ دالٌّ عَلَى معَنى غير مُقترنٍ بزمنٍ[1] يؤتى به نشدًا للتوسع وغاية للاختصار، فقولك: جاهدَ المُقاتلُ جهاد الأبطال، فالْفِعْل (جاهدَ) جِيءَ به لبيان الحدث واقترنَ بزمنٍ، ولكنَّكَ إن قُلْتَ: هَذَا جهادُ الأبطالِ، فأنّكَ توسعْتَ بالدَلَالَة واختصرت بالكلام[2]، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْل الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ عَن أمير المؤمنين (عليهم السلام) عَن الرسول (صلى اللهُ عليه وآله): **((العَلِيم، الحليم، الحفيظ، الحقُّ، الحسيب، الحميد))**[3]، حيث جِيءَ بالمَصْدَر (الحقُّ) لغرض التوسع؛ إذ يَقُولُ: **((الحق معَناه المحق، ويوصف به توسعا لأنَّهُ مَصْدَر، وَهُوَ كقولهم: غياث المستغيثين، ومعَنى ثان يراد به أنَّ عبادة الله هِيَ الحق، وعبادة غيره هِيَ**

---

[1] ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٢.

[2] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ): ٣/ ٣١٥.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ١٨٦، وينظر: الخصال: ٢/ ٥٩٣.

الباطل، ويؤيد ذَلِك قوله عزَّ وجل: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾[1]))[2].

الحقُّ هي كُلُّ صفةٍ موجودةٍ واجبة الوجود والحضور ضد دلالة صفة العدم والباطلُ، لتكونَ الأشياءُ إمّا حاضرة بذاتها أو منعدمة بذاتها، فاللهُ –عزَّ شأنه- حاضر الوجود بذاته كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[3]، فلا موجود حقيقي إلّا هو[4] –عزَّ شأنه- وجيء لفظ (الحقّ) بصيغة المصدر؛ لِذا اختزلَ الْعَلَّامَةُ المجلسي الدَلَالَةَ كلَّها بعلةٍ (لأنَّهُ مَصْدَر)؛ فالمَصْدَرُ اسمٌ، والاسمُ يختلفُ عَن الْفِعْلِ بأَنَّه دالٌ عَلَى الثبات ومستمرٌ عَلَى الدوامِ، فدلَّ عَلَى حدثٍ لَمْ يَكُنْ له زمنٌ مُعينٌ، فلو جِيءَ بـ(حقَّ) الْفِعْل كقولِك: قد حقَّ الرجلُ الحقَّ وأثبْتَ الصوابَ، محلها لدلَتْ عَلَى زمنٍ ولكَانَ ذَلِك الحقّ الَّذِي وصِفَ به –عَزَّ شأنُه-مؤقتًا، فذَلِك المَصْدَر قد أوتي به لغرض التوسع الدلالي، فضلا على ذَلِك لم يأتِ باسم الفاعل (المُحقّ) محل الاسم المَصْدَر (الحقّ)؛ لأنَّ الحقَّ اسمٌ دالٌ عَلَى الأزمانِ كُلِّها، فاللهُ –عَزَّ شأنُه-هو حقٌّ قبل الأزلِ وبعد الأزل، أمّا لو استبدلناه بـ(المُحقّ) فيكون دالاً عَلَى زمن الحاضر والمُستقبل، وَهُوَ غير ممكن مع الله –عَزَّ شأنُه-

ثالثًا: الدَلَالَةُ النحويةِ التركيبيةِ:

إنَّ اللُّغَةَ هِيَ تركيبٌ مُتعارفٌ عليه لفظيًا كَانَ أو نطقيًا له دَلَالَتُهُ، فلكُلِّ تركيبٍ دَلَالَةٌ تعارفَ عَلَيْهَا أهلُ تلك اللُّغَةِ فدَلَالَةُ تركيبِ (للهِ درُّكَ) عند العربِ لَيْسَتْ كدَلَالَةِ تركيبِ (الدرُّ للهِ) فلذَلِك التركيبِ أسلوبٌ ودَلَالَةٌ يختلفُ بها عَن أسلوبِ ودَلَالَةِ ذاك التركيب؛ لِذا صارَ للتركيبِ النحوي وظيفةٌ سُمِيتْ بالوظيفةِ النحويةِ، التي أعطتْ لِكُلِّ كلمةٍ في جملةٍ ما دَلَالَةً خاصةً تتغيّرُ تبعًا لتغيّرَ مكَانُها داخلَ الجملةِ، فقولك: ضربَ موسى عيسى، اختلفتْ فيه دَلَالَةُ (موسى وعيسى) فِي قَوْلِك: ضربَ عيسى موسى، فجَاءَ (موسى) في

---

[1] الحج: ٦٢.

[2] بِحَار الأنْوار: ٤/ ١٩٣.

[3] القصص: ٨٨.

[4] ينظر: شرح أسماء الله الحسنى المُسمى بـ(لوامع البيان شرح أسماء الله تعالى والصفات)، الرازي (ت: ٦٠٦هـ): ٢٨٩، ٢٩٠.

الأولى فاعلًا وفي الثانيةِ وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ فقد تغيّرَتْ وظيفتُهُ تبعًا لتغيّرَ مكَانُه داخلَ التركيبِ[1]، ووجدْنا لدلالةِ التركيبِ النحويّ في دراستِنا المساحةَ البيّنةَ فأمكن توضيحه عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: الدَلَالَةُ التركيبيةُ لعبارةِ (فَأَيْنَ يُتَاهُ بِكُمْ)

التَّيْهُ لفظٌ مأخوذٌ من (تَاهَ يَتِيهُ تَيْهًا) أُطلقَ في أولِ لفظهِ عَلَى من يتيهُ في المفازةِ أو في أرضٍ لا يهتدي فيها وتطورَتْ دَلَالَتُهُ وأصبحَ يُطلقُ عَلَى من ضلَّ طريقَ الهدايةِ وأشركَ باللهِ، ويطلقُ عَلَى من وصِفَ بالتكبُّرِ، أمّا دَلَالَةُ الكِبْرِ فلا يُطلقُ عَلَيْهَا إلّا تائه أو تَيّاه[2]، فمَنْ تاهَ وأضاعَ طريقَهُ ولم يهتدِ لسبيلٍ ما فقد تحيّرَ بنظرِ الْعَلَّامَةِ المجلسي بقولِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((أيها الناس عليكم بالطاعة والمعرفة بمن لا تعذرون بجهالته، فإن العلم الَّذِي هبط به آدم وجميع ما فضلت به النبيون إلى محمد خاتم النبيين في عترة محمد صلى الله عليه وآله، فَأَيْنَ يُتَاهُ بِكُمْ؟ وَأَيْنَ تَذْهَبُونَ))**[3]، فجَاءَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بدَلَالَةِ المجازِ في تركيبِ اسمِ الاستفهامِ الَّذِي يليه فعلٌ؛ إذ يَقُولُ: **((فأين يتاه بكم: من التيه بمعَنى التحير والضلال أي أين يذهب الشيطان أو الناس بكم متحيرين؟))**[4].

لقد جَاءَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بتركيبٍ خرجتْ دَلَالَتُهُ من المعَنى الحقيقي للمعَنى المجازي، فلا يتطلبُ السؤالُ الَّذِي بدأَهُ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالاستفهامِ جوابًا والموجّهُ لتلك الدَلَالَةِ هو التركيبُ النحوي الوظيفي فذَلِك التركيبُ المُتسلسلُ المبدوءُ باستفهامٍ تلاه فعلٌ مبنيٌ للمَجْهُولِ يليه حرفُ جرٍّ مُخصِّصٍ خصَّ مَنْ ضيّعَ طريقَهُ وأُردفَ ذَلِك التركيبُ بتركيبٍ آخر مؤكدًا له ومُقوّيًا لمعَناه.

---

[1] ينظر: علم الدَلَالَة، د. أحمد مختار: ١٣.

[2] ينظر: العين: ٤/ ٨٠، ومجمل اللُّغَة: ١٥٣.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٠، وينظر: مُسند الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، السيّد حسن القبانجي: ١٦/ ٣، وميزان الحكمة، الريشهري: ٧/ ١٣٤، وموسوعة أحاديث أمير المؤمنين علي: ٧٣.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٠٤.

وسائلٍ يسألُ ما قيمةُ ذَلِك التركيبِ النحوي في التوجيهِ الدلالي؟ والإجابةُ عليه تتطلبُ معرفةَ بَعْضِ أجزاءِ ذَلِك التركيبِ الَّذِي تكوّنُ مِنْ:

١- اسمِ استفهامٍ يُسألُ به عَن مكَانِ حدوثِ الْفِعْلِ، فيأتي ذَلِك الاستفهامُ حقيقيًا يتطلبُ جوابًا كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾[١] فحصلَ الطلبُ بواسطةِ (أينَ) وجِيءَ بالجوابِ، وقد يخرجُ من معَناه الحقيقي إلى معَنى مجَازَي ليفيدَ التعجبَ أو النفي أو التحذيرَ الَّذِي مثّلَهُ كلامُ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ حذّرَ المارقين والجاحدين والجاهلين والعارفين بعلمِ النبي وآله (صلوات الله عليهم) والتاركين لهم عَن قصدٍ.

٢- ويلي اسمَ الاستفهامِ فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فعلٌ بُني للمَجْهُول وَهُوَ (يُتَاهُ) والمبني للمَجْهُول هو فعلٌ حُذِفَ فاعلُهُ ونابَ منابه نائبٌ، ولم يُحذَفِ الفاعلُ اعتباطًا بل اقتصرَ عَلَى دَلَالَةٍ من دلالاتٍ قد يكونُ في حذفِه خوفٌ عليه من إظهارِه فقولك: (ضُرِبَ عيسى) قد حُذِفَ الفاعلُ خوفًا عليه، ويُحذَفُ الفاعلُ ترفُعًا عَن ذكره لدناءتِه، وقد يُحذَفُ إيجَازًا؛ لأنَّ غرضَ المُخاطِبِ هو الإخبارُ عَن المفعولِ لا الفاعلِ[٢]، فما الغرضُ من مَجِيءِ (يُتَاه) عوضًا عَن (يَتِيهُ) فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؟ والجواب يكمنُ في أنَّ أميرَ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) سقى معينَهُ من القرآنِ وتربى عَلَى ثقافتِهِ، والقرآنُ الكريمُ قد أكثرَ من طرقِ بابِ المجهولِ لأغراضٍ قد ذكرناها وأغراض اختصَّ بها كَقَوْله تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾[٣] فنرى أنَّ الْفِعْل (حُرِمَ) بُني للمَجْهُول تحذيرًا من خطر تلك المحرماتِ ولم تأتِ الآيةُ بذكرِ اللهِ بوصفه، لِمَ؟ لو كَانَتِ الآية (حرّمَ اللهُ عليكم الميتةَ) لكَانَ الأمرُ والتحذيرُ غرضَه أنَّه –عَزَّ شأنُه-قويًا ويلزمُ الانصياع لأمرِه، ولكنَّ بناء المجهول أعطى إلينا مُسوّغًا أنَّ التحريمَ لم تكنْ غايتُهُ حكم القوي عَلَى الضعيف وإنَّما حكمٌ غايته أنَّ في المحرمات التي جَاءَتْ نائبةً عَن الفاعلِ ضررًا؛ لِذا حُرِمَتْ خوفًا عليكم من الفتكِ بأنفسِكم وتلك الصفةُ هِيَ من صفاتِ اللهِ؛ لِذا أكثرَ أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من بناء المجهول في تراكيبِ كلامِه لأغراضٍ قد ذُكِرَ بَعْضُها وبَعْضٌ لم نصلْ لمداركِه فلو كَانَ تركيبُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (فأين يَتِيهُ الناس؟) لأحتمل التركيب معانيَ أهمهما:

---

[١] فصلت:٤٧.

[٢] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٣٠٦، ٣٠٧.

[٣] المائدة: ٣.

أولًا: أنْ يكونَ الطلب حقيقيًا والسؤال يتطلب جوابًا.

ثانيًا: أنْ يكونَ المُشارُ إليه غيرَ مُخصصٍ وكُلُّ الناسِ في تيهٍ وضياعٍ.

وبعد تلك المُقدِّمة نرى أنَّ التركيبَ الَّذِي جَاءَ به الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) تركيبًا ذا دَلَالَةٍ حاملةٍ لمعَناها أنّ مَنْ لم يطعِ اللهَ ويتّبعْ أولى العلمِ منكم فهُوَ في تيهٍ وإن كَانَ ابن نَبِيٍّ أو وَصِيٍّ أو إمامٍ؛ لِذا حذَفَ الفاعلَ وجعلَهُ مجهولًا مجَازَيًا ليبدأَ الفكرُ بالبحثِ عَن الَّذِين قد قصدَهم الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وخصَّهم بالضياعِ ليبينَ أنّ الناسَ كُلَّهم ضمن دائرة ذَلِك المقصدِ؛ لأنَّ بناءَ المجهول يرادُ به العموم.

المَسْأَلَة الثانية: ضميرُ النصبِ المتصلِ في (ألزمَها) عائدٌ إمّا إلى تركيب (إلى الغرائز) أو (إلى الأشياء)

الضميرُ هو أحدُ المعارفِ ويَجِيءُ لبيانِ الأشياءِ واستظهارها، فلا يعودُ عَلَى اسمٍ مُتأخرٍ لفظًا ورتبةً؛ لِذا وجبَ تقديمُ الخبرِ عَلَى المبتدأ المشتملِ عَلَى ضميرٍ عائدٍ عَلَى بَعْضِ الخبرِ، ((أن يشتمل المبتدأ عَلَى ضمير يعود عَلَى شيء في الخبر))[1]، فاحتملَ عودة ضمير النصب (الهاء) بالْفِعْل (ألزمَ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي إلى (الغرائز) أو إلى (الأشياء) المُتقدمتين بقولِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((وابتدأه ابتداءً بلا روية أجالها، ولا تجربة استفادها، ولا حركة أحدثها، ولا همامة نفس اضطرب فيها، أجل الأشياء لأوقاتها، ولاءم بين مختلفاتها، وعزَّزَ غرائزها، وألزمها أشباحها، عالما بها قبل ابتدائها، محيطا بحدودها وانتهائها))**[2]، إذ يَقُولُ: **((قوله: عليه السلام وألزمها أشباحها الضمير المنصوب فِي قَوْلِه: ألزمها إما راجع إلى الغرائز أو إلى الأشياء))**[3].

وفسّرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي ما ذهبَ إليه بعودةِ الضميرِ إلى الغرائزِ عند تخصيصِ معَنى الأشباحِ بالأشخاصِ؛ ليتناسبَ معَنى الغريزةِ بطبائعِ الأشخاصِ وغرائزِهم؛

---

[1] شرح ابن عقِيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٤٠.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٤٨، وينظر: نهج البلاغة: ١٨.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٥٢.

فالغريزةُ مُلازمةٌ للنفوس والأشخاصِ؛ إذ يَقُولُ: **((فعَلَى الأول المراد بالأشباح الأشخاص أي جعل الغرائز والطبائع لازمة لها))**[1].

وبرّرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي احتماليةَ عودةِ الضميرِ إلى الأشياءِ بما تملكَهُ هذه اللَفْظَةُ من دَلَالَةٍ معَنويةٍ كُليةٍ، فَهِيَ لَفْظَةٌ ذات دَلَالَةٍ واسعةٍ تحملُ تحتَ طياتِها دَلَالَةَ الذاتِ العاقلةِ وغيرِ العاقلةِ، تدلُّ عَلَى الكائناتِ المُتحركةِ والجامدةِ؛ لِذا جَازَ عودةُ الضميرِ عنده؛ إذ يَقُولُ: **((وعَلَى الثاني فالمراد بها إما الأشخاص أي ألزم الأشياء بعد كونها كلية أشخاصها، أو الأرواح إذ يطلق عَلَى عالمها في الأخبار عالم الأشباح))**[2]، فالأشياءُ تدلُّ عَلَى الأشخاصِ العقلاءِ وجَازَ لها أنْ تدلَّ عَلَى الأرواحِ، فتقديرُ الغرائزِ هِيَ: (ألزمَ أشباحَ غرائزِها، عالمًا بها قبلَ ابتدائِها)، أمّا تقديرُ الأشياءِ فهُوَ: (ألزمَ الأشياءَ، عالمًا بها قبلَ ابتدائِها)، فلو كَانَ السياقُ ومعَناه متكئًا، والعودةُ في الضميرِ للأقربِ صارَ لِزامًا أنْ يكونَ الضميرُ عائدًا للغرائزِ بما تملكُهُ هذه اللَفْظَةُ من دَلَالَةٍ تتناسبُ معَنويًا ودلاليًا مع لَفْظَةِ الأشباحِ، فالشبحُ هو كُلُّ ذاتٍ مُسْتَتِرةٍ خافيةٍ عَن الأنظارِ ((شبح: الشَّبَحُ: مَا بَدَا لَكَ شخصُه مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْخَلْقِ. يُقَالُ: شَبَحَ لَنَا أَي مَثَلَ))[3]، والغريزةُ هو ما لم يظهرْ ولا يُبان من الأشياءِ.

رابعًا: الدَلَالَةُ المُعجميةُ المركزيةُ

الدَلَالَةُ المُعجميةُ هِيَ دَلَالَةُ الألفاظِ التي تعارفَ عَلَيْهَا كُلُّ مُجتمعٍ، فلِكُلِّ تركيبٍ دَلَالَةٌ ومعَنى يغوصُ بتراتبيةٍ معينةٍ[4]؛ حيث وضعُوا اسمًا لمسمى وفعلًا للعمل وجَاءُوا بعلاقاتٍ رابطةٍ بينهم عُرِفَتْ بالأدواتِ، فاختلفَتْ دَلَالَةُ كُلِّ لفظٍ من لغةٍ لأخرى، فضلا على ذَلِك أنَّ لِكُلِّ بيئةٍ لغةً خاصةً بها، فإنْ تغيّرَتِ البيئاتُ تغيّرَتْ لغاتُها فللقرى لغةٌ تختلفُ في بَعْضِها عَن لغةِ أهلِ البوادي والحضر مِنْ حَيْثُ القوةِ والضعفِ والجِدِّ والهزل أو استعمال بَعْضِ الأصواتِ الجهوريةِ في لغةٍ امتازَ أهلُها بالقحطِ والعطشِ والقوةِ؛ لِذا اللُّغَةُ هِيَ كائنٌ حيٌّ يمتازُ بما امتازَ به أهلُه، وهِيَ الحاملةُ لصفاتِ وتجاربِ

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٥٢.
[2] المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ٢٥٢.
[3] لسان العرب: ٢/ ٤٩٤.
[4] ينظر: دَلَالَة الألفاظ: ٤٨.

وظـروفِ كُـلِّ مجتمـعٍ تعـيشُ فيـه؛ لِـذا هِـيَ نظـامٌ اجتمـاعيٌ غايتُـهُ التواصـلُ يحصـلُ بواسـطةِ أدواتٍ منها الدَلَالَةِ المُعجميةِ للألفاظِ، ودرسْناها في بِحَار الأَنْوار عَلَى النحوِ الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: لفظُ الكآبةِ بين دلالة أصلِ الوضع والدلالة المجازية

الكَآبـةُ اسـمٌ جـامعٌ لسـوءِ الحـالِ والحـزنِ والانكسـارِ البيّنـة فـي الوجـه آثـاره مـأخوذٌ مـن المهمـوز أو الممـدود (كَئِـبَ، يكْـأبُ، كَآبـةً وكَأْبـةً وكَأبًـا)، فهُـوَ كئِـبٌ، وقـد اكْتَـأَبَ الرجـلُ اكْتِئابًـا[1]، وتلـك الدَلَالَـةُ فـي ذَلِـك اللفـظِ أراد الْعَلَّامَـةُ بيانَهـا فِـي قَـوْلِ أميـرِ المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((طلبـة هَـذَا العلـم عَلَـى ثلاثـة أصـناف ألا فـاعرفوهم بصـفاتهم وأعيـانهم: صـنف مـنهم يتعلمـون للمـراء والجهـل... وأمـا صـاحب الفقـه والعقـل تـراه ذا كأبـة[2] وحـزن، قـد قـام الليـل فـي حندسـه وقـد انحنـى فـي برنسـه))**[3]، فتمسـكَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بـالمعَنى المعجمـي للفـظِ تاركًـا دلالاتِ الفضـاءِ الَّـذِي يسـبحُ بهـا ذَلِـك اللفـظُ؛ إذ يَقُـولُ: **((والكآبـة بالتحريـك والمـد وبالتسـكين: سـوء الحـال والإنكـار مـن شـدة الهـم والحـزن، والمـراد حـزن الآخرة))**[4].

إنَّ المـداركَ التـي تسـمعُ لفـظَ الكَآبـةِ تنـزاحُ لطـرفٍ يوصـفُ بـالحزنِ والانكسـار وتلـك دَلَالَـةٌ مُعجميـةٌ حملَهـا ذَلِـك اللفـظُ المفـردُ، ولكنَّـك إذا جعلْتَـهُ فـي نـصٍّ قـد تتغيّـرُ دَلَالَتُـهُ بفعـلِ دَلَالَـةِ التركيـبِ الَّـذِي صـارَ جـزءًا منهـا وقـد يبقـى مُلازمًـا لدَلَالَتِـهِ المعجميـةِ إنْ وجـدَ وسـطًا جـاهزًا لأنْ ينفـثَ ذَلِـك اللفـظُ سـطوتَهُ، أظلـتْ دَلَالَـةُ لفـظِ الكَآبـةِ مُسـيطرةً عَلَـى دَلَالَـة الـنصِّ الَّـذِي انسـابَ بـه أم خفـتْ نورُهـا؟ إنَّ الإجابـةَ التـي جَـاءَ بهـا الْعَلَّامَـةُ المجلسـي هِـيَ أنَّ الدَلَالَـةَ المُعجميـةَ للفـظ ظلـتْ مُحافظـةً عَلَـى معَناهـا، والكَآبـةُ فِـي قَـوْلِ الإمَـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عنـده هِـيَ الحـزنُ والانكسـار وسـوءُ الحـال، ولـو جعلْـتَ لدَلَالَـةِ نـصِّ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) سـطوةً لتُصـبحَ دَلَالَـةُ اللفـظِ المُعجميـةِ تابعـةً لدَلَالَـةِ ذَلِـك الـنصِّ؛ لأنَّ الـنصَّ نـصٌّ وصـفٍ لأصـحابِ

---

[1] ينظر: العين، مادة (كأبَ): ٥/ ٤١٨، ومجمل اللُّغَة، مادة (كابَ): ٧٧٥.

[2] في شرح أصول الكافي: ٣/ ٢٨٤، وخاتمة المستدرك: ٣/ ٢٧٥، ومشكاة الأنوار: ١٠٨، (ذو كأبة وحزن وسهر).

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٦، ٤٧، وينظر: الأمالي، القمّي الصدوق: ٧٢٨، ومسند الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١٣/ ٧.

[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٧.

الفقـهِ والعقـلِ لِمـا يظهـرُ فـي وجـوهِهم الانكسـارُ لخجلِهـم مـن ربِّهـم وحـزنِهم عَلَـى سـقطِ أصـابَهم فـي لحظـةٍ مـا، وتلـك الصـفةُ التـي يوصـفُ بهـا هـؤلاءِ هِـيَ صـفةٌ وقتيـةٌ دنيويـةٌ لا دوامَ فيهـا؛ لِـذا لـم يوصـفْ بهـا صـاحبُ الفقـهِ والعقـلِ فـي الأخـرةِ لتـدلَّ عَلَـى دوامِ حزنِـه وكآبتِـه، فالْعَلَّامَـةُ المجلسـي قـد بـيّنَ سـببِ هَـذَا الحـزنِ ولكنَّـهُ لـم يفلـحْ؛ لعـدم انسـجامِ دَلَالَـةِ الَّـذِي يقـومُ فـي ظلمـةِ الليـلِ أنْ يكـونَ كئيبًـا عَلَـى حـزن الأخـرة، بـل كئيبًـا عَلَـى مـا اقترفَتْـهُ يـداه فـي الـدنيا مـن ذنـبٍ، ولـو أكملْـتَ حـديثَ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) لأصـبحَ ذَلِـك بيّنًـا واضـحًا؛ إذ يَقُـولُ: **((وأعطـاه يـوم القيامـة أمانـه))**[1]، فكَيْـفَ يكـونُ كئيبًـا فـي الأخـرة وقـد ضـمنَ اللهُ لـه الأمانَ؟

المَسْأَلَة الثانية: لفظُ الغفرِ

الغَفْـرُ اسـمٌ جـامعٌ للتغطيـةِ والتسـترِ عَلَـى أمـرٍ يكـرهُ صـاحبُه مـن إذاعتِـه فقولـك: غفـرْتُ فضـيحةَ فـلانٍ[2] إذا غطيْتَهـا وسـترْتَها ومنعتُهـا مـن الظهـورِ والبيـان لعِلّـةٍ مكروهـةٍ بهـا، وهَـذَا مـا أرادَ الْعَلَّامَـةُ بيانَـه فِيمَـا نقلَـهُ الإمـامُ الصـادقُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عَـن آبائِـهِ (علـيهم السـلام) عَـن الرسـول (صـلى الله عليـه وآلـه) قـال: **((غريبتـان كلمـة حكـم مـن سـفيه فاقبلوهـا، وكلمـة سـفه مـن حكـيم فاغفروهـا))**[3]، وجَـازَتْ دَلَالَـةُ الغفـرِ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي فِيمَـا نقلَـهُ الإمـامُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) بعـدمِ ملامـةِ صـاحبِ الزلـةِ أو التسـترِ عَلَـى زلتِـهِ وعـدم إذاعتِهـا؛ إذ يَقُـولُ: **((فاغفروهـا أي لا تلومـوه بهـا أو اسـتروها ولا تـذيعوها فـإن الغفر في الأصل بمعَنى الستر))**[4].

لقـد ابتـدأَ الحـديثُ بلفـظِ (غريبتـان) وَهُـوَ اسـمٌ جانـبَ المسـمى وجَـاءَ بدَلَالَـةٍ غريبـةٍ بـأنْ تسـمعَ حكمـةً مـن سـفيهٍ وسـفاهةً مـن حكـيمٍ؛ حيـث جَـاءَ الحـديثُ بدَلَالَـةٍ خرقَـتْ نـواميسَ القواعـدِ المتعـارفِ عَلَيْهَـا وهِـيَ صـدور الحكمـةِ مـن حكـيمٍ وولـوجُ السـفاهةِ مـن سـفيهٍ، فضـلا علـى ذَلِـك أنّ صـفتي السـفاهةِ والحكمـةِ همـا صـفتان مُكتسـبتان، فـلا يُسـمَّى السـفيهُ سـفيهًا إلّا إذا تخلـقَ بهـا وصـارَتْ جـزءًا مـن مُكتسـباتِه، أمّـا دَلَالَـةُ الغَفْـرِ فحملَـتْ دلالتـين همـا مُعجميـةً

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٧.
[2] ينظر: العين، مادة (غفرَ): ٤/ ٤٠٧، وجمهرة اللُّغَة، مادة (غفرَ): ٢/ ٧٧٨.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٦، وينظر: الأمالي، الطوسي: ٥٨٩، والمحاسن: ١/ ٢٣٠.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٦.

محوريـةً ودلالـة مكتسـبةٌ أوجـدَتْها دَلَالَـةُ الـنصّ وظـروفُ المقـامِ لنحصـلَ عَلَـى دَلَالَـةٍ جديـدةٍ هجينـةٍ مـن سـماتِ الـدلالتين، فلـو رجعْنـا إلـى الحـديثِ لنجـدَ فيـه طلبـين تمَّـا بواسـطة فعـلِ الأمـرِ (اقبلـوا واغفـروا) ففـي الأول أمـرٌ بقبـولِ حكمـةِ السـفيهِ وأخـذها أمّـا فـي الثـاني فيجـوزُ فيـه التسـترُ أو التـركُ، ونـرى أن دَلَالَـةَ (اغفروهـا) للتـركِ أقـربُ وأجـودُ؛ لِيتناسـبَ فعـلا الأمـر بالطلـب بـين القبـولِ فـي (اقبلوهـا) وبـين التـركِ فـي (اغفروهـا)، فضـلا علـى ذَلِـك أنَّ التسـترَ يكـونُ عَلَـى الصـفاتِ الذميمـةِ لا عَلَـى صـاحبِها، نعـم نسـترُ صـاحبَ الرذيلـةِ بعـدَ أنْ نسـترَ تلـك الصـفةَ الذميمـةَ التـي لَحِقَـتْ بـه؛ لِـذا دَلَالَـةُ (فاغفروهـا) اتركوهـا ولَـيْسَ استروها ولا تذيعوها أو لا تلوموا صاحبَها.

المَسْأَلَة الثالثة: دَلَالَةُ لفظِ الدَّهمةِ

(دَهِـمَ يَـدْهَمُ) أصـلٌ دلَّ عَلَـى السـوادِ مـن الألـوانِ، فـإنْ ضُـمَّ أولُـه عَلَـى هِيَـأةِ الدُّهمـةِ دلَّ عَلَـى الناقـة السـوداء وتُجمـعُ عَلَـى (الـدُّهم)، ويـأتي مهمـوزًا مُخففَ الـدالِ عَلَـى هِيَـأة الأَدْهَـمِ، ويَجِيءُ مَفْتُوحَ الأولِ عَلَى هِيَأة الدَّهْمِ لِيَدُلَّ عَلَى جماعةٍ كثيرةٍ[1].

وسـائلٍ يسـألُ مـا علاقـةُ كثـرةِ النـاسِ بالسـوادِ؟ والإجابـةُ عليـه تَكْمَـنُ فـي الإرثِ العربـي مـن الاسـتعمالاتِ المجازيـةِ؛ إذ يطلـقُ عَلَـى كثـرةِ النـاسِ بالسـوادِ، فـذاك رجـلٌ جَـاءَ مـع جـيشِ ابـن زيـادِ لقتـالِ الإمـامِ الحسـينِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) ولـم يُشـاركْ فـي قتـالٍ فجَـاءَ مُعتـذرًا بمنامِـهِ لرسـولِ اللهِ (صـلى الله عليـه وآلـه) قـائلًا: ((فقلـت يـا رسـول الله والله مـا ضـربت بسـيف ولا طعَنـت بـرمح ولا رميـت بسـهم قـال صـدقت ولكنـك كثـرت السـواد))[2]، وتلـك الـدلالاتُ فـي لفـظِ الـدّهمِ قـد بيّنَهـا الْعَلَّامَـةُ المجلسـي مُختـارًا دَلَالَـةِ السـوادِ التـي يُوصـفُ بهـا الخيـلُ مـن الـدوابِ بقَـوْلِ الإمَـامِ الصـادقِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((اسـمعوا منـي كلامًـا هـو خيـر لكـم مـن الـدهم الموقفـة: لا يـتكلم أحـدكم بمـا لا يعَنيـه، وليـدع كثيـرًا مـن الكـلام فيمـا يعَنيـه حتـى يجـد لـه موضعا، فرب متكلم في غير موضعه جنى عَلَى نفسه بكلامه))**[3].

---

[1] ينظر: العين، مادة (دَهَمَ): ٤/ ٣١، ومقاييس اللُّغَة، مادة (دَهَمَ): ٢/ ٣٠٨.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤٥/ ٣٠٣.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٣٠، وينظر: الأمالي، الطوسي: ٧٦٣، وميزان الحكمة: ٣/ ٢٧٣٩.

إذ جَـازَ للفـظ الـدّهمِ عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي أنْ يكـونَ مَضْـمُومًا ليحمـلَ صـفةَ سـوادِ الخيـلِ ويجـوزُ عنـده أنْ يـأتيَ مَفْتُوحًـا لِيَـدُلَّ عَلَـى كثـرةِ النـاسِ؛ إذ يَقُـولُ: **((الـدهم بالضـم جمـع أدهـم أي خيـر لكـم مـن الخيـول السـود التـي أوقفـت وهِيَئـت لكـم ولحـوائجكم، أو بـالفتح أي العـدد الكثير من الناس أوقفت عندكم يطيعونكم فيما تأمرونهم، والأول أظهر))**[1].

لـن يفلـحَ القـارئُ مِـنْ معرفـةِ دَلَالَـةِ اللفـظِ فـي نـصٍّ مـا إنْ سـلبَهُ مـن مُحيطِـهِ الَّـذِي يسـبحُ فيـه فلـو أردْتَ الكشـفَ عَنـه صـارَ لِزامًـا عليـك ربـطَ دَلَالَتِـهِ المُعجميـةِ بالمُكتسـبةِ لتنجـوَ مـن الضـياعِ؛ لِـذا ربـطَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي الدَلَالَـةَ المُعجميـةَ للـدّهمِ بقَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) بدَلَالَـةِ الألفـاظِ المُحيطـةِ بـه والمجـاورة لـه، حيـث أخـذَ مـن لفـظِ الموقفـةِ المجـاورِ ليكـونَ عنـده الـدُّهمُ بمعَنـى الخيـلِ المُرسـغةِ بالبيـاضِ وَهُـوَ الأظهـر والأجـود لديـه، ((أحسـن مـن الـدهم الموقفـة) وهِـيَ الخيـل فـي أرسـاغها بيـاض))[2]، وأجـادَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي بـذَلِك؛ لأنَّ الأمـوالَ والعقـاراتِ ومـا تَملّكَـه جَـازَ لـك توقيفُـهُ أمّـا كثـرةُ النـاسِ وإن جَـازَ حملُهـا عَلَـى المجـازِ لكنّهـا بعيـدةُ المنـالِ، فيجـوزُ للخيـولِ مـا لا يجـوزُ فـي الجماعـةِ مـن دَلَالَـةِ التوقيـفِ؛ لِـذا نذهبُ إلى ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي.

المبحث الثالث: التناوبُ في حروفِ المعاني

اللُّغَـةُ هِـيَ جسـرٌ تواصـليٌ للشـعوبِ غايتُهـا إفهاميـة أداتُهـا الألفـاظُ والإشـاراتُ والمعـاني والأسـاليبُ الدلاليـة الخطابيـة أو الكتابيـة، وأقـلُّ تلـك الأدواتِ اللغويـةِ هـو الصـوتُ وأكبرُهـا هو النصُّ، وما بينهما الحرفُ والكلمةُ والعبارةُ والجملةُ.

أمّـا دَلَالَـةُ الحـرفِ لغويًـا فهُـوَ طـرفُ كُـلِّ شـيءٍ وحاشـيته وشـفيره وناحيتـه، فحـرفُ السـفينةِ والجبـلِ طرفهمـا، ولـم تختلـفِ الدَلَالَـةُ الاصـطلاحيةُ عَـن المعَنويـةِ كثيـرًا فـالحرفُ هـو طـرفٌ وجـزءٌ مـن اللُّغَـةِ وأحـد حـروف التهجـي فيهـا[3]، والحـروفُ فـي اللُّغَـةِ إمّـا حـروفُ مبـاني أو حـروفُ معـاني، فحـروفُ المبـاني هِـيَ مـا تكونَـتْ منهـا الكلمـةُ، أمّـا مـا كَانَـتْ للمعَنـى فَهِـيَ مُختصـةٌ بنفسِـها دالـةٌ عَلَـى المعَنـى فـي جـنسِ غيرِهـا، وهِـيَ عَلَـى ثلاثـةِ أقسـامٍ:

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٣٠.

[2] أساس البلاغة: ٢/ ٣٥٠.

[3] ينظر: جمهرة اللُّغَة، مادة (طرَفَ): ١/ ٥١٧.

مُختصة بالاسم كحروف الجرّ، ومُختصة بالْفِعْل كحروف الجزم، وقسم جَازَ له الاشتراك بين الاسم والْفِعْل كحروف العطف[1]، وتنوبُ تلك الحروفُ بَعْضُها عَن بَعْضٍ إنْ التَبَسَتْ دَلَالَتُها[2]، ولم يهتمِ اللغويون في تقسيمِهم تلك الحروفِ ما كَانَ أصلُهُ حرفًا أو غيره فهُوَ يتعاملُ مع حرفِ العطفِ كتعاملِهِ مع الظرفِ، ومقِيَاسُهم في ذَلِك التقسيمِ قائمٌ عَلَى مَنْ دلَّ عَلَى معَنى في غيرِه؛ لِذا قسّمَ المختصون حروفَ المعاني عَلَى أُحاديةِ الحرفِ وثنائيةٍ وثُلَاثِيّةٍ، ففي دراستنا لم نتّبعْ ذَلِك التقسيمَ؛ لأنّنا سوف نعرضُ ما وجدَ فيهن من حروف؛ لِذا كَانَ التقسيم مُعتمدًا عَلَى عملِ تلك الحروف في الجرّ والعطف والنصب والجزم وغيرِهما، وقد رُعِيَتِ الكثرةُ والورودُ ويمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

التناوبُ الدلالي في حروفِ الجرّ

لحروفِ المعاني أثران دلالي وإعرابي، فأمّا الدلالي فهُوَ ما حملَتْهُ تلك الحروفُ من معانٍ في غيرِها؛ إذ تتلونُ تلك الحروفُ بلونِ دَلَالَةِ النصِّ وسياقِ المقامِ، وأثرُها الإعرابي أنّها تؤثرُ أغلبُها في بَعْضِ أجزاءِ الجملة؛ فإنْ كَانَتْ جارةً جُرَّ ما بعدها، وإنْ كَانَتْ ناصبةً نُصِبَ ما بعدها؛ لِذا لحروفِ الجرّ أثران معَنوي دلالي وإعرابي، والَّذِي يهمُنا هو التناوبُ الدلالي ولم نهتمْ بغيرِه، ولكثرةِ ما حصلَ التناوبُ في أجزاء بِحَار الأَنْوار المُختارة؛ لِذا قدمْناها عَلَى بقيةِ الحروفِ وقسمْناها على:

أولًا: التناوبُ الدلالي في (مِنْ) الجارةِ

جَاءَتْ (مِنْ) الجارةِ دالةً عَلَى معَناها أو متناوبة مع حرفِ جرٍّ آخر ويمكن أنْ نوضحَها عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: دَلَالَةُ (مِنْ) عَلَى معَناها أو تناوبِها دَلَالَةِ (فِي).

لـ(مِنْ) في اللُّغَة معانٍ في غيرها ودلالاتٌ يُحددُها السياقُ، منها لابتداءِ الغاية المكَانية والزمانية، وتأتي في دلالاتِها عَلَى غيرِها لإفادةِ الجنسِ، كقولك: احذرِ الطعَنَ

---

[1] ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٤٤٧، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥.

[2] ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: ٦/ ٢٢٠٩.

مِـنِ الرجـالِ)، أي مـن جـنسِ الرجـالِ، وتـأتي زائـدةً فـي مواضـعَ كقولـك: مـا رأيْـتُ مـن رجـلٍ، وتعطـي أحيانًـا دَلَالَـةَ التبعـيضِ[1]، فلتعـددِ معـاني ذَلِـك الحـرفِ، فجَـازَ للعلامـةِ المجلسـي أنْ يحتمـلَ مجيئَـه بمعَنـى (فـي) بقَـوْلِ الإمَـامِ الصـادقِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((يـا حفـص مـا أنزلـت الـدنيا مـن نفسـي إلا بمنزلـة الميتـة إذا اضـطررت إليهـا أكلـت منهـا))**[2]، فاحتمـلَ الْعَلَّامَـةُ أن تكـونَ (مِـنْ) بمعَنـى (فـي)؛ حيـث إنَّهـا تُفيـدُ تلـك الدَلَالَـةُ؛ إذ يَقُـولُ: **((مـا أنزلـت الدنيا من نفسي لَفْظَة من إما بمعَنى في))**[3].

فجَـازَ أنْ تـأتيَ (مِـنْ) بمعَنـى (فـي)؛ إذ تحمـلُ (فـي) فـي غيرِهـا معـانيَ قـد تلتقـي ببَعْضِـها مـع دلالاتِ حـروفٍ أُخـر، فتفيـدُ الظرفيـةَ المكَانيـةَ الحقيقيـةَ، كقولِـك: البضـاعةُ فـي المخـزنِ، والمكَانيـة المعَنويـة، كقولـك: العلـمُ فـي فكـرِ العـالِمِ، وتـأتي لإفـادةِ التعليـل، كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿فَـذَلِكنَّ الَّـذِي لُمْتُنَّنِـي فِيـه﴾[4]، أي لُمتننـي بسـببِه، فيجـوزُ فـي حرفـي المعَنـى (مِـنْ) و(فـي) التنـاوب الـدلالي؛ لالتقائِهمـا معًـا فـي التبعـيضِ[5]، كَقَوْلـه تَعَـالَى: ﴿أَرُونِـي مَـاذَا خَلَقُـوا مِـنَ الأَرْضِ﴾[6] أي فـي الأرض مـاذا خلقـوا، لِـذا جَـازَ لـ(في) أنْ تنـوبَ منـاب (مِـنْ) عنـد الْعَلَّامَـةِ فِـي قَـوْلِ الإمَـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) وتَقْـدِيرُ كَـلَامِ الإمـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): (مـا أنزلَـتِ الـدنيا (فـي) نفسِـي إلا بمنزلـةِ)، فـ(مِنْ) خرجَـتْ مـن دَلَالَتهـا إلـى الدَلَالَـةِ الظرفيـةِ المكَانيـةِ، أي: لـم أُنزلِ الأشياءَ الدنيئةَ داخل النفسِ إلّا ما اضطررْتُ إليها لأجلِ حياتِها.

وجَـازَ فـي (مِـنْ) عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي دَلَالَـةَ التبعـيضِ أي بَعْـضِ الـنفسِ؛ إذ يَقُـولُ: **((أو للتبعـيض أي مـن منـازل نفسـي، كَـانَ للـنفس مـواطن ومنـازل للأشـياء تنـزل فيهـا عَلَـى حسـب درجاتهـا ومنازلهـا عنـد الشـخص))**[7]، حيـث للـنفسِ مواضـع تتغـذى عَلَـى الطبيعـي مـن الأكـلِ ومواضـع ترتقـي وتتغـذى بالأشـياءِ المعَنويـة؛ فالجهـازُ الهضـمي مسـؤولٌ عمّـا تطلبُـهُ الـنفسُ مـن الغـذاءِ، والجهـازُ العصـبي يرتقـي عمّـا يطلبُـهُ الهضـمي مـن

---

[1] ينظر: معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (ت: ٣٨٤هـ): ٧.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٧، وينظر: مُستدرك الوسائل: ١٢/ ٥٣.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٧.
[4] يوسف: ٣٢.
[5] ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية: ٥٩/ ٢٧٨، ٢٧٩.
[6] فاطر: ٤٠.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٧.

الأشياءِ والأمورِ، فتقديرُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عمّا فسّرَهُ الْعَلَّامَةُ هو: (ما أُنزلَتِ الدنيا (بَعْض) نفسي إلا بمنزلةِ الميتةِ إذا اضطررْتَ إليها أكلْتُ منها)؛ لِذا لم يتنازلِ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في طلبِ ما هو أدنى وَهُوَ الأكلُ عَلَى حسابِ ما هو أرقى وَهُوَ الفكرُ؛ فلم يجعلِ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هوى كُلِّ نفسِهِ منقادة وراء ما هو أدنى.

المَسْأَلَة الثانية: تناوبُ دَلَالَةِ (مِنْ) بين التعليلِ والمُصاحبةِ:

حرفُ المعنى (مِنْ) قد يخرجُ من دَلَالَةِ الابتداءِ لتفيدَ التعليلَ والسبب، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[1]، أي بسببِ ذنوبِهم أُغْرِقُوا، وردُّكَ عَلَى من سألَ ما الَّذِي أبكى عيالَ الحسينِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لتقولَ: (مِنْ لوعةِ الفراقِ ومِنْ خوفِ النارِ، ومِنْ ومِنْ)، أي بسببِ لوعةِ الفراقِ وخوفِ النارِ، فأنزوتْ دَلَالَةُ (مِنْ) من معَناها الحقيقي في غيرِها إلى دَلَالَةِ التعليلِ، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((أفيستجيز ذو فكر وروية أن يزعم أن مثل هَذَا يكون بالإهمال ولا يجد شاهدا من نفسه ينزعه عَن هَذَا القول؟ ... وهكذا تجد الذكر من الحيوان كَانَه فرد من زوج مهيَأ من فرد أنثى فيلتقيان لما فيه من دوام النسل وبقائه، فتبا وخيبة وتعسا لمنتحلي الفلسفة، كَيْفَ عميت قلوبهم عَن هذه الخلقة العجيبة حتى أنكروا التدبير والعمد فيها؟))**[2]، حيث جعلَ (مِنْ) تُعطي دَلَالَةَ التعليلِ وتكتفي بها إنْ جَاءَ اللفظُ عَلَى صِيغَةِ (مُهيَأ)، أو تفيدُ التعليلَ مع إفادتِها لابتداءِ الغايةِ إنْ كَانَ اللفظُ عَلَى هِيَأةِ (مهنأ)؛ إذ يَقُولُ: **((مهيَأة في بَعْض النسخ بالياء فلَفْظَة (من) تعليلية، وفي بَعْضها بالنون[3] فمن تعليلية ابتدائية أي إنما يتم عيشه بأنثى، وعَلَى التقديرين يحتمل أنْ يكونَ بمعَنى (مع) إن جوز استعماله فيه))**[4]

وذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى جوازِ إفادةِ (مِنْ) التعليلِ مُكتفيةً به إنْ كَانَ اللفظُ (مُهيَأٌ) بالياء، ليكونَ تقديرُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندَه: (كَأَنَّه فردٌ من زوجٍ مُهيَأٌ (لأجلِ) فردِ أنثى فيلتقيان)؛ إذ إنَّ دَلَالَةَ (هِيَأ) هِيَ دَلَالَةُ الاستعدادِ، ليُصبحَ الفردان الذكرُ

---

[1] نوح: ٢٥.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٧٥، وينظر: توحيد المفضل: ٦٩.
[3] ينظر: ميزان الحكمة: ٣/ ٧٧.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٧٥، ٧٦.

والأنثى مُستعدين لاستدامةِ النسلِ وبقائِه، فمَنْ علّمَ هذين الحيوانين حقيقٌ بأنْ لا يُشركَ به، وقد تُفيدُ (مِنْ) التعليل فضلا على ابتداءِ الغايةِ إن كَانَ اللفظُ (مَهْنا) مأخوذًا من المِهنةِ[1] وهِيَ الخدمةُ ليكونَ ما يعملُهُ الذكرُ والأنثى هو مهنةٌ يقومان بها، وجَاءَتْ (مِنْ) عنده بالتقديرين بمعَنى (مع)، ليكونَ تقديرُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عنده: (كَأَنَّه فردٌ من زوجٍ، مُهِيَأٌ أو مَهْنا، مع فردِ أنثى فيلتقيان).

وقد أجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي فيما ذهبَ إليه جاعلًا دَلَالَةَ (مِنْ) تعليليةً؛ لأنَّ الإمامَ الصادقَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَانَ في موضعِ إثباتِ العلّلِ وتحديدِ الأسبابِ؛ لِذا جَاءَ بحججٍ دامغةٍ لتناسبَ مقامِ سياقِ تلك التعليلاتِ، فلا نجدُ الحججَ في أيِّ نصٍّ إلّا إذا تابعَتْه العلّلُ والأسبابُ؛ لِذا جَاءَتْ (مِنْ) دالةً عَلَى التعليلِ لتناسبَ مقامَ هدمِ الأفكارِ الضالةِ لبناءِ أفكارٍ صامدةٍ تصمدُ أمامَ تلك الحججَ.

المَسْأَلَة الثالثة: جوازُ مَجِيء (مِنْ) بمعَنى (مُذ)

بيّنا في مسألةٍ سابقةٍ أنَّ الدَلَالَةَ المركزيةَ لـ(مِنْ) هِيَ ابتداءُ الغايةِ الزمانيةِ أو المكَانيةِ، وبَعْضُ معانيها راجعٌ إليها، ولكنَّها قد تقترضُ دَلَالَةَ (مُذ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقولِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد لله المعروف من غير رؤية والخالق من غير رؤية، الَّذِي لم يزل قائما دائما ... قسم أرزاقهم وأحصى آثارهم وأعمالهم، وعدد أنفاسهم وخائنة أعينهم وما تخفي صدورهم من الضمير، ومستقرهم ومستودعهم من الأرحام والظهور، إلى أن تتناهى بهم الغاياتُ))**[2].

وأُختلِفَ في (مُذْ) فقِيلَ إنَّها اسمٌ مضافٌ، وتأتي ظرفًا وَهُوَ المشهورُ من الأقوالِ فتضاف عندهم إلى الجملةِ أو إلى زمانٍ قد أُضيفَ إلى تلك الجملة، وذهبَ بَعْضُهم إلى حرفيتِها بمعَنى (مِنْ) إذا كَانَ زمانُ الْفِعْلِ ماضيًا وبمعَنى (فِي) إنْ كَانَ في الزمن الحاضر[3]، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي بجوازِ نيابةِ (مُذْ) منابَ (مِنْ) دلاليًا عنده قائلًا: **((مستقرهم ومأواهم عَلَى ظهر الأرض ومستودعهم في بطنها بعد الموت**

---

[1] ينظر: العين، مادة (مهنَ): ٤/ ٦١.

[2] بِحَار الأنْوار: ٤/ ٣١٠، وينظر: نهج البلاغة: ١٤٧.

[3] ينظر: مغني اللبيب عَن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ): ٤٤١، ٤٤٢.

ويكون (مِنْ) بمعَنى (مُذّ) أي مذ زمان كونهم في الأرحام والظهور إلى أن تناهى الغاية أي إلى أن يحشروا في القيامة وصاروا إلى النعيم أو إلى الجحيم))[1].

وسائلٍ يسألُ إنْ كَانَتِ الدَلَالَةُ المركزيةُ لـ(مِنْ) هِيَ دَلَالَةُ الابتداءِ وقولِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد نبتَتْ فيه تلك الدَلَالَةُ وذَلِك المعَنى، حيث تقديرُ كلامِه (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (قد أحصى اللهُ رزقَهم وعددَ أنفاسَهم ومستقرَهم ومستودعَهم من الأرحامِ والظهورِ، إلى أن تتناهى بهم الغاياتُ) أي من استقرارِهم في الأرحامِ إلى نهايةِ غاياتِهم، فلِمَ جوّزَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مَجِيءَ (مِنْ) بمعَنى (مُذْ)؟

لقد لجأَ مَنْ ذهبَ إلى حرفيةِ (مُذْ) بمشابهتِها بالحرفِ (مِنْ) تخلصًا من اسميتِها، وأهلُ اللُّغَةِ شبهوا من هو أقلُّ استعمالًا بما هو أكثرُ استعمالًا؛ لِذا شُبّهَتْ (مُذْ) بـ(مِنْ)، والعكسُ غيرُ صحيحٍ لا يُشبّهُ الأكثرُ بالأقلِّ، فنقولُ إنَّ (مُذْ) بمعَنى (مِنْ) ولَيْسَ (مِنْ) بمعَنى (مُذْ)، فضلا على ذَلِك لم يُحددْ لـ(مِنْ) الابتدائيةِ زمنًا مُعينًا، بل قُيّدَتْ (مُذْ) بزمانِ الماضي لتُفيدَ دَلَالَةَ (مِنْ) وفي الزمانِ الحاضرِ لتُفيدَ دَلَالَةَ (في)، فلو كَانَ قولُ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (ومستقرهم ومستودعهم (مُذْ) الأرحامِ والظهورِ) لجَازَ مَجِيءُ (مُذْ) بمعَنى (مِنْ)، لِذا نرى أنَّ دَلَالَةَ (مِنْ) فِي قَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هِيَ دَلَالَةُ الابتداءِ ولَيْسَ بمعَنى (مُذْ).

المَسْأَلَة الرابعة: جوازُ مَجِيءِ (مِنْ) بمعَنى التبعيضِ أو الصلةِ

لحرفِ المعَنى (مِنْ) في اللُّغَةِ إنْ كَانَ غيرَ زائدٍ عند اللغويين أربعة عشر معَنى، منها التعليل والمُصاحبة والمجاوزة، وأفادَتْ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي دَلَالَةَ التبعيضِ فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الصادقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فالحجاب بينه وبين خلقه، لامتناعه مما يمكن في ذواتهم، ولإمكَان ذواتهم ممّا يمتنع منه نفسه، ولافتراق الصانع والمصنوع))**[2]، فتركيبُ (ممّا) عنده متكونٌ مِنْ حرف معَنى أفادَ أنْ يكونَ صلةَ يوصلُ ما قبله بما بعده دلاليًا وهو (مِنْ) يليها (ما) الاسم الموصول، كما جَازَ لـ(مِنْ)عنده دَلَالَةُ التبعيضِ؛ إذ يَقُولُ: **((مما يمتنع كلمة (من) صلة أو**

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٣١٢.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٨٥، وينظر: الكافي: ١/ ٢٠٥، ومُسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ٢١٣.

تبعيضية))[1]، وتقديرُ الكلامِ إنْ كَانَ صلةً هو: (لامتناعِهِ ما يمكنُ في ذواتِهم)، أي (لامتناعِهِ الَّذِي يمكنُ في ذواتِهم)؛ لأنَّ (مِنْ) الصلةِ لا فائدةَ فيها إلّا بوصلِ المُتقدّمِ بالمُتأخر دلاليًا، أمّا تقديرُ الكلامِ عنده بإفادتِها التبعيضِ فهُوَ: (لامتناعِهِ (بَعْضِ) ما يمكنُ في ذواتِهم).

إنَّ الحجابَ الموضوعَ بين اللهِ –عَزَّ شأنُه-وبين عبادِه، أهو سببٌ لامتناعٍ كائنٍ في ذواتِهم ونفوسِهم أمّ سببٌ لامتناعٍ في بَعْضِ ذواتِهم؟ وسترُ الحجابِ الموضوعِ، أسترُ نظرٍ أم سترُ بصرٍ؟ فالإجابةُ عَلَى السؤالين السابقين تَكْمَنُ في اعتمادِ أحدِهما عَلَى الآخر، إنْ كَانَ سببًا كائنًا في ذواتِهم فلَيْسَ للعبدِ يدٌّ وقدرةٌ فيه لأنَّهُ خُلقَ مسلوبَ الإرادةِ، والسترُ سترُ نظرٍ فلا يمكنُ أنْ يرى اللهَ –عَزَّ شأنُه-أمّا إنْ كَانَ سببًا في بَعْضِ ذواتِهم لذنبٍ اقترفَهُ العبدُ والسترُ حينئذٍ سترُ بصيرةٍ، فالله نراه في بصيرتِنا وفي خلقِهِ وفي صُنعِهِ لا بعيونِنا؛ لِذا نرى أنَّ الحجابَ بين اللهِ وبين خلقِهِ، سببُه لامتناعِ بَعْضِ ما يكمنُ في ذواتِهم ونفوسِهم، و(مِنْ) في النصِّ هَذَا هِيَ تبعيضيةٌ لا وصليةٌ.

ثانيًا: التناوبُ الدلالي في (على) الجارةِ

جَاءَتْ (على) الجارةِ دالةً عَلَى معَناها أو متناوبةً مع حرفِ جرٍّ آخر ويمكن أنْ نوضحَها عَلَى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: مَجِيءُ حرفِ المعَنى (على) بمعَنى (اللام) لِيَدُلَّ عَلَى التعليلِ

إنَّ الدَلَالَةَ المركزيةَ لـ(على) هِيَ الاستعلاءُ، أكَانَ حقيقيًا كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2] أو مجَازَيًا كَقَوْلِه تَعَالَى عَلَى لسانِ موسى (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾[3]، وقد تنزاحُ دَلَالَتُها اعتمادًا عَلَى دَلَالَةِ السياقِ ومقامِ النصِّ إلى المجاورةِ بمعَنى (عَن)، أو لإفادةِ التعليلِ بمعَنى (اللام)[4]، وهَذَا ما احتملَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي فِيمَا نقلَهُ الإمامُ الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن آبائِهِ (عليهم السلام) عَن

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٨٥.
[2] المؤمنون: ٢٢.
[3] الشعراء: ١٤.
[4] ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٥٩/ ٢٧١-٢٧٤.

رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) قوله: **((من حفظ عَلَى امتي أربعين حديثا ينتفعون بها بعثه الله تعالى يوم القيامة فقيها عالما))**[1]، فالعِلّةُ من حفظِ الأربعين حديثًا هِيَ غايةٌ سببيةٌ نفعيةٌ تنتفعُ بها الأمةَ؛ إذ يَقُولُ: **((الظاهر أن (على) بمعَنى (اللام) أي حفظ لأجلهم كما قالوه فِي قَوْلِه: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾**[2]**، أي لأجلِ هدايته إياكم))**[3]، فلَيْسَ الغايةُ من حفظِ الأحاديثِ هو الاستعلاءُ بواسطتِها، بل لأجلِ الانتفاعِ، وهِيَ دعوةٌ من الرسولِ (صلى الله عليه وآله) بأنْ يكونَ صاحبُ العلمِ ومعلمُ الفقهِ والشريعةِ ذا نفعٍ ينفعُ الناسَ ولم يتكسبْ به ويدعي فضلَه عَلَى الناسِ، فـ(على) في حديثِ الرسول (صلى الله عليه وآله) جِيءَ بها لغرضِ التعليلِ والسببِ، فضلا على ذَلِك أنَّها لو سبقتْ (ما) الاستفهامية فإنّ دَلَالَتَها المركزيةَ ستنزوي نَحْو السؤالِ والسببِ والعِلّةِ كقول عمرو بن معد يكرب[4]:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي إذا أَنا لَمْ أَطْعَن، إذا الخيلُ كَرَّتِ

أي لِمَ تشتكي من ثقل الرماح ولم تطعَنْ بها إنْ كرتِ الخيلُ؟

وجَازَ أنْ تقترضَ (مِنْ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي دَلَالَة (على)؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل أنْ يكونَ بمعَنى (من) كما قِيلَ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾**[5]**))**[6] أي: (مَنْ حفظَ (مِنْ) امتي أربعين حديثًا ينتفعون)، لدَلَالَة (مِنْ) عَلَى التبعيض، ليكونَ تقديرُ الحديثِ: (مَنْ حفظَ بَعْضَ أمتي أربعين حديثًا).

المَسْأَلَة الثانية: تناوب (على) دلاليًا لِيَدُلَّ عَلَى التعليل

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٥٦، وينظر: مُسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ١/ ١٩٥، والأربعون حديثًا، الشيخ محمّد بن مكي العاملي الجزيني: ١٩، وميزان الحكمة: ١/ ٥٤٧.

[2] البقرة: ١٨٥.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٥٧.

[4] ورد في: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: ٥/ ١٨٠٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٦٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ٥٠.

[5] المطففين: ٢.

[6] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ١٥٧.

للحرفِ (على) دلالاتٌ منها الاستعلاء والمصاحبة والمُجاوزة والتعليل[1] كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[2]، أي بسببِ هدايتِهِ لكم، وظهرَتْ دَلَالَةُ (على) عندَ الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إن الله تبارك وتعالى أدب نبيه عَلَى محبته فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[3]))**[4]، لتدل عَلَى التعليل؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل أن تكون كلمة (على) تعليلية أي علمه وفهمه ما يُوجِب تأدبه بآداب الله وتخلقه بأخلاق الله لحبه إياه))**[5]، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عند الْعَلَّامَةِ: (أدّبَ نبيَهُ وعلّمَهُ وحباهُ (لأجلِ) محبتِهِ لخالقِهِ)، وأجادَ الْعَلَّامَةُ بذَلِك الاختيارِ؛ لأنَّ المحبةَ والعطفَ والتعَلِيمَ هِيَ دلالاتٌ تكمّلُ الواحدةُ الأخرى، فاللهُ –عَزَّ شأنُه-علّمَ نبيَهُ فوجدَهُ مؤدبًا؛ لذا اختارَهُ وحباه.

وسائلٍ يسألُ لِمَ لا يجوزُ أنْ تأتيَ (على) بدَلَالَةِ الاستعلاءِ؟ لتكونَ الإجابةُ عليه: إنَّ السياقَ سياقُ تواضعٍ والمقامَ مقامُ أدبٍ، فلَيْسَ للعلو والاستعلاءِ فيها موضعٌ.

المَسْأَلَة الثالثة: جَازَ لـ(على) أنْ تأتيَ عَلَى ظاهرِها وجَازَ أنْ تكونَ بمعَنى (اللام)

لقد ذكرْنا في المَسْأَلَةِ السابقةِ نيابة (اللام) لـ(على) دلاليًا وما عملَتْ تلك النيابةُ من تغييرٍ في دَلَالَةِ الجملةِ، والجملةُ تركيبٌ ذو دَلَالَةٍ منسجمةٍ مع ألفاظِهِ وأدواتِهِ الرابطةِ، فأيُّ حذفٍ أو تقديمٍ وتأخيرٍ ونيابة دلالية يدعو لتغييرٍ في دَلَالَتِها، وَهُوَ ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي فِي قَوْلِ الرسولِ (صلى الله عليه وآله): **((كل مولود يولد عَلَى الفطرة حتى**[6] **يكون أبواه يهودانه وينصرانه))**[7]، لتكونَ (على) عند الْعَلَّامَةِ بمعَنى (اللام)؛ إذ يَقُولُ:

---

[1] ينظر: همع الهوامع:٢/ ٤٤٠.
[2] البقرة: ١٨٥.
[3] القلم: ٤.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٥، وينظر: الكافي: ١/ ٣٩١، والفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ٦٤٦.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٩٦.
[6] في كتاب: الفصول المهمة في أصول الأئمة: ١/ ٤٢٤، وشرح أصول الكافي: ١٢/ ٦٤: (كل مولود يولد على الفطرة يعَني على المعرفة بان الله خالقه)
[7] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٨١، وينظر: أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودُرر القلائد: ٢/ ٨٢.

((ويكون (على) بمعَنى اللام فكَانَه قال: كل مولود يولد للدين ومن أجل الدين))[1]، وتقديرُ الكلامِ واضحٌ قد بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ.

فـ(على) حرفُ معَنى تعددَتْ دلالاتُهُ بتعددِ الأساليبِ، فتأتي دالةً عَلَى الاستعلاءِ وتقترضُ من بَعْضِ الحروفِ بَعْضَ الدلالاتِ منها المُجاوزةَ والتعليلَ والظرفيةَ، أمّا ما نراهُ في دَلَالَةِ (على) في هَذَا الحديثِ فَهِيَ للمصاحبةِ أقربُ في الدَلَالَةِ من التعليلِ؛ لأنَّ تقديرَ: (كُلُّ مولودٍ يولدُ (مع) الفطرةِ حتى يكونَ أبواه) أقرب من (كُلُّ مولودٍ يولدُ للدينِ ومن أجلِ الدينِ)، أي مُصاحبٌ للفطرة، ومن أنبأك أنَّ الفطرةَ في الحديثِ يُقصدُ بها الدينُ حتى يجوزَ أنَّ تقترضَ (على) دَلَالَةَ (اللام) لتفيدَ التعليلَ؟

وجَازَ أنْ تأتيَ (على) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي لتدلَّ عَلَى ظاهرِها المعَنوي إن جَاءَتْ لَفْظَةُ الفطرةِ بمعَنى الخلقةِ؛ إذ يَقُولُ: **((الوجه الآخر في تأويل قوله عليه السلام: الفطرة أنْ يكونَ المراد به الخلقة، وتكون لَفْظَة (على) عَلَى ظاهرها لم يرد بها غيره، ويكون المعَنى كل مولود يولد عَلَى الخلقة الدالة عَلَى وحدانية الله تعالى وعبادته والإيمان به))**[2].

لقد تغيّرَتْ دَلَالَةُ الحديثِ بتغيّرِ معَنى الكلمةِ، فلما كَانَتِ الفطرةُ بمعَنى الدينِ جَازَ للعلّامةِ المجلسي أنْ تقترضَ (على) دَلَالَةَ التعليلِ، ولكنّها دلّتْ عَلَى ظاهرِها عندما أنزوَتْ دَلَالَةُ الفطرةِ إلى الخلقةِ، ولم يُعطِ الْعَلَّامَةُ دَلَالَةَ (على) بل اكتفى بلفظِ ظاهرِها، فلم يحددِ الدَلَالَةَ الخاصةَ؛ لأنَّ لـ(على) معانيَ ثمانية كما حددَها اللغويون[3]، فأيُّ معَنى قصدَهُ الْعَلَّامَةُ؟

ثالثًا: التناوبُ الدلالي في (الباء) الجارةِ

جَاءَتِ (الباء) الجارةُ في دراستِنا دالةً عَلَى معَناها أو متناوبةٍ مع حرفِ جرٍّ آخر ويمكن أنْ نوضحها عَلَى النحو الآتي:

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٨١.

[2] بِحَار الأنوار: ٣/ ٢٨١-٢٨٢.

[3] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٧٦-٤٧٧.

المَسْأَلَة الأولى: دَلَالَةُ (الباء) بين السببيةِ والظرفيةِ بمعَنى (في)

(البـاء) حـرفُ معَنـى تعـددَتِ اسـتعمالاتُهُ فـي اللُّغَـةِ وجِـيءَ زائـدًا يـؤتى بـه لغـرضِ التوكيـد وغيـرَ زائـدٍ يـأتي عنـد اللغـويين بـثلاثِ عشـرة دَلَالَـةً منهـا: الإلصـاقِ وَهُـوَ المعَنـى المركـزيُ فيهـا، وللاسـتعانةِ، وللتعليـلِ وإظهـارِ السـببِ والعِلّـةِ[1] كـدَلَالَتِها فِـي قَوْلـه تَعَـالَى: ﴿إِنَّكُـمْ ظَلَمْـتُمْ أَنْفُسَـكُمْ بِاتِّخَـاذِكُمُ الْعِجْـلَ فَتُوبُـوا إِلَـى بَـارِئِكُمْ﴾[2]، أي أنَّكم ظلمْتم أنفسَكم بسببِ اتخـاذِكم العجـلَ، وَهُـوَ معَنـى اتكـأَ عليـه الْعَلَّامَـةُ المجلسـي لبيـانِ دَلَالَـةِ قـولِ أميـرِ المـؤمنين (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ): **((الحمـد لله الَّـذِي لا تدركـه الشـواهد، ولا تحويـه المشـاهد، ولا تـراه النـواظر، ولا تحجبـه السـواتر... وقـائم لا بعمـد، تتلقـاه الأذهـان لا بمشـاعرة، وتشـهد لـه المرائـي لا بمحاضـرة، لـم تحـط بـه الأوهـام بـل تجلـي[3] لهـا بهـا، وبهـا امتنـع منهـا))**[4]؛ حيـث انْـزَوَتْ دَلَالَتُهـا عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي لإفادتِهـا السـببِ والعِلّـةِ؛ إذ يَقُـولُ: **((والبـاء فـي (بهـا) للسـببية إذ وجودهـا هـو السـبب المـادي فـي تجليـه لهـا))**[5]، أي بسـببِه –عَـزَّ شـأنُه- تجلَـتْ قدرتُـهُ وظهـرَتْ أسـبابُهُ فغابَـتِ الأوهـامُ واسـفرَ صـبحُ الظهـورِ وبانَـتْ ملامـحُ الوجـودِ وانكشفَتْ ظلمةُ الاستتارِ.

وجَـازَ انزيـاحُ دَلَالَتِهـا عنـد الْعَلَّامَـةِ المجلسـي عَـن الدَلَالَـةِ المركزيـةِ لتُفيـدَ الظرفيـةَ بمعَنـى (فـي)[6]؛ إذ يَقُـولُ: **((ويحتمـل أن تكـون بمعَنـى (فـي) أي تجلـي لهـا فـي وجودها))**[7]، أي ظهرَتْ قدرتُهُ وبانَتْ علتُهُ في وجودِ الأوهامِ.

وسـائلٍ يسـألُ لِـمَ لـم تـأتِ (البـاء) فِـي قَـوْلِ الإمَـامِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) دالـةً عَلَـى الاسـتعانةِ؟ والإجابـةُ عليـه تَكْمَـنُ فـي تقـديرِ الكـلامِ: (لـم تحـطْ بـه الأوهـامُ بـل تجلّـى لهـا بواسـطتِها، وبواسـطتِها امتنـعَ منهـا)، وَهُـوَ تقـديرُ جـائزٌ، أمّـا دَلَالَتُهـا عَلَـى السـببيةِ فيبـدو أنَّـه بعيـدٌ؛ لأنَّـه حاشاه أنْ تظهرَ قدرتُهُ بسببِ الأوهامِ.

---

[1] ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٤١٧.
[2] البقرة: ٥٤.
[3] الصحيح: (تَجَلَّى): نهج البلاغة: ٣٣٨.
[4] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦١، وينظر: نهج البلاغة: ٣٣٨.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦٢.
[6] ينظر: حروف المعاني والصفات: الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ): ٨٧.
[7] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٦٢.

المَسْأَلَة الثانية: دَلَالَةُ (الباء) عَلَى السببيةِ والمُصاحبةِ

لقد جَازَ مَجِيء (الباء) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي دالةً عَلَى السببيةِ بقَوْل الإمَامِ الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في وصفِه للهِ –عَزَّ شأنُه-قائلًا: **((واحد، صمد، أزلي، صمدي، لا ظلل[1] له يمسكه، وَهُوَ يمسك الأشياء بأظلتها، عارف بالمجهول))**[2]، أي ماسكٌ بأسبابِها، فالماديةُ من الأجسادِ لها ظلٌّ يمسكُها ووجودٌ يظهرُها ولو طلبَتِ الخفاءَ ونشدَتِ الاستتارَ، أمّا اللهُ –عَزَّ شأنُه-فلَيْسَ له ظلٌّ يظهرُه فهُوَ بيّنٌ ببيانُ مخلوقاتِهِ وظاهرٌ بظهورِ قدرتِهِ؛ إذ جَازَ عند الْعَلَّامَةِ أنْ تكونَ دالةً عَلَى السببيةِ، بقوله: **((والباء للسببية أو بمعَنى مع))**[3]، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندَه: وَهُوَ يمسكُ الأشياءَ بأسبابِها وشخوصِها.

وجَازَ في (الباء) أنْ تقترضَ معَنى المعيةِ والمُصاحبةِ بمعَنى (مع)، ولا يجوزُ ذَلِك إلّا بإثباتِ علامتين هما: جوازُ استبدالِها بـ(مع) ليتمَّ المعَنى بها ويحسنَ اللفظُ، ويجوزُ استبدالُها مع مصحوبِها بالحالِ كَقَوْله تَعَالَى: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾[4] أي جَاءَكم مع الحقِّ أو مُحقًا[5]، فلو أردْنا تطبيقَ ما سبقَ يكونُ التقديرُ: (وَهُوَ يمسكُ الأشياءَ مع ظِلِّها) حيث جَازَ استبدالُها بـ(مع) ولكنَّها لم تتمّ الدَلَالَةُ باستبدالِها مع مصحوبِها بحالِ مناسبةٍ؛ إذ لا يجوزُ تقديرُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بـ: (وَهُوَ يمسكُ الأشياءَ ظلًا)، فقدرتُهُ –عَزَّ شأنُه-ظاهرةٌ بيّنةٌ لألبابِ العقولِ، والأشياءُ لا يمسكُها –عَزَّ شأنُه-ظلًا.

رابعًا: التناوبُ الدلالي في (في) الجارةِ

جَاءَت (في) الجارةِ دالةً عَلَى معَناها أو متناوبةٍ مع حرفِ جرٍّ آخر ويمكنُ أنْ نوضحَها عَلَى النحو الآتي:

---

[1] (لا ظل) في الكافي: ١/ ١٢٧، وشرح أصول الكافي: ٥/ ٢٥٨.
[2] بِحَار الأنْوار: ٤/ ٢٨٦، وينظر: الكافي: ١/ ١٢٧.
[3] بِحَار الأنْوار: ٤/ ٢٨٧.
[4] النساء: ١٧٠.
[5] ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٤١٨.

المَسْأَلَة الأولى: دَلَالَةُ (في) عَلَى المُصاحبةِ بمعَنى (مع)

لقد كَثُرَتِ استعمالاتُ (فِي) المعَنويةِ وجعلَ لها اللغويون تسعةَ معانٍ، منها الدَلَالَة الظرفية المركزية حقيقةً كَانَتْ كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[1]، أو مجَازًا كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2]، وتفيدُ المُصاحبةَ والمعيةَ أحيانًا بمعَنى (مع)[3] كَقَوْله تَعَالَى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[4]، وجَازَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي مجيئها عَلَى دَلَالَةِ المُصاحبةِ والمعية بمعَنى (مع) فِي قَوْلِ الإمَام[5] (عَلَيْهِ السَّلَامُ) **((وأما صاحب الفقه والعقل تراه ذا كآبة وحزن، قد قام الليل في حندسه وقد انحنى في برنسه، يعمل ويخشى))**[6]؛ إذ يرى المجلسي أنَّ (فِي) جَاءَتْ بمعَنى (مع)، بقوله: **((في حندسه بدل من الليل، ويحتمل أنْ يكونَ (في) معَنى (مع) ويكون حالا من الليل))**[7]، أي: قد قامَ الليلَ مع ظلمتِهِ، أي مع ظلمةِ الليلِ يقومُ هؤلاءِ.

وأجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بعدمِ اختزالِ دَلَالَةِ (في) عَلَى الظرفيةِ لأنَّ الكلامَ خبري، ولو كَانَ طلبيًا لجَازَ دَلَالَتُها عَلَى الظرفيةِ وهِيَ دَلَالَةٌ مركزيةٌ لها، فلو كَانَ كلامُ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (قومُوا في حندسِ الليلِ)، لدلَتْ عَلَى الظرفيةِ الزمانيةِ، أي قومُوا في ظلمةِ الليلِ؛ لأنَّ الطلبَ والأمرَ يُقيّدُ المجازَ ويأتي بالحقيقةِ في أغلبِ الأَحْيانِ، أمّا كلامُ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فهُوَ وصفٌ لأصحابِ العقلِ والفقهِ لتنزاحَ دَلَالَةُ (في) عَن الظرفيةِ إلى المُصاحبةِ والمعيةِ بمعَنى (مع).

---

[1] البقرة: ٢٠٣.
[2] البقرة: ١٧٩.
[3] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥٠-٢٥٢.
[4] الأعراف: ٣٨.
[5] قد أُختلف في قائل الحديث، ففي الكافي: ١/ ٦٤ (عليّ بن إبراهِيَم رفعه إلى الإمام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ))، أمّا في الخصال: ١/ ٢٠٣، وفي البحار: ٢/ ٤٧ فقد نُقل الحديث عَن أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ).
[6] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٤٧.
[7] المصدرُ نفسُهُ: ٢/ ٤٧.

المَسْأَلَة الثانية: دَلَالَة (في) عَلَى الظرفية

ذكرْنا في مسألةٍ سابقةٍ معانيَ (في)، منها: إفادته للظرفية وهِيَ دَلَالَةٌ مركزيةٌ أنمازَ بها هَذَا الحرفُ، وهذه الدَلَالَةُ التي أتكأَ عَلَيْهَا الْعَلَّامَةُ المجلسي لبيانِ قَوْلِ الإمَامِ الكاظمِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((لا أقول: إنه قائم فازيله عَن مكَان، ولا أحده بمكَأنْ يكونَ فيه، ولا أحده أن يتحرك في شيء من الأركَانَ والجوارح، ولا أحده بلفظ شق فم))**[1]؛ فالحرفُ (في) عندَ الْعَلَّامَةِ دلَّ عَلَى معَنى الظرفيةِ؛ إذ يَقُولُ: **((ويحتمل أنْ يكونَ (في) بمعَناه ويكون المراد بها الحركة الكمية))**[2].

لقد انبرى الإمامُ الكاظمُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بدحضِ بَعْضِ الصفاتِ التي يلصقُها جهلُةُ القومِ بالله –عَزَّ شأنُه-ومنها تحديد مكَانِهِ وحركتِهِ؛ لِذا كررَ النفيَ بـ(لا) النافيةِ لشدةِ الإنكارِ، فاللهُ موجودٌ في الأركَانِ والجوارحِ ومنه قَوْله تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[3]، فلا حديةَ للهِ، فمَنْ حُددَ جُسّمَ ومَنْ جُسّمَ فُصِّلَ، وحاشا لله أن يُجسَّمَ ويُفصَّلَ، وَهُوَ مقصدُ الْعَلَّامَةِ بـ (الحركة الكمية).

خامسًا: التناوبُ الدلالي في (إلى) الجارةِ

(إلى) حرفُ معَنى وردَ عند اللغويين في معانٍ ثمانيةٍ منها: انتهاءِ الغايةِ الزمانيةِ وَهُوَ المعَنى المركزيُ لها، وتأتي موافقةً لـ(اللام) و(مِنْ) و(عند) وتأتي بمعَنى (مع)[4]، وَهُوَ المعَنى الَّذِي جوّزَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي في مَجِيء (فِي) بمعَنى (مَعَ) فِي قَوْلِ الإمَامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((يدبره حتى يخرج سويا مستوفيا جميع ما فيه قوامه وصلاحه من الأحشاء والجوارح والعوامل إلى ما في تركيب أعضائه من العظام واللحم والشحم والمخ والعصب والعروق والغضاريف))**[5]، حيث جَازَ أنْ يُقدرَ كلامَ

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٩٥، ٢٩٦، وينظر: الكافي: ١/ ١٨٢.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٩٦.
[3] ق: ١٦.
[4] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٣٨٨، ٣٨٩.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٦٨.

الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (والعواملُ إلى ما مع أعضائِهِ من العظامِ)؛ إذ يَقُولُ: ((**إلى: فِي قَوْلِه: إلى ما في تركيب بمعَنى (مع)**))[١].

ونذهبُ إلى ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي اعتمادًا عَلَى دَلَالَةِ لفظِ (سويًا) بقَوْل الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (يدبرُهُ حتى يخرجَ سويًا)، أي يدبرُه حتى يخرجَ معًا؛ لأنَّ دَلَالَةَ (سويًا) تدلُّ عَلَى المعيةِ والمُصاحبةِ، فنصُّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نصٌّ منسجمٌ يكتملُ آخره بدَلَالَةِ أولِهِ، وأولُهُ مُرتبطٌ بدَلَالَةِ آخرِه، فلا تعيشُ لَفْظَةٌ سُلبَتْ من أقوالِ المعصومين في بيئةِ سياقٍ آخر؛ فَهِيَ تتلونُ بلونِ سياقِ كلامِهم (عليهم صلواتُ اللهِ).

سادسًا: التناوبُ الدلالي في (عَن) الجارةِ

المجاوزةُ هِيَ الدَلَالَةُ المركزيةُ لحرفِ المعَنى (عَن) وهِيَ أشهرُ دلالاتِها كقولك: ملْتُ عَن الذنبِ، إنْ تجاوزْتُهُ وابتعدْتُ عَنه، وقد يقترضُ ذَلِك الحرفُ دَلَالَةَ التعليلِ من (اللام)[٢]، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ بيّانَهُ في ردِّ الإمامِ الصادقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندما سُئِلَ عَن قَوْله تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾[٣] فقال: **((الأول لا عَن أول قبله ولا عَن بدء سبقه، وآخر لا عَن نهاية كما يعقل من صفات المخلوقين))**[٤].

لقد ذهبَ الْعَلَّامَةُ المجلسي إلى جوازِ مَجِيءِ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) دالًا عَلَى المجازِ كما يجوزُ أن يقترضَ حرفُ المعَنى (عَن) دَلَالَةَ التعليلِ؛ إذ يَقُولُ: **((لا عَن نهاية أي لا معها مجَازًا ويحتمل أن تكون (عَن) تعليلية أي لَيْسَت آخريته بسبب أن له نهاية بعد نهاية غيره))**[٥]، والمجازُ هو ما أُستعملَ بغيرِ محلِهِ، وتعدى أصلَهُ، ويأتي أعمَّ وأشملَ من الحقيقةِ[٦]، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عند الْعَلَّامَةِ: (لا عَن نهايةٍ حقيقيةٍ للهِ)، بل نهايةٌ مجَازَيةُ الدَلَالَةِ، وجَاءَ بحقيقةِ اللفظِ لإفهامِ المُتلقي الَّذِي تقتصرُ عندَه دَلَالَةَ النهايةِ هو مُنتهى كُلِّ شيءٍ، وهذه الحقيقةُ لا تنسجمُ مع الذاتِ الإلهِيَةِ.

---

[١] بِحَارُ الأنوار: ٣/ ٦٩.
[٢] ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٥٩/ ٢٧٧.
[٣] الحديد: ٣.
[٤] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٨٤، وينظر: الكافي: ١/ ١٦٨.
[٥] بِحَار الأَنْوار: ٣/ ٢٨٤.
[٦] ينظر: الكليات: ٣٦٤، ٦٠٣، ونهاية الأرب في فنون الأدب: ٧/ ٣٧.

وسائلٍ يسألُ إن كَانَ النفيُ بـ(لا) النافيةِ للجنسِ هو أبلغُ وأشدُّ وأكثرُ توكيدًا من بقيةِ النفي بها، فكَانَ من الأولى أنْ يكونَ كلامُ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (الأولُ لا أولَ قبله ولا بدءَ سبقه، وآخر لا نهايةَ بعد نهايتِهِ) بحذفِ (عَن) ووصل (لا) النافية للجنس باسمِها لِيَدُلَّ عَلَى شدةِ النفي، فلِمَ جِيءَ بحرف المعَنى (عَن) بين (لا) واسمها؟

والإجابةُ عَن ذَلِك السؤالِ تَكْمَنُ في دَلَالَةِ النفي بـ(لا) النافيةِ للجنسِ؛ إذ النفيُ بها نفيٌ قطعيٌ عَن جنسِ اسمِها، فقولك: لا رجلَ في الدارِ، قد نفيْتَ جنسَ الرجوليةِ في الدارِ بتلك اللحظة لتُعطي مُسوّغًا بجوازِهِ في وقتٍ سابقٍ أو لاحقٍ، وإن دلّتْ (لا) عَلَى ذَلِك المعَنى فجَازَ وضعُ ماهِيَةِ النهايةِ لله –عَزَّ شأنُه-وإن قمْتَ بنفي تلك النهاية، ليكونَ مُسوّغًا بجواز نهاية اللهِ –حاشاه-في أيّ وقتٍ.

أمّا إنْ أفادَ التعليلَ فتقديرُ الكلامِ عنده: (لَيْسَتْ نهايةُ الخلقِ هِيَ مُدعاةٌ لنهايةِ الخالقِ وسببًا لنهايتِهِ –عَزَّ شأنُه-)، فالأعدادُ والنسبُ تقفُ عند صفاتِهِ، فهُوَ وصفاتُهُ نسبٌ غيرُ محددةٍ وأعدادٌ غيرُ معدودةٍ، وحروفُ المعاني تقفُ عند كُنهِهِ وتعجزُ دلالاتُها وتسقطُ معانيُها وتضطربُ مقاصدُها، فالمعَنيان اللذان جَازَ تقديرُهما جائزان؛ لأنَّ دَلَالَةَ السياقِ هِيَ من تُعطي للحرفِ معَناه، والحرفُ يأتي بدَلَالَةٍ محوريةٍ مركزيةٍ ليَأْتِيَ المقامُ ويلونُ ذَلِك الحرفَ بمعَنى ينساقُ إليه.

التناوبُ الدلالي في حروفِ العطفِ

العطفُ في اللُّغَةِ هو إمالةُ شيءٍ عَلَى شيءٍ آخر وانصرافِهِ إليه[1]، ولم يختلفِ الاصطلاحُ عمّا دلَّ عليه المعَنى اللغوي كثيرًا؛ إذ يميلُ المُتعاطفان عَلَى بَعْضِهما في الدَلَالَةِ والإعرابِ، وَهُوَ أحدُ التوابعِ ليتبعَ التابعُ متبوعَهَ دَلَالَةً ومعَنى، ويحصلُ العطفُ بوساطةِ أحرفٍ عشرة تُعرف بحروفِ المعاني؛ إذ إنَّ لكُلِّ حرفٍ دَلَالَةً مُختصةً وقد يحصلُ التناوبُ بينهما، وذُكِرَتْ تلك الحروفُ في أجزاء البحار المُختارة وقُسِمَتْ عَلَى مسائلَ ويمكن توضيحُها عَلَى النحوِ الآتي:

[1] ينظر: العين: ٢/ ١٧، والمغرب في ترتيب المعرب: ٣١٩.

المَسْأَلَة الأولى: جوازُ دَلَالَةِ (أو) عَلَى (الواو)

(أو) حرفُ معَنى يشتركُ به المُتعاطفان في الإعرابِ عند أغلبِ اللغويين ويختلفان في المعَنى، ويأتي عَلَى ثمانيةِ معانٍ منها إفادةِ الشكِ، والإبهامِ، والتخييرِ، والتقسيمِ، أمّا (الواو) العاطفةِ فَهِيَ حرفٌ يشتركُ به المُتعاطفان في الدَلَالَةِ والإعرابِ ليفيدَ مُطلقَ الجمعِ بين المُتعاطفين[1]؛ لِذا نلحظُ أنْ أكثرَ حروفِ العطفِ تقترضُ منها دلاليًا؛ لأنَّه حرفُ عطفٍ دالٌ عَلَى مطلقِ الجمعِ، ونجدُ ذَلِك بيّنًا بجوازِ دَلَالَة (أو) عَلَى (الواو) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فيما نقلَهُ أميرُ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَن رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وآله) قوله: **((منهومان لا يشبعان: طالب دنيا، وطالب علم، فمن اقتصر من الدنيا عَلَى ما أحل له سلم، ومن تناولها من غير حلها هلك إلا أن يتوب أو يراجع، ومن أخذ العلم من أهله وعمل به نجا، ومَنْ أرادَ به الدنيا فهُوَ حظه))**[2]، حيث جَازَ عنده مَجِيء (أو) بمعَنى (الواو)؛ إذ يَقُولُ: **((أو يُرَاجع يحتمل أنْ يكونَ الترديد من الراوي أو يكون (أو) بمعَنى (الواو) أي يتوب إلى الله ويرد المال الحرام إلى صاحبه، أو تخص التوبة بما إذا لم يقدر عَلَى رد المال، والمراجعة بما إذا قدر عليه))**[3]

لقد جَازَ أنْ يكونَ الْفِعْلُ (يُرَاجع) وحرفُ المعَنى (أو) عندَ الْعَلَّامَةِ هو ترديدٌ سُمِعَ من الراوي لا وجودَ له، وجَازَ عنده أنْ يقترضَ حرفُ المعَنى (أو) دَلَالَةَ (الواو)؛ إذ جعلَ دَلَالَةَ الْفِعْلِ (يراجع) هِيَ من الرجوع، ليكونَ إرجاعُ المالِ بعد التوبةِ هما دلالتان جَازَ جمعُهما معًا؛ لأنّهما يرجعان لدَلَالَةٍ واحدةٍ لَمْ يَكُنْ أحدُهما ضدًا لدَلَالَةِ الآخر، ليُصبحَ التقديرُ عندَه: (ومن تناولَها من غيرِ حلِّها هلكَ إلا أن يتوبَ (و) يراجعَ ما كسبَهُ من المالِ الحرامِ).

لو فرضْنا أنَّ الحديثَ قد قصدَ إرجاعَ المالِ، فلِمَ لم يأتِ بالْفِعْل (رَجَعَ، يَرْجِعُ، رَجْعًا، رُجوعًا)؟ أو من الْفِعْل (رجّعَ، يُرجِّعُ)؟ الدالان عَلَى إرجاعِ الشيءِ، وجَاءَ بـ(راجَعَ، يُراجعُ، مُرَاجعةً) الدالُ عَلَى المُشاركةِ والمُفاعلةِ، ((اعلم أنك إذا قلت: فاعلته،

---

[1] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٥٨، ٢٢٧.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣٤، وينظر: الكافي: ١/ ٦٠.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٣٤.

فقد كَانَ من غيرك إليك مثل ما كَانَ منك إليه حين قلت فاعلته. ومثل ذَلِك: ضاربته، وفارقته، وكارمته، وعازني وعازرته، وخاصمني وخاصمته. فإذا كنت أنت فعلت قلت: كارمني فكرمته))[1]، فقولك: راجعْتُ الكتابَ، إنْ أعدْتَ النظرَ فيه وراجعْتُ صديقي في أمرٍ ما، إذا شاورْتَهُ في الأمرِ، لَيْسَ كقولك: رجّعْتُ أو أرجعْتُ الكتابَ، إنْ أرجعْتَهُ لصاحبِهِ؛ إذ إنَّ بناءَ (فَاعَلَ) يدلُّ عَلَى مُشاركةِ حدين، فقولك: نازلْتُهُ، لم أقمْ وحدي بالمنازلةِ ولم تحصلِ المنازلةُ إلا بوجودِ قرينٍ يُشاركُني فيها؛ لِذا كَانَتْ عبارةُ سيبويهِ في نصِّه السابقِ: (فاعلته، فقد كَانَ من غيرك إليك مثل ما كَانَ منك إليه) [2] قد دلَّتْ عَلَى تلك المُشاركةِ[3].

فما تقدّمَ من كلامٍ هو توطئةٌ بجوازِ مَجِيء (أو) بمعَنى (الواو) أو دَلَالَةِ حرفِ المعَنى (أو) عَلَى معَناه، فلو كَانَ الْفِعْلُ (رَجَعَ أو أرجعَ) لجَازَ اقتراض (أو) دَلَالَة (الواو)؛ لأنَّ فعلي التوبةِ وإرجاعِ الأموالِ هما حدثان يعودان لأصلٍ واحدٍ؛ حيث إرجاعُ الأموالِ الحرامِ لم يُفسدِ التوبةَ، بل قبولُ التوبةِ مُتوقفٌ عَلَى فعلِ إرجاعِ الأموالِ.

ويجوزُ أنْ يكونَ حرفُ المعَنى (أو) دالًا عَلَى معَناه ليُفيدَ التخييرَ إنْ جَاءَ الْفِعْلُ دالًا عَلَى المُفاعلةِ بصِيغَةِ (يراجع)، لتكونَ دَلَالَة الحديث: (تُبْ إلى اللهِ أو راجعْ نفسَكَ كي لا تهلكَ) فأنتَ مُخيّرٌ بين التوبةِ أو المُراجعةِ، فإنّ مُراجعةَ النفسِ هِيَ أولُ خطواتِ التوبةِ، فيبدو أنَّ الْفِعْلَ دلَّ عَلَى المُشاركة وحرف المعَنى (أو) دلَّ عَلَى معَنى التخييرِ وَهُوَ أحدُ معانيها.

المَسْأَلَة الثانية: دَلَالَةُ الحرفِ (الواو) عَلَى (أو)

(الواو) حرفُ معَنى يُفيدُ العطفَ يشتركُ المُتعاطفان بواسطتِهِ حُكمًا وإعرابًا لإفادةِ مُطلقِ الجمعِ، وقد ينابُ دَلَالَةَ (أو) ويقترضُ معَناها؛ لجوازِ مَجِيءِ (أو) بمعَنى (الواو)، كقولك: لبسَ الأميرُ تاجَ المُلكِ أو صارَ له دِرْعًا) أي وصارَ له درعًا، وهَذَا ما

---

[1] الكتاب: ٤/ ٦٨.

[2] المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ٦٨.

[3] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، مادة (راجعَ): ١/ ٣١٧، ومعجم اللُّغَة الْعَرَبيَّة المعاصرة: ٢/ ٨٦١، والمُهذّب في علم التصريف: ٨١، ٨٢.

أرادَ الْعَلَّامَـةُ بيانَـه فـي ردِّ الإمـامِ الصـادقِ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) عنـدما سُـئِلَ عَـن رجلـين مـن شـيعتِهِ يحكمـان بحكمـين مُختلفـين فأجـابَ: **((فـإن كَـانَ كـل واحـد منهمـا اختـار رجـلا مـن أصـحابنا فرضـيا أنْ يكونَـا النـاظرين فـي حقهمـا فاختلفـا فيمـا حكمـا فـإن الحكمـين اختلفـا فـي حـديثكم؟ قـال: إن الحكـم مـا حكـم بـه أعـدلهما وأفقههمـا وأصـدقهما فـي الحـديث وأورعهمـا، ولا يلتفـت إلـى مـا يحكـم بـه الآخـر))**[1]، حيـث ذهـبَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي إلـى مَجِـيءِ حـرفِ (الـواو) بمعَنـى (أو)؛ إذ يَقُـولُ: **((ويحتمـل أن تكـون كلمـة (الـواو) بمعَنـى (أو) فعَلَـى الأول لا يظهـر الحكـم فيمـا إذا كَـانَ الفضـل فـي بَعْضـها، وعَلَـى الثـاني فيمـا إذا كَـانَ أحـدهما فاضـلا فـي إحـديهما، والآخـر فـي الأخـرى، وفـي سـؤال السـائل إشـعار بفهـم المعَنـى الثـاني))**[2]، ليكـونَ تقـديرُ الكـلامِ عنـده: (إنَّ الحكـمَ مـا حكـمَ بـه أعـدلُهما (أو) أفقهُهمـا (أو) أصدقُهما في الحديثِ (أو) أورعُهما).

لقـد اعتمـدَ الْعَلَّامَـةُ فـي جـوازِ دَلَالَـةِ (الـواو) عَلَـى (أو) عَلَـى معَنـى حـرفِ (الـواو) التـي تُعطـي دَلَالَـةَ الجمـعِ، فلـو كَانَـتِ الـواو دالـةً عَلَـى معَناهـا لانـتقضَ الحكـمُ؛ لأنَّ مـن جمـعَ العـدلَ والفقـه والصـدق والـورع فهُـوَ مُفضّـلٌ وَهُـوَ واجـبُ الاتّبـاعِ، ولـن يتفكـرَ المُتفكـرُ لإيجـادِ الإجابةِ والحَلِّ، فجمعَ الصفاتِ المُفضلةِ فوجبَ اتّباعُه.

إنَّ مـا ذهـبَ إليـه الْعَلَّامَـةُ مـن اختيـارِ نيابـةِ (الـواو) دَلَالَـة (أو) فـي تراكيـبِ التفضـيلِ (أعـدل وأفقـه وأصـدق وأورع) لا يـدنو مـن الحقيقـة؛ لأنَّـكَ فـي حضـرةِ طلـبٍ مـن إمامِـك (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) يُوجِـبُ أنْ تتبـعَ فـي الحكـمِ أحـد العـدلين والفقيهِـيَن والأصـدقين والـورعين، فلَـيْسَ لـك مـن حريـةٍ فـي الاختيـارِ، فرُسِمَ لـك مُخطـطٌ واجـبٌ اتّباعـه، مفـاده: اتّبـعْ فـي الحكـمِ كُـلَّ عـادلٍ وفقيـهٍ وصـادقٍ وورعٍ، فـ(الواو) فِـي قَـوْلِ الإمَـام (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) دلَـتْ عَلَـى معَناهـا فـي سـياقٍ رسـمَها ولونَهـا بلونِـه؛ لأنَّ أسـلوبَ السـياقِ الَّـذِي وردَتْ فيـه (الـواو) هـو أسـلوبُ بيـانٍ وتصـحيحٍ وإسـقاطٍ للباطـلِ وإحقـاقٍ للحـقِّ فـلا مكَـانَ للتخييـرِ؛ لأنَّـك تقـفُ فـي أخطـرِ بقعـةٍ عقديـةٍ وهِـيَ مسـألةُ التقليـدِ التـي أسـسَ لهـا الإمـامُ الصـادقُ (عَلَيْـهِ السَّـلَامُ) فـلا

---

[1] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢١، وينظر: الكافي: ١/ ٩٠، وكتابُ من لا يحضره الفقيه، القمي الصدوق: ٣/ ٩.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٢/ ٢٢٣.

مجالَ للتخييرِ؛ لِذا لا يجوزُ نيابةُ (أو) التي تُفيدُ التخييرَ عَن (الواو) التي تُفيدُ مُطلقَ الجمعِ.

التناوبُ الدلالي في حروفِ النفي

النفيُ هو أسلوبٌ من أساليبِ اللُّغَةِ دالٌ عَلَى السلبِ والجحدِ والنقيض، يؤتى به لغرض النفي ضد الإثبات والإيجاب، ويتمُّ بوساطة أدواتٍ اسميةٍ أو فعليةٍ أو حرفيةٍ، نذكرُ منها ما ذُكر في أجزاء البحار المُختارة، ومنها (لا، لَيْسَ، لات)، و(ما) التي تأتي لمعانٍ كُثرٍ إن كَانَتْ حرفًا أو اسمًا يؤتى به لغرض النفي والاستفهام والشرط والموصول الاسمي، وغيرها حسب دَلَالَةِ السياقِ ومعَنى الأسلوبِ؛ لِذا جُعِلَ ضَمِن أحدِ حروفِ المعاني عند طائفةٍ من اللغويين[1]، ومن حروفِ النفي التي ذُكرَتْ في الأجزاء المُختارة من البحار درسَناها هِيَ (لا) النافية.

و(لا) حرفٌ يأتي عاملًا في اللُّغَةِ وغيرَ عاملٍ، تتغيّرُ دَلَالَتِهِ ومعَناه بحسبِ غيرِه وما يُضفيه عليه السياقُ وما يُعطيه الكلامُ من دَلَالَةٍ، فيُفيدُ النفيَ تارةً والنهيَ تارةً أخرى وقد يأتي زائدًا أحيانًا، فإنْ جَاءَ حرفُ معَنى يُفيدُ النفي جَاءَ نافيًا للجنس أو حرفَ عطفٍ أو حرفَ جوابٍ أو زائدًا لغرضِ توكيدِ النفي والنقض[2]، وهذه الدَلَالَةُ أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَها فِي قَوْلِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((بصير إذ لا منظور إليه من خلقه، متوحد إذ لا سكن يستأنس به ولا يستوحش لفقده، أنشأ الخلق إنشاءً وابتدأه ابتداءً بلا روية أجالها، ولا تجربة استفادها، ولا حركة أحدثها))**[3]، حيث جَازَ لـ(لا) النافيةِ عند الْعَلَّامَةِ في نصِّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أنْ يَجِيءَ مقويًا لدَلَالَةِ النفي لإفادةِ التوكيد، كما يجوزُ أنْ تأتيَ زائدةً جَازَ رفعُها من الكلامِ لَيْسَتقيمَ المعَنى؛ إذ يَقُولُ: **((ولا يستوحش كَانَ كلمة (لا) تأكيد للنفي السابق أي ولا سكن يستوحش لفقد، أو زائدة كما فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن لَا تَسْجُد﴾[4]))**[5].

لقد ذكرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي حالتين لـ(لا) النافيةِ وهِيَ الزائدةُ والمؤكدةُ للنفي، وجعلَهما قسمين والصحيحُ أنّ الدلالتين الزائدةَ والمؤكدةَ يرجعان لأصلٍ واحدٍ وهِيَ

---

[1] ينظر: المُخصص: ٤/ ١٦٦.
[2] ينظر: حروف المعاني والصفات: ٣١، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٩٠-٣٠٢.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٤٧، وينظر: نهج البلاغة: ١٨، والكافي: ٨/ ٢٨١.
[4] الأعراف: ١٢.
[5] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٥٢.

الزائدةُ عندَ اللغويين[1]، ولا فرقَ بينهما؛ لأنَّ من شروط الزائدةِ أنْ تُسبقَ بنفي أو طلبٍ ويجوزُ رفعُها من الكلامِ مع استقامةِ المعَنى، وَهُوَ مُتحققٌ بـ(لا) المؤكدةِ للنفي.

ولا تأتي زائدةً في اللُّغَةِ لإفادةِ النفي إلّا بأحوالٍ ثلاثةٍ هِيَ: زائدةٌ لفظًا، لتكونَ أداةً تصلُ عملَ ما قبله بما بعده، ويُسمونها المُعترضةَ بين الناصبِ والمنصوبِ أو بين الجَازِمِ والمجزوم أو بين الجار والمجرور كقولك: أصبحْتُ بلا مأوى، أو تأتي زائدةً لا وجودَ لدَلَالَتِها فإنْ وجِدَتْ لا تُغيّرُ من دَلَالَةِ النصّ وإنْ حُذِفَتْ لم يتأثرِ المعَنى، ويُؤتى بها زائدةً ليؤكد بها النفي نشدًا لتقويتِهِ، وهِيَ الدَلَالَةُ التي احتملَها الْعَلَّامَةُ في (لا يستوحشُ) بقَوْل الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ حيث إنَّها سُبقَتْ بنفي الجنسِ في (لا سكنَ) وَهُوَ أقوى منها، وجَازَ حذفُها من الكلامِ مع استقامتِهِ وثبات دَلَالَتِهِ؛ إذ كَانَ تقديرُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عنده: (لا سكنَ يستوحشُ لفقدِهِ)، وَهُوَ تأويلٌ جائزٌ غيرُ بعيدٍ؛ لتناسبَ ضمائرُ الربطِ بين جملتي (متوحدٌ إذ لا سكنَ يستأنسُ به) و(لا يستوحشُ لفقدِهِ) ليكونَ الضميرُ المُسْتَتِرُ في فعلي (يستأنسُ ويستوحشُ) هو ضميرُ الرفعِ (هو)، فضلا على ذَلِك حصولُ الضديةِ بين الاستئناسِ والاستيحاشِ لتأتيَ (لا) النافية للجنسِ لتعملَ مجانسةً دلاليةً بين الضدين مفادُها (متوحدٌ لا سكنَ (موجودٌ) حتى يستأنسَ به ويستوحشَ بفقدِهِ).

التناوبُ الدلالي في بَعْضِ حروف المعاني مُتفرقةَ الدَلَالَةِ:

قسّمَ علماءُ الْعَرَبيَّةِ الحروفَ عَلَى أساسين:

أولًا: قُسِّمَتْ عند النحويين وأهلِ نظريةِ العاملِ عَلَى أساسِ العملِ وما تقومُ به من أثرٍ في معمولِها كحروفِ الجرّ والنصبِ والجزمِ.

ثانيًا: وقُسّمَتْ عند البلاغيين وأهلِ المعَنى والدَلَالَةِ عَلَى أساسِ المعَنى بغضِ النظرِ عمّا كَانَ للحرف من عملٍ.

ونحن في هذه الأحرفِ المُتفرقةِ لم نتبعْ فيها أحدًا؛ لأنّنا لم نجمعْها معتمدين به عَلَى عملِها أو دَلَالَتِها، بل جَاءَتْ أحرفُ معانٍ مُتفرقة، كما ستوضحُ عَلَى النحو الآتي:

[1] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٢، ٣٠٣.

المَسْأَلَة الأولى: جواز دَلَالَةِ (مهما) عَلَى الظرفيةِ أو النفي

(مهما) لفظٌ قِيلَ إنَّه اسمُ شرطٍ لَمْ يَكُنْ دالًا عَلَى الظرفيةِ؛ إذ عُوملَ معاملةُ (ما) الشرطيةِ، وذهبَ بَعْضُهم إلى إفادتِها الاستفهام، وعُدَتْ عندَ طائفةٍ من اللغويين حرفًا بمعَنى (إنْ)[1]، فهُوَ اسمٌ لم يدلّ عَلَى الظرفيةِ عند اللغويين إلّا أنَّ الْعَلَّامَةَ جعلَهُ اسمًا يُفيدُ الظرفيةَ الزمانيةَ بقولِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد لله الَّذِي هو أول لا بدئ مما، ولا باطن فيما، ولا يزال مهما، ولا ممازج مع ما، ولا خيال وهما، لَيْسَ بشبح فيرى، ولا بجسم فيتجزأ، ولا بذي غاية فيتناهى، ولا بمحدث فيبصر، ولا بمُسْتَتِر فيكشف))**[2]؛ فاعتمدَ الْعَلَّامَةُ برأيِهِ عَلَى دَلَالَةِ الوقتيةِ في نصِّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ يَقُولُ: **((ولا يزال مهما كلمة مهما هنا ظرف زمان جِيءَ بها لتعميم الأزمان أي لا يزول أبدا، ويحتمل أنْ يكونَ حرف نفي آخر مقدرا))**[3].

لقد جَازَ مَجِيءُ (مهما) عند الْعَلَّامَةِ ظرفيةٍ زمانيةٍ أفادَتِ العمومَ بمعَنى (أبدًا)، ولنا في ذَلِك تساؤلٍ مفاده أتركيبا (لا يزالُ ولا يزولُ) لهما الدَلَالَةُ نفسُها؟ حيث إنَّ الْعَلَّامَةَ بتقديرِه لكلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد استبدلَ (لا يزالُ) بـ(لا يزولُ)، وَهُوَ استبدالٌ مِنْ حَيْثُ العملِ غير صحيحٍ؛ لأنّ أحدَهما فعلٌ ناقصٌ يرفعُ اسمًا وينصبُ خبرًا والآخر فعلٌ تامٌ يرفعُ فاعلًا، أمّا مِنْ حَيْثُ الدَلَالَةِ فالْفِعْلُ (لا زالَ، لا يزالُ) فعلٌ ناقصٌ دلَّ عَلَى الاستمراريةِ والبقاءِ وأداة النفي ملازمة لذَلِك الْفِعْلِ، وتركيبُ (زالَ، يزولُ، لا يزولُ) هو فعلٌ تامٌ دلَّ عَلَى الزوالِ والانتهاءِ وأداةُ النفي غيرُ ملازمةٍ له، فإنْ سُبِقَ بنفي صارَ دالًا عَلَى البقاءِ والاستمرارِ؛ إذ حصلَتْ الضديةُ بهما، فضلا على ذَلِك أنَّ الْعَلَّامَةَ قد خالفَ اللغويين بدَلَالَةِ (مهما) عَلَى الظرفيةِ؛ إذ إنَّ اللغويين قد اتفق أكثرُهم بعدمِ إفادةِ (مهما) للظرفِ، وهَذَا ما نقلَهُ أبو حيان قائلًا: ((والاسم ظرف، وغير ظرف، فغير

---

[1] ينظر: حروف المعاني والصفات: ٢٠، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣.

[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٩٤، وينظر: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ١/ ٥٢٥.

[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٩٥.

الظـرف: مـن ومـا، ومهمـا)[1]، ويبـدو أنّ الظرفيـةَ حصـلَتْ بواسـطةِ (لا يـزالُ) الـدالِ عَلَـى الدوامِ والاستمراريةِ ولَيْسَ بواسطة (مهما)، وجَازَ عند الْعَلَّامَةِ تقديرُهُ حرفُ نفي آخر.

ويبـدو أنّ (مهمـا) هِـيَ أداةُ شـرطٍ حُـذفَ فعـلُ الشـرطِ وجوابُـهُ، وتقـديرُ الكـلامِ: مهمـا وقـعَ مـن أمـرٍ فـاللهُ لا يـزالُ باقيًـا؛ حيـث يجـوزُ الحـذفُ وإقامـة أشـياء محلِهـا، ((وَقـد حـذف الشَّـرْط وأقيمـت أَشْـيَاء مقَامـه دَالَّـة عَلَيْـهِ وَتلـك الْأَشْـيَاء الْأَمـر وَالنَّهـيَ والاسـتفهام وَالتَّمَنِّـي وَالـدُّعَاء وَالْعـرض))[2]، فيجـوزُ أنْ تـدلَّ الأداةُ عَلَـى الشـرطِ وجوابِـهِ المحـذوفين، كقـولِ الراجز في حذفِ الشرطِ وجوابِهِ والإبقاءِ عَلَى أداةِ الشرطِ (إنْ):

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ[3]

وتقديرُ المحذوفِ فِي قَوْلِ الراجز هو: قالَتْ إنْ كَانَ مُحتاجًا فقيرًا فقد هويْتَهُ وأحببْتَهُ[4]، فجَازَ قِيَاسُ أداةِ الشرطِ (مهما) بأُمِّ أدواتِ الشرطِ وهِيَ (إنْ)، فضلا على ذَلِك أنَّ نصَّ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نصٌّ مُتماسكٌ إن حُذفَ منه لفظٌ اختلَتْ دَلَالَتُهُ، فلو رجعْنا لقَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (هو أولُ لا بدئ مما، ولا باطن فيما، ولا يزال مهما، ولا ممازج مع ما) وربطْنا تراكيبَهُ فسوف نحصلُ عَلَى دَلَالَةٍ كُليةٍ؛ حيث إنَّ عبارةَ (هو أولُ لا بدئ مما) دالةٌ عَلَى التبعيضِ لوجودِ (مِنْ) التي تُفيدُ التبعيضَ، فهُوَ أولُ لم يبدأ ولم يُخلقْ من شيءٍ، وفي عبارة (ولا باطن فيما) دلَتْ عَلَى الظرفيةِ المكَانيةِ؛ حيث إنَّ (في) حرف معَنى له دَلَالَةٌ ظرفيةٌ مركزيةٌ، أي لَمْ يَكُنْ –عَزَّ شأنُه- مخفيًا بحجابِ حاجبٍ ولا مستورًا بسترٍ ساترٍ، بل موجودٌ بوجودِ قدرتِهِ وصُنعِهِ، وفي عبارةِ (ولا يزالُ مهما) دَلَالَةٌ عَن الظرفيةِ الزمانيةِ بوجودِ الْفِعْلِ (لا يزالُ) الدالِ عَلَى الاستمراريةِ الزمانيةِ، أمّا عبارةُ (ولا ممازجٌ مع ما) فَهِيَ دَلَالَةٌ عَلَى عدمِ ممازجتِهِ ومُصاحبتِهِ لمخلوقاتِهِ فهُوَ واحدٌ لا شريكَ له، فلو تماسكَتِ العباراتُ دلاليًا نحصلُ عَلَى فكرةٍ مفادها أنّ اللهَ لم يبدأ من شيءٍ ولم يختفِ عَن بصرِ المُبصرين ولن يغيبَ عَن فكرِ أولي الألبابِ وَهُوَ باقٍ لم يحدْهُ زمانٌ وَهُوَ واحدٌ لم يُشركْهُ مخلوقٌ.

---

[1] ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٣.

[2] اللمع في الْعَرَبيَّة: ١٣٥.

[3] ينسب هَذَا البيت إلى رؤبة بن العجاج من قطعة من الرجز في شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٨١.

[4] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦١٠.

المَسْأَلَة الثانية: دَلَالَة (قد) عَلَى تقريب الزمن وتقوية الحدث

(قد) حرفٌ مُختصٌّ بالدخولِ عَلَى فعلي الماضي المُتصرفِ والْمُضَارِعِ المُجَرَّد من أدواتِ النصبِ والجزمِ وحرفي التنفيس، جِيءَ به عند اللغويين عَلَى إفادةِ التوقعِ والتقريبِ والتقليلِ والتحقيقِ والتكثيرِ، فيُفيدُ التحقيقَ والتقريبَ والتوقعَ إنْ سَبقَ الماضي، ويُفيدُ التقليلَ والتحقيقَ والتوقعَ والتكثيرَ إنْ سبقَ الْمُضَارِعَ، أمّا دَلَالَتُهُ عَلَى الزمنِ فَهِيَ مسألةُ خلافٍ بين اللغويين، فذُكِرَ أنَّهُ حرفُ تقريبٍ مع الزمنِ الماضي وحرفُ تقليلٍ مع الزمنِ المُستقبلِ، وقِيلَ هو حرفٌ يقرّبُ الزمنَ الماضي من الحاضرِ، كقولك: قد سمعَ اللهُ لِمَنْ حمدَهُ؛ إذ قرّبَ ذَلِك الحرفُ دَلَالَةَ الحدثِ من الماضي إلى الحال[1]، وهذه المُقاربةُ الزمانيةُ التي تبناها الْعَلَّامَةُ في تحدي الذاتِ الإلهِيَةِ لأدواتِ اللُّغَةِ ومعانيها فِي قَوْلِ الإمَامِ الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ولا بإحداثه البرايا استفاد معَنى البارئية، كَيْفَ ولا تغيبه مذ، ولا تدنيه قد، ولا يحجبه لعل، ولا يوقته متى، ولا يشتمله حين، ولا تقارنه مع، إنما تحد الأدوات أنفسها))**[2]، لقد علِمْنا أنَّ (قد) حرفُ معَنى يُفيدُ التقريبَ والتحقيقَ، أفي علمِ اللهِ –عَزَّ شأنُه- تناوبٌ مقداريٌ حتى نراه ضعيفًا حينًا وقويًا حينًا من الدهر؟ فضلا على ذَلِك أنَّ في (قد) دَلَالَةَ التقريبِ من الزمنِ الماضي إلى الزمنِ الحاضرِ، أَلَيْسَ علمُ اللهِ قديمًا لن يتغيّرَ بدخولِ حرفِ (قد) حتى يقربَهُ إلى الحالِ، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ بقوله: **((قد: التي هِيَ لتقريب الماضي إلى الحال، أو لَيْسَ في علمه شدة وضعف حتى تقربه كلمة (قد) التي للتحقيق إلى العلم بحصول شيء))**[3].

أمّا حرفُ المعَنى (لعلَّ) فهُوَ حرفٌ له معانٍ هامشيةٌ كالإشفاقِ والتعليلِ والاستفهامِ والشكِ ومعَنى مركزي ترتبطُ به تلك المعاني الهامشيةُ وَهُوَ الترجي[4]، والترجي هو انتظارُ شيءٍ محبوبٍ في زمنِ المُستقبلِ ممزوجٌ بدَلَالَةِ الشكِّ[5]، ودَلَالَةُ هَذَا الحرفُ من ترجٍ في المُستقبلِ لن تتناسبَ مع علمِ الله الَّذِي لا تخفى عليه خافيةٌ فهُوَ علّامُ الغيوبِ

---

[1] ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٥٩٦.
[2] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٢٩، ٢٣٠، وينظر: مسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ٣/ ١٢٧.
[3] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٤٢.
[4] ينظر: حروف المعاني والصفات: ٣٠، وشرح المفصل: ٤/ ٥٦٩.
[5] ينظر: الفروق اللغوية: ٧٦.

وحاشاه أنْ يترجى أمرًا مشكوكًا في تحققِهِ، وهَذَا التناقضُ في الدَلَالَةِ قد نفاه الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كما ردَّها الْعَلَّامَةُ بقوله: **((ولا تحجبه كلمة (لعلَّ) التي هِيَ لترجي أمر في المستقبل أي لا يخفي عليه الأمور المستقبلة، أو لَيْسَ له شك في أمر حتى يمكن أن يقول: (لعل))**[1]؛ حيث ختمَ الْعَلَّامَةُ كلامَهُ بسؤالٍ إنكاري: أَلَيْسَ له شكٌ في أمرٍ لكي يستعينَ بدَلَالَةِ (لعلَّ)؟

إنَّ المُتتبعَ لدلالاتِ هَذَا الحرفِ يجدُ أكثرَها نابعةً من مركزِ ضعفٍ ومساحةِ حاجةٍ، فالشكُّ وطلبُ الشفقةِ والترجي كُلُّها دلالاتٌ يطلقُها من هو بحاجةٍ للمُساعدةِ والنجدةِ، فضلا على ذَلِك أنَّ هَذَا الحرفَ ينقلُ دَلَالَةَ الكلامِ إلى المُستقبلِ، وهِيَ ميزةٌ تُثبتُ عجزَ ناطقِها، فتلك المعاني وهذه الدلالاتُ لا يتصفُ بها الإله.

والمُتفحصُ لقَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يجدهُ ثائرًا عَلَى أهلِ القِيَاسِ والَّذِين يقيسون الأشياءَ بأمورٍ أخرى بمُجَرَّدِ إنْ حصلَ بَعْضُ الشبهِ بينهما، وهَذَا القِيَاسُ جَاءَ بضاعةً مزجاةً من الفلسفةِ اليونانيةِ والمنطقِ الأرسطي وعملَ بها أهلُ النحو، فصارَ من يدعي الفقه ومن يتصفُ بالدين صاحبُ قِيَاسٍ؛ لِذا بدأَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حديثَهُ بـ (فلَيْسَ اللهُ مَنْ عُرِفَ بالتشبيه نفسُهُ)[2]، ليَأْتِيَ الإمامُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ناقمًا عَلَى من يُريدُ معرفةَ اللهِ – عَزَّ شأنُه-بأدواتِهِ الفقيرةِ وسبلِهِ الدنيئةِ، فمَنْ سألَ عَن ذاتِ اللهِ بـ(كَيْفَ) فقد أرادَ تشبيهَهُ، ومَنْ قرنَ لفظَ الجلالةِ بـ(متى) فقد حددَ زمانَهُ، ومن سألَ عَن اللهِ بـ(إلامَ) فقد طلبَ وقتَ نهايتِهِ، ولا تقربُهُ (قد) ولا تحققُهُ كما تحققُ الدَلَالَةِ في الْفِعْلِ الماضي، ولم يشتملْ بزمنٍ حتى تُحيطَهُ دَلَالَةُ (حين)، ولم تجعلْهُ (مع) مُمازجًا لقرينٍ ولا مُصاحبًا لشريكٍ، فتحدَتْ دَلَالَةُ الذاتِ الإلهِيَةِ كُلَّ الأدواتِ والمعاني والألفاظِ بل عجزَتْ تلك الأدواتُ أنْ تصفَ كُنَهُ الذاتِ الإلهِيَةِ.

المَسْأَلَة الثالثة: تعددُ دلالاتِ (أنْ)

(أنْ) حرفُ معَنى ذُكِرَ له عند اللغويين عشرة أنواعٍ ولُكلِّ نوعٍ دَلَالَةٌ ومعَنى، ومنها المَصْدَريةُ لتصلَ بالْفِعْلِ المُتصرفِ، والمُخففةُ من الثقِيلَةِ، وزائدةُ جَازَ حذفُها، ومُفسرةٌ

[1] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٤٢.
[2] المصدرُ نفسُهُ: ٤/ ٢٢٨.

علامتُها جواز استبدالِها بـ(أي) ومجيئها بعد جملةٍ فيها دَلَالَةُ القولِ مِنْ دُونِ ذكرِ حروفِهِ كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[1]، وتأتي دَلَالَةُ التعليلِ بمعَنى (لِئَلّا) كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[2]، لِئَلّا تضلُّوا، وأحيانًا تأتي بمعَنى (إذ) إنْ سبقَتِ الْفِعْلَ الماضي[3] كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ﴾[4]، وطرقَ الْعَلَّامَةُ المجلسي أكثرَ دلالاتِها بقولِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ولا يبخله إلحاح الملحين، وإنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له: (كُنْ) فيكون، الَّذِي عجزت الملائكة عَلَى قربهم من كرسي كرامته... وهم من ملكوت القدس بحيث هم ومن معرفته عَلَى ما فطرهم عليه أن قالوا: ﴿سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لَنا إِلاَّ ما عَلَّمْتَنا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيم الْحَكِيمُ﴾[5]))**[6]، فقد جوّزَ الْعَلَّامَةُ فِي قَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مجيئَها مُفسرةً أو مَصْدَريةً مسبوقةً بحرفِ الجرِّ (إلى) أو مسبوقةً بلامِ التعليلِ أو مُقترضةَ دَلَالَةَ (إذ)، بقوله: **((أن قالوا كلمة أن إما مفسرة لبيان كَيْفَية عجزهم، أو مقدر قبلها كلمة (إلى) أي إلى أن قالوا، أو اللام التعليلية أي لانّهم قالوا، أو هِيَ بمعَنى إذ كما قِيلَ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾[7]))**[8].

فلكثرةِ استعمالِ هَذَا الحرفِ في اللُّغَةِ؛ لِذا تعددَتْ دلالاتُهُ المركزيةُ والهامشيةُ، ومن الدلالاتِ التي ذكرَها الْعَلَّامَةُ في هَذَا الحديثِ هِيَ التفسيرُ، ولا تصلحُ أنْ تكونَ تفسيريةً إلّا إذا صلحَ استبدالُها بـ(أي)، وتلتها جملةٌ فيها دَلَالَةُ القولِ، فلو جَازَ ذَلِك فيها لجَازَ عدَّها مُفسرةً، فتقديرُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى أساسِ ذَلِك هو: عجزَتِ الملائكةُ ... ومِنْ معرفتِهِ عَلَى ما فطرَهم عليه (أي) قالوا سُبْحانَكَ لا علمَ لنا، فجَازَ هَذَا التقديرُ وتلك الدَلَالَةُ في (أنْ) لتُعطيَ سببَ عجزِ الملائكةِ وعدمِ مقدرتِهم قِيَاسًا بمقدرتِهِ –عَزَّ

---

[1] المؤمنين: ٢٧.
[2] النساء: ١٧٦.
[3] ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٤١٠.
[4] ق: ٢.
[5] البقرة: ٣٢.
[6] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٤، وفي كتاب: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ١/ ٥٤٤: (فقالوا)
[7] ق: ٢.
[8] بِحَار الأَنْوار: ٤/ ٢٧٩.

شأنُه- ففسّرَتْ (أنْ) كَيْفَيةَ ذَلِك العجزِ وبيّنَتْهُ، فقولُهم سبحانَك لا علمَ لنا هو تفسيرٌ لسببِ عجزِهم.

وجَازَ عنده أنْ يُقدّرَ قبلَها الحرفُ (إلى) وَهُوَ حرفٌ دالٌ عَلَى انتهاءِ الغايةِ الزمانيةِ أو المكَانيةِ، وَهُوَ تقديرٌ جائزٌ اعتمادًا عَلَى دَلَالَةِ السياقِ وظروفِ النصّ؛ لإثباتِ عجزِ الملائكةِ الَّذِين حاولُوا العلمَ ولم يفلحُوا فانتهَتْ بهم السبلُ وانقضَتْ غايتُهم بـ (لا علمَ لنا)؛ لأنّهم أرادوا تفسيرَ سببِ تكريمِ اللهِ لآدمَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[1]، فامتحنَ اللهُ ملائكتَهُ شيئًا فشيئًا إلى أنْ عجزوا من معرفةِ كنهِهِ –عَزَّ شأنُه- ومقصدِه.

إنَّ لحروفِ المعاني دَلَالَةً في غيرِها؛ إذ تظهرُ تلك الدلالاتُ بحسبِ النصوصِ والأساليبِ التي وردَتْ فيها؛ إذ يجوزُ للحرفِ الواحدِ أنْ يقترضَ ويتناوبَ مع حروفٍ آخر؛ لِذا يُحتَملُ مَجِيءُ الحرفِ (أنْ) دالًا عَلَى أسلوبِ التعليلِ لوجودِ اللامِ، وتقديرُ قَوْلِ الإمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عندِ الْعَلَّامَةِ بحسبِ إفادةِ (أنْ) لدَلَالَةِ التعليلِ هو: عجزَتِ الملائكةُ ... ومن معرفتِهِ عَلَى ما فطرَهم عليه (لأنَّهم) قالوا سُبْحانَكَ لا علمَ لنا)، ويبدو أنَّ دَلَالَةَ التعليلِ لا تتناسبُ مع دَلَالَةِ النصّ؛ لأنَّ العِلّةَ والسببَ تتلو حرفَ التعليلِ لا تسبقُهُ ولكي تتناسبَ تلك الدَلَالَةُ وجبَ صياغة العبارة كالآتي: (قالوا سُبحانَكَ؛ لأنّهم عجزُوا)، أي بسببِ عجزِهم، ولَيْسَ العكسُ صحيحًا فلا تقولُ: (عجزَتِ الملائكةُ؛ لأنهم قالوا سُبحانَكَ).

ويجوز أن تأتيَ (أنْ) عند الْعَلَّامَةِ بدَلَالَةِ (إذ) إن تلاه فعلٌ ماضٍ، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عنده: عجزَتِ الملائكةُ ... ومن معرفتِهِ عَلَى ما فطرَهم عليه (إذ) قالوا سُبْحانَكَ لا علمَ لنا).

---

[1] البقرة: ٣٠.

الخاتمة

نتائجُ الأطروحةِ

- تميّـزَ كتـابُ بحـارِ الأنـوارِ بميـزةٍ جعلَتْـهُ ذا قيمـةٍ قـد ضـاهَ بهـا أُمّـاتِ كتـبِ الحـديثِ هِـيَ إحاطتُـهُ بالروايـةِ والحـديثِ، وقدرتـه عَلَـى معرفـةِ سـقيمِ الحـديثِ مـن صحيحِهِ.
- أوجـدَ العلّامـةُ المجلسـي فـي بحـارِهِ تفسـيرًا يكـادُ لـم يكُـنْ معمـولًا بـه فـي عصـرِهِ وهـو تفسـيرُ آيـاتِ القـرآنِ الكـريم موضـوعيًا؛ إذ يـأتي بالآيـة التـي تـرتبط بالموضـوع كـأنْ يـأتيَ بآيـاتِ التوحيـد فـي موضـوع التوحيـدِ ويشـرحها شـرحًا موحدًا.
- نجـد أنَّ الْعَلَّامَـةَ المجلسـي قـد أكثـرَ فـي اتّباعِـهِ لأهـلِ المعـاجمِ ولـم يعـرْ فـي أكثـرِ المواضعِ للسياقِ وظروفِهِ وللنصّ وأدواتِهِ ولا لأهلِ الصرفِ أهميةٍ.
- كَثُـرَ فـي كتـاب بِحَـار الأَنْـوار تفسـيرُ المباحـثِ اللغويـةِ وشـرحِها وبيانِهـا صـرفيةً كَانَـتْ أم نَحْويـةً أو دلاليـةً وتلـك الطريقـةُ وذلـك المـنهجُ لـم نعهـدْهُ ونجـدْهُ فـي أكثـرِ كتـبِ أحاديـثِ الشـيعةِ ورواياـتِهم، فقـد ذُكِـرَتِ اللُّغَـةُ ومباحثُهـا فضـلا علـى جمـعِ وذكرِ الأحاديثِ والرواياتِ؛ إذ إنَّهُ جمعَ بين التأصيلِ والبيانِ.
- لـم تكُـنْ آراء العلّامـة المجلسـي فـي مباحـث الصـوت وتصـويباتُه ونقـودُه وبياناتُـه وتقويماتُـه كـالتي وجـدناها فـي مباحـثِ الصـرف والنحـو والدلالـة، فكـانَ فيهـا نـاقلًا لـلآراء غيـرَ موجّـهٍ تابعًـا غيـرَ مُبـررٍ فكانـتِ المسـائلُ التـي أحصـيناها لا تتعدى الخمسَ والثلاثين مسألةً.
- كَثُـرَتْ نقـودُ الناقـدين علـى مؤلِّـفِ البحـارِ بأَنَّـهُ بصـيرٌ بالأحاديـثِ والروايـةِ ولكنَّـهُ ضـيقُ الأفـقِ فـي الفلسـفةِ وأمورِهـا ممـا أوقعَـهُ ذَلِـك فـي أخطـاءٍ جعلَـتْ مـن المؤلَّـفِ محلَ نقدٍ واستفسارٍ.
- كَـانَ العلّامـةُ المجلسـي يُكثـرُ مـن أسـماءِ الـرواةِ فـي بحـارِهِ لتقويـةِ مـا نقلَـهُ ويتـركُ ما لَمْ يَكُنْ مُطابقًا للمشهور.
- لم يأخذِ الْعَلَّامَةُ رواياتِهِ إلّا من أصلٍ مُعتبرٍ وحديثٍ أصيلٍ.

- لـيس مـن الإنصـافِ عـدَّ العلامـةَ المجلسـي مـن الَّـذِين ينقلـون الغَـثَّ والسـمينَ فهُـوَ ناقـلٌ مُـدقِّقٌ لـم ينقـلْ مـن الأحاديـثِ إلّا مـا ثبتـتْ رصـانتُهُ فهُـوَ الَّـذِي يمعَـنُ النظـرَ فـي صغيرِ الأمورِ وكبيرِها.
- لقـد سـلكَ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي طريقًـا اتّبـعَ بـه اللغـويين؛ إذ لا يحكـمُ عَلَـى الـنصِّ ولـم يُعـطِ دَلَالَتَـهُ ولـم يفسـرْهُ إلّا بعـد عرضِـهِ عَلَـى مجهـرٍ مُكبـرٍ ونـاظورٍ مُبـيّنٍ يعـرفُ بالدَلَالَةِ الصرفيةِ أو المعَنى النحوي أو الدلالي.
- نجدُهُ في بَعْض المباحث اللغوية يميل إلى الإيجَاز غير المُخَلّ.
- فـي المباحـثِ النحويـةِ لـم يتبـعِ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي مـذهبًا نَحْويّـا مُحـددًا ولَـمْ يَكُـنْ مُتعصـبًا لمدرسـةٍ معينـةٍ ولـم يتّبـعْ منهجًـا مـن دون آخـر ولـم يصـنّفِ النحـوَ إلـى بصـري أو كـوفي، بـل جمـع بـين المـذاهبِ فأخـذَ الـرأي السـديدَ وتـركَ الاختيـارَ والتحديدَ.
- تعـددُ الأوجـهِ الإعرابيّـةِ للَفْظَـةِ الواحـدةِ التـي جعلَهـا الْعَلَّامَـةُ المجلسـي أداةً يصِـلُ بها إلى دَلَالَةِ النصوصِ.
- نلحـظُ قلـةَ الاستشـهادِ بالشـعرِ العربـي فـي بِحَـارِ الأَنْـوار، لنجـدَ لـه العـذرَ؛ فالكتـابُ كتـابُ روايـةٍ جمـعَ بـه أحاديـثَ المعصـومين، وتلـك الأحاديـثُ أخـذَتْ مـن القـرآنِ الكـريمِ مادتَهـا الأسـاس؛ لِـذا نجـدُهُ قـد أكثـرَ مـن الاستشـهادِ مـن القـرآن الكـريم، فأنمـازَ منهجُـهُ فـي البحـارِ عمّـن سـبقَهُ مـن اللغـويين الَّـذِين جعلـوا الاستشـهادَ بالشعرِ مطيتِهم فأكثروا منه قِيَاسًا بما استشهدوا به من القرآن الكريم.
- لـم ينـتهجِ الْعَلَّامَـةُ المجلسـي فـي تـرجيحِ أو تفنيـدِ آراء اللغـويين منهجًـا مُشـتتًا مُبعثـرًا، بـل اتخـذَ بـذَلِك مسـارًا قويمًـا ثابتًـا قـد جعـلَ أسـسَ الاختيـارِ الرصـينةِ مـن السـماعِ والقِيَـاسِ واستصـحابِ الحـالِ ومـا اجتمـعَ عليـه اللغويـون سـبيله الَّـذِي ينفـذُ منه.

المصادر والمراجع

الْمَصَادِرُ والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبانة في اللُّغَة الْعَرَبيَّة، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، ط: الأولى، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط -سلطنة عمان، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ، د. خديجة الحديثي، ط: الأولى، مكتبة النهضة-بغداد، ١٩٦٥.
- الأجرومية: ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت: ٧٢٣هـ)، دار الصميعي.
- أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- الأربعون حديثًا، الشيخ محمّد بن مكي العاملي الجزيني، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) -قم، مطبعة أمير، قم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط: الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزي (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق د.: محمد بن عوض، ط: الأولى، أضواء السلف –الرياض.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- أسرار الْعَرَبيَّة، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، ط: الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط: الأولى.
- اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الآصفي في تفسير القرآن، المولى محمّد محسن الفيض الكاشاني (ت: ١٠٩١هـ)، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم-إيران.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، ط: الرابعة، دار الإرشاد للشئون الجامعية -حمص– سورية ١٤١٥هـ.
- أعلام الدين في صفات المؤمنين، الشيخ الحسن بن أبي الحسن الديلمي، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).
- أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين (ت: ١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف بيروت-لبنان، ١٩٨٣م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، (ت: ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري.
- ألف حديث في المؤمن تأليف الشيخ هادي النجفي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين –قم.
- الأمالي، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعث.
- الأمالي، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمّي الصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة.
- أمالي السهِيَلي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الأندلسي، (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: محمّد إبراهِيَم البنا، مطبعة السعادة.
- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودُرر القلائد، السيّد الشريف المرتضى عليّ ابن الحسين، دار الفكر العربي.
- الأَمْثَلُ في تفسير كتابِ اللهِ المُنزَل، العلاّمة الشَيخ نَاصِر مَكارم الشِيرازي.
- أمل الآمل، محمّد بن الحسن الحر العاملي (ت: ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس-بغداد، مطبعة الآداب-النجف الأشرف.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشي، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي – بيروت -١٤١٨هـ.
- أنوار الربيع في أنواع البديع، صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهِيَر بابن معصوم (ت: ١١١٩هـ).
- أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة النجف.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
- بِحَار الأَنْوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلّامة محمّد باقر المجلسي، ط: الثانية المصححة عام (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م)، مؤسسةِ الوفاءِ بيروت –لبنان.
- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط: الثامنة ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر –بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
- البديع بين البلاغة واللسانيات النصّية، د. سمير سرحان، ود. صلاح فضل: ١٤٢.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهِيَم، ط: الأولى، ١٣٧٦ هـ -١٩٥٧م، دار إحياء الكتب الْعَرَبيَّة عيسى البابى، الحلبي وشركائه.
- بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد، محمّد بن الحسن أبو جعفر القمي، (ت: ٢٩٠هـ)، تقديم وتعليق: محسن كوجه، منشورات الأعلمي -طهران.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغَة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، ط: الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط: الثانية، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي.
- تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط: الأولى، دار القلم – دمشق، ١٤٠٨.
- تحف العقول، ابن شعبة الحراني، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، ط: الثانية ١٤٠٤هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهِيَل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم –دمشق.
- الترادف في اللُّغَة، د. حاكم مالك الزيادي، ط: الثانية، دار المدينة الفاضلة، العراق-بغداد.
- تصريف الأسماء، الأستاذ محمّد الطنطاوي، ط: الأولى، دار الظاهرية، دولة الكويت، ٢٠١٧م.
- التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، ط: الأولى، دار الزمان.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، ط: الأولى، مكتبة المعارف، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- تعليق الفرائد عَلَى تسهِيَل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.
- تفسير أسماء الله الحسنى، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبيد بن علي العبيد، ط: العدد ١١٢، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٣ -١٤٢١هـ.

- تفسير الإمام العسكري، تفسير روائي منسوب إلى الإمام أبي محمّد الحسن بن عليٍّ العسكري (عليه السلام)، مؤسسة الباقر، مكتبة الحشد الشعبي ٢٠١٦م.
- تفسير الصافي، المولى محسن الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ)، صححه: الشيخ حسن الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت -لبنان.
- تفسير الطبري (جامع البيان عَن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط: الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م.
- تفسير العياشي، المُحدّث أبو النضر محمّد بن عياش السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي، تحقيق: السيّد هاشم الرسولي، المكتبة العلمية الإسلامية-طهران.
- تفسير القمي، أبو الحسنِ عليّ بن إبراهِيَم القمي، إشراف لجنة التحقيق والتصحيح في المؤسسة، ط: الأولى، مؤسسة الأعلمي، بيروت-لبنان، ١٩٩١م.
- تفسير كنز الدقائق، الميرزا محمد المشهدي ابن محمد رضا بن إسماعيل بن جمال الدين القمي (ت: ١١٢٥هـ)، تحقيق: الحاج آقا مجتبى العراقي، شوال المكرم ١٤٠٧، مؤسسة النشر الإسلامي.
- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت: ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، ط: الأولى، دار إحياء التراث –بيروت، ١٤٢٣هـ.
- التكملة والذَّيل والصلة لكتاب تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت: ٦٥٠ هـ)، دار الكتب-القاهرة.
- تلامذة الْعَلَّامَة المجلسي، السيّد أحمد الحُسيني، ط: الأولى، مكتبة آية الله المرعشي –قم، مطبعة الخيام –قم.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نَحْو ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس، ط: الثانية، ١٩٩٦م.
- تهذيب الأحكام في شرح المُقنعة للشيخ المفيد، أبو جعفر محمّد بن حسن بن عليّ بن حسن الطوسي شيخ الطائفة (ت: ٤٦٠هـ)، دار الكتب الإسلامية –طهران.
- تهذيب اللُّغَة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢٠٠١م.

- جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة، إسماعيل المعزي الملايري، مطبعة: المهر -قم ١٤١٥هـ.
- جامع الدروس الْعَرَبيَّة، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، ط: الثامنة والعشرون، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهِيَم أطفيش، دار الكتب المصرية –القاهرة.
- جمهرة اللُّغَة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: الأولى، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهِيَم الهاشمي، ضبطه: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (ت: ٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهِيَم الأبياري، الهِيَئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٤ هـ -١٩٧٤م.
- حاشية الصبان عَلَى شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٤م.
- خاتمة مستدرك الوسائل، الشيخ حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ) ، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧م.
- الخصال، الشيخ أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين القمي، (ت ٣٨١هـ)، صححه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامية -قم.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.
- دار السلام فيما يتعلق بالرؤيا والمنام، العالم الجليل ميرزا حسين النوري الطبرسي (ت: ١٣٢٠هـ)، المطبعة العلمية-قم.
- الدرّ المنظوم من كلام المعصوم، علي بن محمّد بن الحسن بن زين الدين العاملي، المعروف ب (الشيخ علي الكبير) تحقيق: محمّد حسين درايتي، دار الحديث.
- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بـ (ابن المبرد) (ت: ٩٠٩ هـ)، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، ط: الأولى، دار المجتمع-جدة، ١٤١١هـ -١٩٩١م.
- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ط: الأولى، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- ديوان الإمام عليّ (عليه السلام)، جمعه وضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (ت: ٢٤٦هـ)، دراسة وتبويب: د. مُفيد محمّد قميحة، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٣م.
- ديوان زهِيَر بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ عليّ حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٩٨٨م.
- ديوان الشمَّاخ بن ضِرَارٍ الذبياني، تحقيق وتخريج القصائد: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.
- ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة -جمهورية مصر الْعَرَبيَّة ١٣٨٥ هـ -١٩٦٥م.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني، ط: الثالثة، دار الأضواء.
- الذريعة إلى حافظ الشريعة، شرح أصول الكافي، رفيع الدين بن محمّد بن محمّد مؤمن الجيلاني، تحقيق: محمّد حسين.

- الراموز عَلَى الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن (ت: ٨٦٦هـ)، تحقيق: د محمد علي عبد الكريم الرديني، ط: الثانية، دار أسامة –دمشق، ١٩٨٦م.
- الرّد عَلَى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهِيَم البنا، ط: الأولى، دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- روضة الواعظين، الشيخ زين المحدثين محمّد بن الفتال الشهِيَد في سنة (٥٠٨هـ)، قم-إيران.
- رياض العلماء وحياض الفضلاء، للشيخ عبد الله بن عيسى أفندي، مطبعة الخيام، تحقيق: السيد أحمد الحسيني.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.
- الزاهر في كلمات معاني الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة –بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
- شرحان عَلَى مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد دنقوز (ت: ٨٥٥هـ)، ط: الثالثة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٩ هـ -١٩٥٩م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة -مصر١٣٩٤ هـ -١٩٧٤م.
- شرح أسماء الله الحُسنى، عبد الكريم القشيري، ط: الأولى، دار الحرم للتراث، قاهرة –مصر، ١٤٢٢هـ: ٣١٤.

- شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني مطبعة سفير، الرياض.
- شرح أسماء الله الحسنى المُسمى بـ(لوامع البيان شرح أسماء الله تعالى والصفات)، فخر الدين بن عمر الخطيب الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت: ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- شرح أصول الكافي، كتاب الكافي الأصول والروضة لثقة الإسلام أبى جعفر محمد بن يعقوب الكليني مع شرح الكافي الجامع للمولى محمد صالح المازندراني (ت: ١٠٨١هـ) مع تعاليق الميرزا أبو الحسن الشعراني.
- شرح التسهِيَل المسمى (تمهِيَد القواعد بشرح تسهِيَل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، ط: الأولى، دار السلام، ١٤٢٨هـ.
- شرح التصريح عَلَى التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري الوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، ط: الأولى، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (ت: ٦٨١ هـ)، تحقيق: أ. د. هادي نهر، وأ. د. هلال المحامي، ط: الأولى، دار الفكر –الأردن، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ ابن عصفور الأشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ)، تقديم فوّاز الشعّار، إشراف د. أميل بديع، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: الأولى، جامعة أم القرى.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت: ٦٧٢ هـ)، تأليف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط: الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط: الأولى، دار السلام، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: الحادية عشرة ١٣٨٣.
- شرح كتاب سيبويهِ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٨م.
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ط: الأولى، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري -مطهر بن علي الإرياني -د يوسف محمد عبد الله، ط: الأولى، دار الفكر المعاصر (بيروت -لبنان)، دار الفكر (دمشق -سورية)، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م.

- الصاحبي في فقه اللُّغَة الْعَرَبيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، ط: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الرابعة، دار العلم للملايين –بيروت، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.
- الصرف العربي، أحكام ومعانٍ، د.: محمّد فاضل السامرائي، ط: الأولى، دار ابن كثير، ٢٠١٣.
- الصرف وبناء الكلمة، تطبيقات وتدريبات في الصرف العربي، د. فهد خليل زايد، ود. محمّد صلاح رمان، ط: الأولى ٢٠١٥، دار الإعصار العلمي.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار، حسن طارمي، مركز الدراسات الثقافية الدولية، مكتبة مؤمن قريش.
- علل الشرائع، الشيخ الصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها –النجف الأشرف.
- علم الدَلَالَة، د. أحمد مُختار عمر، ط: السادسة، عالم الكتب، ٢٠٠٦م.
- علم اللُّغَة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية عَلَى السور المكية، د. صبحي إبراهِيَم الفقي.
- عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور محمّد بن علي إبراهِيَم الإحسائي، تحقيق: الآغا مُجتبى العراقي، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهِيَدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهِيَم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- عيون أخبار الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ ابن الحسين بن موسى بابويه القُمّي (ت: ٣٨١هـ)، قدّم إليه: العلّامة السيّد محمّد مهدي الخرسان، مطبعة الحيدرية – النجف ١٩٧٠م.
- الغارات، أبو اسحق إبراهِيَم بن محمد الثقفى الكوفي (ت: ٢٨٣هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين المحدّث.

- غريب الحديث، إبراهِيَم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهِيَم محمد العايد جامعة أم القرى -مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، ط: الأولى، مطبعة العاني –بغداد، ١٣٩٧.
- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهِيَم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨ هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهِيَم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر –دمشق.
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨م.
- الغريب المصنف، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، ط: الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز -المملكة الْعَرَبيَّة السعودية، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط: الأولى، مكتبة الأسدي، ١٤٣١ هـ -٢٠١٠م.
- فتوح الغيب في الكشف عَن قناع الريب (حاشية الطيبي عَلَى الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، ط: الأولى، ١٤٣٤ هـ -٢٠١٣ م.
- الفرق، أبو محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (المتوفى: ق ١٣هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، ط: الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- الفرق، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (ت: ٢٤٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهِيَم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة –مصر.

- الفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش -محمد المصري، مؤسسة الرسالة –بيروت.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط: الأولى، دار البشير –عمان،١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، تحقيق وإشراف محمد بن محمد الحسين القائينى.
- الفصيح، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور، دار المعارف.
- فقه اللُّغَة وسر الْعَرَبيَّة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، ط: الطبعة الأولى، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط: الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الكافي: محمّد بن يعقوب الكليني، علق عليه: محمّد حسين، دار الحديث –قم.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط: الأولى، مكتبة الآداب – القاهرة، ٢٠١٠م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويهِ (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- كتاب الأربعين، محمّد طاهر القمي الشيرازي، (ت: ١٠٩٨هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، ط: الأولى، مطبعة الأمير.
- كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، ابن القَطَّاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ)، ط: الأولى، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

- كتاب الأمالي، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي المُلقب بـ(الشيخ المفيد) (ت: ٤١٣هـ)، تحقيق: أستاذ ولي، وعليّ أكبر الغفاري، منشورات جماعة المُدرسين في الحوزة العلمية –قم.
- كتاب التعريفات، عليّ بن محمّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العبّاس التميمي، أبو بكر مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف –مصر، ط: الثانية.
- كتابُ من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، صححه وعلق عليه: عليّ أكبر غفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ط: الأولى، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت -١٩٩٦م.
- الكشاف عَن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، ط: الثالثة، دار الكتاب العربي –بيروت -١٤٠٧هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش -محمد المصري، مؤسسة الرسالة –بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط: الأولى، دار الفكر –دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- اللباب في قواعد اللُّغَة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللُّغَة والمثل، محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، ط: الأولى، دار الفكر –دمشق، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، ط: الثالثة، دار صادر –بيروت -١٤١٤هـ.
- اللُّغَة الْعَرَبيَّة مبناها ومعَناها، د. تمّام حسّان، دار الثقافة ١٩٩٤م.
- المجازات النبوية تأليف الشريف الرضى (ت: ٤٠٦هـ)، تحقيق وشرح: د. طه محمد الزينى، منشورات مكتبة بصيرتي قم.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المعرفة.
- مجمل اللُّغَة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهِيَر عبد المحسن، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة –بيروت -١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.
- المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت: ٢٧٤هـ)، تحقيق: السيّد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية -قم.
- مُحاضرات في علم الصرف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، مؤسسة دار الصادق الثقافية ٢٠١١م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط: الخامسة، المكتبة العصرية -الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م: ٢٠١.
- المختار من التراث وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (٩١٨ -٩٨٤) تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة المجلسي ط: الثانية، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤هـ.
- المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط: الأولى، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المسائل الحلبيّات، أبو عليّ الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم-دمشق، ودار المنارة-بيروت، ١٩٨٧.

- مسائل علي بن جعفر، ابن الإمام جعفر الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، مشهد.
- مستدرك سفينة البحار، عليّ النمازي الشاهرودي (ت: ١٤٠٥هـ) تحقيق وتصحيح: نجد الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي -قم المشرفة.
- مُستدرك الوسائل ومُستنبط المسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي (ت: ١٣٢٠، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).
- مسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الشيخ عزيز الله عطاردي، المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، ط: مؤسسة طبع ونشر آستان قدس الرضوي ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ.
- مسند الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، السيد حسن القبانچي، تحقيق: الشيخ طاهر السلامي، مركز الأبحاث العقائدية.
- المُشترك اللفظي في الحقل القرآني، د. عبد العال سالم مُكرم، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٩٩٦م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، أبو العباس (ت:٧٧٠هـ) المكتبة العلمية –بيروت.
- المطلع عَلَى ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت: ٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، ط: الأولى، مكتبة السوادي، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، (تفسير البغوي)، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ١٤٢٠.
- معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي.
- معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ).
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح الشلبي، ط: الأولى، دار المصرية.
- معاني الأبنية في العربية

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهِيَم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط: الأولى، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- معجم أحاديث الإمام المهدي (عليه السلام)، الشيخ علي الكوراني العاملي، تحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، مطبعة بهمن.
- معجم متن اللُّغَة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة –بيروت.
- معجم اللُّغَة الْعَرَبيَّة المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ)، ط: الأولى، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- المعجم المفصل في شواهد الْعَرَبيَّة، د. إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهِيَم عبادة، ط: الأولى، مكتبة الآداب -القاهرة / مصر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللُّغَة الْعَرَبيَّة بالقاهرة، (إبراهِيَم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.
- المغرب، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.
- مغني اللبيب عَن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط: السادسة، دار الفكر –دمشق، ١٩٨٥.
- المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط: الأولى، مكتبة الهلال –بيروت، ١٩٩٣.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهِيَم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، ط: الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى -مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب –بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، ط: الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- من أعلامِ الإمامية، فوزي آل سيف، دار الصفوة –بيروت، ط: الأولى ١٤٣٣هـ.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، ط: الأولى، دار إحياء التراث القديم.
- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الْعَلَّامَة حبيب الله الخوئي، المكتبة الإسلامية-إيران.
- المُهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. هاشم طه شلاش، ط: الأولى، مطابع بيروت الحديثة، ٢٠١١م.
- موسوعة أحاديث أمير المؤمنين علي، اللجنة العليا للتحقيق في مؤسسة نهج البلاغة.
- موسوعة الإمام الجواد (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، السيّد الحسيني القزويني، اللجنة العلمية في مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، مطبعة: أمير قم.
- موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة التاريخ، محمد الريشهري، المساعدان: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، ط: الثاني، الناشر: دار الحديث، ١٤٢٥هـ.
- ميزان الحكمة، محمّد الري شهري، تحقيق: دار الحديث، ط: الأولى، مطبعة دار الحديث، ١٤١٦هـ.
- الميزان في تفسير القرآن، الْعَلَّامَة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، منشورات إسماعيليان.
- النحو الواضح في قواعد اللُّغَة الْعَرَبيَّة، عَلَى الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، ط: الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. محمّد عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- نهاية الدراية، السيد حسن الصدر، تحقيق: ماجد الغرباوي.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية -بيروت، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
- نهج البلاغة، تحقيق د. صبحي الصالح، ط: الثالثة، مطبعة: وفا.
- نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة في مستدرك نهج البلاغة، الشيخ المحمودي، منشورات نهج البلاغة، مؤسسة النعمان.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي عَلَى تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، جامعة أم القرى -كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة الْعَرَبيَّة السعودية ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٥م.
- نور الثقلين، العلامة الشيخ عبد على بن جمعة، العروسى الحويزى، (ت: ١١١٢هـ)، تحقيق: السيّد عليّ عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت –لبنان ٢٠٠١هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية –مصر.
- وسائل الشيعة، محمّد بن الحسن الحر العاملي، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث – قم، مطبعة: ستارة.
- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (ت: ٩٨٤هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الكوهكمري.

الدوريات

- التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية وأثره عَلَى الأحكام الشرعية، (بحث) للدكتور: حسين خميس شحاته، مجلة الدراسات الْعَرَبيَّة، كلية العلوم الإنسانية-جامعة المينا: ٣٨٩١-٣٨٩٤.
- التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العام، د. طه محمّد الجندي: ١٠، والتناوب الدلالي بين صِيغَة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم، رفيقة ميسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٦، ديسمبر ٢٠١٦م.
- التناوب الدلالي بين صِيغَة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى، بحث لرفيقة بن ميسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٦٤.
- التناوب الدلالي للصيغ الصرفية (تطبيق عَلَى القرآن الكريم) (بحث) للدكتور: عبد الله أحمد البسيوني، ود. دوكوري ماسيري.
- ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

Al-Allamah Al-Majlisi did not adopt a dispersed and dispersed approach in confirming or refuting the opinions of linguists, but rather he took a straight and consistent path that made the solid foundations of choice of hearing, analogy, and acquaintance with the situation, and what the linguists agreed upon, his path from which he could implement.

As for the researcher, in his analysis, he did not give preference to any book responsible for transmitting and explaining hadiths and narrations. Not because he abstained, but rather he did not find what he was looking for.

consistent with the well-known, and what is taken from the narrations only from a reliable origin and authentic hadith.

schools of thought, adopting sound opinion and abandoning selection and specificity. We notice the lack of citations of Arabic poetry in Bihar Al-Anwar. Let us find an excuse for him; The book is a narration book in which the hadiths of the infallibles were collected, and those hadiths took their basis from the Holy Qur'an. Therefore, we find that he cited extensively from the Holy Qur'an, and his approach in Al-Bihar differed from those of the linguists who preceded him, who made citing poetry their mount and made it abundant in comparison with

what they cited from the Holy Qur'an.

of hadith, which is his knowledge of narration and hadith, and his ability to distinguish weak hadith from authentic ones.

In the book Bihār al-Anwar, there was a great deal of interpretation, explanation, and explanation of linguistic topics, whether morphological, grammatical, or semantic. This method and

approach are not something we are familiar with, and we find it in most books of Shiite hadiths and narrations. Language and its topics were mentioned, in addition to collecting and mentioning hadiths and narrations. ; As it combined rooting and clarification.

The opinions of Al-Allamah Al-Majlisi on the topics of sound, its corrections, its interpretations, statements, and its evaluations were not like those we found in the topics of morphology, grammar, and semantics. In them, there was a transmitter of opinions, not a directive, a follower, and an unjustified follower. The issues that the researcher counted did not exceed thirty-five issues. In addition to that, critics' criticism of the author increased. Al-Bihar said that he had insight into hadiths and narrations, but he was narrow-minded in philosophy and its matters, which led him to make mistakes that made the author a subject of criticism and inquiry This is what the researcher did not find to be true, so it is not fair to count the scholar Al-Majlisi among those who transmit the dung and the fat, as he is a meticulous transmitter who did not transmit from the hadiths except what was proven to be sober. He is the one who carefully considers matters, both small and large, and the fault of it is that he increases the names of the narrators in his studies to strengthen what he transmits and leaves them out. ! Unless it is

Abstract

Language is a system whose purpose is communication, and whose tool is significant signs, suggestive symbols, and moral letters that carry within them hidden meanings that may be revealed by the meaning of the text. Any sound or letter is added or deleted from a word or heart, or is replaced by a sound or letter that is removed, and the meaning of that text is changed due to a shift or change in that word. That He was struck by a change in his structure. Therefore, we focused our study on the narrations of the infallible people (peace be upon them), relying on the significance of the scholar Al-Majlisi's guidance of their narrations (peace be upon them) in his two books, Knowledge and Tawhid, so that Al-Majlisi's words and his guidance would be the compass through which we move to reach the desired meaning, making the linguistic investigations of morphology, grammar, and semantics our path that Our path and the goal we seek.

The book Bihar Al-Anwar was distinguished by being a book that transmitted the narrations of the infallibles (peace be upon them) and their hadiths. Al-Majlisi did not stop at the transmission, but rather created an interpretation that was almost not used in his time, which was an objective interpretation of the verses of the Holy Qur'an. As he brings the verse that is related to the topic, such as bringing the verses of monotheism on the subject of monotheism and explaining them in a unified explanation, in addition to that, he was distinguished by a feature that made him valuable and was comparable to the great books

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Kerbala / College of Islamic Sciences

Department of Arabic Language

A PhD thesis submitted to the Council of the College of Islamic Sciences/ University of Kerbala as a part of the requirements for obtaining a doctorate degree in the language and literature of Qur'an

Linguistic Investigations in the Book of Bihar Al-Anwar by Al-Allamah Al-Majlisi (d. 1110 AH), Selected Books of Knowledge and Monotheism

A thesis submitted by the student: Abdul Hadi Falih Hassan

To the Council of the College of Islamic Sciences, University of Karbala

It is part of the requirements for obtaining a doctorate degree in the Arabic language.

Under the supervision of Professor Dr. Rafah Abdul Hussein Al-Fatlawi

1445 **2024**